

S527
S1A

كتاب احكام الوقف

للامام العالم العلامة هلال بن يحيى بن مسلم الراى
البصرى صاحب الامامين الهامين ابى يوسف
وزفر رحمهم الله تعالى اجمعين
توفى سنة خمس واربعين
وما تين

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة
حيدرآباد الدكن (الهند) لا زالت
شموس افاداتها بازغة
الى يوم القيامة
سنة ١٣٥٥ هـ

الف

فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

صفحة

- | | |
|--|-----|
| باب الرجل يجعل داره مسجدا او خاناً (او مقبرة) او غيره - | ١٧ |
| باب الرجل يقف الارض على المساكين ولا يشترط العارة - | ١٩ |
| باب الرجل يقف الدار على ان يسكنها لقوم يسميهم ولا يشترط عمارتها على احد ولا يسمى من اين تعمر - | ٢٢ |
| باب الرجل يقف الارض على الرجل ولا يسمى من اين ينفق عليها - | ٢٨ |
| باب الرجل يقف الارض او الدار على قوم معلومين فسقط من بناء الدار ومن نخل الارض شيء والعارة في ذلك - | ٣٠ |
| باب الرجل يقف الارض على ولده ولا يزيد على ذلك - | ٣٤ |
| باب الرجل يقف على ولده ولا يزيد - | ٤٧ |
| باب الرجل يقف ارضا على ولده فيحدث آخرون قبل محيي الغلة او بعد محيي الغلة - | ٤٣ |
| باب الرجل يقف على ولده ونسله كيف تقسم الغلة بينهم - | ٤٦ |
| باب الرجل يقف ارضه على ولده وليس له ولد - | ٥٢ |
| باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرابته وفقراء ولده ونسله من الفقراء من يعطى - | ٥٨ |
| باب الرجل يقف الارض على نفسه - | ٧١ |
| باب الوقف القاسد - | ٨٤ |
| باب الرجل يقف ارضا له على ان له ان يبيعها - | ٩١ |
| باب الولاية في الوقف - | ١٠١ |
| باب الشهادة في الوقف - | ١١٢ |

ب

صفحة فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

-
- ١١٩ باب الوقف الشائع -
- ١٢٥ باب الشهادة في الوقف الذي يجر الشاهد الى نفسه او الى وليه -
- ١٣١ باب وقف المريض -
- ١٤٧ باب الرجل يقف ارضاله في صحته على الفقراء فيحتاج احد من ولده او من قرابته أيعطى منها ولا يعطى -
- ١٥٧ باب الرجل يشتري ارضاً بيعاً فاسداً فيقفها قبل ان يقبضها -
- ١٦٦ باب الرجل يقف ارضاً على قوم فلا يقبلون ذلك او يقبله بعضهم دون بعض -
- ١٧١ باب الرجل يجعل ارضه صدقة موقوفة على القرابة من القرابة ؟ -
- ١٧٩ باب الرجل يقف ارضاً على قرابته يبدأ بالاقرب فالاقرب منهم الى العواقب فيعطى من الغلة ثم الذي يليه -
- ١٨٦ باب الرجل يقف الارض على آل فلان او جنس فلان من آل فلان وجنسه ؟ -
- ١٨٨ باب الرجل يقف ارضاله على مواليه -
- ١٩٨ باب الرجل يقف ارضاله على فقراء جيرانه -
- ٢٠٦ باب اجارة الوقف -
- ٢١١ باب الارض الوقف التي تدفع معاملة او زراعة -
- ٢١٦ باب النصب في الوقف -
- ٢٢١ باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب -
- ٢٢٤ باب الرجل يقف الارض على فقراء قرابته الاقرب فالاقرب -

ج

صفحة فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

- ٢٢٩ باب الرجل يقف ارضه له على فقراء قرابته وله قرابة محتاجون ولم
من قرابته قرابة اغنياء -
- ٢٣٦ باب الرجل يقرب ارض انما في يده صدقة موقوفة -
- ٢٥٤ باب الرجل يقف الارض على قرابته بغلاء رجل قتال انا من القرابة
ما يكلف ؟ -
- ٢٦٥ باب الرجل يقف ارضه على فقراء قرابته بغلاء رجل يثبت قرابته وفقير -
- ٢٧٣ باب الرجل يقف ارضه على وجوه مساكين كيف تقسم الغلة -
- ٢٨٦ باب الرجل يقف ارضه وفيها ثمرة قائمة او نخلة قائمة -
- ٢٩١ باب الرجل يقف ارضه له على ان يعطى غلتها من شاء -
- ٢٩٧ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على ان اضع غلتها حيث شئت -
- ٣٠٠ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على ان تفلان ان يعطى غلتها
من شاء -
- ٣٠٤ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لي ان اعطى
غلتها من شئت منهم -
- ٣٠٩ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة (على بنى فلان) على ان لي ان
افضل بعضهم على بعض -

كتاب احكام الوقف

59340

للامام العالم العلامة هلال بن يحيى بن سلمة الراى

البصرى صاحب الامامين الهامين ابى يوسف

وزفر رحمهم الله تعالى اجمعين

توفى سنة خمس واربعين

وما ثنتين



الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة

حيدرآباد الدكن (الهند) لازالت

شموس افاداتها بازغة

الى يوم القيامة

سنة ١٣٥٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(والصلوة على سيدنا محمد اشرف الخلق ١)

قال أبو حنيفة رحمه الله - اذا قال الرجل ارضى هذه صدقة وسمى موضعها وحدودها ولم يزد على هذا شيئا انه ينبغي له ان يتصدق باصلها على الفقراء والمساكين او يبيعها ويتصدق بجمعها على المساكين ولا يكون وقفا وهذا قولنا - قلت - ولم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على هذا شيئا تصدق بها على الفقراء والمساكين -

قال - لانها بمنزلة البدل الا (٢) انه لو قال هذه الدراهم صدقة كان عليه ان يتصدق بهم على المساكين وهذا عندنا بمنزلة رجل يقول لله على ان اتصدق بهذه الدراهم فنفتيه (٣) ان يتصدق بها ولا نجبره على ذلك ولو ان رجلا قال مالى صدقة او قال مالى فى المساكين صدقة امرته ان يتصدق به ولا اجعله وقفا الا ترى ان الفقهاء اختلفوا فقال قائلون منهم اذا قال مالى صدقة ان فعلت كذا وكذا ان عليه كفارة يمين وقال آخرون يتصدق به ولم يقل احد من الفقهاء ان ماله وقف وكذلك الباب (الباب - ٤) الاول -

قلت - ارايت لو مات هذا الذى قال ارضى هذه صدقة او قال مالى فى المساكين صدقة او قال مالى صدقة ولم يتصدق بها كما اقتضته حتى مات - قال - جميع ذلك كله ميراث بين ورثته على كتاب الله تعالى -

(١) زيادة من المدينة (٢) صف - بمنزلة النذر الا ترى (٣) فى المدينة - فسعته - كذا

قلت - ارايت ان كان حيا فلم يتصدق بذلك اينبني للقاضي ان يجبره على ان يتصدق بشيء من ذلك او يحول بينه وبين شيء من ماله او ارضه التي جعلها صدقة -
(١) قال لا ينبني للقاضي ان يحول بينه وبين شيء من ماله او ارضه التي جعلها صدقة (٢)
واسكنه يؤمر فيها بينه وبين الله ان يتصدق بذلك ولا يجبره عليه -

قلت - ولم قلت اذا مات قبل ان يتصدق بذلك ان جميع ذلك كله ميراث -
قال - الاترى ان الرجل تجب عليه زكاة ماله فيموت قبل ان يتصدق فيكون جميع ذلك ميراثا بين ورثته وليس عليهم ان يؤدوا من ذلك شيئا عنه وان اوصى بشيء من ذلك كان ما اوصى به من الثلث ولا يكون ما اوجب على نفسه من ماله بما لم يكن واجبا عليه اشد مما اوجبه الله عليه في ماله الا (٣) لله الوصايا وعليه كفارات ايمان او نذور ولم يؤد شيئا من ذلك انه ليس على ورثته ان يتصدقوا عنه بشيء من ذلك اولاترى ان رجلا موصرا الوصايا ولم يصب حجة الاسلام ولم يوص بذلك لم يكن على ورثته ان يجسوا عنه من ماله واوصى بشيء من ذلك كان من الثلث هو هذا كله قول ابي حنيفة وعثمان البتي -

قلت - فما الخجة على من خالفك وخالف ابا حنيفة في ذلك وقال ينبني ان يؤدوا عنه جميع ذلك من جميع ماله وان لم يوص به لانه بمنزلة دين الناس وقال دين الله اوجب من دين الناس واحق ان يعطى وهو قول الحسن -

قال - يجنبى لمن خالفنا وقال بقول الحسن في ذلك ان يقول ان مات وعليه من زكاة وكفارات ايمان ونذور قبل ان يؤدي ذلك وعليه دين سوى ذلك لقوم شتى وماله لا يبلغ جميع ذلك ان يقسم ماله بين جميع غرمائه وبين هذه للكفارات والزكاة والحج والنذور ويقسم ماله على الحصص ويجعل دين الناس وهذه الاشياء سواء فيكون في هذا القول ان يتصدق عنه بكفارات ايمانه بعد موته ويحج ويذكر عنه وعليه دين لم يقض فهذا قبيح وينبني ان يتصدق عنه بذلك من جميع ماله وان لم يوص به وينبني للقاضي ان حبسه وعليه ديون لقوم شتى وهذه الاشياء التي عليه الله ان يمنع ماله فيقسطه بين ديون الناس وهذه

أحكام الوقف ٤ لجلال الراى

الديون التي لله عليه فهذا امر لم ير احد من الفقهاء والحكام فعلية (١) -

قلت - ارأيت اذا قل ارضى هذه صدقة على المساكين -

قال - هذا والباب الاول سواء وهذا كله قول أبي حنيفة (وقولنا) سواء ان قال صدقة على المساكين او قل صدقة وسكت (قال) نعم هاسواء وكل صدقة لا يضاف الى احد فهي للمساكين -

قلت - ارأيت رجلا قل ارضى هذه وسمى حدودها وموضعها موقوفة ولم يزد على ذلك قليلا ولا كثيرا (قال) لا تكون ارضه هذه صدقة ولا وقفاني قول أبي حنيفة وقولنا وفي قول أبي يوسف اذا قال ارضى هذا موقوفة ولم يزد على ذلك فهي على الفقراء وقال قوله موقوفة لغة جامعة للوقف والفقراء ويكون وقفا للمساكين وهذا قول عثمان البتي -

قلت - ولم قلت اذا قال ارضى هذه وقف ولم يزد على ذلك ان الوقف باطل وخالفت ابا يوسف -

قال - لان الوقف يكون للغنى والفقير ولم يسم لايهاى فلذلك ابطلته ولان هذا وقف ولم يسم سبيله ووجوهه فالوقف على هذا باطل الا ترى ان رجلا لو قال ارضى هذه محبوسة ولم يزد على ذلك لم يكن وقفا فكذلك قوله موقوفة فهما سواء على ما وصفت لك -

قلت - لم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على ذلك امرته ان يتصدق به واذا قال هي موقوفة لم تأمره ان يتصدق بها -

قال - لان المصدقات كلها للمساكين الا ان يعلم انه عنى بها غيرهم الا (٢) ان الله يقول في كتابه اما الصدقات للفقراء والمساكين وكل صدقة لا يضاف الى احد فهي للمساكين الا ترى ان رجلا لو قال الى صدقة ولم يزد على ذلك كان ماله للفقراء والمساكين فليس قوله (وقف - ٣) بمنزلة قوله صدقة لان قوله صدقة له معنى صحيح يعرف بما اراد به وقوله وقف ليس له معنى يعرف ما (٤) اراد به من

(١) كذا في السخ ولعله فعله - ح (٢) صف - الا ترى (٣) زيادة من المدنية

الناس

(٤) صف - من -

الناس ومن حجتنا في ذلك على من خالفنا و قال بقول أبي يوسف ان يقال له ما تقول
يقول رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى ان يتصدق به بعد وفاتي ولم يزد على ذلك
(قال ينبغي ان يتصدق به على المساكين قلنا له فما تقول لو قال قد اوصيت بثلاث
مالي ان يوقف بعد وفاتي ولم يزد على ذلك - ١) فان قال لا يجوز ذلك فقد فرق بينهما
وهما مقرران في قولنا على ما وصفت لك الا ترى ان رجلا لو قال ارضى هذه
وقف او قال قد وقفها او قال حبستها او حرمتها او قال هي حبيس محرمة او قال
حبست اصلها او حرمت اصلها او وقفت او قال قد حبست هذه الارض او وقفت
هذه الارض كان ذلك كله باطلا لا يجوز على ما وصفت لك هذا كله بمنزلة قوله
قد وقفت هذه الارض ولم يزد على ذلك الا ترى ان الارض توقف للدين
او الامر يكون فتقول قد وقفت هذه الارض لديني او حبستها لديني او تقول
هذه الارض بعد وفاتي لعمالي ولا يبيعوها او يقول لعمالي فاذا كان قوله
قد وقفت هذه الارض يحتمل معنى وقف دون وقف بالاصل ومعنى وقف للدين
فلم يجعله أبو يوسف على وقف بالاصل دون وقف الدين وهذا كله قول أبي حنيفة
رحمه الله وقولنا و قال اهل البصرة كل وقف لا يكون آخره (٢) للمساكين
فليس بوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يجعل آخرها للمساكين ولم يزد (٣) على
ذلك حكام اهل البصرة -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه وسمى حدودها صدقة موقوفة ثم لم يزد على
ذلك شيئا -

قال أبو حنيفة رحمه الله هذا كله باطل لا يجوز ولا يكون وقفا وله ان يحدث فيه
ما بدله بعد ذلك وهذا قول العامة من اهل الكوفة مستغفر (٤) عن ابن عون الثقفي
عن شريح قال جاء محمد عليه السلام يبيع الحبس وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاج بهذا
الحديث (٥) ان قضى قاض فاتخذ ذلك اجرت لانه لما يختلف فيه الفقهاء فاذا قضى
قاض فلجأز (٦) ذلك جاز، أبو يوسف عن عطاء بن السائب قال سألت شريحا عن

(١) زيادة من المدينة (٢) - اخذه (٣) صف - لم يزل (٤) صف - مسعر

(٥) صف - الحديث ويقول (٦) - صف - فاجازه

دارجسها صاحبها على الآخر فالآخر من ولده قتال انما اقضى ولا ائق فاعدت عليه
المسئلة قتال لاحبس عن فرايض الله تعالى وبلغنا ان ابنة (١) لعبد الله بن مسعود
رضى الله عنه قالت لعبد الله لو وقفت دارى صدقة (٢) فكره ذلك عبد الله بن
مسعود وقال ادعها على (٣) فرايض الله واما قولنا وقول أبى يوسف فهذا وقف
صحيح جائز يكون اصل الارض وقفا ويتصدق بفلها على المساكين وما جاء فى
الا حادىث فى (٤) اجازة الوقف اكثر واظهر من حادىث ابن مسعود وبها ناخذ
وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان
يوقف ارضاه فوقها عمر بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف على بن
ابى طالب رضى الله عنه والزبير بن العوام وغيرهما من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورضى عنهم وحديث عثمان بن عفان رضى الله عنه فى بؤرومة ووقوف
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم الناس على هذا فائى حجة هى اوضح
من هذه وهذه اخبار متواترة لا يجوز ردها -

قلت - فاذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة -

قال - (٥) هو جائز يوقف اصلها ويتصدق بفلها على المساكين ابدا ليس فيها رجعة
وتكون موقوفة لله ابدا على ما يكون عليه الوقف الجائر -

قلت - فلم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة كان ذلك جائزا واذا قال
ارضى هذه صدقة موقوفة كان هذا جائزا واذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد
على ذلك انها لا تكون وقفا (واذا قال ارضى موقوفة ولم يزد على ذلك شيئا
انها لا تكون وقفا - ٦) فمن اين قلت اذا اجتمعت الكلمتان جميعا انها وقف جائز -
قال - لانه اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة قد علمنا انه لم يرد بقوله موقوفة
وقف الدين لانه قال مع قوله صدقة ولانه ذكر حبس اصلها وتصدق بها
ونرجت بقوله موقوفة من ان يكون نذرا وانما معنى قوله موقوفة اى
محبوسة الاصل وقوله صدقة اى يتصدق بها بمثل ما يتصدق به من الوقف فهذا

(١) صف - ربيبا (٢) فى المدينة ور - دار الى الصدقة - كذا (٣) صف - عن

(٤) صف - من (٥) المدينة - فقال (٦) زيادة من صف - وقف

وقف صحيح جائز قد سمي سبيله وحبس اصله وكذلك الوقف الجائر لا ترى الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين استشاره في وقف الارض ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها كانت الصدقة انما هي في غلتها وكان قوله حبستها اى حبست اصلها وكذلك الوقف الجائر فهي على مثل ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم واذا قال ارضى هذه صدقة ولم يقل غير ذلك ولم يذكر حبس اصلها فصارت بمنزلة النذر ونحرجت من ان تكون محبوسة الاصل على ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب واما اذا قال وموقوفة (ولم يزد على ذلك فليس قوله وموقوفة - ١) دليل على انها للفقراء ولا دليل انها لا تباع لان الوقف يكون للغنى والفقير ولان الارض توقف للدين والوصايا ولحبس الاصل فهذا وقف لم يسم سبيله ووجوه فلم يتصدق بغلته فقد خرج من ان يكون (على - ٢) ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر الصدقة على ما امر (به - ١) عمر بن الخطاب فلذلك ابطلته حتى يجتمع الكلا مان الصدقة والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا على ما وصفت لك -

قلت - ارايت ان قال ارضى وموقوفة صدقة قال جائز التقديم والتأخير في ذلك سواء -

قلت - ارايت اذا قال حبس صدقة او قال صدقة حبس قال هذا جائز على ما وصفت (لك - ١) -

قلت - ارايت اذا قال ارضى هذه محبوسة صدقة او قال صدقة محرمة - قال - هذا جائز على ما وصفت لك في (٢) قولنا واما في قول أبي حنيفة رحمه الله فانه لا يجوز شيء من ذلك وقال أبو خالد يوسف بن خالد قوله محرمة عندنا وقوله موقوفة سواء عندهم من معنى الوقف من قول الرجل ارضى موقوفة وقال هي لغة من لغة اهل الحجاز معروفة عندهم لا تجعل وهي اقوى عندهم في معنى الوقف من قول الرجل ارضى موقوفة -

قلت - ارأيت ان قال ارضى هذه حبس وقف ولم يرد على ذلك -
 قال - هذا باطل لا يجوز فى قولنا ولا فى قول أى حنيفة رضى الله عنه -
 قلت - ولم قلت ذلك قال لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكانه
 قال ارضى هذه وقف وهذا باطل لا يجوز فى قولنا -
 قلت - وكذلك لو قال هى محرمة حبس او حبس محرمة -
 قال - نعم لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل ولم يسم لمن الثلثة فلذلك ابطته -
 قلت - ولو قال ارضى هذه موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا توهب ولا تورث
 ولم يرد على ذلك -
 قال - هذا والباب الاول سواء ولا يجوز الا ان يجعل فيها معنى الصدقة
 او المساكين مع حبس الاصل فيجوز ذلك عندنا واما عند أبى حنيفة (١) رضى الله
 عنه فلا يجوز ذلك وان جعل آخره للمساكين - وقال اهل البصرة اذا جعل آخره
 للمساكين فهو جائز والا فلا يجوز -
 قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه موقوفة لله تعالى ابد اولم يرد على ذلك -
 قال - هذا جائز وهو بمنزلة صدقة موقوفة (لله - ٢) لان فى قوله موقوفة لله
 ابدا دليل انه اراد بها المساكين لان فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى ونرجت
 من ان تكون موقوفة للدين بقوله (لله تعالى - ٢) ابدا الا ترى ان رجلا لو قال
 ارضى هذه موقوفة لله تعالى ابدا لا تباع ولا توهب ولا تورث الى ان يرث الله
 الذى له ميراث السماوات والارض ان ذلك جائز وكذلك لو قال لوجه الله
 تعالى وطلب ثوابه وكذلك لو قال قد اوصيت ان يوقف ثلث ارضى بعد وفاتى لله
 تعالى ابد لا تباع ولا توهب ولا تورث كان هذا وقفا صحيحا وقال يوسف
 ابن خالد لا يجوز ذلك الا ترى انه لو قال هذا مالى لله لم يكن صدقة (واما نحن
 نستحسن ان نغيره على ما وصفت لك واذا قال ارضى هذه صدقة - ٣) موقوفة
 على فلان ولم يرد على ذلك قال هذا جائز -

(١) صف - فى قول أبى حنيفة (٢) زيادة من صف (٣) ليس فى د -

قلت - ولم قلت ذلك قال ما تقول فى رجل قال ارضى هذه صدقة على فلان ولم يزد على ذلك -

قال - هذا باطل الا ان يدفعها اليه وان دفعها اليه ملك اصلها ولم يكن وقفا وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه وقولنا وليس الوقف هكذا قال ارضى صدقة موقوفة على فلان فلم يملك فلان اصلها لان قوله موقوفة حبس (١) اصلها فصار الذى تصدق به على فلان منها الغلة دون التربة فلذلك اقرارا فتكون موقوفة لفلان غلتها ما عاش فاذا هلك كانت الغلة للفقراء والمساكين -

قلت - فكذلك لو قال صدقة موقوفة لله ابدأ على فلان -

(قال - نعم هذا جائز ولفلان الغلة حياته فاذا مات فالغلة للفقراء والمساكين والاصل وقف وكذلك لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على ولدى ونسلى او على ولد فلان ونسله او على قرابته قال نعم هذا كله وقف جائز الغلة لهم حياتهم فاذا انقرضوا كانت للفقراء والمساكين قلت فلذلك لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على فلان - ٢) ونسله -

قال - نعم هذا جائز وهذا بمنزلة قوله ارضى موقوفة على الفقراء والمساكين على ان يبدأ يعطى فلان غلتها ما عاش فهذا جائز لانه قد وقفها وقف صحيحا وجعلها للفقراء لانه استثنى غلتها لفلان ما عاش وفلان ممن يجوز له الوقف ويجوز له الثنبا وقد قال ناس من الفقهاء لا يجوز الوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يجعل آخرها للمساكين ومن حجتنا على من قال بهذا القول السهم الذى جعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه لذوى القربى (ولم يجعل آخرها للمساكين وينبغى فى قول من خالفنا فى ذلك ان يبطل السهم الذى جعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه لذوى القربى - ٣) لان آخره ليس للمساكين وهذا جائز (وهو جار - ٤) على ما امر به عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد بانها ان الزبير ابن العوام رضى الله عنه تصدق بدوره فقال هى على المردودة من

(١) فى المدينة - حبس (٢) ليس فى (٣) زيادة من صف (٤) زيادة من صفه

بذاتى ولم يلبثنا اياه جل آخرها للمساكين فينبى لمن قال لا يجوز الوقف حتى يكون آخره للمساكين ان لا يجوز عنده وقف الزبير رضى الله عنه وليس هو بشىء وهذا كله جائز اذا قال صدقة موقوفة -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه موقوفة على ولدى ونسلى -
قال - هذا لا يجوز لانه لم يسم آخرها للمساكين ولم يجعل للصدقة ولا للمساكين ذكرا ولا معنى واذا قال صدقة موقوفة ذكر المساكين بقوله صدقة فهو (١)
جائز وكذا لو قال ارضى هذه موقوفة لاتباع ولا توهب ولا تورث على ولدى ونسلى قال نعم هذا هو الباب الاول سواء ولا يجوز شىء من ذلك الا ان يقول صدقة او يجعل آخرها للمساكين -

قلت - ارأيت اذا (٢) قال ارضى هذه صدقة لاتباع لم يزد على ذلك -
قال - هذا باطل ولا يكون وقفا ولكنه يؤمر ان يتصدق بها -
قلت - ولو قال ارضى هذه وقف على المساكين -
قال - هذا جائز لانه قد حبس اصلها وصارت صدقة منه على المساكين بالثمة دون الزقية وكذلك الوقوف الجزئة -

قلت - وكذلك له قال ارضى هذه موقوفة على وجوه الخير والبر -
قال - نعم هذا ايضا جائز -
قلت - وكذلك اذا قال على وجوه البر ولم يزد او البر ولم يزد على ذلك -
قال - نعم هذا كله حائز -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة على ابن السبيل -
قال - نعم هذا كله جائز الا ترى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد جعل من وقفه سهما على ابن السبيل فهذا جائز عندنا وكذلك لو قال للجهاد (او فى الجهاد - ٣) -

قال - نعم هذا كله جائز -
قلت - وكذلك او قال موقوفة فى الرقاب او قال يعتق بفلان الرقاب او قال يعان



قال - نعم هذا كله جائز على ما وصفت لك اذا ذكر حبس الاصل فوقف فقال
هى موقوفة او وقف على كذا وكذا وسى وجها من وجوه البر لا يحاط به فهو
بمنزلة قوله موقوفة على المساكين (وهو بمنزلة قوله صدقة موقوفة لان الصدقة
على المساكين - ١) من البر فاذا ذكر حبس الاصل على وجه من وجوه البر لا ينقطع
فهو بمنزلة قوله على اليتامى ولم يذكر صدقة فهو سواء وهو وقف جائز ولا
يكون لليتامى الا غنياء منهم شىء انما هى موقوفة على فقراء اليتامى الا ترى
لو ان رجلا قال ثلث الى بعد وفاى لليتامى جعلت ذلك لليتامى من الفقراء دون
الاغنياء فكذلك الباب الاول -

٤٥ ٥٤

(قلت وكذلك لو قال للذمنى او المنقطع بهم قال - نعم هذا كله جائزا)
قلت - وكذلك لو قال ارضى هذه موقوفة على يتامى بنى فلان وهم بنوه يحصون -
قال - الوقف باطل الا ترى انهم اذا اقرضوا لم يدبر (٢) على من يكون الوقف
هذا بمنزلة قوله موقوفة على فلان ولم يرد على هذا فهذا باطل لا يجوز لانه لم يقل
صدقة ولم يجعل آخرها للمساكين ولم يجعلها على وجه من وجوه البر التى لا تنقطع قال
ولو اجزت قوله على يتامى بنى فلان وهم يحصون لجعلت الثنى والمقر فيه سواء
فاذا كانوا لا يحصون فانما هو للفقراء دون الاغنياء الا ترى الى قوله تعالى (واعلموا
انما غنمتم من شىء فان الله خمسہ ولله رسول ولذى القربى واليتامى والمساكين)
فجعل المساكين فى ذلك يتامى (الفقراء دون يتامى - ١) الاغنياء وكذلك اذ قال
موقوفة على يتامى وهم لا يحصون فالوقف جائز على يتامى الفقراء دون يتامى
الاغنياء الا ترى ان يتامى الفقراء يكون لهم فى الخمس حتى اذا استغنوا منعوا
من ذلك وان الوقف اذا كان على يتامى باعيا منهم اعطوا استغنوا او لم يستغنوا -
قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة على اليتامى او قال صدقة فى وجوه
البر والخير والحج والعمرة والسبيل قال هذا كله باطل ولا يكون وقفنا ولكننا
نأمره فيها بينه وبين الله تعالى ان ينفذ ذلك ولا نجبره على ذلك فان مات قبل ان

ينفذ ذلك كان ميراثا لورثته وهذا بمنزلة قوله صدقة على المساكين وبمنزلة قوله مالى فى المساكين وهو على ما وصفناه -

قلت - ولو قال ارضى هذه موقوفة على اكفان الموتى او على حفر القبور - قال - هذا كله جائز لانه وجه من وجوه الخير لا ينتقطع -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة يشتري بعلتها ما يتصدق به او قال هى موقوفة على مرمة المساجد او على مرمة الحصون او الثغور او فى عمارة ذلك او على بناء ذلك قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - لو قال ارضى هذه موقوفة على يتامى بنى تميم وهم لا يحصون - قال - هم اليتامى الذين جعل لهم سهم من الخمس والوقف جائز على فقرائهم دون اغنيائهم -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه موقوفة على فقراء قرابتي - قال - هذا باطل لا يجوز لانه يحاط بهم ولم يجعل آخرها للمساكين ولم يقل صدقة موقوفة -

قلت - ارأيت لو قال موقوفة على فلان فاذا هلك فهى للفقراء - قال - هذا جائز على ما وقفها عليه -

قلت - وكذلك لو قال وقفت على فلان فاذا هلك صدقة قال هذا جائز وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة التقديم فى هذا والتاخير سواء -

قلت - لو قال ارضى هذه على فلان صدقة موقوفة - قال - نعم هذا جائز (١) -

قلت - ولو قال ارضى هذه صدقة على فلان موقوفة -

قال - نعم هذا وقف جائز فيه (٢) التقديم فيه والتاخير سواء -

واما - أبو حنيفة رحمه الله تعالى فانه كان لا يجوز شيئا من ذلك ولا يميز شيئا من الوقف قلنا لمن قال بقول أبي حنيفة امر لا يجوز قال بل اثر الذى جاء عن شريح فى ابطالها ولان رب الدار مالك لها فاذا وقفها لم تخرج الى ملك احد قلنا اما الاثر

في اجازتها فهي اكثر واعم من حديث شريح واما قوله لم تخرج عن ملكه الى ملك احد فقد رأينا الرجل يجعل داره مسجدا لله لايباع ولا يورث ولا يوهب وليس له ان يرجع فيه فهذا مسجد قد خرج من ملكه الى غير ملك وقد اجزنا ذلك فمن ابن اقرقا المسجد والوقف وهما عندنا سواء ومن حجتنا على أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ابطال وقف المسجد الذي اتخذها (١) المسلمون والرجل يجعل داره مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم ولا يكون له الرجوع فيها وكذلك الرجل يجعل السقاية في طريق ملكه وكذلك الخانات اذا اتخذها الرجل لابن السبيل والمسافرين والقناطر يتخذها للمسلمين وكذلك الرجل يدع طائفة من داره لطريق المسلمين يتصرفون فيه ان ذلك جائز وليس له الرجوع فيها اذا تطرق المسلمون فيها وكذلك الرجل يبنى الدار في نقر (٢) من الثنور للمسلمين وسكنها المرابطون وكذلك الدار يبنيتها بمكة عن (١) ان يسكنها فقراء حاج المسلمين ومعتمر بهم فهذا كله عندنا جائز وهو في قول أبي حنيفة لا يجوز الا المسجد لانه لم يزل من ملكه الى ملك غيره (٣) ومن حجتنا في ذلك الرجل يدفع صدقة ابله وغنمه الى المصدق ثم يموت قبل ان ينفذها المصدق انه ليس لورثته فيها حق وهي كسائر الصدقة فهذا قد نخرج من ملكه فلم يزل الى ملك وكذلك الوقوف وكذلك الذي يضع صدقة الفطر في المسجد الجامع حيث جعلها المسلمون فليس له الرجوع فيها وان مات لم تورث عنه وكذلك هذا في هذه الاشياء ثابتة على ما وصفت لك قال ابن أبي ليلى اذا جعل ارضه صدقة موقوفة واشهد على ذلك وجعل آخرها للساكين ولم يدفعها الى وال يقوم بها وجعل نفسه من الولاية لها فان الوقف باطل لايجوز وقال لو وكل رجلا قبضها منه وجعله الوالى لها فالوقف جائز صحيح اذا قبضها وهي موقوفة على مثل ما لوقفها عليه ولا يقدران يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثا للورثة وان لم يخرجها من يده الى غيره لم يجوز ذلك لانها صدقة غير مقبوضة وله ان يرجع فيها وان يبيعها

(١) كذا (٢) لعله نقر - ح (٣) الى هنا انتهى المحرم من صف - ح

متى بداله وان مات كان ميراثا عنه وعهد رحمه الله تعالى يميزها اذا قبضها وال غير صاحبها ولا يميزها اذا كانت في يدى صاحبها واما في قولنا وقول ابى يوسف واهل البصرة فان الوقف صحيح جائز وان لم يقبضها وال غير صاحبها فان قال قائل اخبرونا عن الرجل يتصدق على الرجل بالارض ايجوز للتصدق بها عليه قبض ان يقبضها قلنا لا يجوز ولا يكون صدقة على الرجل الا مقبوضة فان هذه التى لا يشك فيها احد من الفقهاء انها جائزة اذا قبضت يميزها من اجاز الوقف ومن لم يميز الوقف فكذلك لا يجوز حتى يقبض الصدقة الموقوفة التى يميزها بعض الفقهاء ويطلبها بعضهم ولا يرونها شيئا فمن اين اجزئوها انتم غير مقبوضة انما ينبى ان يقاس الصدقة الموقوفة التى في جوازها الاختلاف بالصدقة التى يميزها الناس كلهم فكما لا تجوز الصدقة (التى يميزها الناس الا مقبوضة فكذلك لا تجوز الصدقة ١ -) الموقوفة (الا مقبوضة - ١) قلنا لهم لا تشبه التى ليست بموقوفة الصدقة الموقوفة قالوا فما من اين افرقا قيل لهم ما تقولون فى الصدقة التى ليست بموقوفة اذا جازت اتملك قالوا نعم قلنا فالصدقة الموقوفة اذا جازت اتملك قالوا لا قلنا فمن ههنا افرقا ومن قبل ان الصدقة التى ليست بموقوفة تخرج من ملك صاحبها الى ملك المتصدق بها عليه فلا بد اذا صار ملكه (٢) عليها من ان يقبضها والصدقة الموقوفة لا يزول ملك صاحبها الى ملك احد من الناس كلهم ولا يحتاج الى قابض انما يحتاج الى القبض اذا كان ملك الصدقة يزول من ملك الى ملك واذا كان ملكها لا يزول الى ملك لم يحتاج الى قبض وهى بمنزلة العتق فهذا الفصل ما بين الصدقة الموقوفة وبين الصدقة التى ليست بموقوفة وقلنا لهم اخبرونا عن الرجل يجرى الى الرجل فى الشئ يجرى رجل (٣) فيها اجود (٤) امرا والذى جعل له الجراية فى ذلك الشئ قالوا بل (٥) الذى جعل له الجراية اجود (٤) امرا من جريه قلنا فاذا قال الواقف قد قبضتها من نفسى ايجوز ذلك قالوا لا قلنا فاذا قال قد وكلت هذا قبضها منى وقبضها منى قالوا هذا جائز قلنا فاذا جعل ذلك هو نفسه

(١) ليس فى ر (٢) صف - يملكها (٣) صف - واحد (٤) صف - احوز

لم يميز

(٥) فى المدينة بلى -

لم يجوز اذا وكل بذلك الفعل جاز فهل رأى ائمة لا يجوز فعله فى شيء فيجوز فعل وكيله فيه ولا يجوز فعل وكيله الا بأمره قالوا انما نريد بالوكيل ان يخرج من يدى الواقف من نفسه واذا قبضها الواقف من نفسه لم يخرج من يده قلنا ليس يد الوكيل يد من وكله قالوا نعم قلنا فيد الموكل ويد الوكيل سواء -

وقلنا لهم اليس انما شبهتم الوقف بصدقة الرجل على الرجل قالوا نعم قيل لهم اخبرونا عن رجل قال هذه الدراهم صدقة فى المساكين اخرجت من ملكه قالوا لا قيل لهم هذا بمنزلة الصدقة الموقوفة فى قولكم التى لم تقبض قالوا نعم لان وكيلهما (١) يحتاج ان يقبض وانما يخرج ان من ملك صاحبها بالقبض قلنا فان وكل المتصدق بهذه الدراهم رجلا يقبضها منه للمساكين يجوز ذلك حتى يجوز فى الوقف ويخرج من ملك الذى تصدق بها فان قلتم لا يجوز حتى يتصدق بها ويملك فقد فرقت بين الوقف والصدقة التى تملك ولا تحتجوا علينا بالصدقات التى اجتمع الناس عليها انها لا تكون الا مقبوضة وان قلتم فى هذا انه جائز اذا قبضها الوكيل من الذى تصدق بها فقد جازت وخرجت من ملك المتصدق بها وجعلتم هذا الوقف سواء فما تقول فى رجل وجب عليه زكاة ماله فوكل رجلا فى قبضها منه للمساكين ويدفعها اليهم انكون هذه الدراهم التى يدفعها الى الوكيل للمساكين وتخرج الدراهم من ملك صاحبها فان قلتم خرجت من ملك صاحبها كما خرجت الدراهم التى يجعلها صاحبها صدقة فينبغى فى قولكم ان يحيزه (٢) من الزكاة كما انه لو دفعها الى المتصدق (٣) خرجت من ملكه واجزت (٤) لان قبض الوكيل هذا للمساكين قبض واى قول اقبح من هذا وان قلتم لا يشبه هذا الاول فمن اين افترا ومن اين فرقت بينهما -

فان قال قائل هذا كله سواء ويجزئه ذلك اذا قبضه هذا الوكيل قيل له فما تقول فى رجل يكون له ارض العشر فيجب عايه العشر فيوكل رجلا فى قبض العشر منه يجوز ذلك فان قال لا يجوز ذلك فقد ترك قوله وان قال يجوز ذلك وهذا

(١) كذا - والصواب لان كليهما (٢) صف - تجزئه (٣) كذا - والظاهر المتصدق

(٤) صف - واجزته -

والباب الاول سواء قيل له وكذلك تقول في صدقة الايل والبقر والغنم بواكل صاحبها فيما يجب عليه من ذلك وكيلان في فعلها اليه ويميزه ذلك فاي شئ اقبح من هذا وكذلك القول في الذي يجب فيه الخمس فن قال هذا القول فقد جعل وكيل الرجل بمنزلة المتصدق (١) فصار الرجل يستعمل على نفسه من شاء وهذا كله عندنا لا يجوز ولا يشبه ما يخرج من ملك الرجل الى ملك المتصدق ما لا يخرج الى ملك آخر (٢) -

قلت - ارأيت الرجل يقف ارضه من ارض الخراج -
قاله - فان الوقف والصدقة في ارض الخراج سواء -
قلت - ولم اجزت ذلك -

قال - لان ملك الارض الخراج لاربابها وعليهم فيها الخراج -
قلت - ارأيت ان وقف ارضا من ارض الخراج (٣) والواقف هو المزارع -
قال - لا يجوز الوقف لانه اكار وليس له من الاصل شئ ولا يكون الوقف الا في الاصل الا ترى انه لو كان فيها اكار دونه له فيما شئ بشرط فوقف اكارته لم يجوز ذلك فكذلك المزارع الاول -

قلت - ارأيت ان وقف صاحب الحوز ارضه وهو المالك للاصل -
قال - الوقف جائز -
قلت - وان قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان ونسله فاذا انقرضوا فهي للمساكين -

قال - هذا جائز وهي لمن سمي له من الفرق وبدأ به من فرقة بعد فرقة على مثل ما شرط الا ترى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على الفقراء والمساكين ان يبدأ بفلان فيعطى منها كذا ثم اقلان كذا ثم بعد ذلك للفقراء والمساكين ان ذلك جائز على ما قال فكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت الصدقة الموقوفة ان تكون في شئ من الحيوان والامتعة والثياب -

(١) كذا - والصواب المتصدق (٢) صف - احد (٣) صف - الحوز

قال - لا يجوز الوقف في ذلك ما خلا الدور والارضين والكراع والسلاح
المتصدق به الموقوف في سبيل الله فانه جائز على ما وصفت لك -

(قلت - ارأيت رجلا له ارض فيها رقيق وثيران جعلها صاحبها صدقة موفقة
ابدا بما فيها من العبيد والثيران -

قال - هذا جائز وهي جميع ما فيها موقوف على ما شرط)

قلت - ولم اجزب وقفه في العبيد الذين فيها والثيران وانت لا تجيز وقف
هبدولاثود ولا تجيز الوقف الا في الاصل -

قال - هما مختلفان اذا وقف الارض بما فيها من العبيد والثيران اجزت ذلك فاذا
وقف العبيد والثيران خاصة لا يجوز الا في الارض والاصل حائز لاهم اذا كانوا
موقوفين دون الاصل فليسوا تبعاً للاصل ولا يجوز الوقف الا ترى لوان رجلا
وقف بناء داره دون اصلها لم يجز ذلك ولو وقف الدار بما فيها من البناء جاز ذلك
وكان البناء وقفا مع اترية فكذلك الرقيق اذا وقفهم مع الارض جاز ذلك واذا
وقفهم دون الارض لم يجز ذلك وبلغنا ان علي بن ابي طالب رضوان الله عليه
وقف ارضه فيها رقيق -

باب الرجل يجعل داره مسجدا

او خاناً او مقبرة او غيره

واذا جعل الرجل داره مسجدا للسدين وبنائها كما تبنى المساجد واشهد الله
على انه جعلها مسجدا لله تعالى فهذا عندنا جائز وان لم يكن صلى فيها وهذا خلاف
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لا يكون مسجدا
حتى يصل فيه ومن الناس من قال في الوقف انه جائز وان لم يقبض اذا شهد
عليها فقد ينبغي له ان يقول في المسجد انه هو جائز وان لم يصل فيه إذا كان
قد شهد عليه لانهما لا يخرجان من ملك المتصدق بهما الى هلك احد ومن قال في
المساجد لا تكون حتى يصل في الصلاة فيها بمنزلة القبض فلا بد ان يقول
الوقف لا يكون الا مقبوضا واما نحن فنراها سواء واذا شهد على الوقف وبناء

المسجد واشهد عليه فهما جائزان جميعا صلى في المسجد او لم يصل فيه -
قلت - ارأيت رجلا بيني الخان بيتا للسلمين كما تبنى الخانات واشهد انه جعله
خانا للسادة ينزله المسافرون -

قال - هو عندنا جائز واما في قول ابى حنيفة فلا يجوز ذلك واما في قول من يقول
ان الوقف لا يكون الا مقبوضا ولا يجوز ذلك حتى ينزله السادة فاذا نزلوه جعل
ذلك كالتبض واجاز ذلك -

قلت - ارأيت الرجل يهدم داره ويجعلها مقبرة للسلمين -
قال - هذا عندنا جائز وقد خرجت عن ملكه وصارت مقبرة وسواء عندنا اذ
اشهد على ذلك دفن فيها احد او لم يدفن واما في قول من لا يجوز الوقف الا مقبوضة
فلا يجوز ذلك حتى يدفن فيها واحد افصا عدا -

قلت - ارأيت الرجل يحتفر البئر في فلاة من الارض او في طريق مكة اوفي
بعض الامصار ويجعلها سقاية للسلمين وقفا لهم، قال هذا عندنا جائز استقى منها
الماء او لم يستقى، واما في قول ابى حنيفة رحمه الله فلا يجوز ذلك ومن حجتنا عليه
وعلى من خالفنا في ذلك بئر رومة اتى وقفها عثمان بن عفان رضى الله عنه بأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال لا يكون المسجد مسجدا حتى يصلى فيه قيل
له ما (١) تقول في رجل جعل داره مسجدا وبنائها سكا تبنى المساجد وكتب بذلك
كتابا واشهد على ذلك شهود او اقر في كتابه انه جعله مسجدا لله ابد الايام
ولا يوهب ولا يورث يصلى فيها المسلمون ثم مات قبل ان يصلى فيه احد يكون
ميراثا فاي القولين اتبع من هذا -

قلت - ارأيت الرجل يشتري الموضع فيريده في الطريق للسلمين ويجعله طريقا
لهم ويشهد على ذلك -

قال - هذا جائز عندنا وقد خرج من ملكه وصار طريقا وكذلك القنطرة
يخذيها الرجل للسلمين ويحطرون عليها قال نعم لا يكون بناؤها ميراثا لورثته
وقد صارت وقفا -

قلت - ارأيت الرجل يبنى الدار فى ثغر من ثغور المسلمين ويشهد انه قد جعلها سكنى فى سبيل الله تعالى للرابطين وقفها قال هذا جائز -

قلت - ارأيت لو اشترى دارا بمكة وفى المدينة بملكه وجعلها موقوفة يسكنها الحاج والمعتمرون -

قال - هذا جائز وهى وقف على ما وقفها عليه ، واما فى قول ابى حنيفة رحمه الله فلا يجوز شئ من ذلك -

باب الرجل يقف الارض على لمساكين ولا يشترط العماره

قلت - ارأيت الرجل يقف الارض وقفاً صحيحاً جائزاً على الفقراء والمساكين ولا يذكر عمارتها كيف القول فى ذلك عندك -

قال - ينبغى للقاضى ان يبدأ فيفتى من كل ما اخرج الله من غلات هذه الارض على عمارتها واصلاحها ثم يقسم ما فضل بعد ذلك من غاتها على الفقراء والمساكين - قلت - ولم تلت ذلك والواقف لم يشترط انه يبدأ من غلتها لعمارتها وبدأت انت بها قال لا لى لم امرها بحرب الارض وكان فى ذلك ضرراً على الفقراء والمساكين فى مصلحتهم والتوفير عليهم الا ترى ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلاً اوصى فقال اذا انا مت نخدمه عبدى فلان ان الوصية جائزة يخدم عبده فلان كما اوصى ماءش وعلى فلان الموصى له بخدمة العبد نفقة العبد فى طعامه وكسوته وما يصلحه وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله فى رجل اوصى لرجل بغلة ارض ان سقى الارض اذا كان فيها نخل على الموصى له بغلتها فلما كانت الوصية بغاتها للفقراء والمساكين فعما رتها عليهم الا انهم قوم ليسوا باعيانهم فاخذهم بالعمارة كما اخذت بها الموصى له بالغلة فلما كانوا على ذلك اخذت مما صار لهم من الغلة النفقة بعمارة هذه الارض لانهم ليسوا باعيانهم فاخذ منهم الا ترى ان الامام فى ارض الخراج له ان يدع لهم قدر ما يعمره ويأخذهم بالعمارة ويكون نصيب الامام والخراج فيما فضل

بعد العمارة لان ارض الخراج للساكنين عامة وكذلك كلما كان موقوفا على الفقراء والمساكين فانه يبدأ فينفق منه على الوقف . ما يصلحه ثم يكون ما بقى للفقراء كما ان ارض الخراج تعمر فما فضل بعد عمارتها كان فى وجوه الخراج - قلت - ارأيت هذه الوقوف التى وصفت لك ان كان فيها نخل وخشى ان يثمر بامرها هلاك نخلها وذهابه اترى للقيام باسرها ان يشتري من غلتها فسيلا (١) فيغرسه لكن لا يبنى نخلها ويخاف (٢) بعضها بعضا - قل - ارى ذلك وامر به -

قلت - ارأيت ان كان قطعة منها سبخة لاشيء فيها اترى ان يبدأ فيكسح بما فيها من سبخة ثم يكون بعد ذلك للفقراء على ما وصفت لك - قال - نعم لان فيها زيادة فى غاتها وعمارها واصلاحها - قلت - وكذلك حفر سواقيها واصلاح دراجها وتسميدها واصلاح مستاتها وزيادة ما كان مستزادا فى غلاتها - قل - نعم يبنى له ان يفعل ذلك كله ويعمرها بالمعروف والاصلاح - قلت - وترى ان يبنى فيها قرية تكون لا كرتها وحفاظها ويمر زفيها ثمرها - قال - نعم اذا احتاج الى ذلك رأيت له ان يفعل لان فى ذلك حفظ الارض ولغلاتها -

قلت - افترى له ان يبنى فيها بيوتا ويستغلها - قال - لا ارى له ذلك لان علامة الارضين ليست تطلب فى اجلزة البيوت وانما تطلب فى النخل والشجر والزرع -

قلت - فان كانت متصلة بالارض (٣) بحضرة المصر يستغل من مثلها الغلة العظيمة من اجور البيوت اترى للقيام بهذه ان يبنى فيها بيوتا ويستغلها وهى افضل من غلات النخل والشجر قال نعم ارى له ذلك اذا كانت الارض متصلة ببيوت مصر وكان غلات البيوت تطلب من مثلها وهو عندى بمنزلة الدور -

(١) القسيل هو الذى يطلى فى اصل النخل - هاهنا صرف (٢) صرف - فيخلفها -
(٣) فى المدينة بالمرضى -

قلت - اوترى له ان يدفع هذه الارض مزارعة من رجل شيئا معلومة -
قال - نعم اذا كان رأى ذلك فضلا وصلاحيه فينبغي للقايم بامر هذه الصدقة ان
يفعل ذلك -

قلت - وكذلك لو كان الواقف اشترط قال يبدأ من كل ما انخرج الله من
غلات هذه الارض في عمارتها واصلاحها -

(قال - ١) نعم هذا والباب الاول سواء ذكر العمارة اولم يذكرها اذا كان الواقف
على الفقراء والمساكين وفي وجوه البر -

قلت - اقرى ان يستاجر فيه لاجر فيما يحتاج اليه ولا غناء بها عنه -
قال نعم -

قلت - ارأيت الرجل يقف الارض وقفاً صحيحاً جائزاً ويقول يبدأ فيخرج
من كل ما انخرج الله من غلاتها في عمارتها واصلاحها واجور قوامها وفيما فيه
مستزاد في غلاتها نفقته بالمعروف والاصلاح فما فضل بعد ذلك كله فهو له لان
اترى ان يتفق ويصير لعمارة الوقف الذي وصفت لك وعلى المساكين -
قال - نعم ارى ذلك لانه قد شرطه وبينه فاذا شرطه وبينه يبدأ به كله -

قلت - ارأيت اذا وقف ارضاً له وقفاً صحيحاً جائزاً ويقول على الفقراء
والمساكين ولم يسم العمارة ولم يذكرها ولحتاج شيء منها الى المرمة واجتمع في
يديه من غلاتها مال وعرض وجه من وجوه البر لا يقدر على مثله في كل حين وان
انحر العمارة الى الغلة الثانية لم يكن من ذلك ضرر شديد اترى له ان يعطى ما اجتمع
في يده من غلات هذه الارض التي حضرت في وجوه البر الذي لا يقدر على مثله
في كل حين وينظر (٢) بالعمارة الغلة الثانية -

قل - نعم ارى ذلك له ان يفعل وآمر به -

قلت فان كان اذا انحر ذلك تحريت الارض وكان هلاكها -

قال - ان يبدأ فينفق من غلاتها نفقة ما يمنعها من الخراب حتى تأتي الغلة الثانية
بالمعروف فان ذلك افضل واحسن -

باب الرجل يقف الدار على ان يسكنها

لقوم يسميهم ولا يشترط

عمارتها على احد ولا يسمى من ابن تعم

قلت - ارأيت الرجل يقول دارى (١) هذه صدقة موقوفة لله ابدًا على ان يسكنها

فلان ما عاش فان هلك فلان فسكنها فلان ثم هى على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف على هذا صحيح جائز وهو على ما (٢) اشترط -

قلت - ارأيت مرمة هذه الدار واصلاحها فيما لا بد منه على من هو -

قال - هو على الذى بدأ به ما كان حيا -

قلت ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى انه لو اوصى بغلة نخل كان على الموصى له بغلته سقى النخل وما لا بد

منه من العمارة وكذلك هذا عليه من المرمة ما لا تستغنى الدار عنه وهذا والباب

الاول سواء وعليه من ذلك ما يمنع الدار من التغير عن حالها التى وقفت عليه

وليست عليه الزيادة وهذا قول ابى حنيفة فى سقى النخل على ما وصفت لك

وكذلك قولنا فى الدار -

قلت - ارأيت ان هلك فلان الاول على مرمة هذه الدار فيما لا بد لها منه -

قال - على الذى جعل له سكنها بعد الاول وعليه فى ذلك ما على الاول على

ما وصفت لك فاذا هلك الثانى فصارت الدار على المساكين ونحرت فينفق عليها

من غلتها فى عمارتها واصلاحها ومابقى للفقراء والمساكين -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى (٣) هذه صدقة موقوفة على ان يسكنها فلان

ما عاش وعلى ان على فلان مؤننها واصلاحها فيما لا بد منه ما دام ساكنها -

قال - الوقف على هذا صحيح جائز وهو على ما قال وعلى الذى نه سكنها

مرمتها واصلاحها فيما لا بد منه -

(١) الى هنا انتهى المحو من صف (٢) ر - وهو - (٣) صف - دارى

قلت - ولم قلت ذلك ولا ترى ذلك بمنزلة الاجارة -

قال - ليس هذا بمنزلة الاجارة الا ترى انه لو لم يشترط ان المرمة عليه كانت المرمة عليه (لان سكنى له وكل ما كان له السكنى فعليه المرمة - ١) وكذا اذا اشترط المرمة على من جعل له السكنى فالوقف على ذلك جائز وكل امر يكون عليه بغير شرط فليس يفسد الشرط عليه شيئا (٢) من ذلك -

قلت - ارايت رجلا قال دارى هذه صدقة موقوفة ابدا على ان سكناها لفلان ما عاش فاحتاجت الى المرمة وفلان حتى ان يرمها وقال ليس عندي ما ارمها به - قال - تواجر هذه الدار من آخر بقدر ما ينفق عليها في مرمتها حتى يمتحنى عن المرمة فاذا صلحت دفعت الى الذى جعلت له السكنى ما عاش وكلما احتاجت هذه الدار الى المرمة وأبى الذى له السكنى ان يرمها ولم يكن عنده مرمة او جرت لمرمتها كما وصفت لك وهذه استحسان وليس بقياس -

قلت - ولا يجبر على مرمتها -

قال - لا -

قلت - ارايت هذا الذى يشترط عليه وجعل له السكنى ان أبى ان يرمها ولم يكن عنده نفقة -

قال - تواجر وترم من غلتها على ما وصفت لك -

قلت - وهذا والباب الاول سواء -

قال - نه -

قلت - ارايت لو انهدمت فقال الرجل الذى له السكنى انا ابنها واسكنها -

قال - له ذلك -

قلت - ولم جعلت له ذلك -

قال - لان السكنى له وله ان يرتفع (٣) بسكنها على اى الوجوه ما كان له الم يكن

فيه ضرر -

قلت - ارأيت هذا الرجل الذى جعل له السكنى ان مات بعدما بناها -
قال - البناء الذى بنى ميراث لورثته دون اهل الوقف ويقال لورثة هذا الرجل
ارفعوا هذا البناء -^١

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى ان رجلا لو بنى في داره فريدة بناء (١) ثم جاء رجل فاستحقها
كان للذى بنى البناء ان يرفعها وكان البناء له دون المسحق ولا يكون هذا اسوأ
حالا من الناصب وقولنا على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها لرجل بعد هذا الرجل الاول
فقال انا اعطى قيمة البناء وأبى ان يدع الورثة ان يرفعوا البناء -
قال - ليس له ذلك والبناء للورثة دون هذا الرجل الا ان يصطلحوا من ذلك
على شيء وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله فى النصب -

قلت - ارأيت ان احتاجت هذه الدار مرمة فرمها الذى جعل له سكنها اول
مرة فازرحطانها بالآجر وجصصها وادخل فيها اجذا عا وبنى فيها إبناء ثم مات
بعد ذلك ولا يخلص الى شيء من ذلك الذى له فى الدار الا بضرر شديد على البناء
للورثة ان يأخذوا ما احدث فيها هذا الميت من المزمة ويرفعوا ذلك -

قال - لا ولكن يقال للذى جعل له السكنى لهذه الدار بعد الاول ان شئت
فاعط ورثة هذا الميت الاول قيمة مرمتهم الساعة فان فعل كانت المزمة اتى احدثها
الميت فى هذه الدار له دون ورثة الميت وكان عليه قيمة هذه المزمة ورثة
الميت ولم يكن للورثة على المزمة سبيل فان أبى ان يعطى قيمة هذه المزمة
اوجرت هذه الدار الموقوفة واعطى ورثة هذا الميت قيمة مرمتها من اجرتها
فاذا استوفى ذلك كان سكنى هذه الدار لمن جعل له سكنها بعد هذا الميت على
ما وصفت لك الا ترى ان مر من قولنا فى دجل اوصى لرجل بغلة ارض ولآخر
بتر قبعتها ان سقى الخل على صاحب الغلة وان أبى ان يفعل ذلك وفعله صاحب
الرقبة رحح صاحب الرقبة بما انفق فى ذلك فى السنة المستقبلية -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى ان رجلا لو جاء الى دار لرجل فرم فيها مرمية بغير اذن صاحبها ولا تخلص مرمته منها الا بضر في سمك الحائط منها وفيما اقبله ذلك من المرمية غابى رب الدار ان يعطيه قيمة المرمية فليس له ان يهدم ما رم وليس له ان يهدم ما حمله فيها (١) ولا يرفع مرمته منها لان في هدم ذلك ضررا على رب الدار الا ان يشاء رب الدار ان يعطيه مرمته بعينها على ما عليه في ذلك من الضر فكذا لك هذا الرجل الذي جعل له السكنى في هذه الدار بعد هذا الرجل يقال له ان شئت فاعط ورثة هذا الميت قيمة المرمية كما يقال لصاحب الدار في الغصب فان هو ابى او جرت الدار فاعطى من اجرتها ورثة هذا الميت قيمة المرمية ثم دفعت الدار الى الذي جعلت له سكناها -

قلت - ارايت اذا قال هذا الذي سكنا هاله الثاني لورثة هذا الميت لاحاجة لى قارفعوا مرميتكم واذا (٢) كان في ذلك ضرر على الدار فليس له ذلك وإذا ابى ان يعطى قيمة هذه المرمية او جرت الدار على ما وصفت لك فاعطى ورثة هذا الميت من اجرتها قيمة هذه المرمية لان في ذلك ضررا على اهل الوقف الذي جعل لهم بعد الرجل (٣-و) على الفقراء والمساكين الذين يصير آخر الوقف اليهم فليس له ان يضربهم ولا يشبه هذا من هذا الوجه رب الدار لا ترى ان رجلا لو اوصى لرجل برقبة عبده ولا تحب خدمته بخفى العبد جنابة له ففداء الموصى له بخدمته ثم مات الموصى له بخدمته انه يقال لصاحب الوصية بالرقبة ان شئت فاد الى ورثة هذا الميت القداء الذي فداء (٤) هذا العبد وكان العبد سالما لك وان شئت بيع العبد بالقداء الذي فداء به الميت وكان في ذلك بمنزلة الدين في رقبته وكذلك (٥) ما وصفت لك وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في العبد اذا جنى وهو قولنا ايضا وكذلك (٥) المرمية التي لا تخلص الا بضر و ابى اهل الوقف ان يعطوا ورثة الميت قيمة المرمية او جرت الدار وكان لورثة الميت قيمة المرمية من اجرتها

(١) صف - منها (٢) صف - وإن (٣) ليس في صف (٤) صف - فدايه

(٥) ليس في د

احكام الوقف ٢٩ لهلال الراى

ولا يستطيع بيع الدار في المرمة كما بيع العبد في القداء فلما لم يقدر على بيعها أجزأها كما وصفت لك واعطيت ورثة هذا الميت قيمة المرمة من أجزأها وهذا في قياس العبد (١) الموصى له بخدمته -

قلت - أرايت أن كان هذه المرمة اتى ردها هذا الميت ليست قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالخص ومثل الاثارة في الارض والسيلد (١) وسقى النخل -

قال - ليس لورثة هذا الميت من حرمة ذلك قليلا ولا كثيرا -

قلت - ولم وقد اتفق الميت في ذلك نفقة عظيمة -

قال - لان هذا ليس شئ قائم بعينه يرى ويظهر الا ترى لو ان رجلا غصب من رجل ثوبا فقصره لم يكن له اجرة وكان لصاحب الثوب ان يأخذه ولا يعطيه شيئا فكذلك هذا وكذلك لو جاء الى ارض رجل فاثارها لم يكن له على صاحبها شيء وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في الثوب على ما وصفت لك وقولنا وكذلك جميع ما وصفت لك على قياسه ، ولو ان رجلا غصب رجلا ثوبا فصبغه احمر لم يكن لصاحب الثوب ان يأخذه الا ان يعطيه بما زاد الصبغ فيه على ما وصفت لك لان هذا الصبغ قائم بعينه وكذلك المرمة القائمة التي في الدار لا تخلص الا بضره ، هذا قول ابي حنيفة رحمه الله في الصبغ وكذلك قولنا -

قلت - وانما شبه غسل الحيطان عندك وجل اوصى لرجل بخدمة فصار يخدم الموصى له ويطعمه ويكسوه ثم مات الموصى له بخدمته فليس لورثته من النفقة في ربة العبد قليل ولا كثير -

قال - نعم وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في النفقة على العبد وقولنا -

قلت - وكذلك لو جعل الواقف سكنى هذه الدار لولده ونسله ماتا مسلوا - قال - نعم - هذا كله مردود على ما وصفت لك وكل من صار له في سكنى هذه الدار حق فعليه ما صار له من ذلك على ما وصفت لك ولورثته اذا مات مثل

(١) صف - وهذا قياس القداء في العبد (٢) في ر - والمدنية - والمساك ، كذا

الذى

الذى وصفت لك فى هذه الايواب -

قلت - ارأيت ان كان الموقوفة عليهم سكنى هذه الدار جماعة فقال بعضهم نرم وقال الآخرون لان نرم وليس عندنا نرم -

قال - تقسم سكنى هذه الدار بينهم فيدفع الى كل واحد منهم ما اصابه من هذه الدار فيرمه ويسكنه على ما وصفت لك ومن ابى منهم ان يرم ما دفع اليه فانه يبنى للقاضى ان ينزعه منه واخر (١) حصته من ذلك يرم بما اخرج الله تعالى من اجر حصته من هذه الدار الحصه التى اصابه فاذا استغنت عن الرمة دفع ذلك اليه يسكنه وهذا قياس الباب الاول -

قلت - ارأيت من صار له فى سكنى هذه الدار حق اله ان يؤجره -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه يوجب للمستاجر فيها حقا ولا يجوز له ذلك الا ترى ان انا حنيفه رحمه الله كان يقول لو ان رجلا اوصى لرجل بسكنى دار لم يكن له ان يؤجرها فكذلك الذى يجعل له سكنى هذا الوقف ليس له ان يؤجره وهذا عندنا بمنزلة رجل اوصى لرجل بخدمه عبد فليس له ان يؤجره -

قلت - ارأيت هذا الذى جعل له السكنى فى هذه الدار له ان يسكن فى هذه الدار رجلا بغير اجارة -

قال - نعم -

قلت - ولم -

قال - الا ترى ان ابا حنيفه رحمه الله كان يقول لو ان رجلا استعار شيئا لم يكن له ان يؤجره وكان له ان يعيره فكذلك الذى جعل له سكنى هذه (٢) الدار هو اثبت فيها حقا من المستعير فاذا كان المستعير أن يعير فكذلك الذى جعل له سكنى الوقف له ان يسكن من احب -

قلت - ولم قلت ليس له ان يؤجرها واذا ابى ان يرمها او جرت عليه قد آجرتها

وقد قلت فليس للوقوف عليه ان يؤجرها -

قال - لان في ترك هذا انراب الدار وذهاب صارتها وتغيرها عن حالتها والاجارة ليست له انما هي للعارة ولا يشبه هذا الباب الاول -

قلت - ارأيت هذا للرجل الذى جعل له ان يعطى قيمة المرمة في الباب الاول الذى وصفت لك ان هو فعل وأدى قيمة ذلك ثم مات -

قال - فورثته بمنزلة ورثة الاول على ما وصفت لك وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لو أن رجلا له سفلى بيت ولا آخر علوه فانه ما فاني لا اجبر صاحب السفلى على البناء ولكن اقول لصاحب العلو ابن السفلى والعلو جميعا ويحمل بين صاحب السفلى وبين السفلى حتى يعطيك قيمة بناء السفلى فكذلك ليس للوقوف عليه ان يؤجرها ولكن اوجرها عليه للعارة فهذا اقرب ما اقدر عليه في ذلك -

قلت - ارأيت القائم بامر هذه الصدقة اترى له ان سقط شيء من بنائها ان يبيعه وان يرميها بشئ ذلك -

قال - لا بأس بذلك -

قلت - ولم قلت ذلك وهذا النقص بما عليه الوقف -

قال - اذا زایل النقص الدار فقد نخرج من ان يكون وقفا فله ان يبيعه ولا يشبه هذا البناء القائم الذى فيها -

قلت - ارأيت لو وقف هذا النقص لم يكن وقفا اذا زایل الدار غير انه يعاد في مرمتها (١) والله سبحانه وتعالى اعلم -

باب الرجل يقف الارض على الرجل

ولا يسمى من ابن ينفق عليها

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابدا على رجل ما عاش ولم يذكر العمارة اترى ان يعمر هذه الارض -

قال - ارى ان ينفق عليها من الغلة قدر ما لا بد لها منه من سقى الماء وحفر السواقي

(١) كذا ولم يذكر جواب السؤال - ح

وتحصين مسنياتها (١) وما لا بد لها منه وما يمنعها من تغييرها عن حالها التي وقت عليها -

قلت - وكذا لك الدار يقفها الرجل لها الغلة والحوانيت -

قال - نعم هذا كله سواء وهذا بمنزلة ما وصفت لك في الارض يقفها الرجل ولا يسمى عمارتها -

قلت - اترى ان يرم من غلتها ما استرم منها وبني ما انهدم منها -
قال - نعم -

قلت - ولا يزيد في عمارتها على الحال الا ولى شيئا -

قال - لا وهذا استحسان مني في ذلك كله لانه جعل الغلة لهذا الرجل ولم يشترط العمارة فله الغلة على ما جعل له -

قلت - ارايت ان كان انما جعل لهذا الرجل غلته سنة واحدة تعمم هذا الارض من هذه الغلة ثم يجعل ما بقى لهذا الرجل -

قال - (لا - ٢) ولكن يجعل له غلة هذه السنة وليس عليه من عمارة هذه الارض من هذه السنة شيء -

قلت - فاذا كانت هذه الوصية له في غلتها سنين عمرت هذه الارض من غلتها على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - من اين اقروق السنة الواحدة والسنين (٣) -

قال - هذا استحسان متاوكان ابو حنيفة رحمه الله يقول في ذلك اذا اوصى لرجل بغلة ارض ما عاش ان على الرجل سقى النخل فكذلك ما وصفت لك وهذا استحسان مني فاذا اوصى له بغلة سنة او سنتين كانت له الغلة ولم يكن عليه من العمارة شيء واذا كانت له ثلاث سنين فصاعدا فعليه العمارة على ما وصفت لك -

(١) كذا وفي صيف - مستنبطاتها - كذا (٢) ليس في (٣) صيف - والاستان -

احكام الوقف ٣٠ ليل الراءى

باب الرجل يقف الارض او الدار على قوم معلو مين فسقط (١) من بناء الدار

ومن نخل الارض شىء والعبارة فى ذلك

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا وقفا صحيحا على قوم باعينهم فقال ما انخرج الله من غلاتها فى قوم قد سماهم فسقط منها بناء من بنائها ومع القائم بامر هذه الصدقة دراهم كثيرة من غلتها ترى له ان يرمها بهذه الغلة فاذا استغنت عن ذلك اعطى ثمن النقد (٢) من جعلت له غلة هذه الصدقة (٣) - قال - لا -

قلت - لم -

قال - ان حقه فى غلتها وانما قال الواقف ما انخرج الله من غلاتها فهو لهم ولم يقل لهم من ثمن نقضها ولا اعطاهم الاثنا (٤) سمى لهم الواقف ولكن امر القائم بامر هذه الصدقة ان يقف ثمن هذا النقص فى يده فاذا احتاجت هذه الصدقة الى سرمة اعاده فيها -

قلت - وينفق على مرمتها ايضا من هذه الدراهم -

قال - نعم -

قلت - ويعطى هؤلاء الذين وقت عليهم هذه الصدقة ما فضل عن الغلة بعمر الثقة ولا يعطون ما فضل من النقص -

قال - نعم -

قلت - وكذلك اذا وقف ارضا فسقط من نخلها شىء -

قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت المسجد يكون فى المحلة فانهار (فيه - ه) فبيع اهل المسجد نقضه -

قال - لا بأس بذلك اذا اعادوا الثمن فى بنائه -

(١) صف - فيسقط (٢) د - من النقص (٣) صف - الارض (٤) د - ما
(ه) زيادة من صف - قلت

قلت - احب (١) اليك ان يدخل ذلك النقص في بناء المسجد وفي بناء الوقف
ما لم يكن فيه ضررين -

قال - نعم احب الى من بيع ذلك -

(قلت - ٢) ارأيت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة لله ابدا تخربت فلم تصلح
لشيء اترى للقائم بامرها ان يبيع بعض تربتها ويعمر ما بقي منها بضمن ذلك وفي بيع
ذلك صلاح لها -

قال - لا ارى ذلك وانها عنه ولا يجوز أن يبيع شيئا من ذلك -

قلت - فلم كان له ان يبيع النقص الذي سقط من الدار والنخل الذي يموت في
الارض ويعمره بها وهو ما وقفه الواقف ولا يبيع بعض تربة هذه الارض فيصلح
به الباقي منها -

قال - لا يشبه النقص التربة الا ترى انه لو وقف ذلك البناء دون التربة لم يكن وقفا
ولو وقف القطعة التي اراد القائم بامر هذه الصدقة بيعها كان ذلك وقفا جائزا لانه
اصل ولا يشبه الاصل البناء والنقص ولا يجوز شيء من الوقف الا في الاصول -
قلت - فان باع شيئا من بنائها لم يستهدم ليهدم او بعض النخل وهو يضر -
قال - لا يجوز بيعه في شيء من ذلك ويرد ذلك كله -

قلت - ارأيت المشتري ان كان قد ضرب النخل وهدم -

قال - ينبغي للقاضي ان يخرج من هذه الصدقة والقاضي بالخيار ان شاء ضمن قيمة
ذلك للمشتري وان شاء البائع الذي كان على الصدقة فان ضمن القاضي القائم بامر
هذه الصدقة جاز البيع فيما بين البائع والمشتري وينبغي للقاضي ان يعمر بقيمة
ذلك الدار والارض وان ضمن المشتري رجع على البائع بالثمن الذي اعطاه
ولا يجوز البيع فيما بينهما -

قلت - ارأيت القائم بامر هذه الصدقة اذا كانت ارض نخل اترى له ان يشتري
لها ما لا بد لها منه من القحاح -

قال - نعم لان ترك هذا فيه ضرر -

احكام الوقت ٣٢ لهلل الرأى

- قلت - ارأيت ان كان فيها غولة ما فضل من لقاحها -
 قال - يكون ما يبيع من ذلك بمنزلة الغلة -
- قلت - ارأيت ان كان (١) فيها غولتها تجعل قبل إلوقت الذى يحتاج فيه الى اللقاح -
- قال - ادى له ان يبيع ذلك ويشتري بقيمته لقاحا فى الوقت الذى تحتاج اليه الارض فان فضل من ثمن ذلك شىء كان بمنزلة الغلة -
- قلت - ارأيت ما اخرج الله فى اصول نخل هذه الارض من القسيل -
- قال - يبيعه القائم بامر هذه الصدقة (٢) فيكون ثمنه بمنزلة الغلة -
- قلت - وكذلك السعف (٣) الذى يقطع من النخل -
- قال - نعم (٤) وكذلك كلما كان يقطع من النخل مما تركه على النخل فيه ضرر -
- قال - نعم -
- قلت - وكذلك لو كان فيها ما يباع من الفراسد الذى لا يحتاج اليها يباع ذلك وهو بمنزلة الغلة (٥) -
- قلت - ارأيت النخل الذى ينبت من الجذور فيحتاج الى قلعه يكون فى تركه ضرر -
- قال - يباع ذلك ويكون بمنزلة الثمار التى خرجت فيها -
- قلت - ارأيت ان كان فى موضع لا يضر بشىء وفيه منفعة -
- قال - لا يباع شىء من ذلك ويترك على حالته وهذا بمنزلة النخل -
- (قلت - فان مات هذا الحدث بعد ذلك -
- قال - فهو بمنزلة النخل ٦ -) الذى فيها قبل ذلك يباع ذلك ويكون (ثمنه - ١٠٦) فى مرمتها ولا يكون بمنزلة الغلة لانه قد نرج من ان يكون بمنزلة الغلة -
- قلت - وكذلك القسيل الذى يكون فى اصول النخل فتموت الامهات ويبقى
-
- (١) الى هنا مسح فى صف (٢) صف - الارض (٣) فى ر - والمنية - السقف
 (٤) كذا ولعله سقط (قلت) (٥) كذا ولعله سقط قال نعم (٦) زيادة من - صف
 (٤) . (٤) القسيل

التفصيل الذى يكون حتى (١) يدرك -

قلت - نعم اذا جرى عليه حكم النخل فقد خرج من ان يكون مثل الغلة -

قلت - ارايت لو كان في هذه الارض نخل يطلع ليس له ثمر -

قال - يباع ذلك الطلع وثمنه بمنزلة الثمرة لان هذا (ثمن ٢ -) ثمرة هذا النخل -

قلت - اقترى للقائم في هذه الصدقة ان يعمر الشجر كما يعمر النخل -

قال - نعم اذا كان في ذلك فضل وزيادة -

قلت - اقترى له ان يضرب شيئا من ذلك -

قال - لا يضرب شيئا منه الا ان يكون فيه ضرر على ما هو خير منه (٣) فيعمل في

ذلك بالذى هو خير -

قلت - وكذلك غلة الشجر هو بمنزلة غلة النخل -

قال - نعم -

قلت - وكذلك غلة الآس والخلاف والزرع والطرفاء والعلف -

قال - نعم هذا كله سواء ينبغى للقائم بامر هذه الصدقة ان يبيع ذلك كله فيكون

بمنزلة الغلة على ما وصفت لك -

قلت - ارايت رجلا جاء الى دار وقف على الفقراء والمساكين فازرها بغير اذن

القائم بهذه الصدقة ورمها مرمة لا يخلص ذلك الا بضرر كيف القول في ذلك -

قال - يعطى قيمة ما ازر من ثمن غلة هذه الصدقة واما ما كان من مرمة رءها

نحو غسل الدار وتجهيزها التي لا قيمة له فلا شيء له فيه -

قلت - ارايت الصدقة اذا احتاجت الى العماره ولم يكن عند القائم بامرها ما يعمرها

اترى له ان يستدين عليها -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - انما يجعل العماره في الغلة ولم يجعل في شيء سوى ذلك -

قلت - افترى لوصى اليتيم ان يستدين عليه فى نفقته -

قال - نعم -

قلت - فلم لا يكون القائم بامر هذه الصدقة بمنزلة ولى مال (١) اليتيم -

قال - لا يشبه ولى اليتيم القائم بأمر هذه الصدقة الا ترى ان وصى اليتيم (انما يستدين على انسان بعينه وفى الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه الا ترى ان وصى - (٢) اليتيم يشتري له بالنسيئة متاعا يحتاج اليه يرجوه فى ذلك الربح والزيادة فيجوز ذلك ويكون ديناً عليه ولا يجوز لولى الصدقة ان يشتري شيئاً من ذلك ولا يفعله -

باب الرجل يقف الارض

على ولده ولا يزيد على ذلك

قلت - ارأيت رجلاً جعل ارضاً له صدقة موقوفة على ولده ومن بعد ذلك على المساكين -

قال - هذا جائز -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد ذلك ا يكون له من غلات الوقف شيء -

قال - نعم هو اسوة من كان من ولده يوم وقف الوقف -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم كلهم من ولده الاسم يجمعهم جميعاً وانما انظر الى الغلة يوم تكون غلة من كان له من الولد يومئذ فهم فيها جميعاً سواء لان الغلة انما تجب لمن كان منهم مخلوقاً يوم يكون غلة فمن كان للواقف يومئذ من الولد فهم جميعاً سواء وانما هذا عندى بمنزلة رجل يقول قد اوصيت بثلاث مائى لولد عبداًه وانما انظر الى ولد عبداًه الذين يكونون يوم يموت الموصى فيكون الثالث لهم ولا انظر الى من مات (٣) قبل ذلك وادخل فى الثلث من كان مخلوقاً يوم يموت الموصى ومن كان مخلوقاً يوم اوصى وكذلك الوقف انما انظر الى الغلة يوم تجب فمن كان مخلوقاً

(١) د - مال ولى (٢) ليس فى د (٣) صف - هم -

من الولد فهم جميعا في ذلك سواء ولا التفت الى من مات منهم قبل ذلك وادخل من كان منهم قبل مجيء الغلة كما ادخلت في الباب الاول من حدث قبل موت الموصى ولم التفت الى من مات منهم قبل موت الموصى -

قلت - ولم لا تجعل الوقف على من كان حيا يوم وقفت الارض ولا تجعل لمن يحدث شيئا والوقف يومئذ لهم خاصة فيكون على الذين كانوا مخلوقين دون من يحدث كما تقول في الوصية انما تكون لمن كان يوم يموت الموصى ولا تجعل لمن يحدث بعد ذلك شيئا لان الوصية وجبت بالموت والوقف وجب بالا شهاد -

قال - هما مختلفان اما الوصية فقد ملكها الموصى لهم يوم مات الموصى ولا يتحول ملكها عنهم ولا يدخل فيها من يحدث بعد ذلك لانها وجبت للاولين واما الوقف فلم يملك الموقوف عليهم من الارض شيئا بالا شهاد بالوقف وانما يملكون الغلة يوم تجب وليس يملكونها قوم قيل ان تحقق (١) وانما انظر الى الغلة يوم تجب والى الوصية يوم تجب لاهلها الا ترى ان الوصية لم يملكها اهلها بالا شهاد لهم بالوصية لهم دون الموت وكذلك الوقف لم يملك الموقوف عليهم بالا شهاد بالوقف منه شيئا (بالوصية بالوقف منه شيء - ٢) دون ان تتحقق الغلة وانما يملكون الوصية بموت الموصى والغلة في الوقف يوم تحقق (١) والغلة وانما قياس الوصية يوم تجب بموت الموصى قياس الغلة يوم تحقق (١) قال ابو خالد يوسف بن خلدان الوقف والوصية في هذا سواء فان قال قائل فما حاجتك على من قال يكون الوقف لمن كان مخلوقا من الولد يوم وقف الواقف دون من يحدث من الولد قيل له فما تقول في رجل قال لرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي فان قال هي لمن كان ويكون من القرابة قيل له فمن اين اختلف قوله ولدى وقوله قرابتي فقد ترك عندنا قوله وان قال الوقف لمن كان من قرابته يوم وقف الواقف دون من يحدث قيل له فما تقول في السهم الذي جعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من وقفه لقرابته ينبغي لك ان تبطله لان الذين كانوا يوم وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد انقرضوا لم يبق منهم احد وانما تجعل انت لمن كان مخلوقا يوم وقف الوقف دون

(١) صف - تحقق (٢) زيادة من صف -

من يحدث وهذا السهم جارى مدمات عمر بن الخطاب رضى الله عنه على قرابته الى يوم الناس هذا ويقال له اريت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى فان قال هي على من كان ويكون من الولد وولد الولد فقد ترك قوله وان قال هو على من كان من الولد وولد الولد يوم وقف الوقف فقد قاس قوله ويقال له اريت ان كان يوم وقف الوقف له ولد ولم يكن له ولد ولد واحد بعد ولد لصلبه وولد ولد فان قال اعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف واعطى من يحدث من ولد الولد ولا اعطى من حدث من ولد الصلب لان الوقف انما صار لى وليك باعيانهم قيل له تعطى من حدث من ولد الولد ولا تعطى من يحدث من ولد الصلب فن ابن افترقا ويقال له اريت من حدث من ولد الصلب الذين لا تعطى من حدث من اولادهم فان قال نعم قيل له لا تعطى الآباء لانهم حادثون وتعطى اتباعهم (١) وانما حدثوا بعدهم فالى قول اعجب من هذا فان قال اعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف ومن يحدث منهم خاصة من ولد الصلب الحادثين دون اولادهم قيل له فن ابن فرقت بين من يحدث له ولد من الولد وبين الولد وهم جميعا من لم يكونوا مخلوقين يوم وقف الوقف ويقال لمن قال بهذا القول اريت لو قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبد الله وكان من (٢) ولد عبد الله يوم وقف الوقف (فقراء واغنياء فان قال اعطى فقراهم يوم وقف الوقف - ٣) ولا يعطى الاغنياء شيئا قيل له لان الوقف وجب لهم باعيانهم خاصة دون الاولين قال نعم هو لهم كما ان الوقف وجب للولد المخلوقين يوم وقف الوقف دون من يحدث قيل له فما تقول ان استغنى الذين كانوا فقراء وافقر الذين كانوا اغنياء يتبني في قياس قولك ان يعطى الذين هم اليوم اغنياء لانهم كانوا فقراء يوم وقف الوقف وقد وجب لهم ويمنع الذين هم فقراء لانهم كانوا اغنياء يوم وقف الوقف فهذا قبيح ويقال لهم اريت لو كان وقف على فقراء قرابته ومواليها فاستغنى قوم وافقر الآخرون يتبني في قولك ان تعطى الذين هم اليوم اغنياء

وتحرر مما للذين هم اليوم فقراء فليس هذا بشيء وليس هذا على معاني كلام الناس ومذاهبهم ووقوفهم انما مذهب الناس في وقوفهم على من يكون فقراء منهم يوم تأتى الغلة وعلى ان يحرموا من استغنى منهم ويدخلوا من افتقر منهم وكذلك الوقف على الولد ايضا ينظر الى من كان يوم تأتى الغلة -

ويقال لمن قال الوقف على من كان غلوقا يوم وقف الوقف دون من يحدث ارايت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلهم واه ولد لصلبه وولد ولد فان قال الواقف عليهم ماتنا سلوا قيل له تركت قولك يبنى في قياس قولك ان تجعل الوقف للولد الذين كانوا مغلوقين يومئذ ونسلهم الذين كانوا يومئذ خاصة دون من يحدث -

(باب الرجل يقف على ولده ولا يزيد)

لانهم كانوا نسلا مغلوقين يوم وقف الوقف فهو لهم كما جعلت الوقف لمن كان مغلوقا من الولد دون من يحدث ولم تجعل لمن يحدث من الولد شيئا فكذلك لا تجعل لمن يحدث من النسل شيئا ويقال له اذا كنا نجد للواقف نسلا يوم وقف الوقف لم لا تجعل الوقف لهم دون من يحدث (كما انك اذا وجدت للواقف ولدا يوم وقف الوقف جعلته لهم دون من يحدث - ٢) من الولد من اين فرمت بين الولد والنسل ويقال له ارايت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلى وله ولد لصلبه اتجعل لمن يحدث له من الولد شيئا فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له هو للسبل يوم وقف الواقف فلم ادخلت فيهم من يحدث ولم تدخل من الولد من يحدث ومن اين افترق قواه من ولدى وقوله نسلى اذا كانوا مغلوقين يوم وقف الوقف -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين -
قال - هذا جائز -

قلت - فان لم يحدث له ولد وجاءت الغلة اعطى هؤلاء الولد القيام الغلة -

قال - نعم اعطيهم الغلة ولا احبس لمن يحدث له من الولد شيئا وانما انظر الى عددهم يوم تأتى الغلة الا ترى لو ان رجلا قال قد وقتت ارضي هذه على قرابتي فاذا انقضىوا جميعا فلي القراء والمساكين انما انظر الى عددهم يوم تأتى الغلة ولا اعطى من يحدث من القرابة من الغلات الماضية شيئا واعطيهم من الغلات الحادثة وانما انظر الى عددهم يوم تأتى الغلة وكذلك الباب الاول ولا يكون لمن يحدث من الولد وانما انظر الى مجيء الغلة فمن كان منهم مخلوقا يوم تأتى الغلة فقد وجبت له الغلة ولا انتفت الى من مات منهم قبل ذلك - قلت - ارأيت لو كان له ولد يوم وقف عشرة -

قال - كلما مات منهم احد بطلت حصته وكان الوقف على من بقى منهم (ما بقى منهم احد -

قلت - ارأيت من مات منهم بعد مجيء الغلة -

قال - حصته من مات منهم (١) بعد مجيء الغلة ميراث لورثته على كتاب الله تعالى اضى من ذلك دية واقصد من ذلك وصاياه واورث زوجته منه لانه مال قد ملكه قبل ان يموت واما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هلك منهم فهي لمن بقى منهم دون من هلك منهم -

قلت - لوأيت لو ان رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على قرابتي فمات بعضهم - قال - اجعلها (٢) لمن بقى منهم ما بقى منهم احد ولا انتفت الى من هلك منهم قبل مجيء الغلة وادخلت فيهم من يحدث (٣) منهم قبل مجيء الغلة ومن مات منهم بعد مجيء الغلة فقد وجبت حصته لهم وهي ميراث على ما وصفت لك ولاحق له فيما يحدث من الغلات وكذلك الولد -

قلت - فما جئتك على من قال لا يكون الوقف الا على من كان مخلوقا يوم وقف الوقف دون من يحدث -

قال - يقال له فما تقول في رجل قال قد وقتت ارضي على ولدي وعلى اولادهم ونسلبهم فينبني في قياس قولك ان لا يعطى الا من كان مخلوقا يوم وقف الوقف

(١) ليس في ر (٢) صِف - جمعها (٣) صف - حدث من

من الولد والنسل ولا يعطى من يحدث له من ولد الولد والنسل فهذا ليس بشئ
وامر الناس على خلاف هذا -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد وليس
له ولد -

قال - هذا جائز ويقسم غلة الصدقة في (١) المقرء فاذا حدث له ولد بعد ذلك
اعطى غلة هذه الصدقة وانما هو بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء
والمساكين الا انى ان ولد لى ولد فغلتها له مابقى وكذلك قوله على من يحدث لى
من الولد -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد الا واحد -
قال - الوقف كله له وكذلك ان كانوا انقرضوا فلم يبق منهم الا واحد فان
الوقف كله له اترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول اذا قال قد اوصيت بثلث
مالى لولد فلان وليس لفلان الا ولد واحد فالثالث كله له وكذلك الوقف
عندنا -

قلت - ارأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له الابان -

قال - الوقف لهم اذا كان له من البنين ابان فصاعدا فهم بنوه -

قلت - ارأيت ان لم يكن له الا ابن واحد -

قال - فلايته نصف غلة هذه الارض وما بقى فهو للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان اقل ما يقال له بنين ابين فاعطه النصف وما بقى فهو للفقراء لان
الوقف عليهم لقوله صدقة موقوفة وهذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى هذه
صدقة نصف غلتها لابنى ثم سكت عن ما بقى فهو للفقراء والمساكين الا ترى ان
رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لبني فلان وليس له الا ابن فلايته النصف
وما بقى فهو ميراث فكذلك هذا عندى غير ان ما بقى في الوقف فهو للمساكين
بقوله صدقة موقوفة في اول الكلام فكلاما يكون في اول الوصية ليس له وجه

معلوم فهو للورثة وكلما يكون في الوقف ليس له وجهه معلوم فهو للساكين لقوله صدقة موقوفة وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله في الوصية على ما وصفت لك وقولنا -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد ذكور واثاث قال - فهم جميعا فيه سواء لا يفضل احد على احد بشيء -

(قلت - ارأيت اذا قال على بنى وله بنون وبنات -

قال - فهم جميعا في الوقف سواء لان البنين والبنات اذا جمع كانوا مذكورين - ١) يوسف بن خالد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل قال قدا وصيت بثلث مالي لبني فلان وله بنون وبنات فالثلث لهم جميعا وهم فيه سواء وكذلك الوقف واما يعقوب فروى خلاف ذلك قال للبنين دون البنات الا ترى انه لا يحسن فيه ان يقول هذه المرأة من بنى فلان واذا كان كذلك دخل الذكور والاثاث والام يدخلوا وهذه رواية يعقوب -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات قال - هم جميعا سواء في الوقف -

قلت - وهذا بمنزلة قول بني فلان للبنين والبنات في ذلك سواء -

قال - هذا كله سواء وهم جميعا اسوة الا ترى الى قول الله تعالى (فان كان له اخوة) فالاخوة والاخوات في ذلك سواء -

قلت - ارأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له بنون وله بنات قال - الوقف للفقراء وقوله بنى ليس بشيء ان يحدث له بنون وهذا بمنزلة الذي قال صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد فاقوقف على الفقراء فاذا حدث له ولد كان ذلك لهم -

قلت - ولم لاتعطى البنات كما اعطيتهم اذا قال على بنى وله بنون وبنات -

قال - لانه يقال للبنين والبنات اذا اجتمعوا بنى فلان ولا يقال للبنات خاصة بنى فلان فلذلك فرقت بينهما -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بناتى وله بنون وبنات -

قال - الوقف للبنات دون البنين وهذا مثل الباب الاول -

قلت - فلو لم يكن له بنات وكان له بنين (١) -

قال - الوقف على المساكين ولا يكون للبنين شىء -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى الذين يسكنون البصرة او يسكنون دارى -

قال - الوقف لمن سكن منهم البصرة دون من انتقل منهم (عنها - ٢) -

قلت - ارأيت ان انتقل منهم طائفة وسكنها طائفة منهم لم يكونوا سكنوها -

قال - الوقف لمن تجيء الثلثة وهو ساكن بالبصرة وانما هذا هو بمنزلة قوله على فقراء ولدى فمن استغنى منعتهم (ومن اتقرا دخلته وكذلك قوله على من سكن البصرة فمن انتقل عنها منعتهم - ٣) كما ا منع من استغنى ومن سكنها اعطيته كما اعطى من اتقروا وهما عندنا سواء -

قلت - وكذلك لو قال على فقراء قرابتي الذين يسكنون البصرة -

قال - هو على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى العورا والعميان -

قال - الوقف لمن كان منهم (٤) اعورا واعمى دون الباقيين -

قلت - ارأيت من اعور منهم بعد الوقف او عمى اتعطيه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان قوله العور والعميان بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفة على ولدى فلان وفلان -

قلت - فمن اين افرق قوله العميان وقوله الفقراء وقوله الذين يسكنون البصرة بفعلت الوقف في تولد العميان لمن كان اعمى يوم وقف الوقف دون من يحدث

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) سقط من ر - (٤) ر - منه - كذا - ح -

له العى من ولد وجعلت فى قوله الفقراء وفى قوله الذين يسكنون البصرة لمن حدث له الفقر من الولد وان سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واستغنى - قال - هما ، فترتان اما قوله الفقراء فالفقر يحدث بعد الثنى والثنى يحدث بعد الفقر نكما كان مولاة فهو صفة فاذا عاد الى الصفة اعطيه (١) واذا زالت عنه الصفة لم اعطه وكذلك السكى فاما العى والعود فانها لم ينتقل صاحبها عنها فهو بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التى تزول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم الذى سمي به ووصفه فكانه ممدلقوم باعيانهم -

قلت - ارأيت اذا (٢) قل صدقة موقوفة على اصاعغر ولدى -

قال - فى على صغارهم دون كبارهم -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد ذلك ايدخلون فى الوقف -

قال - لا لان قوله الاصاعغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك والصغر يذهب اذكبر والعور لا يذهب اذا عود -

قال - لان الصغر لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدى لان الفقير يكون غنيا والثنى يكون فقيرا والسكى ينتقل بعد السكى ويسكن بعد الانتقال واما الصنير فلا يكون صغيرا بعد ما كبر كما وصفت لك يعود (٣) الثنى فقيرا بعد الثنى -

قلت - ارأيت لوقلة ارضى صدقة موقوفة على ولد العباس بن عبدالمطلب

وايس لاسباس ولد لصلبه -

قل - اعطى ولد ولد العباس ما تنا سلاوا -

قلت - ولا يشبه هذا عندك ولد فلان وثلاث ذلك ولد لصلبه احياء -

قل - لا اذا كان فلان الموقوف على ولده له ولد لصلبه جعلت الوقف لهم خاصة دون ولد وانه واذا كان الموقوف على والده قد صار كالبيت من البيوتات وايس له ولد لصلبه جعلت الوقف لولده اجمعين لان معانى الناس فى هذا الاترى ان من

(١) صف - اعطيه (٢) د - اذ (٣) المدنية - يعود -

قولنا ان رجلا لو قل قدا وصيت بثلاث مالى لولد فلان وله ولد وولد ولدانى اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد ولو قال قدا وصيت بثلاث مالى لبني هاشم اولبني امية اعطيت الثلث لبني هاشم اجمعين وبني امية اجمعين وجعلت من قربت ولادته ومن بعدت سواء -

باب الرجل يقف ارضا على ولده فيحدث

آخرون قبل مجيء الغلة او بعد مجيء الغلة

قلت - ارأيت رجلا يقول ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فهي للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز صحيح وهو على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد مجيء الغلة ا يكون له نصيب من الغلة -
قال - لا ولكن يكون له نصيب فيما يحدث من الغلات واما الغلة الاولى فهي لمن كان مخلوقا من الولد يوم مجيء الغلة وليس لمن يحدث من الولد بعد مجيء الغلة فيما كان من الغلات قبل ان يخلق حق وانما حقه فيما كان من الغلات وهو مخلوق -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى لو ان رجلا قال قدا وصيت بثلاث مالى لولد فلان ولفلان يومئذ ولد ثم حدث له ولد بعد موت الموصى ان الثلث للذين كانوا مخلوقين يوم مات الموصى وليس لمن حدث بعد ذلك في الثلث حق فكذلك الوقف على ما وصفت لك وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقولنا -

قلت - ارأيت ان كانت امرأة هذا الواقف جاءت بولد بعد مجيء الغلة لا قل من ستة اشهر منذ يوم جاءت الغلة -

قال - هو اسوتهم في الوقف لانه كان مخلوقا يوم جاءت الغلة فهو بمنزلة ولد قائم قلت - ولم قلت ذلك ولم يكن يوم جاءت الغلة ولد -

قال - ولا ترى ان رجلا لو قال قدا وصيت بثلاث مالى لولد فلان (١) ولفلان

ولدتم مات الموصى وجاءت امرأة فلان بعد موت الموصى بولد لاقل من ستة اشهر انه شريك ولد فلان فكذلك هذا وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله في الوصية وقولنا وكذلك الباب الاول -

قلت - ارايت ان كانت امرأة اوام ولد جاءت بولد بعد ما جاءت الثلثة لسته اشهر فصاعدا ايكون له حصة في الوقف -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه قد يجوز ان يكون مخلوقا يومئذ فيجوز ان يكون حارثا فلم اعطه شيئا الايبغين حتى اعلم انه لو (١) كان مخلوقا يوم جاءت الثلثة -

قلت - ولم اعطيت الذى جأت به لاقل من ستة اشهر -

قال - لان ذلك لا يجوز ان يكون حادثا لان الولد لا يكون لاقل من ستة اشهر فهذا يبين لك الذى وصفت لك الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث الى لولد فلان (٢) بغاءت امرأته اوام ولده بولد لاكثر من ستة اشهر يوم توفى الموصى انه لا يكون له حصة في الوصية وكذلك الوقف على ما وصفت لك في الوصية وهو قول ابى حنيفة رحمه الله وقولنا وكذلك الاول -

قلت - وكذلك ان كانت له جارية يغشاها بغات بولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم جاءت الثلثة فادعاه -

قال - ثبت نسبه ويكون ابه ولا يكون له حصة في هذه الثلثة التى قد جاءت ويكون له حصة فيما يحدث الله من الغلات -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان الثلثة التى قد خلقت (٣) قد وجبت لاهلها ولا يصدق فيها ان يدخل فيها من لا يدري اهو منهم ام لا ولا يصدق (٤) على انتقاص هؤلاء الذين وجبت لهم

(١) كذا في السخ - ولو زائدة - ح (٢) الى هنا انتهى السقط من صف
(٣) المدنية ور - جعلت (٤) ر - ولا نصده -

الأتري لو ان مكاتبها لو كانت له جارية لها ولد عنده وله ولد اخ حرافات اخوه وترك ابن عمه حرافصار له الميراث ثم ان المكاتب ادعا ابنا من امرأة حرة او من الجارية لثى اصدقه فاجعله ابنه واثبت نسبه منه ولا اصدقه على الميراث الذي وجب لابن عمه لان الميراث قد ثبت لابن العم فلا يصدق هذا المكاتب على ابطاله ويصدق على نفسه في انبات النسب وهذا قول اصحابنا في المكاتب وكذلك الوقف قياسه - قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين - قال - هو جائز -

قلت - ارأيت ان مات ساعة جاءت الغلة وليس بينهما وقت فجاءت امرأة بعد وفاته بولد ما بينهما وبين ستين بالساعة التي جاءت الغلة فيها - قال - فهو ابنه ويكون اسوة اخوته في هذه الغلة لانه كان مخلوقا يومئذ وكذلك هذا الا ترى اني اجعل (١) عدتها متقضية منه واثبت نسبه منه واجعله كانه في البطن مخلوقا يومئذ فاذا حكمت لذلك كان اسوة الباقيين في الغلة كما وصفت لك - قلت - ارأيت ان كان بين موته وبين مجيء الغلة وقت يقدر فيه على الوصول الى اهله او كان بينهما يوم او يومين ثم مات بعد ذلك ثم جاءت امرأة بولد على ما وصفت لك -

قال - لا يكون له في الغلة حتى الا ان تجيء به لاقبل من ستة اشهر منذ جاءت الغلة لان هذا قد يجوز ان يكون حادثا بعد ما جاءت الغلة والاول لا يجوز ان يكون حادثا بعد ما جاءت الغلة -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة لله ابداء على ولد فلان فمات فلان قبل ستين - منذ يوم مات يكون ابنه ويكون له حصه في الغلة - قال - نعم لاني قد اثبت نسبه من فلان وجعلته ابنه واقضت به الحدة فاذا كان الامر كذلك فهو كسائر ولد فلان في الغلة - قلت - وكذلك الوصية -

قال - نعم وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى الوصية وقولنا وكذلك الباب الاول -

قلت - وكذلك رجل اوقف ارضه على ولد نفسه وله امرأة قد طلقها قبل ذلك بغاءت بولد فيما بينهما وبين سنتين انه يكون منه وتكون حصته ثابتة فى الغلات -

قال - نعم -

باب الرجل يقف على ولده ونسله

كيف تقسم الغلة بينهم

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلى قال الوقف جائز صحيح -

قلت - وكيف قسم الغلة بينهم قال هم جميعا فيه سواء الذكور والاناث والاباء والابناء ومن قربت ولادته ومن بعدت فيه سواء -

قال - نعم فهم جميعا فيه سواء -

قلت - ارأيت من مات منهم فنصيبه يرد على الباقيين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم ولده ونسله على ما قال -

قلت - وكذلك لو لم يبق منهم الا واحد -

قال - نعم -

(قلت - فنصيبه رد على الباقيين وان لم يقل ذلك -

قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال على ولدى ونسلى فولد البنين والبنات سواء -

قال - نعم - (١) -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين ونسلى اترى
لمن يحدث له من الولد لصلبه (شيئا -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لقوله ونسلى فمن حدث له من الولد لصلبه - ١) فهو من نسله -

قلت - وكذلك ولد الولد -

قال - نعم ادخلهم جميعا حيث (قال ونسلى لانهم من النسل -

قلت - ارأيت لو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم -

قال - ١) هذا حائر -

قلت - ويعطى من يحدث له من الولد لصلبه -

قال - لا -

قلت - ولم وقد اعطيهم في المسئلة الاولى -

قال - لانه قال في المسئلة الاولى على ولدى المخلوقين ونسلى فما يحدث له من الولد
لصلبه من نسله لانه اضاف النسل اليه واما في هذه المسئلة فاذا قال على ولدى
المخلوقين ونسلهم فانما ادخل نسل الولد وصار قوله ونسلهم انما هو لولد المخلوقين
خاصة -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الباب الاول -

قال - هما مفترقان على ما وصفت لك لانه اذا قال ونسلهم فانما عنى بقوله ونسلهم
نسل الولد المخلوقين -

قلت - ارأيت من ولد لولد من الذين كانوا مخلوقين يوم وقف الوقف -

قال - هم جميعا اسوة في الوقف بمنزلة آباؤهم -

قلت - ارأيت من ولد لولده لصلبه الذين حدثوا بعد المات -

قال - ليس لهم في الصدقة حق لانهم بمنزلة آباؤهم الا ترى انه انما اضاف النسل الى
ولده اقيام دون من يحدث له من الولد ثم قال وعلى نسلهم فصار قوله ونسلهم

لولده القيام ايضا دون من يحدث -

قلت - ارأيت لو قاله على ولدى من كان منهم ومن يكون وعلى نسهم -

قال - هولاء جميعا سواء والولد القيام ومن يحدث له من الولد لصلبه ومن

ولد الولد من كان مخلوقا ومن لم يخلق في ذلك سواء لانه قد سماهم جميعا -

قلت - ارأيت لو قال ولدى المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث لى من ولد -

قال - الوقف على ولده لصلبه القيام وعلى نسلهم وعلى ولد من يحدث له من

الولد لصلبه ونسلهم وليس لمن يحدث من الولد لصلبه في هذه الصدقة حق

ويعطى اولادهم لانه لم يسمهم وسمى اولادهم -

قلت - وكذلك لو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم -

قال - هما مفرقان لانه اذا قال على ولدى المخلوقين (وولد وادى فانما اضاف الولد

اليه يعنى أبى الوالد وما اذا قال على ولد المخلوقين ونسلهم او قال واولادهم

فانما اضاف الولد والنسل الى ولده المخلوقين - ١) خاصة دون الآخرين -

قلت - ارأيت لو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولادهم -

قال - لا يعطى من يحدث له من اولاد الصلب -

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين (وعلى

اولاد اولادهم ونسلهم ماتا سلوا يعطى ولد الولد ولد الصلب (٢) المخلوقين - ١)

من هذه الصدقة شيئا -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد استقطهم الواقف حيث قال وعلى اولاد اولادهم -

قال - لانه قال ونسلهم فهو من نسل ولده لصلبه فانما ادخلهم بذلك -

قلت - ولم يحل قوله ونسلهم البطن الثالث دون ولد الصلب -

قال - هم جميعا فيه سواء لانه لما قال ونسلهم صار هذا على نسل كل من ممي

الترى لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله وولد زيد وولد عمر ونسلهم

(١) سقط من د (٢) في المدينة - ولد ولد الصلب -

ان قوله ونسلهم لولد عمر ووزيد وعبد الله جميعا وكذلك المسئلة الاولى لانه
اضاف السبل الى ولد الصلب والى البطن الثالث والثانى هونى نسل ولد
الصلب -

قلت - ارأيت لو قال على ولدى المخلوقين وعلى نسل اولادهم -
قال - فليس لولد ولده فى الصدقة حق وانما هو لولده لصلبه او نسل ولد ولده
وليس لولد ولده شىء لانه تخطاهم وانما اضاف السبل الى ولد الولد ولم يضمهم
الى ولده لصلبه فانما لهم خاصة -
قلت - ارأيت لو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم ونسل اولاد
اولادى -

قال - نعم ليس للبطن الثانى شىء فى هذه الصدقة على ما وصفت لك -
قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم
ولم يزد على ذلك -
قال - هذا جائز ولا يعطى البطن الثانى شيئا لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على
ولدى الصلب وعلى البطن الثالث -

قلت - انتعطى من يحدث من البطن الثالث -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على نسل -
قال - هذا جائز والوقف على ولده لصلبه ولن يحدث له من الواد والنسل -
قلت - ولم لا يكون هذا لمن كان قائما يومئذ -
قال - لان قوله ونسل اسم جامع بجميع من كان ويكون وكما قال على ولدى
ومن يحدث لى من الواد ونسلهم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نسل عبد الله -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على وادى اعطى من يبعث

له من الولد -

قال - نعم -

قلت - فاذا انقرض ولد الصلب اعطى من ذلك من يحدث للولد -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اعطيت من يحدث له من الولد فلم لا تعطى من يحدث

من ولد الولد شيئا -

قال - هما مفترقان من يحدث من ولد الصلب فهم من ولده الذين سماهم وهم

جميعا في هذا الاسم سواء واما ولد ولده فليس يدخلون في هذا الاسم فليس لهم

في الصدقة حتى لا ترى ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى لولد فلان انه

يعطى ولد الصلب ولا يعطى ولد الولد اذا كان له ولد (كان هذا الاسم لهم

فكانوا هم الذين وقع المعنى لهم وكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت ان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان

ولد لصلبه وله ولد - ١) قال الوقف لولد الولد -

قلت - فمن اين افترق هذا الباب والباب الاول -

قال - اذا كان لفلان يوم وقف الوقف ولد لصلبه فانما الوقف لهم خاصة دون

ولد الولد واذا كان لم يكن له ولد الصلب وكان ولد ولد فانما الوقف لولد الولد

لان المعنى انما وقع لهم اذا لم يكن لفلان ولد لصلبه واذا كان لفلان ولد لصلبه

فالوقف لولد الصلب دون الباقيين -

قلت - (٢) ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد لصلبه

ولا ولد ولده وله ولد اسفل من ذلك -

قال - الوقف جائز وكل من كان من ولد فلان ونسله فالوقف لهم -

قلت - ومن قربت ولادته ومن بعدت سواء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت اذا قال صدقة على ولد فلان اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد

احكام الوقف ٥١ لهلل الرأى

واذا لم يكن ولد لصلبه ولا ولد ولد وله ولد اسفل من ذلك اعطيت البطون كلها ولا انظر (١) الى اقربهم الى فلان فتعطيه دون الباقي كما اعطيت ولد الصلب وكانوا قان لم يكونوا فولد ولد للباقي -

قال - هما مفترقان اما اذا كان لفلان ولد لصلبه فانما المعنى فيهم خاصة دون الباقي واذا لم يكن لهم (١) الاولد الولد فليس هذا من الابناء الذين يحسن فيهم ان يقال هذا من نبي فلان واذا لم يكن له ولد ولا ولد ولد وله ولد اسفل من ذلك وصار من ينسب اليه بثلاثة آباء فصاعدا فهم جميعا في الوقف سواء لانه قد صار كالتخذ الا ترى انه لو قال لبي العباس بن عبد المطلب اعطيتهم جميعا وجعلتهم فيه سواء لانهم كالقبيلة واما ولد الصلب فليسوا كالسب والقبيلة فلذلك اتصرت غلهم (٢) رأيت اذا انقرضوا ولد الصلب واولادهم خاصة وكان (٣) نسبة الانخاذ والقبائل والبيوت جعلت الوقف عليهم جميعا -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى اولادهم - قال - يعطى ولد الصلب وولد ولد الصلب خاصة فاذا انقرضوا كانت الغلة تلفقر له -

قلت - ارأيت من حدث من ولد الصلب ومن اولادهم (٤) يعطون جميعا - قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا انقرضوا ولد الصلب واولادهم (٥) يعطى من هو دون ذلك البطن - قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك (٥) -

قال - لانه انما سمى هذين البطنين خاصة فانتصر على ما سمى دون من لم يسم - قلت - ارأيت لو قال لارضى صدقة موقوفة على ولد ولدى واولادهم (٦) -

(١) كذا (٢) كذا في النسخ ولعله عليهم (٣) - وما كان (٤) زيادة من المدينة (٥) الى هاتين المسوخ في صف (٦) صف - على ولد ولد وادى واولادهم -

قال - جائز واعطيهم جميعا -

قلت - افتعطي من هو اسفل من ذلك -

قال - نعم هذا بمنزلة قوله ونسلهم ماتنا سلوا لانه قد ذكر ثلاثة بطون (فاذا ذكر ثلاثة بطون -) استحسنت ان اجعل هذا بمنزلة قوله ونسلهم ماتنا سلوا وكان القياس ان لا يعطى الا البطون التى سمى خاصة دون من ترك تسميته والذي استحسنت ان اعطيهم ماتنا سلوا الا ترى ان زجلا لو قال قد جعلت ارضى صدقة على ولد فلان وفلان جدليس له احد ينسب اليه الاب ثلاثة آباء فصاعدا فاني اعطيهم جميعا ماتنا سلوا فكذلك اذا سمى ثلاثة آباء ماتنا سلوا وهذا الباب الاول سواء وينبغى لمن خالفنا في هذا الباب لا يعطون من البطون الا من سمى وان سمى عشرة بطون اعطاهم خاصة دون من بقى منهم فهذا قبيح والقول الاول احبها اليانا -

قلت - وكذلك لو قال على قرابتي اعطيت الآباء والاياء من يحدث ماتنا سلوا لان كلهم قرابة الا ترى ان السهم الذى سمى عمر لقرابته في وقته جار الى اليوم فكذلك القرابة فينبغى في قياس من خالفنا ان لا يعطى منه الا من كان في عهد عمر خاصة دون من يحدث -

باب الرجل يقف ارضه (٢) على

ولده وليس له ولد

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلى فاذا انقرضوا فهمى للفقراء والمساكين وايسر له ولد ولاسل -

قال - الوقف للفقراء والمساكين وهو صحيح جئز -

قلت - وكيف تصنع بالغة -

قال - اعطيها الفقراء ما لم يكن له ولد فاذا كان له ولد كانت الغلة لهم وانما معنى

(١) زيادة من المدينة (٢) مدينة ارضا - صف ارضا له -

هذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة . ووقفة على الفقراء والمساكين فان حدث لى ولد كان لهم الا ترى انه حيث قال ارضى صدقة . ووقفة انها قد صارت للفقراء . والمساكين بهذا القول فلما قال على ولدى وليس له ولد كان استثناءه باطلا لانه لم يصف الاستثناء الى قوم مخلوقين فصار الاستثناء باطلا ما لم يكن الاستثناء لقوم مخلوقين فاذا خلقوا جازت لهم التثنية الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى للمساكين ولولد فلان وليس لفلان ولد كان الثلث كله للفقراء وكذلك الباب الاول لما قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد كانت للفقراء (وكان قوله ولد فلان باطلا وكذلك لو قال صدقة موقوفة على الموتى كانت للفقراء - ١) ، والمساكين وهذا جائز وكذلك الباب الاول من لم يخلق والموتى سواء ولو قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان وللموتى كان الثلث كله لفلان وقوله للموتى باطل لانه قد اشرك مع فلان من لا تجوز له الموصية وكذلك قوله صدقة (على الموتى كانه قال صدقة موقوفة وسكت -

قلت - ارأيت لو قال صدقة - ١) موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء - قال - هذا جائز فان كان له ولد كانت لهم وان لم يكن له ولد كانت على الفقراء - قلت - ارأيت ان لم يكن له ولد فاعطيتها الفقراء ثم يحدث له بعد ذلك ولد - قال - ارد الوقف اليهم فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين - قلت - وما حدث له من ولد كان ذلك لهم ما كانوا - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قد استثنى غلات هذه الصدقة لولده فان جاءت الغلة وله ولد تجوز له التثنية كانت لهم وان لم يكن له ولد تجوز له التثنية كان ذلك للفقراء وكأنه لم يستثن من هذه الغلة شيئا -

قلت - فتجوز التثنية فى بعض الغلات دون بعض -

قال - نعم اذا كان من له التثنية مخلوقا يوم تاتى الغلة فهو لهم لانها قد وجبت لهم وان لم يكن مخلوقا فانما وجبت الغلة للفقراء والتثنية باطل الا ترى ان رجلا لو ل

أرضى صدقة موقوفة على فقراء قرأتى فاذا اقترضوا واستغنوا فهى للفقراء فاذا اقترضوا بعد ذلك ردتها اليهم لانهم كانوا من اهل الاستثناء فكذلك اذا حدثوا بعد اقراض من كان منهم (فلمن - ١) حدث الوقف كما كان (الوقف - ١) اذا استغنى اهلهم ثم حدث لهم فقر رددت ذلك اليهم وكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسى -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم قلت ذلك ولم تجعل ذلك بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد -

قال - لان نفسه قد يجوز ان يقف عليها غيره واذا لم يكن له فليس يجوز له ولا غيره ان يوقف عليهم شيئا الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لابنى وثلثان ان لفلان نصف الثلث ومابقى فهو للورثة واذا قال قد اوصيت لعبد الله ولولد فلان وليس لفلان ولد ان الثلث كله لعبد الله وكذلك الوقف على ما وصفت لك انى ابطال حصه ابنه من الوصية واجعلها ميراثا وكذلك الوقف ابطله اذا قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد -

قال - الوقف جائز وهى للفقراء حتى يحدث له ولد فاذا حدثوا كانت لهم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى وليس له ولد -

قال - فالغلة كلها لو ادى الصلح ان كان ولد ولد (٢) اى ولد (٣) كان -

قلت - فان حدث له بعد ذلك ولد او ولد ولد كانوا شركاءهم جميعا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال على ولد عبد الله وولد زيد ولم يكن لزيد ولد -

قال - فالغلة لو ادى عبد الله الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت بثلث مالى لو ادى عبد الله

(١) زيادة من صف (٢) صف ومدينة - ان كانوا ولد ولد - ولعله - ان كان

او ولد ولد (٣) صف - ذلك -

ولولد زيد فان لم يكن لزيد ولد ان التلث كله لولد عبد الله وكذلك الوقف -
قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ولد اخوتي فكان لبعضهم ولد ولم يكن
لبعضهم ولد اعطيت ولد من كان له ولد الغلة -
قلت - وكذلك لو قال على بنى عمى وله اعمام بعضهم له ولد وبعضهم ليس له -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو ونسله -
قال - ليس لولد زيد فى هذه الصدقة حق وانما هذه الصدقة لزيد وعمرو ونسل
عمرو -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اضاف النسل الى عمرو دون زيد لان النسل مضاف اليه -
قلت - وكذلك لو قال على زيد وعمرو وولده -
قال - نعم هذا والاول سواء وهو على ما وصفت لك الا ترى لو ان رجلا قال
قد اوصيت بثلث مالى لزيد وعمرو وولده ان التلث لزيد وعمرو وولد
عمرو خاصة فكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو ونسلهما -
قال - هذا جائز ويكون لهما ولاولادهما جميعا ونسلهم -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اضاف النسل اليهما جميعا -
قلت - يبقى النسلين جميعا فى ذلك سواء -
قال - نعم -

قلت - فان قل نسل احدهما وكثر نسل الآخر -
قال - تقسم عليهم الصدقة على عدد الرؤس -
قلت - ارأيت لو قال عبد الله وزيد وعمرو ونسلهم -
قال - هذا والباب الاول سواء ويكون الوقف عليهم جميعا -

قلت - وكذلك لو قال وولدهم ان كان لهم اولاد -

قل - نعم هذا كله سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على عبدالله وزيد وعمر ونسله -

قال - فاما هو قوله ونسله لعمر و دون عبدالله ودون زيد فيكون عمرو معهم

ولا يكون لنسل عبدالله وزيد شيئا -

قلت - ارايت لو قال على نسل عمرو وزيد دون نسل عبدالله اجعلت ذلك لنسل

زيد وعمر و دون نسل عبدالله -

قال - نعم لان النسل مضاف اليهما دون عبدالله لان الكلام على ما وصفت

لك -

قلت - ارايت ان قال ارضى صدقة موقوفة على الذكور من ولدى -

قال - فهى للذكور من ولد صلبه دون الاناث -

قلت - فان قال على ولدى (الذكور)

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - ارايت ان قال على ولدى - ١) وولد ولدى الذكور -

قال - فهى لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده -

قلت - وا لولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء -

قال - نعم الا ترى انه لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الفقراء انى

اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور

والعقراء واحد -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الاناث -

قال - نعم هى للاناث دون الذكور -

قلت - والاناث من ولد الذكور والاناث فيهما سواء -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ولدى وعلى اولاد الذكور من ولدى -

قال - فهى موقوفة على ولده لصلبه من البنين والبنات وعلى الذكور والاناث
(من ولد الذكور من ولده - ١) فهم جميعا فيهما سواء -
قلت - ولا يدخل ولد بنات الصلب -
قال - لا -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ذكور وولدى ذكور وولد ولدى -
قال - فهى للذكور من ولده لصلبه وللذكور من ولد ولده ويكون الذكور من
ولد البنين والبنات فى ذلك سواء -
قلت - ولا يدخل فى ذلك اثنى من ولده ولا ولد ولده -
قال - لا يدخل منهم احد فى هذه الصدقة -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدى وعلى اولادهم قال
فهى للذكور من ولده لصلبه والولد الذكور من الاناث والذكور دون بنات
الصلب -

قلت - ولا يعطى (بنت الصلب - ١) ويعطى بنت اخيها -
قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدى وعلى ولد الذكور
من نسل -

قال - فهى للذكور من ولده لصلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد
كل ذكر من نسله كان من ولد الذكور او ولد الاناث -
قلت - ولا يدخل فى ذلك اثنى من ولده لصلبه -
قال - لا -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على الاناث من ولدى وعلى اولادهم -
قال - فهى على الاناث من ولده لصلبه واولادهم من البنين والبنات وعلى ولد
البنات لصلبه وهم جميعا فيهما (٢) سواء -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على نسل فاقترضوا جميعا الاولاد بنت اتعطيها

الغلة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك نسل (١) فلان -

قال - نعم -

قلت - او (٢) كذلك لو قال صدقة موقوفة على ولى ونسلى وما ولدوا -

قال - هذا بمنزلة قوله ما تناسلوا -

قلت - ارأيت ان قال على ولى وعلى اولادهم ما توالدوا -

قال - نعم يكون لهم جميعا وهذا عندى بمنزلة قوله ما تناسلوا -

باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرابته

'وفقراء ولداه ونسله من الفقراء من يعطى

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او على فقراء ولى ونسلى -

قال - هذا عندنا جائز والغلة لمن كان فقيرا دون الاغياء -

قلت - ارأيت من افتقر منهم بعد الغنى اتعطيه من الوقف -

قال - نعم هذا سواء من (٣) كان فقيرا يوم وقف الوقف (٤) -

قلت - ارأيت من استغنى منهم بعد الفقر ايعطى -

قال - لا انما انظر الى الغلة يوم تخلف فمن كان منهم فقيرا كانت له الغلة ويدخل فى ذلك من افتقر قبل مجيء الغلة ويمنع منها قبل مجيئها -

قلت - وكذلك (لو قال - ه) صدقة موقوفة على من سكن البصرة من قرابتي

اعطيت من سكنها منهم قبل مجيء الغلة وحرمت من انتقل منهم عن البصرة -

قال - نعم -

(١) صف - على نسل (٢) صف - ارأيت (٣) كذا ولعله سواء ومن (٤) صف

الوقف (ه) زيادة من صف -

قلت

قلت - وان قال على من افتقر من ولدى -

قال - هذا والفقير سواء -

قلت - ارايت من ولد من القرابة فقيرا يعطى من هذه الصدقة -

قال - نعم وقد قال بعض اصحابنا الانصارى وهو قول محمد رحمه الله لا يعطى

وقال انما قوله لمن افتقر من قرابتي لمن افتقر بعد التني واما من ولد فقير فلا شيء

له حتى يكون غنيا فيفتقر وهذا (عندنا - ١) ليس بشيء ومعاني الناس على خلاف

ذلك انما معاني الناس ان يعطى الفقراء منهم غنيا كان قبل ذلك او فقيرا ومن

حجتناء على من قال بهذا القول ان يقال له ارايت قوله على من افتقر ما معناه فان

قال هو على افتقر (٢) قيل فمن لم يزل فقيرا فلا شيء له قال نعم قيل له فما تقول فيه

لو قال على قرابتي من احتاج يعطى منها من لم يزل محتاجا من قرابته فان قال نعم

فقد ترك قوله وان قال لا يعطى منها شيئا قلنا له فما تقول فيه ان قال على من سكن

البصرة من قرابتي يعطى منها من لم يزل ساكنا فيها فان قال نعم فقد ترك قوله

ويقال له من اين اترق قوله على من سكن البصرة وقوله على من افتقر لم لا يكون

على من سكن البصرة هو على من سكنها بعد ان لا يكون كان ساكنا فيها ان كان

قوله (على - ٣) من افتقر بعد التني ويقال له ارايت لو قال على من اقام بالبصرة

فكان منهم رجل لم يزل مقيما بها اليس يعطى -

قلت - ارايت لو قال صدقة مو توفة على من تزوج من قرابتي -

قال - فهي لمن تزوج -

قلت - وكذلك لو قال على من اسلم قرابتي (٤) -

قال - فهي على من اسلم دون من خلق مسلما -

قلت - فمن اين اترق قوله من اسلم من قرابتي ومن افتقر من قرابتي -

قال - اما قوله من افتقر من قرابتي انما معناه كان فقيرا واما قوله من اسلم انما

معناه من اسلم بعد كفر هذا معاني الكلام في هذا وهذا استحسان -

(١) زيادة من صف (٢) في المدنية هو من اقتصر - (٣) زيادة من صف

(٤) كذا - ولعله من قرابتي -

قلت - ارأيت اذا (١) قال صدقة موقوفة على قراء قرآني فكان في قرابته من له سكن ليس له غيره ايعطى من هذه الصدقة -

قال - نعم الاترى ان الزكاة تحل لمن كان له سكن (٢) فكذلك الوقف -

قلت - ارأيت من كان له سكن (٣) وخادم ليس له غيرهما -

قال - هو فقير يدخل في الوقف وكذلك الزكاة -

قلت - ويعطى منها -

قال - نعم -

قلت - ارأيت من كان (٤) له سكن وخادم وثياب كفاف لا فضل خيها -

قال - هو فقير ويدخل في الوقف -

قلت - وكذلك الزكاة يعطى منها -

قال - نعم -

قلت - ارأيت ان كان له مع هذا من متاع البيت ما لا غنى به عنه -

قال - هذا فقير ويعطى -

قلت - ارأيت من كان له (٥) مائتا درهم او عشرين ديناراً -

قال - هذا غني ولا حق له في الوقف -

قلت - وكذلك الزكاة -

قال - نعم -

قلت - ارأيت من كان له من المتاع فضلاً عن ما لا غنى به عنه قيمته مائتا درهم

فصاعداً -

قال - هذا عندنا لا يعطى من الزكاة ولا من الوقف وهذا قول أبي حنيفة

رحمه الله وأبي يوسف في الغني وقال أبو يوسف الغني خمسون درهما او قيمتها -

قلت - ارأيت ان كان مخادماً -

قال - لا يعطى من الوقف شيئاً اذا كانت قيمته مائتا درهم فصاعداً -

(١) د - ان (٢) ص - مسكن (٣) ص - مسكن (٤) من هنا سقط في ص

قلت

(٥) زيادة من المدينة -

قلت - ارأيت ان كان له مسكن فاضل لايحتاج اليه يسكنه -

قال - نعم هو كذلك -

قلت - ارأيت ان كان له ارض ليس في غلتها ما يكفيه وقيمتها مائتا درهم فصاعدا -

قال - هذا والباب الاول سواء وهذا غنى ولا يعطى من الصدقة -

قلت - ارأيت ان كان له صنف واحد من هذه الاصناف لايساوى مائتى درهم -

قال - يعطى من هذه الصدقة وهو فقير -

قلت - ارأيت ان كان له هذه الاصناف كلها وقيمة كل صنف منها اقل من مائتى درهم فاذا اجتمعا كانت تساوى مائتى درهم قال هذا عندي غنى ولا يعطى من الصدقة -

قلت - ارأيت لو كان له مال كثير غائب عنه او دين على الناس لا يقدر على أخذه ولا يجد شيئا -

قال - هذا يعطى من الزكاة ومن الوقف وكذلك ابن السبيل له مال غائب عنه وهو بمصر لا يقدر على نفقته لسفره قال هذا فقير ويعطى من الزكاة والصدقة وان كان يقدر على القرض كان ذلك القرض خيرا له من قبول الصدقة فان قبل الزكاة اجزأ من يعطيه وكذلك الوقف -

قلت - ارأيت ان كان رجلا شابا يعمل بيده فيصيب الكفاف وليس له متاع ولا منزل -

قال - يعطى من الوقف ويكون اسوة الفقراء منهم واما الزكاة فأكروه ان يعطى منها واحب ان يعف عنها وان أخذها اجزأ من اعطى له وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى في الزكاة -

قلت - من اين افرق الوقف والزكاة -

قال - هما مفرقان الاترى ان رجلا من بنى هاشم له (١) وقف وقفا على قرابته او فقراء بنى هاشم اعطيت فقراء بنى هاشم ولا يحل لبنى لهم الصدقة ولا الزكاة واما

(١) كذا اوله لو -

الوقف فيحل لهم وكذلك النفي لانهم في الوقف انما هو وقف عليهم والمعنى لهم وقد روى في الحديث ان الصدقة لا تحل لبني هاشم و ليس الوقف عندنا مثل الزكاة وقد روى ان الصدقة لا تحل للنفي ولا لذى مرة سوى وكذلك ما وصفت لك -

قلت - ارأيت ان كان له مال وعليه متله -

قال - هو فقير -

قلت - فان كان له مال على من يقدر على أخذه -

قال - هو غنى -

قلت - وان كان النفي مفلسا لا يقدر على أخذه -

قال - هو فقير -

قلت - فان كان له مال على جاحد -

قال - كان (١) لم يكن له بينة عليه بالمال فهو فقير وقد قال قوم ممن هو منسوب الى ائمه اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على قرابتي اعطى من كان مخلوقا من القرابة دون من يحدث وهذا عندنا ليس بشيء ومن حجبتا على من قال بهذا القول يقال له اذا قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وله قرابة فقراء وقرابة اغنياء فان قال يعطى الوقف منهم الفقراء دون الاغنياء قيل له فان افتقر الآخرون من القرابة يعطون (٢) فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له من اين اعطيت من يحدث من الفقراء من القرابة ولم يكونوا يوم وقف الوقف ولم تعط من يحدث من القرابة ممن لم يكن مخلوقا بعد ومن اين اقرقا فان قال لا يعطى الا من كان فقيرا يوم وقف الوقف قيل له فقد قست قولك فيها يقول (٣) ان استغنى الذين كانوا فقراء وافتقر الذين كانوا اغنياء فينبى في قياس قولك ان يعطى هؤلاء الاغنياء الذين كانوا فقراء يوم وقف الوقف ويمنع هؤلاء الفقراء الذين كانوا اغنياء يوم وقف الوقف فان قال هذا خلاف هذا فقد ترك قوله وان قال هذا جائز فقد

(١) كذا وامله فان (٢) الى هنا انتهى السقط من صف (٣) كذا -

قاس قوله وهذا خلاف امر الناس ومعانيهم ويقال له رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على من كان يتيما فقيرا من ولدى ونسلي فكان من نسله (يومئذ - ١) أيتام صغار قادر كوا وصاروا رجالا واصابوا مالا كثيرا فان قال لاعطيهم فقد ترك قوله ويقال له لم لا تجعل الوقف لمن كان يتيما فقيرا يومئذ كما قلت ان الغلة لمن يخلق (٢) فقيرا يوم وقف الوقف ومعاني كلام الناس ومذاهبيهم في الوقف على ما وصفت لك -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وله قرابة فقراء وقرابة اغنياء واقترب بعض الاغنياء بعد ذلك -

قال - اعطيه حصته من الوقف وهو بمنزلة من كانوا فقراء يوم وقف الوقف فيما يحدث الله من غلاته -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الاترى انى امنع من استغنى فكذلك اعطى من افتقر وانما انظر الى الغلة يوم تجب فمن كان فقيرا كانت له حصته من الوقف فقيرا كان يوم وقف الوقف او غنيا ومن كان غنيا لاحق له فيها غنيا كان يوم الوقف او فقيرا الاترى انى اعطى من يحدث من النسل اذا كان فقيرا وان لم يكن مخلوقا يوم وقف الوقف وكذلك اعطى من يفتقر منهم وان كان غنيا قبل ذلك ثم يفتقر عندى بمنزلة من يحدث من النسل -

قلت - رأيت من افتقر من القرابة والنسل بعد مجيء الغلة له حق في هذه الغلة -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان الغلة قد وجبت يوم جاءت لمن كان منهم فقيرا يومئذ وصارت لهم دون الناس كلهم فمن افتقر منهم بعد ذلك فلاحق له في الغلة وانما حقه فيما يخرج الله من الغلات بعد ذلك وهو بمنزلة الوصية انما انظر الى من كان فقيرا يوم تاتي الغلة وهي لهم دون الناس كلهم -

قلت - ارأيت من استغنى منهم بعد مجيء الغلة (١) خلفه فى الغلة ثابت وهو له وانما يمنعه فيما يستقبل وهى فى هذا الوجه بمنزلة رجل قال ثلث ما لى لفقراء بنى فلان ومات واستغنى منهم رجل بعد موته فله حصته من الثلث لانها وجبت وكذلك الغلة هى بمنزلة الوصية -

قلت - ارأيت لو مات رجل من الفقراء منهم بعد ما جاءت الغلة -

قال - لخصته من الغلة ميراث لانها قد وجبت له -

قلت - وسواء كانوا فقراء او اغنياء -

قال - نعم -

قلت - ارأيت ان كان ورثته من ليس من قرابة الواقف -

قال - فهذا وذلك سواء وحصته اتى وجبت له من الغلة لورثته من كانوا -

قلت - ارأيت ان كان عليه دين يقضى من ذلك دينه -

قال - نعم -

قلت - وان كان اوصى بوصية انقضت ثلثه من ذلك فى وصيته -

قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة وقوفة على فقراء قرابتي بغلات الغلة يوم ولدت امرأة من قرابته ولدا فقيرا كان مخلوقا فى البطن قبل مجيء الغلة بغلات به لا قل من ستة اشهر -

قال - لاحق له فى الغلة لان ما فى البطن لا يوصف بالقرر وانما الفقير من كان يحتاج (٢) وما فى البطن لا يحتاج الا ترى الى ان الحامل المتوفى عنها زوجها لا يتفق عليها من مال ما فى بطنها وانما يتفق عليها من حصتها لانهم لم يجعلوا الولد فى بطنها يحتاج الى شيء -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة وقوفة على من كان فقيرا من ولدى ونسلى -

قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال على فقراء آل فلان -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان وليس في نسل فلان الا فقيرا واحدا (١) -

قال - بجميع الغلة واحدا كان او اكثر من ذلك فهو له -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء ولد فلان ونسله فلم يكن فيهم (الا - ٢) فقيرا واحدا (١) -

قال - فله النصف من الغلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال فقراء آل فلان فليس في آل فلان الا فقيرا واحدا (١) فله النصف من الغلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال فقراء ولا يقال فقراء لاقبل من اثنين فاعطيت الواحد النصف لانه اذا كان واحد (٣) لا يسمى فقراء فلذلك اعطيته النصف -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الباب الاول -

قال - لا يشبه عندي لانه قال في الباب من الاول من (٤) كان فقيرا فهو على (الواحد واكثر من ذلك -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي -

قال - نعم - ه) هذا وذاك سواء وهو على ما وصفت لك وان كان في قرابته فقير واحد اعطيته النصف وان كان في قرابته اثنان فصاعدا اعطيتهم جميع الغلة -

قلت - وكذلك لو قال في فقراء قرابتي -

قال - نعم هما سواء وقوله في فقراء قرابتي وعلى فقراء قرابتي وفقراء قرابتي سواء كله وقد بلغنا ان بعض الفقهاء فرق بين ذلك واما نحن فترى ذلك سواء -

قلت - ارأيت لو قال صدقة على المحتاجين من قرابتي -

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) د - واحدا (٤) مدنية - اذا - صف - ان

(ه) ساقط من مدنية -

قال - نعم هذا وقوله على (فقراء قرابتي سواء -

قلت - وكذلك لو قال على المساكين من قرابتي -

قال - نعم هذا وقوله - (الاول سواء -

قلت - ولا يعطى الواحدة منهم الا النصف ويعطى ذلك الاثنين فصاعدا -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال على من كان مسكينا من قرابتي او على من يخلق (٢) محتاجة

من قرابتي -

قال - من كان منهم كذلك اعطى جميع الغلة واحدا كان او اكثر من ذلك

ولا يشبه هذا الباب الاول يعطون كلما افتقروا ويمنعون كلما استغنوا على ما

وصفت لك وانما انظر الى من كان منهم فقيرا يوم تجيء الغلة ولا يلتفت الى من

كانت حاله قبل ذلك -

قلت - ارأيت ان جاءت الغلة الثانية ومع رجل من فقرائهم من الغلة وغيرها

مائتا درهم فصاعدا او عشرون دينارا -

قال - فلاحق له في هذه الغلة الحادثة -

قلت - ولم -

قال - لانه غنى وقد قال ابو خالد الغنى نحسون درهما واما ابو حنيفة رحمه الله

فانه كان يقول مائتا درهم -

قلت - ارأيت ان كان له اقل من مائتي درهم او اقل من عشرين دينارا بدينار (٣)

فهو فقير في قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا اسوة شركائه في الوقف ولا يستوجب

اسم الغنى من كان له اقل من مائتي درهم واذا لم يكن مسمى بالغنى فهو مسمى

بالفقر -

قلت - ارأيت لو قال على ايتام قرابتي -

قال - فهو على ايتام قرابته -

(١) زيادة من صنف (٢) صنف - كان (٣) لعله سقط قال من هنا -

قلت - وما اليتيم عندك -

قال - كل صغير ذكر اكان اوانثى لم يبلغ الحلم ان كان غلاما وان كانت جارية فالحيض وقد مات ابوه فهو يتيم -

قلت - فان كان ابوه (حيا و امه ميتة فهذا ليس يتيم -

قلت - فان كان ابوه - ١) قد مات وجده ابو ابيه حى -

قال - فهو يتيم -

قلت - فان كان ابوه حيا حتى ادرك احتلم الغلام وحاضت الجارية فليسا يتيمين -

قال - نعم -

قلت - وما وقت ما يبلغه فيخرج من اليتيم -

قال - الاحتلام او خمس عشرة سنة -

قلت - والعلام والجارية سواء -

قال - نعم اذا بلغا خمسة عشر سنة ادركا وهذا قولنا وقول يوسف بن خالد

وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول فى الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة ويقول

فى الجارية حتى تحيض او تبلغ سبعة عشرة سنة ويفرق بين الغلام والجارية قال

زفرها سواء والادراك ثمان عشرة سنة -

قلت - ارايت ان احتلم بعد مجئ الغلة -

(قال - ٢) فخصته نابتة على ما وصفت لك -

قلت - والقول قوله فى الاحتلام -

قال - (نعم - ٢) -

قلت - وكذلك الجارية القول قولها فى الحيض -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان مات رجل من القرابة وترك ولدا صغيرا بعد ما جاءت الغلة -

قال - فلا حق لهم فى الغلة -

قلت - فان مات قبل مجئ الغلة -

قال - فهم اسوة الايتام الباقيين في الغلة -
قلت - ارأيت ان قال على فقراء قرابتي فورث رجل من فقراء القرابة ما تتي
درهم فصاعدا او قيمتها قبل مجيء الغلة فلم يصل اليها حتى جاءت الغلة -
قال - فلا حق له في الغلة في تلك السنة -
قلت - فان اتلفها او تلفت منها طائفة وكان الباقي اقل من ما تتي درهم قبل مجيء
الغلة -

قال - فهو فقير وله حصته من الغلة -
قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي بخاءت الغلة
فلم يأخذها فقراؤهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد رنصيب (١) كل رجل منهم في
الغلة الاولى ما تتي درهم فصاعدا -
قال - فلاحق لهم في الغلة الثانية لانهم قد صاروا اغنياء بما يصيبهم من الغلة الاولى
لانه يصيب كل واحد منهم ما تتي درهم فصاعدا بخاءت الغلة الثانية (وهم اغنياء - ٢)
فلاحق لهم فيها -

قلت - فان جاءت الغلة الثانية وعلى بعضهم دين -
قال - من كان منهم عليه دين و (٣) كان ما يفضل من حصته من هذه الغلة الاولى
اقل من ما تتي درهم فهو فقير وله من الغلة الثانية حصته ومن لم يكن منهم عليه
دين فلاحق له في الغلة الثانية -

قلت - فان كان اذى يصيب كل رجل منهم اقل من ما تتي درهم من الغلة
الاولى -

قال - الغلة ثانية لهم -

قلت - وكذلك لو لم يأخذوها (٤) سنين -

قال - نعم هو على ما وصفت لك -

قلت - فان كانوا يأخذون بعض ما يصيبهم (٥) من غلة كل سنة ويقتي لهم بعض -

(١) صف - وقد كان يصيب (٢) ليس في ر (٣) دنية - او (٤) صف - يأخذها

قال

(٥) صف - يغنيهم

قال - ادا كان نصيب (١) كل واحد منهم مما يتقى يكون مائتي درهم فصاعدا فهو غنى ولا حق له في كل غلة تحدث وله مائتا درهم وان كان اقل من ذلك كان له ان يأخذ، واذا اجتمع لواحد منهم مائتا درهم فصاعدا من فضول الغلات او من غيرها فهو غنى ولا حق له في غلة الصدقة -

قلت - ارأيت اذا لم يكن في القرابة الا فقير واحد لم اعطيته جميع المال (٢) وقد قال صدقة موقوفة على من يحتاج من قرابتي ولعل الغلة تبلغ عشرة آلاف -

قال - الا ترى ان رجلا لو قل قد اوصيت ثلث مالي لمن كان فقيرا من قرابتي وليس له الا قريب واحد فقير والثلث مال كثير اني اعطيه الثلث كله فكذلك الوقف وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في الوصية وكذلك الوقف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على من كان (فقيرا - ٣) من ولد عمر بن الخطاب ونسله ووقف رجل ارضا على مثل ذلك وفي ولد عمر ناس محتجون - قال - فاي الغلتين جاءت فهي لفقرائهم -

قلت - فان كان يصيب (٤) كل رجل من الغلة الاولى مائتا درهم فصاعدا - قال - فلاحق له في الغلة الثانية -

قلت - فان كان الذي يصيب كل واحد منهم مائتي درهم فأخذها هكلها واستدان عليها متلها فأكل ما استدان تم جاءت غلة الوقف الآخر (٥) -

(قال - ٦) فهم فقراء ولهم غلة الوقف الآخر -

قلت - ارأيت ان جاءت الغلتان جميعا معا -

قال - فالثنتان جميعا لهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم فقراء يوم جاءت الثنتان جميعا فوجب جميعا لهم بفقرهم الا ترى ان رجلين لو اوصى كل واحد منهما بثلث ماله لفقراء وولد عمر ووقع عليها بيت فماتا جميعا معا ان ثلث مال كل واحد منهما لفقراء وولد عمر والذين كانوا يوم

(١) صف - يصيب (٢) - الغلة (٣) زيادة من مدينة (٤) - د - نصيب

(٥) صف - الثانية (٦) زيادة من صف

ماتا وكذلك الوقف على ما وصفت لك اذا جاءت الغلتان جميعا (معاً) وان مات احدهما قبل الآخر فكان الذى يصيب كل فقير منهم من ثلث مال الاول ما تقي درهم فصاعدا لم يكن له حق فى ثلث مال الآخر -

قلت - وكذلك الوقف اذا جاءت احدى الغلتين قبل الآخرى - قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا كان الواقف واحدا وقف ارضين مختلفتين فى وقتين فقال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي ثم قال من الغد ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي لارض اخرى سوى الاولى -

قال - نعم هذا سواء وفقراء قرابته غلة الارضين جميعا - قلت - فان جاءت الغلتان جميعا -

كان (٢) الجواب فى ذلك كما وصفت لك -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على فقراء ولد عمر بن الخطاب وقال (٣) يعطى كل واحد منهم قوته (٤) بالمعروف ولو تصدق رجل على فقراء ولد عمر بن الخطاب بمثل ذلك -

قال - يعطى كل واحد من ولد عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوته من كل واحد من الغلتين -

قلت - فيأخذ كل واحد قوتين من الصدقتين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان الغلتين جاءت جميعا معا فوجب لكل واحد منهم القوت الذى جعل له كل واحد من الرجلين الواقفين -

قلت - وكذلك لو كان الواقفون عشرة -

قال - نعم يأخذ كل واحد منهم عشرة اقوات اذا كان ذلك وان كان الواقف

(١) ليس فى ر (٢) لعله قال (٣) صف - فقال (٤) ليس فى المدنية

وجلا واحدا وقف ارضين له على ما وصفت لك -

قال - ان كان وقفهما جميعا معا فليس لكل واحد منهما الاقوت واحد وان وقفهما وقفين مختلفين في وقتين فلكل واحد منهما قوتان على ما وصفت لك -
قلت - ارأيت ان جاءت احدى الغلتين قبل الاخرى فوجب لكل واحد منهما قوته ثم جاءت الثانية -

قال - ان كان بقي لكل واحد منهما من قوته قبل مجيء الغلة الثانية مائتا درهم فصاعدا فلاحق له في الغلة الثانية وان كان اقل من ذلك فله قوته من الغلة الثانية -
قلت - ارأيت اخوين لآب ولام وقف كل واحد منهما (١) وقفا على قرابته يعطى كل واحد منهما قوته بغاء رجل فقير من القرابة أعطيه قوته من كل واحدة من الصدقتين او تعطيه قوتا واحدا -

قال - ان كانا وقفا لارضين جميعا معا اعطيته قوتا واحدا من الوقفين جميعا وان كانا وقفا ذلك وقفين مختلفين اعطيته قوتين من وقف كل واحد الاقوت (٢) وكذلك لو كانا وقفا ارضا واحدة او ارضين -
قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

باب الرجل يقف الارض على نفسه

(٢) واذا قال الرجل ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسي (٣) فالوقف باطل لا يجوز -
قلت - ولم ابطال ذلك -

قال - لانه لا يكون متصدقا على نفسه ولا واهبا لها لا يكون واقفا عليها ألا ترى ان رجلا لو قال قد تصدقت بمالى على نفسي لم يكن ذلك صدقة وذلك باطل وكذلك اذا قال ارضى موقوفة على نفسي فلا يكون وقفا -

قلت - وكذلك اذا قال ارضى صدقة موقوفة الا ان غلبت الى ما عشت -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ولا يجوز ذلك -

قلت - فان قال قائل اذا قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه فهو جائز وقال اذا

(١) من هنا سقط من حرف (٢) قوله - سقط - قلت - (٣) قوله سقط قال

وقفها على نفسه او على غيره فهو سواء وهو جائز قيل له كيف جوزت اذا كان يوقف الرجل على نفسه -

قال - جوزت ذلك لان عمر بن الخطاب قال في صدقة لاجنح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف او يطعم صديقا فهذا استبراء من عمر لمن وليها ان يأكل منهما بالمعروف وعمر بن الخطاب هو الوالى لها فكأنه شرط لنفسه الأكل منها قيل له ليس هذا على ما تأولت ان عمر بن الخطاب انما عني بقوله لاجنح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف انما عني بذلك ولانها غيره ولم يعن نفسه ويقال له كيف تأولت هذا وعمر يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى اصببت ارضا بخير لم اصب الا قط انفس عندى منه فما تأمرنى به فقال ان شئت حبست اصلها وتصدقته بها قال فتصدق عمر بها لاتباع فان كان هذا على ما تأولت لم يكن عمر تصدق بها كلها لان ما يحبس منها لنفسه غير صدقة وكيف يجوز ذلك ان تأولت هذا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان شئت حبست اصلها وتصدقته بها فكان يجوز له ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذى استثنى منها ليس بصدقة يكون متصدقا على نفسه وكأنه وقف بعضها ولم يقف كلها لانه قد استثنى بعضها لنفسه ويقال له الدليل على ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه انما عني بذلك غيره من الولاة ما يتكلم به الناس في وقوفهم ووصاياهم الا ترى لو أن رجلا من بنى العباس لو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى العباس لم يكن الواقف فيهم وكان الواقف خارجا عن الوقف لان المعنى انما هو على غيره من بنى العباس (كما كان المعنى على غير عمر من الولاة فان قلت انما عني بذلك غيره من الولاة فان قالوا اذا قال الرجل من بنى العباس قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على بنى العباس كان له حصته من الوقف لانه من بنى العباس قيل لهم فما تقولون في رجل قال قد اوصيت (٢) بثلاث مالى لولد ابنى تم مات أيدخل هو فى الولد فتبطلون حصته من الثلاث كما جعلته له حصته فى الوقف

(١) زيادة من المدينة (٢) الى هاتين الساقط من صف -

فان قالوا لا ولكنه يعطى الثلث كله لاختوته الباقيين ولا نعطيها شيئا قيل لهم أليس قد اوصى لنفسه ولا اختوته بالثلث فلم تبطلوا نصيبه من ذلك ويجوز للباقيين فان قال ان هذا الميت اذا قال اوصيت لولد ابى بالثلث فمن مات منهم لم يلتفت اليه وانما انظر لمن كان حيا يوم يموت الموصى ولا التفت الى من كان منهم قبل ذلك فهو بمن مات قبل وجوب الوصية ولا حصة له في الثلث ولا يشبه هذا الوقف قيل له قد فرتم بينها فما تقولون ان قال قد اوصيت بثلاث مالى لولد ابى المخلوقين اليوم الاحياء منهم فان قالوا هذا جائز قلنا لهم ارايتم من مات منهم اتجعلون حصتهم للباقيين قالوا لا نفعل ذلك لانه قال المخلوقين الفياض فكأنه سماهم باعيانهم قيل له فما تقولون في الموصى اتجعلون له حصته من الثلث لانه من ولد ابيه المخلوقين قالوا لا لان المعنى انما هو على ولد ابيه غيره قيل لهم فقد تركتم قولكم فمن اين قلتم في الوقف فهو داخل في ولد العباس ولم تدخلوه في الوصية مع ولد ابيه فان قالوا لا يكون موصيا لنفسه قيل لهم فكذلك لا يكون متصدا عليهم ولا واهما عليها ولا واهبا لها ويقال لهم اتقولون في رجل قال لعبيده اعتق اى عبيدى شئت فاعتق نفسه فان قالوا لا يكون له ذلك لان المعنى انما هو على غيره من العبيد قيل لهم فكذلك اذ (١) قال لا جناح على من وليها ان يأكل منها فانما المعنى على غيره من الولاة فلم انكرتم قولنا ان المعنى على غيره ويقال لهم ما تقولون في امرأة قالت لرجل زوجنى رجلا فزوجها من نفسه فان قالوا لا يجوز لان المعنى انما يقع على غيره من الرجال قيل لهم وكذلك الوقف المعنى على غيره قال وبلغنا عن عمر رضى الله عنه انه وقع الوقف الى حفصة ففى هذا دليل على ما قلنا ان المعنى على غيره لا ترى انها كانت تليه في حياة عمر رضى الله عنه فهذا من عمر رضى الله عنه للتوسعة منه على ولادة الصدقة لان لا يضيق الامر عليهم وليس هذا اشتراط منه لنفسه من الوقف شيء فان قالوا ان عثمان بن عفان رضى الله عنه قال يوم اصيب انشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة ضاق المسجد باهله فقال من يشتري هذه البقرة من خالص ماله فيكون فيها كاحد من

المسلمين ويكون له خير منها في الجنة فاشترتها من خالص مالى بفحلتها للمسلمين قالوا اللهم نعم ثم قال انشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ولم يكن يترى يستعذب منها الارومة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريها من خالص ماله فيكون دأوه منها كدلاء المسلمين وله خير منها في الجنة فاشترتها من خالص مالى بفحلتها للمسلمين قالوا اللهم نعم قيل لهم فما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جائز قالوا اشترط عثمان بن عفان ان رشاه فيها كرشاء رجل من المسلمين فقد اشترط ذلك لنفسه فهذا وقف عليه قيل لهم ان هذا الذى ذهبتم اليه ليس بشئ ان عثمان بن عفان اما قال جعلت رشائى فيها كرشاء رجل من المسلمين اما معنى ذلك انى كنت فيها كرجل من المسلمين لم اتفضل عليهم بشئ ولم يرد بها انى تصدقت بها على نفسى بشئ ولم يرد بهذا اشترط لنفسه انما اراد ان يخبر انه كان اسوة للمسلمين فهذه فضيلة له يخبر بها ويقال لهم ان الشرط في هذا وغيره سواء لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار لا يحل منع السعة فاذا كان يكون ذلك (١) في الآبار كلها وكذلك يكون في البئر التى يتصدق بها ولا يشبه ماء الآبار غلات الارضين والدور الا ترى ان رجلا عطشا نا لوجاء يشرب من بئر رجل لم يحل له ان يمنعه ولو جاء الى ماله حل منعه الا ترى الى قول عمر بن الخطاب فهل وضعت فيهم السلاح وانما يشبه هذا عندنا الرجل الذى يجعل داره مسجدا للمسلمين على ان له ان يصلى فيها فهذا عندنا جائز وله ان يصلى فيه شرط ذلك او لم يشترط وكذلك سائر المسلمين من شرط له ان يصلى فيه ومن لم يشترط له فيه سواء وكذلك البئر في هذا كالمسجد الا ترى ان رجلا لو وقف بئرا على قوم بأعينهم كان (٢) لغيرهم ان يشربوا منها ولو جعل داره مسجد القوم بأعينهم كان لغيرهم ان يصلى فيه فالبئر والمسجد سواء ولذلك احتج عثمان بن عفان على القوم في البئر والمسجد جميعا جعلها (٣) في الاحتجاج عليهم لهما سواء فكذلك

(١) مدينية ور - يكون كل ذلك (٢) صف - اجاز (٣) مدينية - جعلها -

هما عندنا سواء فإن قالوا فما حجتنا في اجازة وقف الرجل على نفسه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يسوق بدنة فقال اركبها (قال - ١) انها بدنة فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وان كانت بدنة قيل لهم فما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جائز قالوا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امره بالانتفاع بها وكذلك الوقف قيل لهم اخبرونا عن اصول الوقف لها (٢) مالك قالوا لا يملكها احد قيل لهم اخبرونا عن البدنة لمن ملكها قالوا لصاحبها قيل لهم فقد فرقت بين البدنة والوقف تزعمون ان الوقف قد خرج عن ملك الذي وقفه وان البدنة لم تخرج من ملك صاحبها فاذا كان ذلك كذلك كان له ان يركب البدنة لانها لم تخرج من ملكه ويقال لهم ارايتم البدة اذا مات صاحبها قيل ان يبلغ الوقف قالوا هي ميراث عنه قيل لهم فهذا لا يشبه الوقف وانما معنى الحديث عندنا والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بركوبها على وجه الضرورة فان قالوا بلغنا ان انس بن مالك وقف داره بالمدينة على سبل سماها فكان اذا قدم المدينة تركها قيل لهم المعنى في هذا عندنا والله اعلم انه كان يسكنها بأمر من قد وقفها عليه الا ترى انه ليس في الحديث انه اشترط سكنها لنفسه وقد سمي سبلها (٣) فهذا دليل على ان الوقف كان على غيره الا انه كان يسكنها باذن من وقفت عليه وكذلك كل من بلغنا انه وقف داره فسكنها فانما معنى ذلك عندنا (٤) انه سكنها مع الذين وقفت عليهم باذنهم على التوسعة منهم ومنه وليس معناه عندنا على انه وقف على نفسه لانه لم يبلغنا ان احدا منهم اشترط فيها السكنى وبلغنا انهم سموا وجوها ولم يسموا لانفسهم منها شيئا فكذلك المعنى عندنا انهم سكنوها باذن الموقوفة عليهم ولا يجوز ان يتأول عليهم انهم وقفوا على غيرهم ثم أخذوها لانفسهم بغير اذن من وقفت عليه فان قالوا لنا اخبرونا اليس زعمتم ان تاويل قول عمر رضى الله عنه لاجتاح على من وليها ان يأكل منها ان معنى ذلك على غيره من الولاية للصدقة قيل لهم نعم المعنى عندنا على غير عمر رضى الله عنه من الولاية قالوا لنا ما تقولون في رجل قال قد جعلت ارضي صدقة موقوفة

على ان غلتها فى الغارمين وفى الرقاب واشترط فيها ان لا جناح على من وليها ان
يصرف غلتها الى من احب من الغارمين ومن الرقاب لمن يكون هذا الشرط
للاوقف او لغيره فان كان هذا الشرط للواقف فله ان يصرف الغلة فى اى الوجهين
.. شاء وله ان يأكل منها وان كان الشرط لغيره فليس له ان يصرف غلتها فى اى
الوجهين شاء من الغارمين ومن الرقاب كما لم يجعلوا له ان يأكل منها فكذلك
لا يجعل له ان يصرف الغلة فى اى الوجهين شاء قيل لهم الشرط عندنا (لغير
الوقف وانما الشرط - ١) فى هذا عندنا لولا الصدقة سوى الوقف قالوا لنا اليس
للاوقف ان يصرف الغلة فى اى الوجهين شاء قلنا بلى له ان يصرف الغلة فى اى
الوجهين شاء واحب قالوا لنا فلم قلتم ذلك وانما الشرط (لغيره - ١) قيل لهم لانه
اذا اشترط ذلك لغيره فهو له ومن (٢) شرط ذلك له فانما هو وكيل له فى الوقف
فاذا كان ذلك لو كيله او لوصيه كان ذلك له الا ترى ان رجلا لو وقف ارضا على ان
ولايته لرجل كانت الولاية للواقف ايضا وله ان يخرج من شرط له الولاية
كلما بدا له كالوكيل له او الوصى له فاذا كان ذلك كذلك كان له ان يراه فكذلك
اذا كانت الشريطة لمن يلى الوقف وكانت تلك الشريطة له ايضا وان كانت عندنا
لغيره لان غيره كالوكيل فيها فان قالوا قد زعمتم انه اذا اشترط ذلك لغيره كان
له فلم لا يكون له اذا اشترط لغيره من الولاية ان يأكل منها كان له ايضا ان يأكل
منها كما اذا اشترط لغيره من الولاية ان يأكل منها كان له ايضا ان يليها قيل له هما
مفتريان لان رجلا لو وقف ارضا له على رجل لم يكن له ان يحول ذلك عنه ولو
وقفها على ان ولايتها لرجل كان له ان يحول عنه لان الرجل فى الولاية وكيل
(وهو - ٣) فى الغلة مالك لها فيما جعل له منها فيما مفتريان وكذلك لو ان رجلا جعل
ارضه صدقة موقوفة على قوم ان لولها ان يفضل بعضهم على بعض وياكل منها
بالمعروف كانت هذه الشريطة لغيره من الولاية سوى الواقف وكان للواقف
ان يفضل بعضهم على بعض ولم يكن له ان يأكل منها لان من شرط له التفضيل

(١) زيادة من صف (٢) صف - لان من (٣) زيادة من د -

انما هو وكيل للواقف او وصى في التفضيل والوقف ان يخرج له واذا كان له ان يخرج له وله ان يقوم بالامر ذونه لان الأكل منهما انما هو شيء جعل للوالى من الغلة فليس لمن اشترط له الواقف من الغلة شيئا ان يمنعه من ذلك فان قالوا لنا ما تقولون في رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده ونسله ثم على الفقراء من بعدهم واشترط ان من هلك من ولده وله ورثة فما كان يصيبه من الغلة لورثته قيل لهم هذا عندنا جائز فان قالوا لنا فان مات احد من ولده وليس له وارث الا الواقف فينبغي في قياس قولكم ان تبطلوا الواقف قلنا لهم ليس هذا على ما ذهبتم اليه انما معنى الواقف في هذا ان من هلك من ولده فنصيبه لورثته سوى الواقف ويجعل الواقف كاليت لا يرث من هذا الوقف شيئا لان الواقف قال فنصيبه لورثته انما معنى ورثته سواء الا ترى ان رجلا لومات وله ولد وله اب فقال الاب قد صار ميراثى عن أبى لورثته لحق عرقته لهم لم يكن له ميراث وكان المعنى في ذلك انه لورثة ابنه سواء وكذلك الباب الاول يكون لورثة المالك سوى الواقف لان الواقف هو المخاطب المتكلم فانما نعى غيره ولانه لا يعود اليه من وقفه شيء ويقال لمن قال اذا وقف الرجل ارضا على نفسه ان ذلك حائر اخبرونا عن الرجل اذا كانت له ارض لمن ملكها وما يخرج الله تعالى منهما من غلاتها في المستأنف قال هذا للملك الارض قيل لهم فاذا وقفها على ان غلتها لرب الارض اليس تعلم انه قد استثنى الغلة فان قال نعم قيل له فالذى يخرج من ملكه بهذا الوقف اصل الارض (او الغلة التي تحدث التي هي واجبة قبل الوقف فان قال اصل الارض - ١) نرج من ملكه لانه استثنى حيث شرط لنفسه قيل له هذا الرجل لم يتصدق بغلة هذه الارض انما تصدق بتربتها وكيف يكون متصدا بالغلة وملكه فيها قبل الوقف وبعد الوقف سواء وقد استثنى ما بقي في عقدة الوقف وانما تغيرت (٢) حاله في التربة ولم تغير حاله في الغلة فان قال نعم انما تصدق بالتربة دون الغلة لانه لم يكن متصدا بالغلة وقد استثنى لنفسه قيل له فهذا بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك فالوقف باطل ويقال له اذا استثنى الغلة

لنفسه فأي شيء تصدق به من هذه الأرض وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها وإنما معنى ذلك أن يحبس الأصل ويتصدق بالثلة فهذا لم يصدق من الثلة بشيء وليس هذا على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكيف يكون على ذلك ولم يتصدق من الثلة بشيء ويقال له ما تقول في رجل قال أرضى صدقة موقوفة سوى غلتها فأنها لي فإن قال هذ جائز قيل له فما تقول فيه إن قال قد وقفت تربتها أو قال قد وقفت هذه الأرض دون غلتها أو تقول غلاتها أو سوى غلاتها أو الاغلاتها فأنها لي فإن كان هذا عندك جائز فهذا رجل لم يتصدق بشيء وكيف يكون متصداً وإنما ذكر حبس الأصل ولم يتصدق بالثلة ويقال له ما تقول في رجل قال أرضى صدقة موقوفة سوى غلاتها قال لم يتصدق منها بشيء هل رأيت أحداً يميز بمثل ذلك - قلت - رأيت رجلاً قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان بن فلان قال يجوز نصف الوقف ويعطى منه النصف وهو النصف الذي وقفه على نفسه - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن ما وقف منها على غيره فهو جائز لأنه تصدق بغلته وما وقف على نفسه لم يتصدق بثلثه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان بن فلان وفلان بن فلان وعدد جماعة -

قال - يجوز الوقف في حصص من سمى ولا يجوز في حصته -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على نفسي ومن بعدى على فلان بن فلان وبعد ذلك على الفقراء والمساكين -

قال - لا يكون وقفاً -

قلت - ولم -

قال - لأنه لم يتصدق في حياته من غلتها بشيء واستثنى لنفسه ولم يعقد الوقف في حياته لأنه ليست فيه صدقة لأنه إن مات كانت من الثلث على ما وقفها من بعده وهذا

وهذا عندنا بمنزلة رجل قال إذا مت فأرضى صدقة موقوفة على كذا وكذا فهذا جائز بعد الموت وأما في الحياة ليست بوقف وكذلك الباب الأول وله أن يرجع عن ذلك متى بدله وكيف يكون وقفاً ولملكه في الغلة قبل الوقف وبعد الوقف سواء -

قلت - أرايت لو قال أرضى صدقة موقوفة على فلان بن فلان ومن بعد فلان على نفسي -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم يبطل ذلك وقد حبس الأصل وتصدق بالغلة (١) -

قال - لأن مرجع الغلة إليه فإذا كان مرجعها إليه فلم يتصدق بشيء من الغلة في الوقف الذي استثنى فيه لنفسه فإذا كان الوقف في وقت من الأوقات ليست فيه صدقة فليس بوقف -

قلت - وكذلك لو جعل مرجعها إليه بعد بطون كثيرة -

قال - نعم لا يجوز ذلك -

قلت - أرايت لو قال أرضى صدقة موقوفة على أمهات أولادي -

قال - لا يجوز الوقف لأن ما شرط لا أمهات أولاده فهو له لأنهم رقيقه فكأنه استثنى لنفسه -

قلت - وكذلك عبيده ومدبروه -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على فلان وعلى عبيد فلان -

قال - يجوز من الوقف المصنف الذي وقفه على فلان بن فلان وبطل منه بقدر ما وقف على عبيده -

قلت - وكذلك لو سمي جماعة من عبيده وجماعة من الأحرار اجزت بقدر الأحرار وبطلت منه بقدر عدد العبيد على عدد الرؤس -

قال نعم -

(١) من هنا سقطت ورقة من صنف -

قلت - وكذلك لو سمي امهات اولاده ومدبريه -

قال نعم -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان فاذا هلك فلان فالثلة لفلان ولنفسى -

قال - يجوز الوقف في النصف من الارض ولا يجوز في الآخر -

قلت - فكيف يكون نصفها وقفا على فلان الاول فكان النصف الآخر لفلان الثاني والنصف الآخر الذي استثنى علامة لنفسه باطل ولا يكون وقفا -

قلت - ويجوز النصف الذي وقفه على فلان لفلان في حياته ومن بعد على ما سبيله عليه قال - نعم -

قلت - وكذلك اذا استثنى ذلك لنفسه مع جماعة فانما يبطل من الوقف بقدر حصته من ذلك -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان الوقف يقضى منها ديني -

قال - لا يجوز الوقف -

قلت - ولم قلت لا يجوز -

قال - لان ما اشترط لدينه -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على وعلى ولد ولدى ونسلي -

قال - الوقف كله باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز حصه ولده من ذلك كما قلت في الباب الاول -

قال - لان الباب الاول ما وقف على نفسه منها معلوم وما وقفه على غيره معلوم

فاجرت من ذلك ما وقف على غيره وابطلت ما وقف على نفسه واما في هذا الباب

ما وقف على نفسه فليس بمعلوم فابطلت الوقف اجمع ألا ترى ان من قولنا في

رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان وفلان مات احدهما قبل موت الموصي

ان للباقي منها نصف الثلث ولو قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان ولولده مات

ولده قبل وفاة الموصي ان الثلث للباقي فكذلك الوقف اذا اشرك مع نفسه

قوما معلومين ابطلت من ذلك ما وقف على نفسه واجرت الباقي واذا اشرك مع

نفسه قوما ليسوا بمعلومين ابطلت الوقف اجمع الا ترى ان من قولنا فى رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فلان وعلى ولده ونسله ما قرضوا فلم يبق غير فلان ان الوقف كله له ولو قال قد جعلتها صدقة موقوفة على فلان وفلان مات احدهما انى لا اعطى الباقي الا النصف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولدى او على اولادى وعلى قرابتي وعلى -

قال - الوقف لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على نفسى وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز صحيح وهو النصف الذى للمساكين والنصف الذى وقفه على نفسه باطل وهذا قولنا وقد قال اقوام اذا قال الرجل ثلث مالى لعبدا لله والمساكين (١) ان لعبدا لله ثلث الثلث وللمساكين الثلثين قال لان اقل ما يقع عليه اسم المساكين اثنين فينبغى من قياس هذا القول ان يبطل الثلث من هذا الوقف ويجوز الثلثين واما نحن فنقول نصفين فى الوصية فيجوز النصف ويبطل النصف -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة على وجوه سماها وقال على ان لى ان آكل منها -

قال - الوقف اجمع باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال ان اجبت فهى لى وان اجبت اكلت منها او قال وانا احق بها -

قال - هذا اجمع باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قل - لانه شرط لنفسه منها شيئا ليس فى ذلك الوقف منها صدقة على عنى ولا على فقير كان الوقف باطلا لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان اتفق بها على (نفسى وعيالى قال الوقف باطل لا يجوز -

(١) هذا خبر الورقة الساقطة من صف -

قلت - فان قال على ان انفق منها على - (١) رقيقى -

قال - الوقف باطل لا يجوز لان رقيقه من عياله وكأنه شرط منها شيئا لنفسه فلا يجوز الوقف -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى من غلتها مائتى درهم كل سنة فابقى بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وان كان يعلم ان غلته عشرة آلاف -

قال - وان كان يعلم ذلك على ما وصفت لك ألا ترى انى لا ادري لعل الغلة لا تمل سنة الامائة درهم فاذا كان ذلك كذلك كان الوقف باطلا لا يجوز لانه قد شرط الغلة كلها لنفسه -

قلت - وكذلك لو اشترط من الغلة درهما واحدا -

قال - نعم -

قلت - واذا اشترط جزءا من اجزاء الغلة قل اوكثر ابطلت من الوقف ما شرط لنفسه واجزت الباقي بعد ان يكون الجزء معلوما -

قال - نعم -

قلت - ارايت الوقف أيجوز فى شيء سوى العقار -

قال - لا يجوز الوقف الا فى الدور والارضين -

قلت - ولم -

قال - لانه بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به فى ارض ولا يجوز ذلك صدنا الا فى الاصول على مثل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما كان سوى العقارى يذهب وانما معنى الوقف على ما يلقى الا ترى انهم قالوا فى صدقاتهم موقوفة لله ابد الاتباع ولا توهب بخلعوا ذلك على الابد (فما كان يكون على الابد - ٢) جوزنا وما لم يكن على الابد فلا يجوز وقد قال اقوام ممن يجيز وقف الرجل على نفسه يقول الوقف جائز فى كل شيء من الحيوان والرقيق

والامتنعة قيل لهم هذا يفتى ويذهب فلا يجوز (١) وقف ما يذهب يفتى وما لا يفتى (٢) واحد قيل لهم قد جوزتم هذا وجوزتم وقف الرجل على نفسه قالوا نعم قيل لهم ما تقولون في رجل قال هذا العبد صدقة موقوفة على نفسي قالوا هذا جائز قلنا لهم (قلو قال هذا الثوب صدقة على نفسي قالوا هذا جائز قلنا لهم - ٣) فما تقولون لو قال دابتي موقوفة على ان اركبها او حاربتى صدقة موقوفة على ان اغشاها فان كان هذا عندكم جائز فأي قول اقبل من هذا ان يقول قائل فقد خرجت الجارية من ملكه وهو يغشاها بغير ملك يمين ولا زوج ويقال لهم ما تقولون في رجل قال هذا الطعام على صدقة موقوفة آكله او قال هذا التمر او قال هذا الخبز موقوفة على ان لي ان آكله فأي شيء اقبل من هذا ونحوه ان يقول القائل نعلي صدقة موقوفة لبسها ان هذا جائز وكذلك قلنسوتي او خفي ولا يجوز الوقف عندنا في شيء من هذا الا في دار او ارض فان قال قائل قد بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه وقف ارضه له ووقف غلها ما يعملون فيها (قد رأينا من الموقف غلها ما يعملون - ٤) قيل لهم صدقتم وهذا عندنا جائز لان الغلمان انما هم تبع للاصل والوقف هو اصل فاذا وقف ارضه له وغلها ما عملها فيها جوزنا ذلك وان كان يقف الغلمان دون الاصل لم يجوز ذلك ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضه له تسقى بالقرب (هـ) او بدالية ووقف ما فيها من الرشاء واداته تلك انه جائز وكذلك لو وقف دابة في البستان يستقى عليها الماء فهو جائز لان هذا من منافع الوقف والوقف انما هو في الاصل وانما هذه الاشياء تبع للاصل ولو ان رجلا وقف غر باود لية دون الاصل لم يجوز الوقف وكل ما كان في الوقف من هذه الاداة التي لمنافع الوقف من الرقيق والدواب التي يحتاج اليها الوقف فوقفه ذلك فيشترى من غلة الوقف انه جائز (ألا ترى ان رجلا لو اشترط ان يشتري من وقفه دواب لتسقى الوقف ان ذلك جائز - ٦) وان هذه الدواب موقوفة لمنافع الوقف وكذلك

(١) صف فلا يكون (٢) كذا وفي المدينة - وقف ما يفتى وما لا يفتى (٣) زيادة من

صف (٤) ليس في صف (هـ) صف - بالقرب (٦) ساقط من د -

اذا كانت فى الارض (فوق الوقف وكذلك اذا كانت فى الارض - ١)
فوقها فهو جائز واذا وقفها دون الارض لم يجوز ألا ترى ان رجلا لو وقف ببناء
داره دون تربتها لم يجوز ذلك الوقف ولو وقف التربة والبناء جاز ذلك لانه تبع
الاصل وكذلك كل ما كان من منافع الارض التى تحتاج اليه -

باب الوقف الفاسد

قلت ارأيت رجلا يقف ارضه على وجوه سماها وعلى انه بالخيار فى ابطال اصل
الوقف متى ما بدله -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه انما اشترط الخيار فى ابطاله فلم يزل ملكه عنه بعد الخيار الذى شرط
فاذا لم يزل ملكه كان الاصل فى ملكه على حاله واذا كان كذلك كان الوقف
باطلا لا يجوز ألا ترى ان رجلا لو باع من رجل بيعة على انه بالخيار كان المبيع فى ملك
البايع ما لم ينقطع خياره وكذلك الوقف الاوقف بتات لا مثنوية فيه ولا رجعة
ألا ترى ان وقف السلف كلها وقوف بتات فى اصلها وشروطهم فيها ان لا تباع
ولا توهب ولا تورث وانما يريدون بذلك انه لا رجعة لهم فيها فكل ما كان الوقف
على وقوفهم لا مثنوية فيه فهو جائز وما كانت فيه الرجعة فلا يجوز لانه خلاف
وقوفهم -

قلت - ارأيت لو اعتق عبده على انه بالخيار -

قال - العتق جائز والشرط باطل لا يجوز -

قلت - من اين اترق هذا والوقف ولم لا تقول فى الوقف (مثل ما تقول فى
العتق - ٢) ان الوقف جائز والشرط باطل -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضه على الفقراء والمساكين
وشرط لرجل غاتها سنين معلومة كان الوقف والشرط جائزا جميعا ولو اعتق
حاربه على ان ما ولدت من ولد فهو لفلان كان العتق جائزا والشرط باطلا

فاذا كان الشرط فى غلته جائز افشرطه فى الاصل جائز واذا شرطه فى الولد لايجوز كذلك ما شرط فى الام -

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ان له ابطالها كلما بدا له قال - الوقف باطل لايجوز -

قلت - وكذلك لو قل صدقة موقوفة على ان ابيع اصلها و آخذ ثمنه لنفسى ولا استبدل بها -

قال - نعم الوقف باطل لايجوز (وكذلك لو قال آخذ ثمنها واعطيه فلانا -

قال - نعم الوقف باطل لايجوز - ١)

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان اهب اصلها كلما بدا لى -

قل - نعم -

قلت وكذلك لو قال اعطيه من بدالى -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال ابطال وحوه الصدقة واجعلها مطلقة -

قال - نعم هذا كله باطل لايجوز وهذا كله خلاف ما كانت عليه الوقوف القديمة لان الوقوف القديمة انما هى على ان لاربعة فيها واذا قل صدقة موقوفة

على ان لى ابطالها فهذا عندى متناقض (لان معنى الوقف عند الناس هو الذى يوقف (٢) ابدا واذا قال على ان لى ابطالها فهذا متناقض - ٣) - ليس بوقف -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة شهرا -

قال - الوقف صحيح جائز وهى موقوفة ابدا -

قلت - وكذلك لو قال يوم -

قال - نعم -

قلت - فاذا مضى ذلك اليوم -

قال - فهى وقف ابدا فى ذلك اليوم وبعده ابدا -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابدا شهرا فاذا مضى ذلك الشهر فهى مطلقة -

قال - الوقف باطل لايجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لما قال موقوفة شهرا فلم يشترط بعد الشهر فيها شيئا فلما لم يشترط ذلك كانت موقوفة ابدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك واذا مات فلان كانت للساكين وهى موقوفة ابدا واما اذا قال صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لايجوز لانه شرط الرجعة فيه ولم يشترط فى الباب الاول رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط الرجعة فيه فكأنه قال صدقة موقوفة وسكت كذلك لو قال اشهدوا انى قد جعلت اليوم ارضى صدقة موقوفة ان هذا جائز وهى وقف بهذا وكذلك لو قال ارضى اليوم صدقة موقوفة هذه السنة -

قال - الوقف جائز وهى موقوفة ابدا -

قلت - فان قال اذا مضت هذه السنة فهى مطلقة -

قال الوقف باطل لايجوز -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة سنة -

قال - الوقف صحيح جائز وهى موقوفة ابدا -

قلت - وان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل -

قال - فهو كما شرط -

قلت - فان قال ارضى موقوفة على فلان بعد وفاتى سنة ولم يزد على ذلك -

قل - فالارض موقوفة على فلان بعد وفاته سنة واحدة فاذا مضت رجعت الى الورثة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لم يقل صدقة مع قوله موقوفة فلما لم يقل ذلك فانما اوصى ان يوقف

على فلان سمة ولم يتصدق منها بشيء غير ذلك فاذا مضت السنة رجعت الى اورنة ومن حجتنا على من قال اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فلان حياته فان قال هو جائز فاذا مات فلان كانت للفقراء والمساكين قيل له قد تركت قولك افصل لما بين قوله صدقة موقوفة على فلان حياته وبين قوله على فلان سمة وهذا عندنا سواء والوقف جائز -

قلت - ارأيت رجلا قال اذا جاء غدا فارضى صدقة موقوفة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان هذا وقف على غاية (ولا يكون وقف على غاية - ١) ولانه لم يزل ملكه منه يوم وقف الوقف ولم يثبت الوقف فيها واذا كان كذلك كان الوقف باطلا لا يجوز ألا ترى ان له ان يبيع الارض في يومه ذلك فيبطل ما جعل فيها -

قلت - وكذلك لو قال ان دخلت الدار فارضى صدقة موقوفة فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك كل يمين حلف عليها فهي على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - اذا قال اذا جاء غدا فارضى هذه صدقة او قال اذا دخلت الدار فارضى صدقة -

قال - هذا كله جائز وهذا بمنزلة النذور والذر على غاية جائز والوقف لا يكون الا بئاتا يزول ملك الواقف عنه بالاشهاد واما النذر فلا يزول ملك المتصدق به حتى يتصدق به لله تعالى وهذا مخالف للوقف وانما شبهه (٣) الوقف عندنا رجل قال اذا جاء غدا فالدرك (٤) عليك صدقة وسلم اليه فالصدقة باطلة لانها على غاية والوقف والهبة والصدقة على غاية لا يجوز من ذلك شيء -

قلت - وكذلك اذا قال ان فعلت كذا وكذا فارضى صدقة موقوفة -

(١) سقط من المدينة (٢) له سقط قال (٣) صف - يشبه (٤) صف - فالعبد -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - فيجعلها صدقة ليست بموقوفة -

قال - لا -

قلت - ولم لا تجعلها صدقة بقوله صدقة ويطلق قوله موقوفة -

قال - لانه بقوله موقوفة قد اخرجها من ان تكون نذرا فلما خرجت من ان تكون نذرا كان قوله صدقة باطلا ولا يشبه الذي يقول ان فعلت كذا وكذا فارضى صدقة -

قال - هذا عندنا كالنذر وهذا جائز لانه لم يضاف مع قوله صدقة بشيء فيعلم انه اراد غير النذر -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة هذه السنة فاذا انقضت هذه السنة فهي سنة مطلقة تم هي بعد ذلك صدقة موقوفة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة سنة وسنة لا -

قال - نعم الوقف باطل لا يجوز لانه قد شرط ابطالها -

قلت - وكذلك لو قال (صدقة موقوفة على ان لي (ان ابيع - ١) اصلها -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك صدقة - ٢) موقوفة على ان لي ان ابيع واتصدق بتمنأ -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اذا باعها بطل الوقف وليس له بدل فكأنه شرط ابطال الوقف اذا بداله فالوقف باطل -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على انه بالخيار شهرا او قال يوما -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز ذلك -

- (١ - قال) لان اصل الوقف كان باطلا ولا يجوز الا بالاستعلاء (٢) -
قلت - فان قال قد ابطلت خيارى وجعلتها صدقة موقوفة -
قال - هذا جائز وكأنه جعلها الساعة وما قبل ذلك كان باطلا -
قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة ان شئت فقال قد شئت -
فان (٣) الوقف باطل لا يجوز وهذا عندنا بمنزلة رجل قال وهبت عبدى لفلان
ان شئت ثم قال قد شئت فاهبة باطلة لا يجوز وان كانت فى يدى فلان يوم
وهبها له -
قلت - وكذلك ان قال ان احببت او هويت او رضيت -
قال - الوقف فى هذا كله اجمع باطل ولا يكون الوقف الا بتاتا لامشوية فى اصله -
قلت - برأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان فلانا بالخيار فيها -
قال - الوقف باطل لا يجوز -
قلت - ولم قلت ذلك ولم يشترط لنفسه منها شيئا -
قال - لانه لم يبتها ولان اشتراط الخيار لغيره اشتراط منه لنفسه -
قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ان فلان بن فلان ان يطلها -
قال - فالوقف باطل لا يجوز -
قلت - وكذلك لو قال على ان لورثتى ان يطلوها كما بدا لهم -
قال - نعم -
قلت - وكذلك لو قال ان يبيعوها ويأكلوا ثمنها -
قال - نعم هذا كله سواء باطل لا يجوز -
قلت - ارأيت رجلا قال ان اشتريت هذه الارض فهى صدقة موقوفة -
(قال - لا تكون وقفا ولا يجوز ذلك وكذلك ان قال اذا ملكتها فهى صدقة
موقوفة - ٤) فلمكها -
قال - لا تكون وقفا ولا يجوز ذلك وهذا والباب الاول سواء -

(١) زيادة من - صف (٢) كذا فى صف - بالاستقبال (٣) لعله قاله
(٤) زيادة من صف -

قلت - فان قال ان كانت فى ملكى فهى صدقة موقوفة -

قال - ان كانت يوم قال هذا القول فى ملكه فهى صدقة موقوفة والا فالوقف باطل -

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا لغيره وقف على وجوه سماها (١) ثم ملك تلك الارض بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -
قلت - لم -

قال - بمنزلة من وهب لالايمك ثم ملكه بعد فلا يجوز الهبة فيه فكذلك الوقف -
قلت - ارأيت اذا قال صدقة موقوفة على انه اذا مضت (٢) سنة على لى ان يبطلها -

قال - الوقف باطل لا يجوز واصل هذا عندنا ان كان وقفه رجل واشترط ابطاله ان الوقف باطل لا يجوز لانه لم يزل ملكه عنه اذا كان له الخيار وانه لم يثبت الوقف -

قلت - ارأيت رجلا جعل داره مسجدا لله على ان له ان يبطلها متى بداله -
قل - لا تكون مسجدا على ما جعلها عليه ولا يكون له ابطاله لان شرطه فى ابطاله المسجد لا يجوز -

قلت - من اين ائرق الوقف والمسجد -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضا على قوم بأعيانهم لم يكن لغيرهم ولو جعل داره مسجدا لقوم بأعيانهم كان لغيرهم ان يصلى فيه ألا ترى ان شرطه فيمن يصلى فى المسجد باطل لا يجوز وشرطه فيما يعطى من غلة الوقف جائز فلما كان شرطه فى الغلة فى الوقف جائزا كان شرطه فى اصل الوقف جائزا والوقف اذا كان شرطه فى منفعة المسجد ومن جعلها له باطلا لا يجوز فكذلك شرطه فى اصل المسجد -

(١) صنف - وسأة (٢) من هاسقطت ورقة من صنف -

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا لغيره على وجوه ساها معلومة فبلغ صاحب الارض فاجاز ذلك الوقف (١) -

باب الرجل يقف ارضاله على ان له ان يبيعها

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لى ان يبيعها واشترى بثمانها ارضا تكون موقوفة لله ابدا على مثل ما وصفت لهذه الارض - قال - الوقف جائز والشرط جائز وله ان يبيعها ويستبدل بها - قلت - ولم اجرت ذلك -

قال - لانه وقف وقفا موبدا لامتنية فيه فهو جائز وقال ابو خالد ان وقف جائز والشرط باطل في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والقول عنده ما قال ابو يوسف من انه ووالداس وشرطهم ولانه لم يشترط ابطال الوقف هو كل شيء في الوقف لا يبطل اصله فالوقف يه جائز والشرط جائز لا ترى ان رجلا لو استهلك ارضا موقوفة حتى لا يقدر على ردها حكمت عليه بقيمتها فاشترى بها ارضا بفعلتها صدقة موقوفة على مثل ما كانت عليه الارض المستهلكة وجعلت هذه بدل تلك الوقف فاذا اشترط البيع جوزت ذلك وجعلت له ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - ارأيت ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان ابيعها بما بدلى من قليل او كثير -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لاني لو جوزت ذلك كان له ان يبيعها بما لا يجوز ان يشتري به عقدة فتوقف فاذا كان ذلك كذلك فكأنه اشترط ابطال الوقف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ان ابيعها واستبدل بها -

قال - فهذا جائز وهو على ما اشترط -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان ابيعها واشترى بها ارضا ولم يزد على ذلك -

قل - اما فى القياس فالوقف باطل حتى يقول فتكون بدلها او يقول ارضا اقها على شروطها او يتكلم بكلام يستدل به على البدل واما فى الاستحسان فهذا جائز وتكون الارض بدلها -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان استبدل بها ارضا له لانه يستبدل بها دارا -

قال - ليس له ذلك -

قلت - فان قال (١) استبدل بها ارضا -

قال - لا -

قلت - فان قال على ان استبدل بها عقدة -

قال - فله ان يستبدل بها ويشتري بها ما بداله من الدور والارضين -

قلت - فان قال على ان اشترى بها ارضا (أله ان يشتري بها ارضا - ٢) من ارض الحراج -

قال - نعم -

قلت - فان قال على ان اشترى بها ارضا من ارض البصرة أنه ان يشتري بها من غير ارض البصرة -

قال - لا -

قلت - فان قال على ان استبدل بها أنه ان يشتري بها ارضا من ارض الحوز -

قال - لا لان الوقف فى الحوز لا يمحوز لان الملك لغيرهم وانما هو اكاد (٣) فيها -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على ان لى ان ابيعها لا يستبدل (٤) بها -

قال - هذا جائز -

(١) هذا آخر الورقة الساقطة من صف (٢) زيادة من صف (٣) اجاز

(٤) كذا وانظروا هم لا يستبدل -

قلت - فان باعها بتمن اقل مما يتنا بن (الناس ١ -) فيه -

قال - فالبيع باطل لا يجوز والوقف جائز -

قلت - فان باعها بما يتنا بن للناس فيه -

قال - فالبيع جائز -

قلت - فان باعها بعرض من العروض (قال فالبيع جائز على قياس قول لبي حنيفة -

قلت - فان باعها - ٣) واشترى بقيمتها ارضا تكون وقفاً على ما كانت عليه

الارض الاولى -

قال - نعم -

قلت - فله ان يبيع هذه الارض الثانية ويستبدل بها -

قال - لا يكون له ذلك الا ان يشترط -

قلت - فان قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان ابيعها واستبدل بها فباعها

وقبض الثمن فضاغ فى يده -

قال - فلا ضمان عليه والموال قوله مع يمينه وقد بطل الوقف -

قلت - فاذا كان لم يشترط البيع قد يبطل الوقف فلم تجز هذا الشرط وتجز هذا

الوقف وقد يكون من (٣) هذا الشرط ابطال الوقف وقد قلت كل وقف فيه

شرط يبطل اصله فالوقف باطل والشرط فى البيع قد يكون فيه ابطال الاصل

قال لا يشبه هذا الشرط يكون فى عقد الوقف وانما ضياع الثمن بمنزلة رجل

وقف ارضا فغلب عليها الماء فتعطلت والوقف كان فيها جائزاً فتعطلت (٤) وذهبت

وكذلك الثمن اذا ضاع فان الوقف جائز (٥) فلما بيعت وضاع الثمن بطل الوقف

واستهلك -

قلت - ارايت رجلاً قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان استبدل

بها فباعها وقبض الثمن (فضاع - ١) وعلى ذلك بينة ان الوقف كان جائزاً -

قال - نعم الا ترى لو ان رجلاً لو استهلك وقفه فاحكم عليه بقيمته فأخذت من يده

(١) - زيادة من صف (٢) زيادة من صف - (٣) صف - فى (٤) د - فبطلت

(٥) صف - كان الوقف جائزاً -

فَضَاعَتِ الْقِيَمَةُ إِنْ الْوَقْفُ بَاطِلٌ فَكَذَلِكَ قَبْضُ الثَّمَنِ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ الَّذِي بَاعَ الْأَرْضَ وَقَبْضُ الثَّمَنِ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا -
قَالَ - فَالْثَمَنُ دَيْنٌ فِي مَالِهِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَبْضُ الثَّمَنِ وَاسْتَهْلَكَهُ هُوَ (عَلَيْهِ - ١) دَيْنٌ
لَوْ تَلَفَ وَكَذَلِكَ الثَّمَنُ عَلَى الْمُشْتَرَى -

قَالَ - نَعَمْ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَ الْوَقْفَ لِلْإِسْتِبْدَالِ فَوَهَبَ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرَى قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ -
قَالَ - فَالْهَبَةُ جَائِزَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ ضَامِنٌ لِلْمُشْتَرَى بِهِ أَرْضًا
فَتَرَوَقَفَ وَأَمَّا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَالْهَبَةُ بِأُطْلَةٍ وَالثَّمَنُ دَيْنٌ عَلَى الْمُشْتَرَى
عَلَى حَالِهِ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ قَبْضُ ثَمٍّ وَهَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ -

قَالَ - فَالْهَبَةُ بِأُطْلَةٍ لَا تَجُوزُ وَرَدَ الثَّمَنُ فَيُشْتَرَى بِهِ أَرْضًا فَتَكُونُ وَقْفًا -
قُلْتُ - أَرَأَيْتَ رَجُلًا قَالِ أَرْضِي صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِلَّهِ أَبَدًا عَلَى أَنْ لِي أَنْ أبيعَهَا فَأُسْتَبَدَلَ
بِهَا قِبَاعُهَا بَعْرُضٌ مِنَ الْعُرُوضِ -

قَالَ - قُلْتُ إِنْ يَبِيعُ ذَلِكَ الْإِعْرَاضَ وَيَقْبِضُ ثَمَنَهُ فَيُشْتَرَى بِهِ عَقْدَةٌ فَيَقْفُهَا وَهَذَا عَلَى
قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَوْلِنَا فَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا إِلَّا بِالْذَّنَائِرِ وَالْدِّرَاهِمِ أَوْ أَرْضًا تَكُونُ بِسَبِيلِهَا -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَهَا بِذَّنَائِرٍ أَوْ دِرَاهِمٍ فَاشْتَرَى بِهَا عَرْضًا مِنَ الْعُرُوضِ -
قَالَ - فَالْشِّرَاءُ جَائِزٌ عَلَيْهِ وَهُوَ لَهُ خَاصَّةٌ وَهُوَ ضَامِنٌ لِمِثْلِ الثَّمَنِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ الثَّمَنُ
بَعِينَهُ فَيُؤْخَذَ -

قُلْتُ - وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَهَا بَعْرُضٌ ثَمٍّ بَاعَ ذَلِكَ الْعَرْضَ بِذَّنَائِرٍ أَوْ دِرَاهِمٍ قَالَ فَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ الذَّنَائِرَ وَالْدِرَاهِمَ الْأَعْقَدَةُ تَكُونُ وَقْفًا وَإِنْ اشْتَرَى بِهَا غَيْرَ ذَلِكَ
كَانَ الْمُشْتَرَى ضَامِنًا لِمِثْلِ الثَّمَنِ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ لَوْ قَالِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَبَدًا وَلَمْ يَشْتَرِ أَنْ يَبِيعَهَا أَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ
يَبِيعَهَا وَيُسْتَبَدَلَ بِهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا -

قال - لا يكون له ذلك إلا أن يكون بشرط (١) البيع والافليس له أن يبيع -
قلت - ولم لا يجوز له ذلك وهو خير للوقف -

قال - لأن الوقف لا يطلب به التجارة ولا تطلب به الأرباح وإنما سميت وقفاً
لأنها تبقى لا تباع وإنما جوزت ذلك إذا اشترط في عقدة الوقف على أمور الناس
ولأن الواقف إنما وقف على مثل ذلك ولوجاز له بيع الوقف بغير شرط كان في
أصله كان له أن يبيع ما استبدل بالوقف فيكون الوقف يباع في كل يوم وليس
هكذا الوقف -

قلت - أريت أن كانت الأرض الموقوفة سبيخة لا ينتفع بها -

قال - وإن كان سبيخة لا ينتفع بها فليس له أن يبيعها إلا أن يشترط ذلك -
قلت - فلم جوزت له أن يقبل فيها -

قال - لأن له أن يشتري بثمنها أرضاً بدلاً فلا قاله فيها بمنزلة شرائه لها بعد
ما يبيعها (٢) فإذا اشترط أن يبيعها (ويستبدل فباعها ثم أقال فيها أنه أن يبيعها - ٣)
بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنها عادت على غير الملك الأول فإذا عادت على غير الملك الأول فكأنه
باع الوقف واشترى بثمنه أرضاً فوقها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشترط
بيع البديل -

قلت - فلوردت عليه بعيب بعد البيع بقضاء قاض قبل القبض أو بعده -

قال - فله أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الأول -

قلت - فلوردت عليه بعيب بغير قضاء قاض -

قال - فليس له أن يبيعها ويستبدل بها (لأنها - ٣) بمنزلة الأقاله (ولم تعد - ٣)
على الملك الأول -

قلت - أريت لو باعها على أن المشتري بالخيار أو البائع بالخيار فأبطل الذي له الخيار

البيع -

قال - قد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة وكذلك لو ردت عليه بخيار

الروية بقضاء قاض (او بغير قضاء قاض - ١)

قال - نعم قد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على شرط الاستبدال بها -

قال - فهو جائز (٢) فان باعها واشترى بتمنها ارضا فوقها ثم ردت اليه الارض

الاولى بسبب بقضاء قاض -

قال - قد عادت الى الوقف واما الارض التي اشتراها لو وقفها فهي للواقف يصنع

بها ما بدا له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لا نرى ان رجلا لو اوجب بدنة قضاء (٣) من شيء عليه واجب فضا عت

قابدها ثم وجد الاولى كانت البدنة هي الاولى وكان له ان يصنع بالثانية ما بدا له

وكذلك الوقف هي الارض المردودة واما الثانية فهي لرب الارض يصنع بها

ما بدا له -

قلت - ارايت رجلا وصى وقال يبعوا عبيدى هذا فاشترى واشتمه نسمة فاعتموها

عنى تم اعتفها عن الميت ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فردده على الورثة بقضاء قاض -

قال - يبيع الوصى العبد المرد ودقان كان الثمن الثانى مثل الثمن الاول فالعتق عن

الميت وان كان الثمن الثانى اقل من الثمن الاول او اكثر كان العتق عن الوصى -

قلت - من اين اختلف هذا والوقف الذى وصفت -

قال - هما مختلفان العتق استهلاك فاذا استهلك العبد جعلت العتق عن الوصى

الذى استهلكه واما الوقف فليس باستهلاك ألا ترى لو ان رجلا اعتق عبدا له فى

مرضه لاهماله غيره وعليه دين كثير ان العتق جائز ولا يرد رقيقا يسعى فى قيمته

(١) زيادة من المدنية (٢) لعله سقط قلت (٣) د - فقضى - مدنية - قضى -

للغرماء ولو وقف ارضاً له في مرضه وعليه دين كتبر كان الوقف باطلا لا يجوز
وبيعت للغرماء وكذلك لو ان رجلا مات وله عبد قيمته الف درهم وعليه
تسعمائة (١) درهم فاعتق الوارث ان العتق جائز ولو كان بدل العبد ارضا فوقفها
الوارث بمتها في الدين وابطلت الوقف واما العبد فلا يبعه بعد العتق لانه استهلك
وكذلك لو ان رجلا وصى بنسمة تعتق عنه فاعتقها الوصى عنه ثم خلف (٢) الميـت
دين كثير يستغرق ماله كان العتق عن الوصى ولو كان هذا في وقف ابطلت الوقف -
قلت - ارايت رجلا ل ارضى صدقة موقوفة على ان ابيعها واستبدل بها باعها
ثم استبدل بها ثم استحققت الارض الاولى -

قال - القياس عندي ان تكون هذه الارض التي وقفها وقفها ويضمن الواقف
اثنين الاول واما في الاستحسان فلا تكون وقفها لانه انما جعلها بدلا من ارض
لم تكن وقفها فلا تكون وقفها -

قلت - ارايت رجلا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان ابيعها واستبدل
بشئها فلم يبيعها حتى مات الذي اوصى اليه (٣) ان يبيعها ويستبدل بشئها -
قال - لا يكون له وانما هذا شرط له خاصة -

قلت - ارايت ان شرط ذلك لوصيه من بعده -
قال - فلو وصيه ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - ارايت ان شرط ان لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال بها -
قال - فالشرط جائز (ولهم الاستبدال به -

قلت - ارايت اذا وقف ارضاً له وقفاً صحيحاً جائزاً على ان لرجل آخر سواء
الاستبدال بها -

قال - فالشرط جائز (٤) ولو اوقف ان يبيعها ويستبدل بها -
قلت - وللرجل الذي شرط (٥) له الاستبدال بها -

قال - نعم اذا شرط (٥) الاستبدال بها لرجل كان ذلك حائزاً وله من الشرط

(١) صف - سبعمائة (٢) صف - لم يمت (٣) صف - له (٤) زيادة من صف
(٥) صف - اشترط -

مثل ما شرط لذلك الرجل لانه كالوكيل فما كان للوكيل ان يفعله فلموكل ان يفعله -

قلت - أرايت ان قال هذا الواقف للرجل الذى شرط له الاستبدال بالوقف قد انرجتك مما جعلت اليك من البيع -

قال - فهو مخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذا الصدقة بعد ذلك لانه كان وكيلًا للواقف في البيع واذا انرجه من الوكالة بطل ما كان له من ذلك -

قلت - أرايت ان مات الواقف قبل ان يبيع هذا الوكيل هذا الوقف فليس له ان يبيع الوقف بعد موت الواقف -

قال - نعم -

قلت - ولم -

قال - لانه كان وكيل الواقف في البيع فاذا مات الواقف بطلت الوكالة الا ترى لو ان رجلاً وقف ارضاً له على ان ولايتها الى فلان مات الواقف لم يكن لفلان ان يلبها الا ان يشترط الولاية بعد وفاته -

قلت - أرايت اذا اشترط الواقف الاستبدال لرجل فباع الواقف الارض ثم باعها الرجل -

قال - فبيع الواقف اولى من بيع الرجل -

قلت - وكذلك لو باعها الرجل الذى شرط له الاستبدال ثم باعها الواقف -

قال - بيع الرجل جائز وبيع الواقف باطل -

(١) وانما تنظر الى اول البيعين فتجيز ايها كان قبل الآخر وتبطل الآخر -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان وقع البيعان جميعاً (١٠٠ - ٢) او كان احدهما قبل الآخر ولا ندرى ايها اولا -

(٣) فكل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ النصف من الارض بنصف

الثمن الذى اشترى به الارض وان شاء نقض البيع -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى الاستبدال بها فله ان يشتري بها ابداله من العقد -

قال - نعم بعد ان يكون قيمة ما اشترى قدر الثمن او نقصان بقدر ما يتغابن الناس به - قلت - فيشترى ذلك فيما بدا له من البلاد -

قال - نعم -

(١) ويشترى به قطعة او قطعتين -

قال - نعم -

قلت - ويشترى به دارا او ارضا -

قال - نعم لانه شرط البدل ولم يسمى شىء البدل قال فكل ما اشترى بثمانها فهو بدل -

قلت - أ رأيت ان اشترط بيعها والاستبدال بها فباعها واشترى بثمانها ارضا ولم يشهد بان هذه الارض الثانية بدل الارض الاولى -

قال - فهو بطلان تشهد على ذلك او لم يشهد اذا علم انه اشتراها بثمان الاول -

قلت - أ رأيت اذا اشترط ان يبيع الوقف ويستبدل به وان يستبدل بما استبدل به -

قال - هذا كله جائز وله ان يستبدل بما استبدل -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان يبيعها واشترى بثمانها عبدا واعتقه -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك كل عرض ذكره سوى العقد الارض والدار -

قال - نعم -

قلت - فان قال على ان استبدل بهذا الوقف ولم يزد على ذلك -

قال - استحسنت ان جعل ذلك على العقد خاصة -

قلت - أ رأيت رجلا جعل داره مسجدا لله على ان له ان يبيعه فيستبدل به -

قال - المسجد جائز والشرط باطل ولا يكون له بيعه .

قلت - ولم قلت ذلك و فرقت بين هذا وبين الوقف -

قال - لان الوقف انما يراد منه الغلة فاذا كانت الغلة المراد منه فاشترط بيعه للاستبدال به جوزت ذلك ولان المسجد لا يراد ذلك منه وانما يراد منه الصلاة فيه والصلاة فيه وفي غيره سواء فلا يجوز له ويجوز تحويل الغلة اذا اشترط ذلك لان الغلة تكون اجود من غلة وليس المساجد هكذا ولا يراد ذلك منها والارضين والدور يراد ذلك منها -

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة ووقفه على ان له للاستبدال بها فوهبها - قال - لا يجوز ذلك -

قلت - ارايت ان اجرها -

قال - الاجارة جائزة اذا (كان - ١) ذلك احظ للوقفة عليهم -

قلت - ارايت اذا اشترط الواقف بيع هذه الارض الوقف للواقف ولرجل آخر لرجل ان يبيع هذا الوقف -

قال - لا يجوز له بيع ذلك لانه غير شرطه (٢) له ولنفسه فليس له ان يبيع ذلك دون الواقف -

قلت - فالواقف بيع ذلك دون الذي شرط له البيع -

قال - نعم ألا ترى ان الذي شرط له البيع انما هو وكيل للواقف فالواقف ان يتفرد بالبيع دونه -

قلت - ارايت ان شرط الواقف بيع هذا الوقف لاهل بيته من بعده ألبعضهم الاستبدال بما (٣) دون بعضهم -

قال - لا يكون لهم ذلك الا ان يجمعوا جميعا على الاستبدال بها -

قلت - ارايت اذا اشترط في الوصية الاستبدال بها بمرض الوصي ان يوصى بذلك -

(١) زيادة من صف (٢) كذا وفي شرطه وفي صف - غير طيبة (٣) كذا -

قال - ليس له ذلك -

قلت - فالوصى ان يوكل بذلك -

قال - نعم -

قلت - فمن اين فرقت بينهما قلت ليس للوصى ان يوصى بالبيع وله ان يوكل بالبيع -

قال - لان بيع الوكيل بمنزلة بيعه لانه امره وامر اوصيه فليس له ذلك اتما شرط له خاصة فليس يكون ذلك لمن بعده واما الوكالة فالوكيل والوصى سواء -

باب الولاية في الوقف

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة ابدا ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره -

قال - الولاية للواقف والوقف جائز والولاية للواقف شرط ذلك او لم يشترطه ، وقد قال اقوام ان الوقف جائز وليس للواقف فيه ولاية الا ان يشترط ذلك فان شرط (١) الولاية كانت له الولاية وان لم يشترط لم يكن له ولاية ومن حجتنا على من قال بهذا القول الزكاة التي فرضها الله على عباده ان ولاية قسمة ذلك الى رب المال الذي وجبت عليه وكذلك ولاية الصدقة لمن تصدق بها كما ان الزكاة الى من وجبت عليه ويقال لمن خالفنا في ذلك ما نقول في رجل اوصى بارض له ان توقف بعد وفاته واوصى الى رجل أيكون (٢) لوصيه ولاية هذا الوقف فان قال نعم فقد ترك قوله لان الوقف اتما صار وقفا بعد وفاة الميت وليس للواقف شرط في ولايته واذا كان لوصيه ان يلى ذلك ولم يشترط الواقف ولاية ذلك لوصيه (٣) فهو احوى ان يكون له ولاية الوقف اذا وقف في صحته -

قلت - فمن وقف وقفا اشترط ولايته لنفسه ولم يشترطها فهو فيه سواء والولاية للواقف -

(١) صف - اشترط (٢) صف - ان يكون (٣) صف - الى وصيه -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان اوقف ارضا على الفقراء والمساكين فكان الواقف غير مأمون
(على الوقف ولا موضح لذلك قال ينبغي للقاضى ان ينزعها ويوليها غيره -

قلت - وسواء شرط ولايتها لنفسه او لم يشترط ذلك قال نعم هما سواء اذا
كان غير مأمون - ١) انتزعت من يده -

قلت - ولم ذلك -

قال - لأن ملكه قد زال عنها وصار كالحافظ لها للمساكين فاذا كان غير مأمون
على حق المساكين انتزعها منه الأثرى ان رجلا نواوصى الى رجل وهو غير مأمون
(انى - ٢) انتزع منه المال لان المال قد صار لغيره ولا يجوز ان يولييه من ليس
بمأمون -

قلت - أ رأيت اذا وقفها وشرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس لسلطان
او لقاض ان يدخل عليه فى ذلك وكان غير موضح لولايتها -

قال - الشرط فى هذا باطل لان ملكه قد زال عن الوقف وهو غير مأمون على
حق المساكين فينزع منه القاضى ذلك ويوليها غيره الأثرى (لو - ٢) ان رجلا
اوقف ارضاله على قوم معلومين واشترط ولايتها اليه وانه ليس لاحد اخراجه
منها فأبى ان يعطيهم حقهم منها اجبرته على اعطائهم وكذلك لو لم يعمرها اجبرته
على صارتها فان اتهمته فى العارة او قال ضاعت وهو متهم فيها انتزعتها من يده -
قلت - أ رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة وشرط ولايتها لنفسه او لم يشترطها
فله ان يوصى بولايتها (٣) -

قال - نعم (يوصى الى من احب شرط ذلك او لم يشترط له -

قلت - فلو صبه ان يوصى بذلك -

قال - نعم - (٤) -

قلت - وسواء شرط الواقف ذلك او لم يشترطه وهذا قياس قول ابى حنيفة

(١) ليس فى ر (٢) زيادة من صف (٣) ر - بذلك (٤) ليس فى ر -

وابى يوسف رحمه الله -

قلت - أ رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة فى صحته ثم مات ولم يوص الى احد -

قال - فلقاضى ان يوليها من يثق به -

قلت - فان كان الواقف وقفها فى صحته ثم قال لرجل عند وفاته انت وصى ولم يزد على ذلك أ يكون له ولاية هذه الصدقة -

قال - نعم وهو وصى فى كل وقف له وفيما كان فى يده من الوقف (١) وفى ماله وولده اذا قال انت وصى ولم يزد على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان اوصى اليه فى وقف (٢) خاصة -

قال - فهو وصى فى الوقوف خاصة على قولنا وقول ابى يوسف وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله هو وصى فى الاشياء كلها -

قلت - أ رأيت ان اوصى الى رجل فى الوقوف (٣) واوصى الى آخر فى ولده -

قال - فكل واحد منهما وصى فيما اوصى اليه خاصة دون صاحبه -

قلت - وكذلك لو كانت له ارضون قد اوقفها فاوصى فى كل واحدة منها الى رجل -

قال - نعم يكون كل رجل منهم وصيا فى الارض التى اوصى اليه خاصة دون الارضين الباقية -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان ولايتها الى فلان بن فلان -

قال - الوقف جائز والولاية لفلان -

قلت - فلو اوقف ان يليها دون فلان الذى شرط له الولاية -

قال - نعم -

قلت - فله انحراج الذى شرط له الولاية من ولاية هذه الصدقة -

قال - نعم له انحراجه منها وانما هو بمنزلة الوكيل له فله ان يخرجها منها كما بداله -

قلت - فان مات الواقف أ يكون لهذا الرجل ولاية من بعد وفاة الواقف -

قال - لا وقد بطل ما جعل اليه منها لانه كالوكيل للواقف فلما مات الواقف بطلت وكالته -

قلت - فاذا كان شرط الواقف ان يليها هذا الرجل في حياة الواقف وبعد وفاته (١) فالوصية صحيحة في الحياة وبعد الوفاة اما في الحياة فهو كالوكيل واما بعد الوفاة فهو كالوصى بقول الواقف وبعد وفاتي فهذه منه وصية اليه في ولايتها - (٢) قلت - أرايت اذا وقفها على ان لفلان ولايتها في حياته وبعد وفاته على انه ليس له انحراجه من ذلك -

قال - الوقف جائز والولاية لفلان في حياته وبعد وفاته وللواقف انحراجه والشرط الذى شرط له انه ليس له انحراجه باطل لا يجوز ألا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت فلانا خيري (٣) في حياتي ووصيى بعد وفاتي على انه ليس لي انحراجه ان له انحراجه وهذا الشرط باطل لا يجوز وكذلك الشرط في الوقف - قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ولايتها في حياتي وبعد وفاتي ثم اوصى بعد ذلك الى رجل -

قال - فلوصى الثاني ان يلى ذلك الوقف مع الذى شرط له ولاية الوقف جميعا كالوصية من الميت في ولاية الوقف -

قلت - أرايت لو وقف ارضين له كل ارض منها على رجل معلوم واوصى الى كل رجل منهم فيما وقف عليه ثم حضرته الوفاة بعد ذلك فاوصى الى رجل - قال - لهذا الوصى ان يشارك كل واحد منهم في ولاية الارض التي وقفها عليه لانه صار وصيا للميت في جميع الوقف -

قلت - فان اراد احد من هؤلاء ان يتولى مع صاحبه وقفه -

قال - لا يكون له ذلك ولهذا الوصى ان يلى مع كل واحد منهم الوقف الذى به اليه -

(١) لعله سقط قال والله اعلم - ح (٢) من هنا ممحوفى صف (٣) في المدنية بغير

تقط وفي د - جبرني -

قلت - أ رأيت ان كان اوصى الى هذا الرجل فى شىء بعينه -
قال - فلا يكون له من ولاية الوقف شىء وله ولاية ما اوصى به اليه خاصة
دون ماسوى ذلك -

قلت - ان كان هذا الواقف اوصى الى كل واحد من هؤلاء الموقوفة عليهم
هذه الارضين فى الارض التى وقفها عليه ثم حضرته الوفاة فقال قد اوصيت الى
فلان ورجعت عن كل وصية لى -
قال - فقد ابطال ما اوصى به الى هؤلاء وصارت ولاية (هذا - ١) الوقف
الى هذا الرجل -

قلت - فان قال قد رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد -
قال - ينبى للقاضى ان يولى هذا الوقف من يثق به وقد بطلت وصاية هؤلاء
الموقوفة عليهم هذه الارضين فيما اوصى اليهم بما اوقف عليهم -
قلت - أ رأيت رجلا وقف ارضاله على رجل واوصى اليه فيها وكان الموقوفة عليه
الارض ليس بما مون -

قال - يزعمها القاضى من يده ويوليها غيره -
قلت - ولم قلت ذلك وانما اخلة كلها له -
قال - لان الوقف مرجعه الى المساكين فاذا كان من هوفى (٢) ليس بما مون عليه
لم يومن ان يخربه ولا يعمره ولا يرجع الى المساكين بعده شىء منه او يبيع اصله
فيحدث فيها حدثا لا يوصل اليه -
قلت - أ رأيت اذا وقف ارضاله (٣) واوصى الى رجلين ثم مات فلا أحدهما ان
يلى بيع غلات هذه الارضين دون الآخر -

قال - ليس له ذلك لان الميت لم يرض باحدهما دون الآخر وهذا قولنا وينبى
على قياس قول ابى يوسف رحمه الله ان يكون لكل واحد منها ذلك -
قلت - أ رأيت اذا وقف ارضاله واوصى الى رجلين ثم مات احدهما فللان
أن

(١) زيادة من المدنية (٢) لعله سقط يده - (٣) الى هنا انتهى المحو فى صف -

يبيع غلات هذا الوقف دون الآخر -

قال - ليس له ذلك لان الميت لم يرض باحدهما دون الآخر وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقولنا وينبغي على قياس قول أبى يوسف رحمه الله أن يكون لكل واحد منهما ان يليه دون الآخر ألا ترى أن أبى يوسف رحمه الله كان يقول اذا اوصى رجل لرجلين فلكل واحد منهما أن يلى ماله ويقضى دينه ويقض وصاياه دون الآخر وكذلك الوقف واما أبو حنيفة رحمه الله فكان يقول ليس لأحدهما ان يلى شيئا من ذلك دون الآخر وهو قولنا -

قلت - أ رأيت اذا باع احد الوصيين الثرة دون الآخر -

قال - فبيعه باطل لا يجوز -

قلت - أ رأيت ان اجاز الآخر ذلك -

قال - فهو جائز -

قلت - أ رأيت ان وكل أحدهما صاحبه بولاية الوقف -

قال - فهو جائز وله ان يلى ذلك -

قلت - وكذلك لو اوصى أحدهما الى آخر كان لباقي منهما ان يلى هذا الوقف - قال - نعم واما ما روى أبو يوسف (١) عن أبى حنيفة رحمه الله فليس له لان أبى يوسف رحمه الله ذكر أن أبى حنيفة رحمه الله كان يقول فى رجل مات واوصى الى رجلين انه ليس لأحدهما ان يوصى بما اوصى اليه الآخر لان الميت لم يرض برأى أحدهما دون الآخر واما على قولنا فهو جائز -

قلت - أ رأيت اذا مات احد الرجلين الوصيين واوصى الى رجل -

قال - فالثانى واوصى الميت أن يتوليا هذا الوقف -

قلت - وليس لأحدهما ان يلى ذلك دون الآخر -

قال (لا - ٢) لان وصى الميت قد قام مقام الميت فيما كان اليه من ولاية هذا الوقف -

(١) مدنية - ما روى يوسف (٢) زيادة من - صف

(١) فليس لاحد منهم ان يتولى شيئا من ذلك دون الباقيين -

قال - نعم -

قلت - فكيف يكون مال هذا الواقف في ايديهم -

قال - يكون النصف من ذلك في يدي وصي الميت ويكون النصف الباقي من هذا في يدي من اوصى الوصي الها لك اليه -

قلت - أرايت اذا اوصى الواقف الى جماعة فكان بعضهم غير مأمون -

قال - فللقاضي أن يقيم بدله رجلا مأمونا وان رأى ان يولى ذلك من كان منهم مأمونا فلا بأس بذلك -

قلت - أرايت اذا اوصى الواقف الى جماعة فمات بعضهم ولم يوصى الى احد -

قال - فللقاضي أن يولى ذلك رجلا بدل الها لك منهم -

قلت - وله ان يولى من بقي منهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو مات منهم جماعة -

قال - نعم -

قلت - وليس للباقيين منهم أن ينفذوا من العلات شيئا حتى يرثوا ذلك (الى

القاضي - ٢) فيقيم بدل الها لك منهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو مات بعض اوصياء الاوصياء -

قال - نعم هذا كله على ما وصفت لك -

قلت - أرايت هذا الواقف اذا اوصى الى رجل في وقوفه وشرط انه ليس له

ان يوصى بذلك الى احد -

قال - فالشرط جائز والوصى أن يلى الوقف في حياته وليس له ان يوصى فيه -

قلت - فان شرط الواقف ان ولاية هذا الوقف الى رجل بعد الوصى -

قال - فالشرط جائز والولاية بعد الوصى الى من شرط الواقف ذلك له -

قلت - وكذلك لو شرط الواقف ولاية الوقف لرجل بعد ذلك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا اوصى الواقف الى رجلين فأبى احدهما أن يدخل في الوصاية -

قال - فلقاضى ان يقيم بدله رجلا وان شاء اسند ذلك الى الآخر -

قلت - وكذلك لو اوصى الى جماعة فأبى بعضهم ان يقبل -

قال - نعم هو على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو وصى الى رجل والى صبي -

قال - نعم يقيم القاضى بدل الصبي رجلا -

قلت - أ رأيت اذا اوصى الواقف الى افضل ولده في الوقف -

قال - فالوصية جائزة ويلها افضلهم ذكرا كان او انثى بعد ان يكون موضعها لذلك -

قلت - أ رأيت ان لم يكن (فيهم - ١) افضلهم موضعاً لولايتها -

قال - يوليها القاضى رجلا -

قلت - وكذلك لو اوصى الى الافضل فالافضل من ولده -

قال - نعم يلها الافضل فالافضل من ولده -

قلت - أ رأيت ان مات الافضل منهم -

قال - فولايتها الى الذى يليه في الفضل -

قلت - وكذلك لو مات الثانى -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان أبى افضلهم ان يدخل في الولاية -

قال - القياس ان يدخل القاضى بدله رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية الى الذى يليه في الفضل -

قلت - وكذلك لو مات الباقي -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان يليها الافضل فالافضل من ولدى ونسلى -

قال - فهذا على ما شرط -

قلت - أ رأيت ان اختار القاضى افضلهم فولاه ذلك ثم انه صار غير موضع لولايتها -

قال - ينتزع القاضى ولايتها من يده و ينظر الى افضل من يبقى بعد أن يكون موضعا لولايتها -

قلت - أ رأيت ان ولاها القاضى افضلهم ثم صار الاول بعد ذلك فاضلا وصار افضل من الباقيين الذى (١) ولاه القاضى -

قال - ترد ولايتها اليه اذا كان كذلك -

قلت - أ رأيت اذا قال يليها الافضل فالافضل من ولدى فولاه افضلهم ثم صار فيهم من هوا افضلهم -

قال - ترد ولايتها الى هذا القاضل الثانى اذا كان افضل من الاول -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال الافضل فالافضل فانما ابتغى فى كل وقت افضلهم وهواولى بالولاية ألا ترى أن رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلتها الى الاقر فالأقر من ولدى فكان فيهم فقير ليس فيهم من هواقر منه فاعطيتها اياه ثم صار فيهم من هواقر من الاول انى اعطيه الغلة وامنع الاول ، ألا ترى انه لو قال على أن ولايتها الى الافضل فالافضل ممن يحضر البصرة فوليا من حضر البصرة ثم قدم بعد ذلك منهم من هو افضل منه انى ارد اياه ولايتها، وكذلك لو قال يليها الاكبر فالأكبر منهم بعد أن يكون موضعا لولايتها فوليا اكبرهم وافضلهم ديناهم صار من هواكبر سناوا بين صلاحا انى ارد اليه ولايتها -

قلت - أ رأيت لو قال على ان ولايتها على الافضل فالافضل من ولدى فلم يكن فيهم احد موضعا لولايتها فولاه القاضى اجنبيا ثم صار فيهم من هو موضع لولايتها -

قال - ارد اليه ولاية هذه الصدقة واجعله اولى بولايتها وانما المعنى في هذا كلاما كان في ولده ونسله احد هو موضع لولايتها كانت الولاية اليه واذا لم يكن منهم احد موضعا لولايتها صرفت عنهم حتى يكون فيهم من هو موضع لولايتها - قلت - أ رأيت اذا قال على ان ولايتها الى افضل من يتي من ولدى ثم قرايتي (١) فان لم يكن في ولده احد موضعا لولايتها (او كان الذي - ٢) من قرابته هو موضع للولاية صرفت اليه فاذا كان في ولده احد موضعا لولايتها ردت اليه - قلت - وكذلك لو كان شرط ذلك اولم يشرط -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدى ، وفيهم الصغير والكبير -

قال - يدخل القاضى مكان الصغير رجلا وان شاء اقام الكبار مقامه -

قلت - أ رأيت لو اوصى في وقفه الى صبي -

قال - القياس ان تكون وصيته باطلة ولكن أستحسن ان ابطلها ما دام صغيرا فاذا اكبر كانت الولاية اليه -

قلت - أ رأيت لو اوصى في وقفه الى عبد فاعتق العبد -

قال - القياس والاستحسان ان الوصية جائزة -

قلت - فلم فرقت بين الصبي والعبد وانت تفرجهما جميعا -

قال - أ لا ترى ان العبد لو انفذ جوزت انفاذه ولو أن الصبي انفذ لم اجر انفاذه

أ لا ترى ان فعل العبد يجوز عليه في الرق وما كان منه (٣) لا يجوز في الرق حاز بعد

العتق وفعل الصبي لا يجوز عليه في الصغير ولا في الكبير فهما مفترقان -

قلت - وكذلك لو اوصى في وقفه الى نصراني -

قال - هو والعبد سواء ولا يشبه هذا عندى الصغير في القياس -

قلت - أ رأيت ان اخرج القاضى العبد والنصراني ثم أ ملم واعتق العبد -

(١) لعله سقط - قال - ح (٢) ليس في ر - (٣) مدنية وصف - معه -

قال - فلا يعود لواحد منهما ولاية -

قلت - أ رأيت اذا اوصى فى وقفه الى من لم يخلق من ولده ونسله -

(قال - فالوصية جائزة ويولى الفاضى هذا الوقف رجلا حتى يخلق من ولده ونسله - ١) من يكون موصيا لولاية الوقف فاذا كان كذلك جعلت الولاية له وهذا استحسان -

قلت - أ رأيت اذا اوصى فى وقفه الى رجل عائب -

قال - يولى القاضى رجلا هذا الوقف حتى يقدم الغائب فاذا قدم الغائب كانت الولاية اليه -

قلت - أ رأيت اذا شرط الواقف ان ولاية هذه الصدقة الى عبده الله ومن بعد عبده الله الى زيد مات عبده الله واوصى الى رجل أ يكون للوصى ولاية مع زيد - قال - لا يجوز له ولاية مع زيد -

قلت - وكذلك لو قال على ان ولاية هذه الصدقة بعد وفاتى الى عبده الله حتى يقدم زيد فاذا قدم زيد (فهو وصى قال فهذا كله على ما شرط والولاية لعبده الله ما كان زيد غائبا فاذا قدم زيد - ٢) كانت الولاية اليه (٣) وقد قال اقوام انه اذا قدم زيد كان شريك عبده الله فى الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبده الله وهذا القول عندنا ليس بشىء والقول عندنا القول الاول -

قلت - أ رأيت اذا قال على ان ولايتها الى عبده الله ما اقام بالبصرة -

قال - هو على ما قال والولاية اليه ما كان مقيا -

قلت - وكذلك لو قال الولاية الى امرأتى ما لم تتزوج -

قال - نعم الولاية اليها ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية اليها -

قلت - وسواء شرط ذلك او لم يشترط -

قال - نعم ألا ترى انه (لو - ٤) قال صدقنى لعلان ما كان فقيرا فاستغنى انى

لا اعطيه من الصدقة شيئا شرط ذلك الواقف او لم يشترطه -

باب الشهادة فى الوقف

قلت - أرأيت رجلا شهد عليه شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها الشاهدان -
قال - الشهادة باطلة -

قلت - ولم -

قال - لانهما لا يدريان ما شهدا به ولا يدري الحاكم ما يحكم به وهذا عندنا
كالجهول وهو كالبيع -

قلت - أرأيت ان حدها احدهما ولم يحدها الآخر -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وكذلك ان حدها بثلاثة حدود -

قال - فالشهادة جائزة فى قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله واما على قول
زفر فالشهادة باطلة -

(قلت أرأيت اذا قال الشاهد ان شهد انه وقف ارضه وحدلنا ونسبنا الحدود)
قال - فالشهادة باطلة - (لا تجوز -

قلت - أرأيت ان حدها احدهما باربعة حدود والآخر بثلاثة حدود -

قال - فالشهادة جائزة على قولنا وقول ابى حنيفة رحمه الله -

قلت - أرأيت ان قال جميعا لم يحدها لما ولكنا (٢) نعرف الحدود -

قال - الشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو قال جميعا لم يكن (له - ٣) بالبصرة الا تلك الارض -

قال - نعم وهذا والباب الاول سواء -

قلت - ولو قال اشهدنا فى الارض وهو واقف فيها انه قد وقفها ولم يحدلنا -

قال - فالشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها -

قلت - أرأيت اذا شهدا على الحدود وقال لا نعرف الحدود -

قال - فالشهادة جائزة -

(١) زيادة من المدينة (٢) الى هنا انتهى المحقق من صف (٣) زيادة من صف -

قلت - ويكلف المدعى الوقف شاهدين على معرفة الحدود -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت الشهادة على الشهادة في الوقف أن يجوز -

قال - نعم -

قلت - وكذلك شهادة النساء مع الرجال -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا اختلف الشاهد ان يقال احدهما وقف ارضه التي يمكن كذا

وقال الآخر يمكن كذا لموضع آخر -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو حذر كل واحد منها الارض التي شهد بها -

قال - نعم - الشهادة باطلة حتى يشهد على كل الارض رجلان -

قلت - أ رأيت لو اجمعا على حدود احدهما وقال الآخر وقف هذه (الارض - ١)

منها -

قال - يجوز ما اجمعا عليه ويبطل الارض الاخرى -

قلت - وكذلك لو قال احدهما وقف نصف هذه الارض قال الآخر وقف كلها -

قال - نعم يجوز النصف منها ويبطل النصف الآخر -

قلت - وكذلك لو سمى احدهما سها ما وسمى الآخر سها ما اكثر منها او اقل -

قال - نعم يجوز (ما اجمعا - ١) عليه من ذلك ويبطل ما اختلفا فيه -

قلت - أ رأيت لو قال احدهما وقف ارضه يوم الجمعة وقال الآخر وقفها يوم

الجميس -

قال - الشهادة جائزة -

قلت - وكذلك ان قال وقف ارضه بالكوفة وقال الآخر وقفها بالبصرة -

(قال - ٢) فالشهادة جائزة وليس يفسد الشهادة عندنا في هذا الوقف اختلاف

الشهود في الاوقات ولا في الامكنة -

(١) زيادة من صف (٢) ليس في د -

قلت - أ رأيت اذا شهد احدهما انه جعلها موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه جعلها وقفا بتاتا في حصته -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وسواء كانت تخرج من الثلث -

قال - نعم لان هذه وصية وهذا وقفه في الضمة فهما مختلفان -

قلت - أ رأيت اذا قال احدهما وقفها وقفا بتاتا وقال الآخر وقفها ان دخل الدار -

قال - فالشهادة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو قال احدهما وقفها وقفا بتاتا وقال الآخر وقفها ان قدم فلان -

قال - نعم الشهادة باطلة -

قلت - أ رأيت اذا قال احدهما وقفها وقفا بتاتا في حصة منه وقال الآخر وقفها وقفا بتاتا في مرضه -

قال - الوقف جائز من الثلث -

قلت - فاذا شهدا انه وقف حصته من هذه الدار لا يدرى ان ماهي -

قال - فالشهادة لا تجوز في القياس واما في الاستحسان فالشهادة جائزة وقال اصحابنا في رجل قال لرجل قد وهبت لك حصتي من هذا العبد ودفعت ذلك

اليك ان الهبة (١) لا تجوز حتى يسمى حصته من العبد وكذلك الوقف في القياس -

قلت - وكذلك لو شهد (٢) انه جعل ما ورثه (٣) عن والده من هذه الدار صدقة موقوفة -

قال - نعم الشهادة في هذا لا تجوز -

قلت - أ رأيت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه وحدها قال احدهما يجعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال الآخر وقفها على المساكين -

قال - فالشهادة جائزة فيكون وقفا للمساكين (٤) -

(١) هاشم صف - الشهادة (٢) لو سمعه (٣) صف - ماورث (٤) صف - للفقراء

قلت - رأيت لو قال احدهما جعلها صدقة على الفقراء والمساكين ووجوه الخير والبر وقال الآخر جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولم يزد على ذلك - قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين لانها قد اجمعا على ذلك - قلت - رأيت لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقال الآخر لابن السبيل معهم - قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين -

قلت - رأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل وشهد الآخر بمثل ذلك الا انه قال لا احفظ ابن السبيل - قال - فالشهادة جائزة ويجوز الاجتماع عليه من ذلك وتكون الغلات في ذلك الوجه (اليه - ١) -

قلت - رأيت لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقرابة وقال الآخر مثل ذلك الا انه قال لا احفظ قراء القرابة -

قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين وكذلك لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقرابة والموالي والجيران والمولى وقال الآخر بمثل ذلك الا انه قال لا احفظ المولى والجيران فالشهادة جائزة في هذا وتكون الارض وقفا - قلت - وكذلك لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة في وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله -

قال - نعم الشهادة جائزة في هذا كله وتكون الارض وقفا بهذه الشهادة - قلت - رأيت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه وحددها قالا جميعا جعلها صدقة موقوفة واختلفا فقال احدهما على عبده وقال الآخر على زيد -

قال - فالشهادة جائزة على الوقف وتكون الغلة للفقراء والمساكين ولا يسد ما وصفت لك (الشهادة - ٢) على اصل الوقف -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - اجرت شهادتهما انه جعلها صدقة موقوفة وبطلت الاختلاف فيه فاذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين لانها قد اجتمعا على انه صدقة موقوفة

واختلفا فيما سوى ذلك وكذلك لو قال احدهما هي صدقة موقوفة اشهد بذلك على عبدالله وقال الآخر مثل ذلك وقال جعلها لولد عبدالله (وقال الآخر - ١) من بعده -

قال - فالشهادة جائزة لعبدالله ولا يكون لولده -

قلت - أرأيت لو قال احدهما هي لعبدالله وقال الآخر مثل ذلك وقال لقرابته من بعد عبدالله -

قال - نعم هذا كله سواء اجيز ما اجتماعا عليه وابطل ما اختلفا فيه -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على عبدالله وزيد وقال الآخر على عبدالله خاصة -

قال - اجيز الوقف واجعل النصف الآخر في الفقراء -

قلت - وكذلك لو قال احدهما لعبدالله وزيد وعمر وقال الآخر لعبدالله وزيد -

قال - اجعل لعبدالله وزيد الثلثين وابطل الثلث الذي لعمر واجعله للمساكين -

قلت - وكذلك لو سمى احدهما عشرة وممى الآخر تسعة -

(٢) - اجزت تسعة اعشارها للتسعة التي (٣) اجتمع عليها الشاهدان وجعلت العشر الباقى للفقراء والمساكين -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على ان لعبدالله نصف الغلة وقال الآخر ثلث الغلة -

قال - اجيز لعبدالله ثلث الغلة وابطل السدس الذي اختلفا فيه واجعل باقى غلات هذه الصدقة بعد الثلث الذي لعبدالله للفقراء والمساكين -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعل لعبدالله مائة درهم في كل سنة من غلات هذه الارض وقال الآخر مائتين -

قال - اجيز له مائة في كل سنة وابطل المائة الاخرى -

قلت - وكذلك لو قال احدهما مائة والآخر خمسين -

(١) زيادة من د (٢) لعله سقط قال - ح (٣) صف - اجزت التسعة -

قال - يجوز ما اجتماعا عليه من ذلك خاصة -

قلت - رأيت لو قال أحدهما جعل لعبد الله مائة في كل سنة وقال الآخر في سنة واحدة -

قال - يعطى مائة في سنة واحدة لا يزداد على ذلك -

قلت - رأيت إذا قال أحدهما (جعلها - ١) صدقة موقوفة لعبد الله وولده وقال الآخر لعبد الله ولا أحفظ ولده -

قال - اجيز الواقف وانظر الى العدد عدد (٢) عبد الله كم هم ثم اقسم الغلات على عددهم وعلى عبد الله فما اصاب عبد الله من ذلك اعطيته واجعل ما بقي بعد ذلك للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانها قد اجمعا على ان لعبد الله حق في هذه الصدقة وقال أحدهما له من ذلك قدر حصته لو قسمت الغلة بينه وبين ولده وقال الآخر له كل الغلات واجيز ما اجمعا عليه وابطل ما اختلفا فيه -

قلت - وكذلك لو قال أحدهما لعبد الله ولولده وقال الآخر لعبد الله ولاخوته - قال - نعم الشهادة جائزة على ان اعطى عبد الله اقل ما يصيبه من الغلات لو قسمت عليه وعلى اخوته او عليه وعلى ولده -

قلت - رأيت لو قال أحدهما جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وولده وقال الآخر على عبد الله فكان ولد عبد الله ثلاثة -

قال - يعطى عبد الله ربع الغلات ويكون ثلاثة ارباع الباقي للفقراء -

قلت - رأيت لو مات واحد من ولد عبد الله -

قال - فللعبد الله الثلث من الغلات -

قلت - ولم -

قال - لان الشاهدين جميعا لو كانا متفقين على عبد الله وولده قسمت الغلات على عبد الله وولده يوم تخلف الغلة فاعطيت عبد الله ما يصيبه من ذلك فان مات بعضهم

لم احتسب بمن مات منهم وقسمت الغلة على عبدالله وولده على من بقى من الولد
فاذا كان هذا على ما وصفت لك نظرت في الباب الاول الى ولد عبدالله كم هم
يوم تخلف الغلة فاعطى عبدالله ما يصيبه من الغلة لو كان ولده معه وابطل ماسوى
ذلك فاجعله للفقراء -

قلت - ارايت لو مات ولد عبدالله كلهم في الباب الاول -

قال - الغلة كلها لعبدالله -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبدالله وولده فانقرض
ولد عبدالله ان الغلة كلها لعبدالله خاصة وكذلك الباب الاول ألا ترى ان من قولنا
في رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى لعبدالله وولده فمات ولد عبدالله قبل موت
الموصى ان الثلث كله لعبدالله فكذلك هذا -

قلت - ارايت اذا شهد الشاهدان على انه جعلها صدقة موقوفة فقال احدهما على
فقراء قرابته وقال الآخر على فقراء جيرانه -

قل - الشهادة في الوقف جائزة وتكون للفقراء والمساكين -

قلت - ارايت لو قال احدهما صدقة في سبيل الله وقال الآخر صدقة موقوفة في
ابن السبيل -

قال - الشهادة على الوقف جائزة وتكون الغلة للفقراء والمساكين اجيز من
شهادتهما على قولهما صدقة موقوفة وابطل ما اختلفا فيه فاذا ابحرت ذلك كانت
للفقراء والمساكين ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة وسكت انها
للفقراء والمساكين فكذلك الباب الاول اجيز ما اجتمعا عليه وادع ما اختلفا فيه
فكما ينهما سكتا عنه -

قلت - وكذلك لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال
الآخر مثل ذلك الا انه قال وأمر أن يحج عنه منها حجة -

قال - نعم اجيزها للفقراء والمساكين وابطل البحجة -

قلت - أ رأيت لو قال احدهما جعلها للفقراء والمساكين حجة (١) وقال الآخر لا احفظ إنحة او قال احدهما نسمة يعتق عنه وقال الآخر لا احفظ النسمة -
 قال - اجيز الوقف وابطل النسمة وإنحة، واصل هذا الوقف عندنا انهما اذا اجتماعا انه جعلها صدقة موقوفة وزاد احدهما شيئاً لم يسمه الآخر اجيز ما اجتماعا عليه وابطل ما زاد الآخر -
 قلت - وكذلك لو زاد كل واحد منهما زيادة لم يرضاها صاحبه ابطلت الزيادة واجزت ما اجتماعا عليه -
 قال - نعم والله سبحانه اعلم -

باب الوقف الشائع

قلت - أ رأيت رجلاً وقف نصف داره (٢) او نصف ارض شائع في جماعتها غير مقسوم منها -
 قال - الوقف جائز -
 قلت - ولم اجزت الوقف وهو شائع غير مقسوم وانت لا تجيز الهبة ولا الصدقة شائعة وتجزئ الوقف اذا كان شائعاً -
 قال - هما مختلفان الوقف الشائع (جائز - ٣) والهبة الشائع لا يجوز لأن الوقف لا يحتاج الى قبض اذا كان محدوداً فاذا كان لا يحتاج الى قبض فالوقف في الشائع جائز وفي المحدود سواء واذا كان يحتاج الى قبض فلا يجوز الا محدوداً لان الوقف يزول من ملك الواقف الى غير ملك (فلذلك لا يحتاج الى قبض والهبة تزول عن ملك الواهب الى ملك - ٤) الموهوب له فلذلك تحتاج الى قبض -
 قلت - ولو وقف بها ما من ارضه كان وقفاً وكان جائزاً -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت ان وقف نصف ارضه على وجوه اخرى -

(١) صف - وفي حجة (٢) صف - دارله (٣) زيادة من - صف (٤) زيادة من - صف -

احكام الوقف ١٢٠ تحليل الرأى

قال - الوقف كله جائز على مثل ما شرط الواقف -
قلت - رأيت ان وقف ارضا له وقفا صحيحا جائزا فاستحق رجل منها طائفة شائعة غير مقسومة -
قال - الوقف فيما بقى منها جائز -
قلت - رأيت لو وقف سها ما من بيت او حمام او حانوت -
قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز -
قلت - وكذلك ما استحق منها شائعا كان او مقسوما فالوقف فيما بقى حائر -
قال - نعم -
قلت - رأيت وقف كل واحد منهما على الوجوه ارضا بين رجلين وقف احدهما حصته منها -
قال - فالوقف جائز -
قلت فان وقفها جميعا فهو جائز -
قال - نعم -
قلت - وسواء وقف كل واحد منهما على الوجوه التي وقفها صاحبه او على غيره -
قال - هما سواء والوقف كله جائز -
قلت - رأيت ارضا بين رجلين وقف احدهما حصته منها على وجه مسمى فاراد شريكه ان يقاسمه الارض -
قال - فله ذلك ويؤخذ بمقاسمة شريكه -
قلت - فان قاسمه الآخر دون القاضى -
قال - القسمة جائزة لان الولاية الى الواقف واذا كانت ا ولاية لوائف كان له ان يقسم ما وقف منها ويجوز -
قلت - وكذلك لو كان اللوائف قد هلك واوصى الى رجل كان لوصيه ان يقاسم الشريك فى العرض -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو كان وكل الواقف بمقاسمة شريكه وكلا كانت الولاية (١)،
جائزة -

قال - نعم -

قلت - أرأيت ان مات الواقف ولم يوص الى احد -

قال - فلا يجوز القسمة في الوقف الا بالقاضى -

قلت - أرأيت ان وقف نصف ارضه ثم اراد أن يقسم ذلك ويحوزه -

قال - لا يجوز (له-٢) ان يقاسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون القاضى
هو الذى يقسمها او يוכל بذلك من يقسمها -

قلت - أرأيت اذا باع نصيبه منها يباع صحيحا -

قال - فله ان يقاسم المشتري ويجوز الوقف -

قلت - أرأيت ان اوصى في مرضه بوقف ثلث ارضه على وجوه مسماة -
قال - فالوصية جائزة -

قلت - وسواء اوصى بذلك شائعا او مقسوما -

قال - هما سواء وهو جائز -

قلت - أرأيت الوصى أنه ان يقاسم الورثة هذه الارض -

قال - نعم اذا كانوا اكبارا قاسمهم ذلك -

قلت - أرأيت ان كان فيهم الصغير والكبير -

قال - فالوصى ان يجعل الوقف وحصة الايتام حيزا (٣) واحدا ويقاسم الكبار
فيدفع اليهم حصتهم مقسومة -

قلت - أرأيت ان قسم الوصى الارض فأخذ الكبار حصصهم وحاز حصص
الصغار والوقف يقسم بين الوقف والصغار ؟

قال - لا يجوز شيء من ذلك وليس للوصى ان يقاسم بين الوقف عليهم واليتيم -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى انه ليس للوصى ان يقسم بين الايتام وله ان يجعل سهامهم حيزا (١) واحدا فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرأيت ان كان الوصى وارثا وقد اوصى الميت أن يوقف ثلث ارضه - قال - فالوصية جائزة وليس لهذا الوصى الوارث ان يقاسم هؤلاء الورثة الا ان يجعل نصيبه ونصيب الوقف حيزا (١) واحدا فان فعل ذلك جازت القصة فلما ان يقسم حصته من حصة الوقف فليس ذلك الا باقاضي -

قلت - أرأيت الميت لو اوصى الى جماعة احدهم وارث الميت - قال - لا تجوز قسمته للارض الا باقاضي -

قلت - أرأيت وجلا وقف ارضها له وسهاما من ارض اخرى - قال - فالوقف جائز -

قلت - فان كان بعض ذلك محدودا وبعضه شائعا - قال - فهو كله جائز -

قلت - أرأيت ان وقف حصته من هذه الدار ولم يسم كم حصته منها - (قال - فالوقف في القياس لا يجوز لانه لا يندرى ما وقف منها وما في الاستحسان فيجوز حصته منها - ٢) وتكون حصته وفقا على ما وقفها عليه وبا لاستحسان تأخذ - قلت - وكذلك لو قال ما ورثت عن ابي من هذه الدار فهو صدقة موقوفة - قال - نعم لا يجوز ذلك في القياس -

قلت - وكذلك لو قال عن امرأتى وعن ابي او قال نصف ذلك صدقة موقوفة - قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرأيت لو اوصى ان حصته من هذه الارض صدقة موقوفة - قال - هذا جائز سمي حصته او لم يسم -

قلت - أرأيت اذا وقف ارضين ودورا بينه وبين رجل فأراد أن يقاسم شريكه ذلك أله ان يجمع الوقف كله في ارض واحدة او يقسم كل واحدة على حالها (٣)

(١) صف - جزء ١ (٢) ليس في ر (٣) صف حديثها -

ولا يجمع ذلك فى ارض واحدة -

قال - اما على قياس قول ابى يوسف رحمه الله فانه يجمع ذلك اذا كان فى ذلك حظ للوقف وقال ابو يوسف رحمه الله فى ارضين بين رجلين انى اقسم بينهما فاجمع لكل واحد منها حصته فى ارض او ارضين اذا كانت فى ناحية واحدة وكذلك الدور وقال ان كانت الدور بالبصرة وبالكوفة لم الف (١) بينها وانما الف (١) بينها اذا كان فى مصر واحد، وهذا قولنا وكذا الوقف على هذا القول - قلت - ارايت الواقف اذا قاسم شريكه الارضين أله ان يأخذ فضل دراهم - قال - ليس له ذلك لان هذا بيع بعض الوقف وليس له ان يبيع من الوقف شيئاً -

قلت - ارايت ان كان الواقف اعطى الشريك دراهم - قال - فالتسمة جائزة -

قلت - ويكون للواقف مما قسم بقدر حصته التى جعلت له مطلقه او وقف - قال - بل تكون مطلقه لانها بمنزلة الشر له - قلت - فهذا (٢) الواقف المناقاة -

قال - ليس له ان يناقل الى شىء من الارضين لم يقف منها شيئاً واما اذا كان قد وقف شيئاً فله ذلك على قول ابى يوسف واما على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى فليس له ذلك -

قلت - فلهذا الواقف ان يقاسم شريكه بخيار او بقرعة -

قال - نعم هما سواء وهو جائز كله ما لم يأت غبن بين فاحش اكثر مما يتغابن الناس به -

قلت - ارايت رجلين وقفا ارضا لهما وقفا جميعا جائز لهما ان يقسما هذه الارض -

قل - لهما ان يقسماها ويكون فى يد كل واحد منها حصته من هذه الارض محدودة على مثل ما وقفه عليه -

(١) كذا ولعله اؤلف - ح (٢) كذا ولعله فلهذا -

قلت - وسواء وقفها على وجه واحد أو على وجوه مختلفة -
 قال - هما سواء ألا ترى أن لكل واحد منهما أن يلى منها ما وقف خاصة دون
 شريكه وليس لشريكه معه فى حصته منها ولاية فكذلك لها القسمة -
 قلت - أرايت رجلا وقف نصف ارضه على وجوه مساهة معلومة ثم وقف مابقى
 منها بعد ذلك على وجوه اخرى -
 قال - فهذا جائز -
 قلت - فان اراد ان يقسم بين الوقفين -
 قال - ليس له ذلك -
 قلت - ولم قلت ذلك -
 قال - لان الواقف واحد والى واحد فليس له ذلك -
 قلت - وسواء وقفها وقفين مختلفين او وقفا واحدا -
 قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز -
 قلت - أرايت لو وقف رجل اجرة معلومة من ناحية ارضه بوحده ارضه
 ولم يحدد الاجرة -
 قال - الوقف جائز -
 قلت - أرايت ان حد للاجرة بثلاثة حدود معلومة وقال فى الحد الرابع ينتهى
 الى بقية ارضه -
 قال - فالوقف جائز -
 قلت - ولا يشبه هذا البيع -
 قال لا -
 قلت - كذلك لو قال قد وقفت عشرة اجرة من مؤخر ارضى او من مقدمها -
 قال - هذا كله جائز -
 قلت - وكذلك لو قال (١) هذا فى وصيته -
 قال - نعم هو جائز اجمع -

قلت - وكذلك لو قال قد وقعت جريماً من ارضى شائعها -

قال - هو جائز -

قلت - والسهان والجربان سواء -

قال - نعم -

قلت - فان قسم الجريب منها فدخل عليه نقصان من قسمته فصار اقل من جريب -

قال - فهو جائز ولا يكون من هذه وقفا الا ما اصاب الجريب خاصة -

قلت - وكذلك لو اصاب هذا الجريب من القسمة شيئا فصارا اكثر من جريبه -

قال - يكون ذلك كله وقفا على مثل ما وقف عليه الجريب -

قلت - أرايت اذا قال قد وقعت من هذه الارض شيئا ولم يسمه ولم يحده -

قال - فالوقف باطل لا يجوز في القياس والاستحسان -

قلت - ولم لا تجزئه على ان يقرب ما وقف منها -

قال - لأنه لو اقر بشيء يسير منها لا يكون مثله وقفا منه فاذا كان ذلك كذلك

ابطلت هذا القول اذا كان من الوقف واقفه سبحانه تعالى اعلم -

باب الشهادة في الوقف الذي

يجر الشاهد الى نفسه او الى وليه

قلت - أرايت الشاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه عليهما -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لأنهما شهدا لانفسهما فشهادتهما لانفسهما لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لاولادهما -

قال - فشهادتهما باطلة لا تجوز -

قلت - أرايت لو شهدا انه وقف هذه الارض على احدهما -

قال - الشهادة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا لولد احدهما -

قال - نعم لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لنفسهما -

قال - نعم -

قلت - فلو شهدا بذلك لاختيهما -

قال - فالشهادة جائزة -

(قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لعميهما او خاليهما -

قال - نعم الشهادة جائزة - ١)

قلت - فلو شهدا بذلك لابويهما او لجديهما او لابوى احدهما او جده -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - أرايت اذا قال الشاهدان نشهد أنه جعلها صدقة موقوفة علينا -

قال - فالشهادة لا تجوز -

قلت - فلم لا تبطل قولها علينا وتجعلها صدقة موقوفة -

قال - لان الشهادة عقدت في الوقف لما فلا تقبل شهادتهما على ذلك -

قلت - ولم قلت في الباب الاول اذا شهد الشاهدان فقال احدهما صدقة موقوفة

على عبده وقال الآخر على زيد انك تبطل ما اختلفا فيه وتجز قولها صدقة موقوفة

وتجعلها للساكنين فلم لا تجز في هذا الباب قولها صدقة موقوفة وتبطل قولها علينا

كما قلت في الباب الاول -

قال - هما مختلفان ألا ترى انها في الباب الاول لم يعقدا الوقف لأحد من الناس

مسوى المساكن واما في الشهادة الاخرى عقدا جميعا الوقف لانفسهما فلا تجوز

شهادتهما لانفسهما -

قلت - أرايت اذا شهدا أنه جعل ارضه صدقة موقوفة عليهما وعلى قوم آخرين -

قال - فالشهادة كلها باطلة لا تجوز -

قلت - ولم لا تجزها لسائر الشركاء -

قال - الشركة ما بينهما وبين سائر الشركاء في الوقف ولاية لا يصل الى بعضهم

شيء الاشركة الآخر فيه -

قلت - أ رأيت اذا شهدا انه جعل ارضه صدقة موقوفة على قرابته وها من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - ولم جعلت ذلك -

قال - لأنها شهدا بذلك لانفسها -

قلت - وكذلك لو شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على ولده ونسله وها من نسل الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو شهدا أنه جعل ارضه صدقة موقوفة على آل العباس وها من آل العباس ابطلت تلك الشهادة كلها -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال جعلها صدقة موقوفة عليها وعلى قوم معلومين فأردت ان تبطل شهادتهما فقال لا لا تقبل ما جعل لما منها -

قال - فشهادتهما للباقيين جائزة وتكون الارض كلها صدقة موقوفة اذا لم يقبل ما وقف عليها فلم يشهدا لانفسهما بشيء -

قلت - وكيف تصنع بفلات الوقف -

قال - اعطى الذين سموا ما سمي لهم واجعل حصة هذين الشاهدين للفقراء -

قلت - أ رأيت اذا شهدا بذلك لقرابة الواقف وها من قرابة الواقف وقال لا تقبل ما جعل لما من ذلك -

قال - فشهادتهما باطلة لا تجوز قبلا اولم يقبلا -

قلت ولم ابطلت ذلك -

قال - لأنها شهدا بذلك لأولياهما (١) ونسلهما لما قال لقرابة فلان لان اولادهما من القرابة فلا تجوز شهادتهما -

قلت - أرأيت لو قال اولادها لا تقبل ما جعل لنا من الوقف -

قال - فالشهادة ايضا لا تجوز من حدث من الولد فيما بعد ذلك اليوم فله حصته من الوقف واذا كان ذلك كذلك لم تقبل شهادتهما لاني ان قبلت شهادتهما فقد اجزت شهادتهما لا اولادهما الذين يحدثون بعد اليوم ولا تقبل شهادة الرجل لولده الذين خلقوا ولا الذين لم يخلقوا -

قلت - وكذلك لو شهدا بالوقف لنسل عبد الله وهما من نسل عبد الله وقالوا لا تقبل ما جعل لنا -

قال - نعم لا تجوز شهادتهما لان من لم يخلق من اولادهما فيما بعد من نسل عبد الله -
قلت - وكذلك لو كان فيمن شهدا له بالوقف اولادها كبار وصغار فقال الكبار لا تقبل فالشهادة كلها باطلة لمكان الصغار -
قال - نعم -

قلت - أرأيت اذا شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة ابدا على قراء قرابته وهما من قرابته غنيان يوم شهدا بذلك -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم قلت ذلك وهما غنيان -

قال - لأنهما ان افتقرا كان لهما حصنة من الوقف فلا تجوز شهادتهما فان قال قائل شهادتهما جائزة لأنهما غنيان قلنا فما تقول ان افتقرا فان قال يعطيان من الوقف قلنا فما تقول فيهما لو قال لاجعلها صدقة موقوفة على من سكن البصرة من قرابته وهما يسكنان الكوفة فان قال لا تجوز شهادتهما فقد ترك قوله وان قال شهادتهما جائزة قيل له فما تقول فيهما لو قال على قرابتي الذين يسكنون البصرة وعلينا ان يسكننا معهم فان قال لا يجوز فقد ترك قوله ، ويقال له ما تقول فيهما لو قال على قراء قرابته وعلينا ان افتقرنا واحتجنا وان قبلنا فهذا كله باطل عندنا لا يجوز شهادتهما في أمر يرجع اليهما شيء منه وسواء كان ذلك يرجع اليهما يوم شهدا بذلك او بعد ذلك -

قلت - أ رأيت اذا شهد الشاهدان على رجل انه وقف ارضه على ولده ونسله ثم على قرابته بعد ذلك وهما من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك قال لأن مرجع الصدقة اليهما فاذا كان مرجع الصدقة اليهما لم اقبل شهادتهما في امر مرجعه اليهما -

قلت - أ رأيت لو قالاجعلها صدقة موقوفة على ولده ستينا (معلومة - ١) ثم على قرابته وهما من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو قال سنة على ولده ثم من بعد ذلك على القرابة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو شهدوا انه جعلها صدقة موقوفة على فلان ومن بعده على الفقراء (٢) -

قال - نعم لا تجوز الشهادة في هذا اجمع -

قلت - أ رأيت لو قال على مواليه وهم من الموالى -

قال - نعم لا تجوز شهادتهما -

قلت - وكذلك لو سميا فريقا بعد فريق وهما من بعض هذه الفرق لم تقبل شهادتهما -

قال - نعم اذا كان يرجع اليها والى احد من اولادهما ونسلها من هذا الوقف شيء فشهادتهما لم تقبل شهادتهما -

قلت - أ رأيت لو شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وعلى فقراء جيرانه وهما من فقراء الجيران -

قال - فالشهادة جائزة -

قلت - ولم ابرزت ذلك وهما من الجيران وقد شهدا لانفسهما ومن أين افترقا هذا وقولهما للقرابة وهما من القرابة وقولهما على الجيران وهما من الجيران -

قال - هما مفترقان اذا قال فقراء الجيران وهما من الجيران قبلت شهادتهما لأن القرابة لا تزول ولا تنقطع والجيران اذا تحولوا انقطع الجوار وذهب وانما انظر الى الجيران يوم تقسم الغلة (١) وانظر الى الجيران (٢) يوم تخلق الغلة الأخرى انى لا اعطى من الجيران من تحول واعطى القريب حيث كان لأنرى ان ابا حنيفة رحمه الله قال فى رجل حضرته الوفاة واقر لابنه وهو نصرانى بدين ان الاقراء جائز فان اسلم قبل موت الاب بطل الاقراء وقال لو اقر لامرأة بدين ثم تزوجها قبل ان يموت ان الدين جائز وفصل بين الوارث اذا كان قريبا يوم اقر (٣) له وبين الوارث اذا لم يكن بقريب يوم اقر (٤) له فان قال قائل اذا لا تشهد انه جعلها صدقة موقوفة على فقراء الجيران وهما من الجيران لم اقبل شهادتهما قيل له فما تقول فيه لو قال على فقراء اهل المسجد الجامع وهما من اهل المسجد الجامع ويقال مات قول لو قال على فقراء ثغر من ثغور وهما من اهل ذلك الثغر فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فهذا قبيح وان قال الرجل على فقراء الجيران فانما انظر اليهم يوم تقسم الغلة فيهم ولا اعطى منها من انتقر بعد مجئ الصدقة ولا من تحول ولا افضل ذلك بفقراء القرابة -

قلت - وكذلك لو قال على فقراء اهل سخن البصرة اعطيت منهم من كان منهم فقيرا يوم تقسم الغلة ولا التفت الى من يخرج بعد ذلك من قبل ان تقسم الغلة وكذلك لو قال على فقراء الثغر اعطيت منهم من كان فقيرا يوم تقسم الغلة فالجيران واهل المسجد واهل السجن واهل الثغر كلهم سواء وانما انظر اليهم يوم تقسم الغلة فيهم وكذلك الوصية فيهم ، واما القرابة والمولى فهذه انساب وانما اعطى من كان منهم مخلوقا يوم تخلق الصدقة فلذلك اجزت شهادة الجيران واهل المسجد واهل الثغر واهل السجن ولم اجزت شهادة ذى القرابة -

قلت - أرايت اذا شهد شاهد ان اجنبيان على شهادة رجل من القرابة ان رجلا

(١) صف - الصدقة (٢) صف - القرابة (٣) مدنية - د - وقف (٤) صف

ومدنية - يقر -

وقف ارضه على فقراء قرابته والشاهدان الاولان من القرابة -
 قال - فالشهادة باطلة لانجوز لان هذين الشاهدين الاجنبيين اللذين شهدا على
 شهادتهما لو شهدا عندي لم اقبل شهادتهما ولا اقبل الشهادة على شهادتهما -
 قلت - وكذلك لو كان الا ولان اجسبين وهذان اللذان شهدا عندك من القرابة -
 قال - نعم لانجوز شهادتهما -
 قلت - ارايت لو كان الا ولان من القرابة وقد ماتا والانحران من غير القرابة -
 قال - نعم الشهادة باطلة لانجوز -
 قلت - ولم لاتيجهز (١) شهادتهما وقد ماتا وهما لايجران الى انفسهما -
 قال - لان الشهادة لانفسهما فلايجوز ميتين كان اوحين -

باب وقف المريض

قلت - ارايت رجلا وقف ارضه له في مرضه على الفقراء والمساكين -
 قال - الوقف جائز من الثلث -
 قلت - وكذلك او اوصى ان توقف ارضه بعد وفاته -
 قال - فهو جائز من الثلث -
 قلت - ارايت ان وقف ارضه له في مرضه او اوصى بذلك على الفقراء والمساكين
 وكانت لا تخرج من الثلث -
 قال - اجيز من ذلك قدر الثلث وبطل الباقي الا ان يجيز ذلك الورثة -
 قلت - ارايت اذا وقف ارضه في مرضه وعاهه دين لا يستغرق ماله -
 قال - فييجوز منها بقدر الثلث بعد الدين -
 قلت - وكذلك او اوصى بذلك -
 قال - نعم -
 قلت - ارايت ان جعل ارضه في مرضه صدقة وقوفة على ولده -
 قاله - نعم -
 قلت - وكذلك لو قال لقرابته -

قال - نعم -

قلت - اغنياء كانوا او فقراء -

قال - هما سواء -

قلت - أ رأيت لوجعلها في مرضه صدقة موقوفة في وجوه البر -

قال - فهو جائز على ما قال -

قلت - أ رأيت ان جعلها في مرضه صدقة موقوفة على بعض ورثته دون بعض -

قال - فان اجاز ذلك سائر الورثة فهو جائز فان لم يميزوا ذلك كانت الارض

وقفا من الثلث فتكون الغلة بين جمع الورثة على كتاب الله تعالى فاذا اقرض

الوارث الموقوفة عليه هذه الارض كانت الغلة للفقراء -

قلت - أ رأيت ان مات بعض الورثة والوارث الموقوفة عليه هذه الارض حيا

لم يمت -

قال - غلة الوقف لجميع الورثة ولورثة من هلك منهم بينهم (١) على قدر موارثهم

من الوقف (٢) ما كان الموقوفة عليه هذه الارض حيا فاذا اقرض الموقوفة عليه

هذه الارض كله كانت الغلة للفقراء -

قلت - فلو قال في مرضه ارضى صدقة موقوفة على ولدى بالسوية وله ولد ذكور

واناث -

قال - ان اجازوا ذلك فهو جائز والا كانت الغلة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين -

قلت - أ رأيت ان كانت له زوجة -

قال - فلها الثمن من الغلة -

قلت - وسواء ذكرها في الوقف او لم يذكرها -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان مات بعض الولد بعد ذلك -

قال - يكون لورثة من هلك منهم مثل ما كان يصيب الورثة من غلة هذه

الصدقة (٣) لو كان حيا فيقسم ذلك على قدر موارثهم عنه -

(١) في المدينة ور - لاهم (٢) صف - الواقف (٣) صف - الارض قلت

قلت - وكذلك لو لم يبق من الولد الا ولد واحد كانت الغلة على (قدر - ١)
ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا انقضى ولد الصلب كلهم فلم يبق منهم احد -

قال - الغلة لمن جعلها له بعد هم -

قلت - فان كانت امرأة الميت حية بعد -

قال - فلا شيء لها -

قلت - ولم ذلك -

قال - لأنى كنت اعطيتها وبعض ولد الصلب باق لانه لا يجوز لى ان اعطيه شيئا
وهو وارث ولا اعطى من ورثة الميت على حساب ما يصيبه -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل فى مرضه ارضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى
ولد ولدى ونسلى ما تنا سلوا واوصى بذلك بعد وفاته -

قال - فهما سواء وتكون الارض من الثلث ان لم يحجز ذلك الورثة فان اجازوا
ذلك كانت الارض وقفا وكانت الغلة بين الولد وولد الولد والنسل على عدد
الرؤس فان لم يحجزوا ذلك كان من الثلث فان كانت خارجة من الثلث اخرج
بعضها من الثلث كانت غلة ذلك بين ولد الصلب وولد الولد والنسل على عدد
الرؤس فما اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين سائر ورثة الميت على كتاب الله
وما اصاب ولد الولد والنسل كان بينهم بالسوية -

قلت - ولم جعلت هذا كما وصفت -

قال - لانها وصية لو ارث وهم ولد الصلب وغير وارث وهم ولد الولد والنسل
وكان ذلك لهم لانهم ممن يجوز لهم الوصية وما اصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم
وبين سائر الورثة على قدر مواريثهم (لان الوصية لا تجوز لهم -

قلت - أ رأيت اذا هلك بعض ولد الصلب بعد ذلك او بعض ولد الولد او حدث
له ولد ولد -

قال - انما انظر الى عدد هم يوم تخلق الغلة اقسما بينهم وبين سائر الورثة على كتاب الله تعالى وما اصاب ولد الولد والنسل فهو جائز لهم -

قلت - رأيت ان كان بعض الورثة قد هلك -

قال - ما اصاب ولد الصلب بين ولد الصلب وبين سائر الورثة من هلك منهم على قدر موارثهم - (١) من الواقف -

قلت - فاذا انقرض ولد الصلب ولم يبق منهم احد -

قال - فجميع الغلة لولد الولد والنسل على عدد رؤسهم لان الوصية تجوز لهم (فاذا كانت الوصية تجوز لهم - ٢) فما وقف عليهم في مرضه فهو جائز لهم -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى في مرضه فأبوا ان يميزوا ذلك وهي تخرج من الثلث لم تميز الوقف ولم تبطلها وتقبلها بين الورثة -

قال - لان فيها وصية من بعد الولد لان مرجعها الى الفقراء (٣) فاذا كان مرجعها اليهم لم يبطل الوقف وابطلت ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فجعلت ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الواقف وكذلك لو جعل الغلة للورثة اجرت ذلك فاذا انقرضوا رجعت الى الفقراء (٤) ولا يشبه هذا الوصية للوارث (الوصية للوارث - ٥) تبطل فتصير بين الورثة والوقف اذا جعلت غلته للوارث اجرت الوقف وابطلت الغلة فعملتها للورثة اذا كان ذلك في مرض الواقف -

قلت - رأيت اذا قال الرجل في مرضه ارضى صدقة موقوفة على من احتاج من ولدى ونسلي ما تسلاوا او وصى ان توقف ارضه بعد وفاته على ذلك -

قال - هما سواء وهو جائز من الثلث -

قلت - رأيت ان كانوا جميعا اغنياء -

قال - فالغلة للفقراء والمساكين -

قلت - رأيت ان كان ولد الوالد فقراء وولد الصلب اغنياء -

(١) ساقط من ر (٢) زيادة من - صف (٣) من هنا محو في - صف

(٤) انتهى المحو في صف (٥) زيادة من المدني - قال

قال - الغلة كلها لولد الولد الفقراء -

قلت - ان كان بعض ولد الولد فقراء والباقي اعياء (جميعا - ١) -

قال - فالغلة لمن كان فقيرا من ولد الولد كلها -

قلت - أ رأيت ان كان ولد الولد والنسل اعياء وولد الصلب فقراء -

قال - فالغلة لولد الصلب كلها بينهم وبين سائر الورثة على كتاب الله -

قلت - أ رأيت ان كان بعض ولد الميت لصلبه فقراء والآخرون اعياء -

(٢) فالغلة كلها لمن كان فقيرا من ولد الصلب وسائر الورثة من الاعياء والفقراء

بينهم على قدر موارثهم عن الواقف -

قلت - أ رأيت ان لم يكن فيهم فقير الا ولد واحد اصلبه -

قال - فالغلة كلها له وسائر الورثة الاعياء والفقراء على قدر موارثهم -

قلت - أ رأيت ان كان في ولد الصلب فقيرا (٣) وفي ولد الولد والنسل (فقير

فقال - نعم تقسم غلات هذه الصدقة على الفقراء من ولد الصلب وولد الولد

والنسل على - ٤) عدد رؤسهم فما اصاب ولد الصلب الفقراء كان ذلك بينهم

وبين سائر الورثة من الاعياء والفقراء على قدر موارثهم -

قلت - وكذلك لو لم يبق من ولد الصلب الا ولد واحد فقير -

(٥) نظرت الى ما يصيبه من الغلة فجعلت ذلك له وسائر الورثة على قدر الموارث -

قلت - أ رأيت ان كان الورثة قد اجازوا ما صنع الميت -

قال - فهو جائز على ما صنع الواقف وشرط -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة وموقوفة على فقراء قرابتي وولدى ونسلي

او اوصى بذلك -

قال - فهو جائز من الثلث -

قلت - فان كان في ولده محتاج -

قال - انظر الى جميع الغلة فأقسمها بين الفقراء من اهل الوقف الذى شرط

(١) زياده من المدنية (٢) لعله سقط قال (٣) لعله فقراء (٤) سقط من ر -

(٥) لعله قال

الميت الواقف عليهم فما اصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الميت -

قلت - أرايت من اقتقر منهم بعد موت الموصى -

قال - يدخل فى الوقف ويصنع بمحضته ما وصفت لك -

قلت - أرايت من استغنى منهم بعد موت الموصى -

قال - فلا يخرج من الوقف ويقسم الوقف بين الفقراء منهم ويصنع بحصة الفقراء الوارث على ما وصفت لك -

قلت - ويدخل فى حصة الوارث الفقراء جميع الورثة من الاغنياء والفقراء فيكون ذلك بينهم على قدر موارثهم عن الواقف -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال الرجل فى مرضه (ارضى - ١) صدقة موقوفة على من اقتقر من ولدى ونسلى ما تنا سلوا -

قال - يعطى (كل - ١) واحد منهم ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز من الثلث -

قلت - أرايت من اقتقر من ولد الولد والنسل -

قال - يعطى من غلات هذه الصدقة ما يكفيه بالمعروف وهوله جائز لان الوصية جائزة له -

قلت - أرايت من اقتقر من ولد الصلب -

قال - يعطى ما يكفيه على (شرط - ١) الواقف فيكون ذلك بينه وبين سائر الورثة (٢) على كتاب الله تعالى -

قلت - ويرجع اذا أخذ منه الورثة من قوته ما أخذوه (٣) فيكل له (قوته - ٤) فى باقى غلات هذه الصدقة -

(١) ساقط من ر (٢) من هنا ساقط من ر (٣) صنف - وقوفه ما يأخذون

قال

(١٧)

(٤) زيادة من المدينة -

قال - نعم -

(قلت - ولم -

قال - لانه اوصى لقوته من غلات هذه الصدقة - (١) ثم لم يوص له بشئ ذلك فلم يميز ذلك لانه وارث فكان بينه وبين سائر الورثة (٢) -

قلت - وكذلك تفعل بكل من استغنى من ولد الصلب -

قال - نعم -

قلت - من استغنى منعتة وابطلت ما كنت تخرج له ومن افتقر ادخلته على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - ارايت اذا جعل ارضه في مرضه صدقة موقوفة وهى لا تخرج من الثلث ثم برأ بعد ذلك وصح ثم مات بعد ذلك -

قال - هى جائزة على ما وقفها عليه -

قلت - وكذلك لو كان وقفها على وارث (٣) من الورثة ثم برأ بعد ذلك وصح -

قال - نعم -

قلت - فاذا جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وهى لا تخرج من الثلث فاجاز ذلك بعض الورثة دون بعض -

قال - يجوز منها قدر ثلث جميع المال وحصه من اجاز منهم ما بقى منها ويطل منها بقدر حصه من لم يميز ذلك منهم بعد انحراج قدر ثلث المال -

قلت - وكذلك لو اوصى بذلك وصية بعد وفاته -

قال - نعم -

قلت - ارايت اذا جعل ارضه واوصى بها في مرضه صدقة موقوفة على وجوه مساكين معلومة واوصى بوصايا سوى ذلك فلم تخرج هذه الارض والوصايا من الثلث وأبى الورثة ان يميزوا ذلك -

(١) سقط من البدنية (٢) انتهى الساقط من ر (٣) من هنا ساقط من ر -

قال - يقسم الثلث بين الوصايا التى اوصى بها وبين الوقف فيضرب لاهل الوقف منه بقدر قيمة الارض ويضرب لاهل الوصايا بقدر وصاياهم فيكون ذلك بينهم على ذلك وما اصاب اهل الوصايا فلهم وما اصاب قيمة الارض من الوقف جاز ذلك من الارض فكان وقفا على ما شرط الميت -

قلت - فالوقف وغير الوقف فى ذلك سواء -

قال - نعم -

قلت - ولا يكون الوقف بمنزلة العتق الذى يبدأ به -

قال - لا -

قلت - ارايت ان كان الميت اعتق غلامه مع هذه الاشياء التى وصفت لك -

قال - يبدأ بالعتق فيتحاصون بعد ذلك كما وصفت لك -

قلت - ارايت اذا قال ارضى هذه بعد وفاتى يعطى غلاتها ولد عبده ونسله ما تناسلا ولم يقل صدقة موقوفة ولم يحصل صدقة موقوفة ولم يحصل آخرها لمساكين -

قال - تجوز فى الوصية من الثلث فتكون الثلثة لولد عبده المخلوقين دون من لم يخلق من الولد والنسل ما بقوا فاذا انقرضوا وجعت الارض الى وريثة الميت فكانت بينهم على فرائضهم وانقسموا اصلها ولا تكون وقفا -

قلت - ولا تجوز لمن لم يخلق من الولد والنسل فى غلة هذه الارض حقا -

قال - لا لان هذه وصية وليست بوقف فاذا كانت وصية فالوصية لا تجوز لمن لم يخلق وانما تكون لمن كان مخلوقا يوم مات الموصى دون من يحدث واذا كانت ارضا وقف آخرها للفقراء وقال صدقة موقوفة جازت لمن كان من الولد ويكون للنسل الدين لم يخلقوا بعد لان هذه لا تعود ميراثا ولا تملك ابدا والوصية ترجع الى الورثة بعد انقراض الموصى لهم بالثلاثة -

قلت - ارايت لو قال غلات ارضى بعد وفاتى اولد فلان ونسله قال تكون الثلثة لمن كان مخلوقا يوم يموت الموصى من الولد والنسل دون من يحدث فاذا انقرضوا

انقرضوا رجع الاصل الى الورثة -

قلت - فلن ملك هذه الارض اذا كانت على ما وصفت لك -

قال - لورثة الميت -

قلت - ارأيت لو قال ارضى وقف بعد وفاتي على ولد عبدالله ونسله -

قال - فهو وقف على من كان مخلوقا من ولد عبدالله ونسله يوم يموت الموصي دون من يحدث منهم فاذا انقرضوا رجع الاصل الى الورثة -

قلت - ولم قلت ذلك قال لانه لم يقل صدقة موقوفة ولم يجعل آخرها للمساكين فصار قوله وقف باطلا وصارت بمنزلة رجل اوصى بغلة ارضه لقوم فيجوز ذلك لمن كان مخلوقا دون من لم يخلق -

قلت - وكذلك لو قال احبسوها بعد وفاتي على ولد فلان ونسله -

قال - نعم هو على ما وصفت لك الا ان يقول صدقة موقوفة او يجعل آخرها للمساكين فتكون وقفا لا ترجع الى الورثة ولا تملك وتكون الغلة لمن كان من الموقوفة عليهم ويكون ماتنا سلوا على ما شرط الواقف -

قلت - وكذلك لو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة لاتباع ولا توهب على فلان ونسله -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء فاذا انقرضوا رجعت الى الورثة -

قلت - وسواء شرط ذلك للورثة او لم يشترط -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على المساكين او قال حبس على المساكين -

قال - فهو جائز من الثلث وهو على ما قال الواقف الا ترى انه لو قال هذا في الصحة كان جائزا وكانت وقفا على ما شرط وكذلك اذا اوصى بذلك جاز ذلك من الثلث -

قلت - ارأيت لو قال غلات ارضى بعد وفاتي لولد عبدالله سنة او عشر سنين -

قال - يكون لهم ما قال من الثلث ثم يرجع الى الورثة -
قلت - رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة في مرضه بعد وفاتي على ولد عبدالله
ونسله ماتا سلوا فاذا انقضوا فهي لورثتي -
قال - توقف على ولد عبدالله ونسله المخلوقين يوم يموت الموصي دون من
يحدث فاذا انقضوا رجعت الى الورثة فاقسموا اصلها بينهم على قدر مواريتهم
من الواقف -

قلت - ولم لا يعطى من يحدث من الورثة الولد والنسل بعد وفاة الموصي
وقد جعلها صدقة موقوفة قال لأنه شرط مرجع الاصل الى الورثة فاذا اشترط
ذلك خرج من أن يكون وقفا مؤبدا وانما هي وصية في الغلة واذا كانت وصية في
الغلة كانت لمن كان يوم يموت الموصي دون من يحدث الأثرى انه لو قال في صحته
ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدالله ونسله فاذا انقضوا فأصله لورثتي ان الوقف
باطل فاذا كان ذلك في الصحة كان باطلا فان كان ذلك وصية جوزت ذلك من
الثلث لاني قد اجيز في الوصايا ما لا اجيز في الوقف الأثرى لانه لو قال في صحته خلة
ارضى سنة لعبدالله كان ذلك باطلا لا يجوز وانما هي هبة فان دفعها جازت. واللام تجز
ولو اوصى بذلك كان جائزا فقد يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف في الصحة
فلذلك حكيت ما فسرت لك في المسئلة الاولى -

قلت - وان اشترط الرجل الرجعة في ارض وقف في وصيته أجوزت ذلك لمن
كان مخلوقا منهم دون من لم يخلق لانه وصية والوصية لا تكون لمن لم يخلق بعد -
قال - نعم -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على قرابتي -

قال - نعم يجوز بن الثلث لمن كان مخلوقا منهم دون من لم يخلق -

قلت - لو قال صدقة موقوفة على قرابتي بعد وفاتي -

قال - اعطيت من كان منهم ومن يكون على ما وصفت لك في الباب الاول -

قلت - رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بعد وفاته على قوم ومن بعدهم

جعل

جعل الغلة للورثة -

قال - تكون الغلة جائزة للقوم الذين جعل ذلك لهم فاذا انقضىوا رجعت الغلة الى الورثة فكانت بينهم على قدر موارثهم ما بقي منهم احد فاذا انقضىوا كانت للفقراء -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على اخوتي وعلى اولادهم ونسليهم ما تناسلوا فاذا انقضىوا فهي لولدي ونسلي ما تناسلوا فاذا انقضىوا فهي للفقراء -

قال - هذا جائز من الثلث ويكون للاخوة واولادهم ونسليهم فاذا انقضىوا صارت لولد الواقف وولد ولده ونسله فما اصاب ولد الصلب من ذلك كان بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الميت -

قلت - وكذلك كل وقف في مرض الواقف او وقفه بعد وفاته وكان يرجع الى بعض الورثة منه شيء (١) دون الباقيين ولم تجز الورثة ذلك فما رجح الى ذلك الوارث من الغلة فهو بين الورثة وبينه على قدر موارثهم عن الميت - قال - نعم -

قلت - وسواء رجح ذلك الى هذا الوارث لفقره او لغيره -

قال - نعم هاسواء لانه وصية للوارث ولا تجوز الوصية للوارث لسبب فقر ولا غير ذلك -

قلت - ولا يكون للباقيين من ولد عبد الله (٢) -

قلت - فمن اين افرق هذا والوقف وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله فهلك منهم هالك جعلت الغلة لمن بقي منهم ما بقي احد -

قال - هما مفترقان اذا كان وقفا مرجعه الى الفقراء والمساكين ويبدأ فانما انظر الى الغلة يوم تخلق فمن خلق من ولد عبد الله اعطيته (٣) ذلك لانه ولد عبد الله يوم خلقت الغلة واما اذا اوصى بثلة ارضه فقد وجبت الوصية لمن كان مخلوقا يوم

(١) انتهى الساقط من د (٢) بياض في النسخ كلها (٣) صنف - اعطيه -

مات الموصى فن هلك منهم رجع نصيبه الى الورثة ألا ترى ان من حدث من ولد عبدا لله انى لا اعطيه من غلة الارض التى ليست بوقف شيئا واعطى من حدث من ولده من غلة الارض الوقف فاذا كنت لا اعطى من يحدث منهم لم ارد نصيب من هلك منهم على من بقى منهم كما اردته فى الوقف لان فى الوقف اعطى من يحدث منهم ألا ترى ان الوصية فى الغلة لمن لم يخلق لا تجوز وفى الوقف جائز - قلت - أرايت رجلا قال ارضى موقوفة بعد وفاتى ولم يزد على ذلك -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لان الوقف يكون للغنى وللفقير ولم يوص لايهما هو فاذا لم يوص بذلك ابطلت الوقف ألا ترى انه لو قال ذلك فى صحته ابطلت ذلك حتى يقول صدقة موقوفة (او يقول وقفا على الفقراء -

قلت - أرايت لو قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة - ١) ولم يزد على ذلك وهى تخرج من الثلث -

قال - يتصدق بأصلها على الفقراء او تباع فيتصدق بشمها على الفقراء -

قلت - فاذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة جوزت ذلك وجعلتها وقفا على الفقراء والمساكين -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال ارضى محبوسة بعد وفاتى -

قال - هذا لا يجوز ولا يكون وقفا ولا صدقة -

قلت - أرايت لو قال ارضى موقوفة على عبدا لله حياته -

قال - فهى لعبدا لله حياته فاذا هلك عبدا لله رجعت الى الورثة ولم يكن وقفا -

قلت - أرايت لو قال فى صحته ارضى هذه موقوفة على عبدا لله -

قال - لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لان هذا وقف ولم يجعل آخره للمساكين ولم يقل هو صدقة موقوفة فاذا لم يقل ذلك كان الوقف باطلا لا يجوز ألا ترى انى لو اجزته فأت عبد الله رجوع ملكه اليه فكيف يكون وقفا يرجع بعد وفاة الموقوفة عليه ملكا الى الواقف هذا لا يكون واما اذا قال غلة ارضى بعد وفاى لعبد الله فهو جائز له فى حياته فاذا هلك رجعت الى الورثة ولو قال فى صحته غلة ارضى لعبد الله فان هذا باطل لا يجوز ألا ترى انه لو قال غلة ارضى بعد وفاى موقوفة على عبد الله سنة ثم هى بعد ذلك لورثتى كانت الوصية جائزة ولو وقف ارضا له على عبد الله سنة فاذا انقضت السنة كانت الارض كلها للواقف فان الوقف لا يجوز -

قلت - أرايت اذا قال ارضى بعد وفاى صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وليس له مال غيرها فأبى الورثة ان يحيزوا ذلك -

قال - يجوز الثلث منها ويطلق الثلثين (١) منها فتكون للورثة -

قلت - أرايت ان قال ارضى بعد وفاى صدقة موقوفة على ورثتى فأبى الورثة ان يحيزوا ذلك ولا مال له غيرها -

قال - يكون الثلث منها وقفا على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثين الباقين (١) منها لجميع الورثة مطلقين لا وقف فيهما -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرها وأبى الورثة ان يحيزوا ذلك -

قال - يكون الثلث منها وقفا على ما وصفت لك ويطلق الثلثين الباقين (١) -

قلت - فاذا اطلق الثلثين القاضى منها للورثة وحبس الثلث منها للوقف ثم خرج بعد ذلك مال لميت كثير أخرج الارض من ثلثه -

قال - يرد الثلثين الى الوقف فتكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة -

قلت - أرايت ان ظهر لميت مال سوى الارض والارض لا يخرج من الثلث -

قال - يجوز من الارض بقدر ثلث مال الميت فيكون وقفا -

قلت - فان كانت قيمة الوقف الف درهم فأجاز القاضى منها الثلث وابطل الثلثين

قدفعها الى الورثة ثم ظهر لليت من المال الف درهم -

قال - يكون الثلثان من الارض وقفا على ما وقف الميت ويطل الثلث منها فيكون للورثة مع الالف سوى قيمة الارض -

قلت - وكذلك كلما خرج لليت الف درهم سوى قيمة الارض فاذا خرج ذلك كانت (الارض - ١) كلها وقفا -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو كانت قيمة الارض التى وقفها الف درهم ولم يكن لليت مال غيرهما وأبى الورثة ان يميزوا ذلك فابطل القاضى الثلثين منها واجاز الوقف فى الثلث فعمد الورثة الى الثلثين فباعوا ثم ظهر لليت التى (٢) درهم او مال كثير تخرج الارض من ثلثه -

قال - فيبيع الورثة الثلثين جائز لا يرد ويضمن الورثة قيمة الثلثين ويشترى بها ارض فتكون وقفا على مثل ما اشترط الواقف -

قلت - وكذلك لو ظهر لليت مال لا تخرج الارض من ثلثه نظرت الى قيمة ثلث جميع ما ترك الميت فان رجعت منه قيمة الارض التى وقف القاضى ونظرت الى ما كان يرجع فى ثلثى الارض فأخذت قيمة ذلك فاشتريت بها ارضا فوقفتها على مثل ما وقف الميت -

قال - نعم -

قلت - رأيت ان كان الثلثان من الارض لما دفعها القاضى الى الورثة باع بعضهم حصته من ذلك ولم يبيع الآخرون ثم ظهر لليت مال كثير كيف القول عندك فى ذلك -

قال - يؤخذ جميع مابقى من هذه الارض لليت فتكون وقفا مع الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض ويشترى بها ارضا فتوقف على مثل ما امر به الميت وتقسم الورثة الباقي بعد ذلك على واريشهم ويحسب على الذى باع حصته من الارض بقيمة ما صار فى يده منها -

قلت - ولا يرد بيعه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان القاضى قد اطلق ذلك له فبيعه فيه جائز ألا ترى ان قولنا فى رجل أوصى له بأرض وهى جميع مال الميت فأعطى القاضى الموصى له بالأرض ثلثها ورد الثلثين على الورثة ثم ظهر للميت مال كثير تخرج الأرض من ثلثه انى ارد على الموصى له ما بقى من الأرض واجوزها له فان كان الورثة قد باعوا ذلك جوزت بيعهم واعطيت الموصى له مما يظهر من مال الميت قيمة الثلثين من هذه الأرض وكذلك الوقف هو فى قياس قولنا فى الوصية -

قلت - فإذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على الفقراء وله مال كثير غائب عنه فابى الورثة ان يجيزوا ذلك -

قال - يكون لهم الثلثين (١) ويكون الثلث الباقي وقفا على ما وقفه الميت فإذا قدم المال رددت ما بقى من الأرض الى الوقف -

قلت - أرايت ان قدم بعض المال -

قال - رددت من الأرض قيمة ثلث ذلك على ما فسر لك وان كان الورثة باعوا ذلك كان الجواب فى ذلك كله على ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة بعد وفاتى موقوفة على الفقراء والمساكين وله مال كثير غائب عنه وعليه دين فابى الغرماء ان يونحروا ما لهم -

قال - تباع هذه الأرض فى الدين -

قلت - فإذا بيعت بالثلاثة درهم وقيمتها ألف درهم وقبض ذلك انغرما ثم قدم مال للميت بعد ذلك أخذت منه ألف درهم فاشتريت بها أرضا فكانت وقفا على ما وقف الميت الأرض التى بيعت -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان قيمتها ألف درهم وباعها القاضى بالثلاثة ونحوها فتضى بها

(١) كذا (٢) زيادة من صف -

التماء ثم ظهر لبيت (مال كثير فاراد الوارث ان يعطى قيمة الارض الف درهم -

قال - يؤخذ من مال الميت الف وخمسة درهم الثمن الذى بيعت به الارض، فيشترى بها ارضا فتكون وقفا على مثل ما شرط الميت فى الوقف الاول - (١) - قلت - وكذلك لو بيعت بتسعة درهم لم يشتر الوقف إلا بتسعة وانما يشترى الوقف بمن الارض التى بيعت ولا يلتصق الى قيمتها -

قال - نعم -

قلت - ولا يرد بيع الارض الاولى -

قال - لا يرد ذلك -

قلت - أ رأيت رجلا وقف ارضا له فى مرضه على وجوه مائة واشترط أن له ان يرد له ذلك اذا بدا له -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - أ رأيت رجلا وقف ارضا له فى مرضه وله مال كثير ثم ان ماله ذهب قبل ان يموت ثم مات ولا مال له غيرها -

قال - يجوز الثلث منها ويطل الثلث الباقي -

قلت - أ رأيت لو وقفها وليس له مال غيرها ثم افاد (٢) مالا كثيرا ثم مات -

قال - فهو جائز من الثلث -

قلت - أ رأيت لو وقفها او وصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم يقبض الورثة ما صار لهم من مال حتى ضاع المال -

قال - يجوز الوقف فى الثلث منها ويطل الثلث الباقي منها -

قلت - أ رأيت اذا وصى بوقف ارضه بعد وفاته على وجوه مائة معلومة لحدث فيها ثمرة قبل موت الموصى ثم مات الموصى -

قال - الثمرة ميراث ولا تكون لاهل الوقف -

قلت - أ رأيت ان كانت الثمرة حدثت بعد وفاته والارض والثمره يخرجان من

الثالث -

قال - فالغلة للوقوف عليهم الارض -

قلت - وسواء في الباب الاول كانت الارض تخرج من الثلث او لا تخرج -

قال - نعم هما سواء وكل ثمرة تحدث قبل موت الموصى فهي للورثة دون اهل الوقف -

قلت - وكذلك لو اوصى لرجل بارض له فاثمرت قبل موت الموصى لم يكن للموصى له من الثمرة شيء والارض للموصى له -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو وقف ارضا له في مرضه ثم حدث فيها ثمرة قبل موت الموصى -

قال - تكون للوقف عليهم اذا كان ذلك يخرج من الثلث -

قلت - أرايت لو وقفها في مرضه الذي مات فيه وفيها ثمرة يوم وقفها لمن تكون الثمرة -

قال - للواقف -

قلت - ولا تكون لاهل الوقف -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو ان رجلا وقف ارضا له كانت الثمرة له خاصة والوقف جائز -

قال - نعم -

باب الرجل يقف ارضا له في صحته على

الفقراء فيحتاج احد من ولداه او من

قرباته أيعطى منها او لا يعطى

قلت - أرايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولم يسم

منها شيئا لاحد فاحتاج بعض قرباته بعد ذلك فاراد ان يعطى من الوقف -

قال - يعطى منه اقل من مائتى درهم -

قلت - ولم اعطيته -

قال - لانه فقير والفقير عندنا لا يعطى من الزكاة ولا من الصدقة الا اقل من مائتى درهم لان من كانت له مائتا درهم فهو غنى تجب عليه الصدقة وهذا مذهب أبى حنيفة رحمه الله فى الزكاة وقول أبى يوسف -

قلت - وتراهم احق بها من المساكين الباقين -

قال - نعم هم احق بها من المساكين لان صدقة الرجل على قرابته الفقراء اعظم اجرا من الغريب ألا ترى ان من السنة ان يقسم صدقات كل قوم بينهم ولا تخرج عنهم بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن المرأة تعطى زوجها من الصدقة قال لها ابران وبلغنا ان رجلا من الانصار تصدق بارضه فأتى ابواه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا له مالنا ما لغيرها فردها للنبي صلى الله عليه وسلم وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى المظاهر ما يكفر فقال ما بين لايتها أهل بيت احوج اليه من أهلى فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل ذلك فيهم - قلت - أرايت ان عمدالواقف فاعطى الثلثة الفقراء والمساكين ولم يعط القرابة - قال - لا ضمان عليه وما اعطاهم فهو جائز وهذا استحسان وليس هو حق لهم فى الثلثات من هذه الصدقة وكما فأمره ونستحسنه ألا ترى ان من وجبت عليه زكاة ما له أمرته ان يعطيها فقراء من قرابته واستحسننت له ذلك فان اعطاها المساكين اجزاء ألا ترى ان رجلا لو قال هذه الدراهم صدقة أمرته ان يضعها فى فقراء قرابته فان اعطى غيرهم لم اجعل عليه شيئا واجزاء -

قلت - أرايت ان كان له ولد وولد ولد فقراء أيعطى من علات هذه الارض - قال - نعم يعطى منها اقل من مائتى درهم كما وصفت لك -

قلت - ولم اعطيته -

قال - لأنه اقرب القرابة -

قلت - فما تقول فى رجل وجبت عليه زكاة ما له او قال هذه الالف درهم فى المساكين

للمساكين صدقة أنه ان يعطى منها ولدا او ولد ولد او زوجة -

قال - لا -

قلت - فلم اعطيت هؤلاء من الوقف -

قال - الوقف وهذا مفترقان لا يعطى من الزكاة ولا من النذر ولا من الكفارات ولد ولا ولد يعطون من الوقف اذا كانوا فقراء لان الزكاة والنذور والكفارات ملكها الذى يتصدق بها فليس له ان يعطيها ولده واما الوقف فقد زال ملك الواقف عنه فله ان يعطى ولده وولد ولده منه وكذلك ابوه وجده -

قلت - ارايت ان جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله ولد فقير وولد ولد وقرابة والغلة لآسئهم جميعا -

قال - بيد ابولدا الصلب فيعطى كل واحد منهم اقل من ما تبي درهم فان كان فيها فضل اعطى من ذلك الفضل ولد الولد وكذلك الولد على ما وصفت لك في ولد الصلب بيد ابلاقرب منهم الى الواقف فان فضل عنهم فضل كان ذلك في الفقراء والمساكين من الجيران وغيرهم على ما يرى الى الصدقة -

قلت - ارايت في هذه المسئلة ان مات رجل من الولد وهو فقير بعد محي الغلة أ يكون لورثته (١) ما كان له -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو استغنى لم تعطه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو اقتصر منهم احد بعد محي الغلة اعطيته -

قال - نعم ولا يشبه هذا عندى الرجل يفى ارضا على فقراء ولده او فقراء قرابته لان الرجل اذا وقف ذلك على فقراء هم فقد جعل لهم فيها حقاً ثابتاً فان استغنوا محي الغلة وهو فقير لم يعط من تلك الغلة شيئاً وهذا كله مخالف للباب الاول انما اعطيت القرابة والولد بالاستحسان واما في هذا الباب فالواقف نفسه فقد وقف عليهم الارض ألا ترى ان القائم باسم الصدقة لو دفع في هذا الباب الغلة الى الفقراء

لضمته لان هذا حق لهم وقد وقف عليهم ولو دفع القايم باسم الصدقة الغلة الى المساكين في الباب الاول لم اضمنه لان الوقف على المساكين عام ولكنى استحسن ان اخص اولاده -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء -

قال - انما انظر الى من كان منهم فقيرا يوم تقسم الصدقة فاقسم ذلك بينهم على ما وصفت لك ولا التفت الى قر من افتقر منهم بعد مجيء الغلة وامن من استغنى منهم بعد مجيء الغلة او مات بعد مجيء الغلة -

قلت - ارأيت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه على المساكين وهم من قرابة الواقف -

قال - شهادتهما جائزة فقيرين كانا او غنيين ولو كانا شهدا انه وقفها على فقراء قرابته وهما من القرابة لم اجز شهادتهما فقيرين كانا او غنيين -

قلت - ارأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على المساكين واحتاج هو يعطى منها شيئا -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ان احتاج احد من ولده اعطوه وان احتاج هو لم يعط -

قال - هما مفترقان لأن هذا الوقف على نفسه لم يجوز ولوا وقفه على ولده جاز ذلك فاعطى من الوقف كل من كان لو وقف عليه جاز وقفه عليه ولا يعطى منه من لا يجوز وقفه عليه -

قلت - ارأيت اذا وقف ارضه على جعلها صدقة موقوفة على ان غلتها نصفين النصف منها للفقراء والمساكين والنصف الاخر للفقراء قرابته -

قال - فهو جائز على ما وقفها عليه -

قلت - ارأيت ان احتاج قرابته وكان الذى سمي لهم لا يكفيهم اعطيتهم مما جعل للفقراء -

قال

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان الواقف قد سمي لهم شيئا معلوما ولا ازيدهم على ذلك -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان النصف منها لولدى ونسلى والنصف الآخر للساكين واحتاج ولده ونسله وكان ما يأخذون من ذلك النصف لا يكفيهم اتعطيهم من النصف الذى للفقراء -

قال - لا -

قلت - وكذلك ما سمي من الغلة لولده وقرابته وجعل إلباقى للساكين لم يزد من سمي له فيها حقا على ما سمي له من ذلك -

قال - نعم لا يزدادون على ذلك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على ان غلتها نصفين النصف للفقراء من ولدى ونسلى والنصف الآخر للساكين وكانت له قرابة سوى ولده فقراء -

قال - يعطون من نصيب المساكين على ما وصفت لك واما الولد والنسل فلا يزدادون على ما سمي لهم الواقف -

قلت - أرايت لو سمي للقرابة من الغلة شيئا وللولد شيئا وللساكين ما بقى أيرد على احد من القرابين من سهم المساكين -

قال - لا -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فى الغارمين وله ولد وقرابة محتاجون -

قال - لا يعطون منها الا ان يكونوا غارمين فيعطون منها فيبداهم قبل سائر الغارمين كما بدأنا بفقرائهم قبل سائر المساكين -

قلت - وكذلك لو قال فى بنى السبيل -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال فى سبيل الله أيعطى فقراء قرابته -

قال - لا وانما هي في السبيل -

قلت - وكذلك لو قال في الحج اوفى الرقاب -

قال - نعم - هذا كله سواء وليس يصرف من ذلك الا في وجهه الا ان يكون القرابة من ذلك الوجه فيعطون ويبدأ بهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ابداً بالقرابة اذا كانوا محتاجين قبل سائر المساكين على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت الجيران يستحسن ان يبدأ بعطيتهن (١) قبل المساكين -

قال - نعم -

قلت - فيعطون مثل ما يعطى القرابة -

قال - لا ولكن يعطون على قدر ما يرى القائم بامر الصدقة -

قلت - وكذلك ابوالى -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين واحتاج قرابته فرقع ذلك الى القاضي فاعطاهم منها القوت أ ترى ذلك حكاهم فيها بالا قوات -

قال - لا انما هذا برأى (٢) منه فاذا عزل بطل ذلك او يرى القاضي نفسه الرجوع عن ذلك -

قلت - وكذلك لو كان امر القيم (٣) بامر الصدقة ان يجرى ذلك عليهم -

قال - نعم هما سواء -

قلت - فان قال قد حكمت في ذلك وجعلته ثابتاً لهم في هذه الصدقة ووصيت بذلك فهو جائز فان رفع ذلك الى قاضى يرى خلافه جوز ذلك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان دفعت هذه الصدقة الى قاض فامر ان يعطى كل واحد

عشرة دراهم او اقل من ذلك ثم رفع ذلك اليك -

(١) صف - فيعطيهن (٢) صف - رأى (٣) صف - القائم -

قال - لاجعل ما كان من القاضى الاول حكما وانما هو عندى رأى رءاه فاعطى كل واحد منهم اقل من ماتى درهم هذا كله من القضاة عندى رأى يروونه (١) وليس بحكم ألا ياتون بحكم مفسر مؤكدا فاجيز ذلك -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة فقراء فلم يعطوا شيئا أتعطيهم لما مضى -

قال - لا يعطون لما مضى وانما يعطون لما يبقى ويعطون اقل من ماتى درهم وليس يشبه هذا عندنا الوقف اذا كان عليهم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين بخاء رجل من القرابة فقال انا فقير -

قال - اذا عرف انه فقير اعطى منها على ما وصفت لك -

قلت - وتعطى امرأته اذا كانت فقيرة -

قال - لا تعطى الا ان تكون من القرابة -

قلت - وكذلك لو كانت امرأة فقيرة ولها زوج فقير وهى من القرابة فاعطيها ولم تعط زوجها الا ان يكون من القرابة -

قال - نعم -

قلت - فتعطى ولد القرابة منها -

قال - نعم لانه من القرابة اذا كان فقيرا -

(قلت - أرايت اذا وقف ارضا على المساكين أتعطى قرابة ولده اذا كانوا فقراء - ٢) -

قال - نعم (هم - ٣) اسوة المساكين وانما ابدأ بمن كانت له قرابة من الميت الوائق فاما قرابة ولده او امرأته فهما اسوة المساكين -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين والغارمين فجاء رجل من القرابة فقير غارم أيعطى من السهمين جميعا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو سمي أصنافاً مختلفة أعطيت القريب من هذه الأصناف كلها إذا كان من أهلها وبدأت به على ما يرى له القائم بامر الوقف -

قال - نعم -

قلت - أرأيت القائم بامر الصدقة إذا أمره القاضى أن يعطيها فقراء القرابة فأعطى غيرهم أترى عليه ضمناً -

قال - لا إلا أن يكون ذلك منه على وجه الحكم فإن كان ذلك من القاضى حكماً كان (١) القائم بامر هذه الصدقة ضامناً لذلك -

قلت - أرأيت القاضى أن يجبر الوصى أن يضعها (٢) في فقراء القرابة على ما وصفت لك -

قال - نعم يجبره ولو أعطاه غيرهم لم يضمن -

قلت - فكيف يجبره ولو أعطاه غيرهم لم يضمن -

قال - إنما أستحسن إذا كانت في يده الغلة أن يتزعمها منه ويدفعها إلى فقراء القرابة فاما إذا انقذها فلا شيء عليه وكذلك الجيران والموالي هم بمنزلة القرابة في هذا الوجه -

قلت - أرأيت إذا وقف أرضه على المساكين أيقضى منها دين الميت -

قال - لا -

قلت - فيكفن بها ميتاً -

قال - لا ولا يبنى بها مسجد ولا يحجج بها حجة وإنما هي للفقراء على ما وصفت لك -

قلت - أرأيت إذا قل أرضى صدقه موقوفة بعد وفاتى على المساكين فأنفذ ذلك وهى تخرج من الثلث واحتاج أحد من ولد الوصى -

قال - لا يعطى من الغلة شيئاً -

قلت - ولم لا تعطهم -

قال - لأن هذه وصية وهم ورثة ولا يجوز لوارث وصية ولا يجتمع الميراث والوصية جميعاً -

قلت - أ رأيت لو احتاج إليها ولد وولد -

قال - يعطون منها على ما وصفت لك -

قلت - ولم -

قال - لأن ولد الولد يجوز لهم الوصية وولد الصلب لا يجوز لهم الوصية فاعطى

منها من جازت له الوصية وامنع الورثة -

قلت - أ رأيت ان كان ولد الولد وورثة الميت -

قال - لا يعطون شيئا -

قلت - فيعطى اولادهم -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت رجلا وقف ارضه على الفقراء والمساكين ووقف ارضه لآخرى

على فقراء قرابته -

قال - كله جائز -

قلت - أ رأيت ان كان في وقف القرابة (ما ينهم أعطون من وقف الفقراء -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان لم يكن في وقف القرابة (١) ما يكفيهم -

قال - يحصل له (٢) الغنى من وقف الفقراء ولا يرا دون على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان وقف الوقفين جميعا رجل واحد في عقدة واحدة -

قال - اعطى القرابة ما وقف عليهم قليلا كان او كثيرا ولا ازيدهم على ذلك وهم

عندى بمنزلة رجل وقف لرضاه على ان نصف غاتها للفقراء من قرابته والنصف

الآخر للمساكين ولا يتراد القرابة على النصف شيئا ولا يرد عليهم من النصف الذي

للمساكين شيء -

قلت - أ رأيت ان كان الوقفان في عقدتين مختلفتين -

قال - بكل الفقراء (منهم - ١) على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت ان كان الوقف من اخوين لآب وام وقف احدهما ارضه على

فقراء قرابته ووقف الآخر ارضه على المساكين -
 قال - يعطى وقف القرابة فقراء القرابة فان كان فيه غنى لهم لم يزد واعلى ذلك
 وان لم يكن فيه غنى اكمل لهم الغنى من الوقف الآخر -
 قلت - وسواء كان ذلك فى عقدة واحدة او عقدين -
 قال - نعم اذا كانا وقفين مختلفين -
 قلت - وكذلك كل فقير يأخذ من وقف له فيه حق بين لم يعط من وقف آخر
 شيئا الا كمال الغنى -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت لو كانا وقفين مختلفين بين اخوين وقف كل واحد منها ارضه على
 قرابته -
 قال - هذا يعطى كله واحد منهم من فقراء قرابته من الوقفين جميعا -
 قلت - ولا يشبه هذا عندك أن يكون احد الوقفين للمساكين والآخر للفقراء
 القرابة -
 قال - لالا لأنها مختلفان اذا كان الوقفان جميعا على فقراء القرابة اعطيتهم من الوجهين
 جميعا واذا كان احدهما على فقراء القرابة والآخر على المساكين اكلت للفقراء من
 القرابة من وقف المساكين كمال الغنى ولم ازدهم على ذلك -
 قلت - أ رأيت اذا كانوا اهل بيت لهم وقوف كثيرة منها ماهو على الفقراء منهم
 ومنها ماهو على الفقراء والاعنياء منهم ومنها ماهو على المساكين -
 قال - كل وقف على الفقراء والاعنياء فاني اقسمه على شرط الواقف وكل
 وقف شرط على الفقراء منهم فاني اقسمه بين فقراهم على مثل ما شرط الواقف
 وكل وقف للمساكين لا اعطى منه غنيا ولا اعطى منه من يأخذ منه قدر الغنى من
 هذا الوقف وان كان فقيرا اكلت (١) لمن كان فقيرا منهم لان نصيبه قدر الغنى
 من هذه الوقوف الى الفقراء والمساكين حتى يكمل له كمال الغنى -
 قلت - ومحسب عليه بكل ما يصل اليه من غلات الوقف ثم يكمل له بعد ذلك من

وقف المساكين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج واحد من ولده فاعطى من الثلثة مائتى درهم فانفقها وصار فقير الا شىء له وقد بقى من غلات الصدقة اعطيته بقية ما بقى منها اذا كان يعلم ان اتفاقه للمائتين الاوليين فى غير فساد وأنه انفقها فيما لا بد له منه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك اوضاعت منه فعلت ذلك -

قال - نعم هما سوله اذا جاء من امره ما يعرف ان ما ذهب منه فى غير فساد وفى اصلاح وانه الساعة فقير اعطيته ولم امنعه مما بقى اتمام ما اعطيته لاني انما اعطيته الفقراء وهو فى الوقف الذى اعطيته فقيرا اذا كانت ارضه على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء -

قلت - وكذلك الزكاة فى القرابة الجواب فى ذلك على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا كانت ارضا وقفها على المساكين والفقراء وله قرابة من غير اهل البلد الذى كان فيها الواقف -

قال - لا يعطون من ذلك وان اعطاهم والى الصدقة فلا ضمان عليه وانما هو عندى بمنزلة الزكاة الذى يقسم فى بلد المزكى -

باب الرجل يشتري ارضا بيعا

فاسدا فيقفها قبل ان يقبضها

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل ارضا بيعا فاسدا فوقفها المشتري على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها -

قال - الوقف جائز ويكون على ما وقفها عليه -

قلت - فان جاء البائع بخلافه فى ذلك -

قال - فللبائع على المشتري قيمة الارض يوم قبضها -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان المشتري قد اتلفها وزال ملكه عنها فاذا زال ملكه عنها فعليه القيمة
الآتري انه لو باعها او وهبها كانت عليه القيمة فكذلك اذا وقفها -
قلت - أ رأيت اذا اشترى الرجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فلم يقبضها حتى
وقفها على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف باطل لا يجوز الآتري انه لو باعها قبل ان يقبضها وقد اشترها فاسدا
ان البيع باطل فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل دارا بيعا فاسدا وقبضها واتخذها مسجدا
وصلى الناس فيه -

قال - هي مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد وهذا والوقف سواء وهذا قول
اصحابنا في المسجد والوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا اشترى الرجل من رجل دارا بخر او بخرير وقبضها فوقفها
على المسلمين (١) -

قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الدار يوم قبضها -

قلت - أ رأيت لو اشترها بميتة او بدم او برجل حر -

قال - هذا كله سواء اذا وقفها لم يخر وقفه وهذا منتقض الآتري انه لو باعها لم يخر
يبعه فكذلك لا يجوز وقفه -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل دارا بيعا صحيحا قبضها فوقفها على
المساكين وقفها صحيحا -

قال - هو جائز ويكون على ما وقفها (عليه - ٢) -

قلت - أ رأيت ان جاء لهذه الدار شفيح فاخذها بالشفعة -

قال - فله ان يأخذها بالشفعة ويبطل الوقف فيها ويكون الشفيح احق بها -

قلت - ولم قلت ذلك وقد وقفها وهو مالك لها -

قال - لان الشفعة بمنزلة الاستحقاق ألا ترى أن من قولنا في رجل اشترى من رجل دارا فبصلها مسجد الله تعالى ثم جاء رجل فأخذها بالشفعة انه يأخذها ويبطل المسجد وكذلك اذا وقفها ثم جاء الشفعي فهو على ما وصفت لك ألا ترى لو ان رجلا اشترى من رجل دارا فباعها ثم جاء الشفعي فإن له ان يبطل البيع الثاني ويأخذها بالبيع الاول ولو ان رجل اشترى من رجل دارا يباعا فاسدا فباع المشتري ثم جاء البائع بعد ما قبضها لم يكن له ان ينتقض البيع وكان هذا مخالفا للشفعة فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجل اشترى من رجل دارا وقبضها ووقفها على المساكين ثم وجد بها عيبا -

قال - الوقف جائز وليس له ردها ويرجع بالنقصان -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان ملك المشتري قد زال عنها فاذا زال عنها ملكه رجع بالنقصان -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن ملك المشتري قد زال -

(١) - أ رأيت لو كان المشتري قد باعها ثم وجد بها عيبا فلم لا يرجع بالنقصان كما

وصفت لك في الباب الاول اذا زال ملكه رجع بالنقصان -

قال - هما مختلفان لأنه قد يجوز ان يرد عليه ويرجع الى ملكه ولا يجوز في الوقف

أن يرجع الى ملكه بعد ان وقفه ألا ترى ان من قولنا في رجل اشترى ارضا من

ارض العشر والمشتري ذى والبائع مسلم قبضها المشتري فوضع عليها الخراج ثم

وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها وكان له ان يرجع بالنقصان فهذا ليس من الوقف

وقد قال اصحابنا يرجع (فيه - ٢) بالنقصان (فالوقف اخرى ان يرجع فيه

بالنقصان - ٣) من هذا -

قلت - أ رأيت اذا اشترى ارضا فوقفها على المساكين ثم وجد بها عيبا فرجع

المشتري بالنقصان ما يصنع بالنقصان -

(١) لعله سقط - قلت (٢) سقط من (٣) زيادة من صف -

قال - هو له يصنع به ما شاء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لم يقف النقصان -

(قلت - أرأيت رجلا اشترى بدنة فجعلها هديا وقلدها ثم وجدها عيبا -

قال - لا يرجع بالنقصان - (١) -

قلت - من اين اختلف الوقف والبدنة -

قال - البدنة في ملكه ألا ترى انه لو مات صارت البدنة ميراثا في قولنا فالوقف

مخالف للبدنة -

قلت - أرأيت رجلا اشترى ارضا يدار فيها راما (٢) فالوقف المشتري الارض على

المساكين ثم وجدها عيبا -

قال - يرجع بالنقصان في الدار فيكون ذلك له من الدار مطلق ليس (لوقف - ٣) -

قلت - أرأيت اذا وجد المشتري بالدار عيبا ولم يجد المشتري بالارض الاثى

وقتها عيبا -

قال - يرد الدار على بائعها وعليه قيمة الارض يوم قبضها -

قلت - (ولم قلت ذلك - ٣) ولم لا تبطل الوقف وترد الارض وتجعل هذا بمنزلة

الشفعة -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان هذا لو باع الارض ثم وجد المشتري بالدار عيبا

ردها وأخذ منه قيمة الارض ولم ينقض البيع في الارض ولو كان هذا في الشفعة

رددت على الشفع (٤) فالشفعة مخالف لهذا اذا كنت تجوزت بيعه تجوزت وقفه

واذا ابطلت بيعه ابطلت وقفه -

قلت - أرأيت اذا اشترى رجلا من رجل ارضا بدار وتقاضيا ثم ان كل واحد

منهما وقف كل واحدة منهما وقف على المساكين -

(١) سقط من ر (٢) كذا وفي صف - رضى (٣) زيادة من صف (٤) من هنا

محمود في صف -

قال - فهو جائز -

قلت - فان وجد واحد منهما بما اشترى عيبا -

قال - لا يرجع بالنقصان في قيمة الارض الآخر ولا سبيل له عليه والوقف فيه جائز -

قلت - وكذلك لو وجد كل واحد منهما على صاحبه بالنقصان بما اشترى عيبا بعد الوقف ما اشترى -

قال - نعم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالنقصان في قيمة ما اشترى منه صاحبه يوم قبضه منه ولا يرد وقف واحد منهما والوقفان جائزان -

قلت - رأيت رجلا اشترى من رجل ارضا فلم يقبضها حتى وقفها على المساكين - قال - ان دفع الثمن فالوقف جائز وان لم يدفع الثمن فالوقف موقوف فان مات المشتري ابطلت وقف الارض وبعث الارض في الثمن فان كان فيه وفاء فللبائع وان كان فيه نقصان رجع البائع بالنقصان في مال المشتري -

قلت - ولم قلت ذلك وانت تقول لو اشترى عبدا فاعتقه قبل ان يقبضها (١) ان العتق جائز ويبيع المشتري بالثمن ولا يرد العتق -

قلت - فمن اين افرق العتق والوقف وهما مستهلكان جميعا -

قال - لا يشبه العتق عندى الوقف العتق اسهلا ولا يرد بعد ان يعتق من مالك والوقف موقوف بعد ان يقع الا ترى ان رجلا لو وقف في مرضه ارضا وعليه دين كثير ولا مال له غيرها لم يجز الوقف وابطلته وبعث الارض في الدين ولو اعتق عبدا جوزت العتق وسعى في قيمته فالعتق مخالف للوقف -

(٢) وكذلك لو ان رجلا مات وعليه دين ائف درهم وله ارض قيمتها ائف ومائة درهم فوقها الوارث وليس لئف مال غيرها (٣) ولم يمكن البيع الا فيها كلها بعثها في الدين وابطلت الوقف -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو كان مكانها عبدا

(١) كذا (٢) له سقط قلت - ح (٣) انتهى المحو في صف ٥

قال - هو له يصنع به ما شاء -

قلت - رأيت ان كان المستحق استحق نصفها وقد كان المشتري وقفها على المساكين -

قال - فالوقف (جاز) من النصف الباقي منها ويبطل الوقف من النصف المستحق ويكون للمشتري ان يرجع على البائع بنصف الثمن ويصنع به ما شاء -
قلت - ولا يرد المشتري النصف الباقي -

قال - لا لانه قد جاز الوقف فيه -

قلت - رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فقبضها فوقفها (بعد ما قبضها وقفها فاسدا قال يرد هذا كله ويبطل البيع والوقف الا ترى انه لو اشترى ارضا بيعا فاسدا فباعها بيعا فاسدا بعد ما قبضها ان البيعين (٢) جميعا يردان وكذلك الوقف والبيع في المسئلة الاولى -

قلت - رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فقبضها فوقف - ٣)
نصفها وقفها صحيحا -

قال - فالوقف جائز في هذا النصف ويرد على البائع النصف الآخر ونصف القيمة -
قلت - رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فقبضها المشتري فوقفها البائع وهي في يد المشتري ثم ان القاضى فسخ البيع ورددها على البائع -
قال - فالوقف باطل لا يجوز الا ترى انه لو كان مكانها عبدا فاعتقه ان العتق باطل فكذلك الوقف -

قلت - رأيت لو وقفها البائع قبل ان يقبضها المشتري -

قال - فالوقف جائز سواء سلمها الى المشتري بعد ذلك او لم يسلمها -

قلت - رأيت اذا اشترى ارضا بيعا فاسدا فقبضها وجعلها صدقة ووقوفة على البائع -

قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض للبائع -

قلت - وسواء وقفها على البائع او على غيره قال نعم هما سواء -

قلت - أ رأيت لو اشترى الرجل من رجل ارضا يباعا فاسدا فلم يقبضها حتى وقفها على المساكين ثم قبضها بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولا يشبه هذا عندك البيع الصحيح -

قال - لا ألا ترى انه لو كان عبدا في البيع الفاسد فاعتقه لم يجر عتقه ولو كان مثل ذلك في بيع صحيح كان العتق جائزا -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل ارضا وقبضها فوقفها على المساكين ثم جاء رجل فاستحقها واجاز البيع -

قال - البيع جائز والوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه يوم وقفها لم يكن له ملك لان المشتري انما ملكها بعد الاجازة ويوم وقفها كان لا يملكها ألا ترى انه لو كان بدل الارض عبدا فاعتقه المشتري ثم ان البائع اجاز البيع فان العتق باطل -

قلت - أ رأيت لو ان رجلا اشترى من رجل ارضا على ان البائع بالخيار (ثلاثا - ١) فقبضها المشتري فوقفها في الثلاث ثم ان البائع اجاز البيع -

(قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو كان بدل الارض عبدا فاعتقه المشتري - ٢) - فالعتق باطل -

قال - نعم وهما سواء -

قلت - فالوكان المشتري بالخيار فوقفها المشتري -

قال - فالوقف جائز -

قلت - أ رأيت لو ان رجلا اشترى من رجل ارضا فوقفها على المساكين بعد ما قبضها ثم استحقها رجل يضمن البائع اقيمة -

قال - فهذا منه جائز والبيع والوقف جائز -

قلت - وكذلك لو كان مكان الارض عبدا فاعتقه المشتري جوزت البيع

والعتق -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو ضمن المشتري المستحق القيمة -

قال - فانوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن البيع قد بطل لما ضمن المشتري القيمة فاذا بطل البيع لم يجز الوقف واذا

اجاز البيع جاز الوقف -

باب الرجل يقف ارضا على قوم

فلا يقبلون (١) ذلك او يقبله

بعضهم دون بعض

قلت - أرايت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبد الله فقال عبد الله

لا قبل ما وقف على -

قال - الوقف جائز وتكون الغلة للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اذا قال عبد الله لا قبل فكأنه جعلها صدقة موقوفة وسكت فهي

للمقراء والمساكين -

قلت - ويجعل موت عبد الله مثل رد الوقف -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فأبى رجل من ولد

عبد الله ان يقبل ما وقف عليه -

قال - يكون الوقف جائزا وتكون الغلة لمن قبل منهم دون من لم يقبل وأجعل

من لم يقبل منهم بمنزلة الميت -

قلت - لو قال قد اوصيت بثلث مالي لولد عبد الله وكانوا يوم مات الموصي

اربعة نأبى واحد منهم ان يقبل -

قال فحصته لورثة الميت -

قلت - فان كان هذا فى الوقف -

قال - فحصته لمن بقى من ولد عبدالله -

قلت - فمن اين اترق الوقف والوصية وانت تشبه الوقف بالوصية -

قال - لا يشبه الوقف بالوصية فى هذا ألا ترى ان من مات فى الوقف جعلت الوقف كله للباقي منهم اذا كان قد قبل وان مات فى الوصية بعد موت الموصى وقد قبل ان حصته لورثة الميت والوقف يجرى على من بقى والوصية لا تجرى على من بقى -

قلت - أرأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدالله ونسله ماتنا سلوا فقال جماعة منهم لا تقبل -

قال - فالوقف لمن بقى منهم ما بقى (منهم - ١) واحد -

قلت - فان قالوا جميعا لا تقبل -

قال - فالوقف للفقراء -

قلت - أرأيت ان حدث انه ولد بعد ذلك او نسل فقالوا يقبل -

قال - يرد اليهم الوقف ألا ترى انه لو قال على ولد عبدالله فانقرضوا انى اجعل الغلة للساكين فان حدث بعد ذلك لعبدالله ولد رددت الغلة اليهم وكذلك الباب الاول قلت - أرأيت من حدث فقال لا اقبل (قال تكون حصته لمن قبل منهم دون من لم يقبل -

قلت - أرأيت ان قال رجل منهم لا اقبل - ٢) ما جعل لى ولنسلى -

قال - اما حصته فباطل ويكون لمن بقى حصته ولده فان كانوا اكبارا (طاب - ٣) لهم ان يقبلوا او يردوا وكان ذلك اليهم خاصة دون الوالد وان كانوا صغارا لم يجز رد الوالد الوقف عليهم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على واد عبدالله فقال رجل من ولد عبدالله لا اقبل ولم يزد على ذلك -

قال - فقد ابطل جميع ما جعل له من الغلة وتكون لمن بقي منهم -

قلت - فان اخذها سنة ثم قال لا اقبل ذلك -

قال - فليس له ان يرد بعد اخذه سنة -

قلت - أ رأيت ان قال لا اقبل سنة واحدة وأقبل ما سوى ذلك -

قل - فهو جائز وتكون حصته من غلة تلك السنة للباقي من اهل الوقف ويشاركهم في غلة الوقف فيما يستأنف -

قلت - وكذلك لو ان رجلا وصى لرجل بثلاث ماله فأخذ بعضه فهذا عندك قبول لكله -

قال نعم - وليس له ان يرد ما بقي -

قلت - وكذلك ان قال قبلت نصف ما وصى به من الثلث ولا اقبل الباقي -

قال - يجوز النصف ويبطل النصف الباقي ويكون لورثة الميت -

قلت - والوقف على هذا القياس -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان قال صدقة موقوفة على عبدالله فقال عبدالله قد قبلت سنة ولا اقبل ما بقي -

قال - فهو جائز وتكون الغلة سنة لعبدالله وما بقي من الغلة بعد ذلك للساكنين وكذلك ما قبل من السنين -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدالله قد قبلت نصف الغلة ولا اقبل ما بقي -

قال - يكون لعبدالله غلة نصف ما بقي والنصف الآخر للفقراء فاذا انقضى لعبدالله كانت الغلة كلها للفقراء -

قلت - وكذلك ما قبل منها -

قل - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدالله لا اقبل ما وقف على ثم قال قد قبلته -
قال - فهو رد ولا يكون وقفا عليه -

قلت أ رأيت لو قال قد قبلت ما وقف على ثم قال لا اقبل ذلك -
قال - فالوقف لعبدالله جائز وقوله لا اقبل بعد ان قبل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال قبلتها سنين لم يكن له رد ما قبل من غلات تلك السنين
اذا سمى ذلك وقبه -
قال - نعم -

قلت - واذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدالله ومن بعد عبدالله على زيد ثم
من بعد زيد على المساكين -
قال - فالوقف جائز -

قلت - أ رأيت ان قال عبدالله لا اقبل ذلك -
قال - فالغلة لزيد ورده ما وقف عليه بمنزلة الموت ألا ترى انه لو مات كانت الغلة
لزيد وكذلك اذا لم يقبل -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدالله قد قبلت وقال زيد لا اقبل -
قال - فالغلة لعبدالله حياته فاذا انقرض كانت للفقراء والمساكين وبطل ما جعل
لزيد منها لان زيد لما لم يقبل كانه جعل الغلة للمساكين بعد عبدالله -

قلت - وكذلك لو جعلها لفريق بعد فريق فلم يقبل بعض الفريق جعلتها للفريق
الذى يليه الدين قبلوا -
قال - نعم -

قلت - وكذلك لو انقرض فريق منهم جعلها للفريق الذى يليه -
قالوا - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدالله وزيد فقال عبدالله
لا اقبل -

قال - فالغلة نصفين نصف لزيد والنصف الباقي للمساكين -

قلت - ولم -

قال - لأنه لو قال صدقة موقوفة على عبدالله وزيد مات احدهما جعلت للباقي النصف من الثلثة والنصف الباقي للفقراء -

قلت - ولا يشبه هذا عندك اذا قال على ولد عبدالله فهلك احدهم لا يشبه التسمية لمن وقف عليه قوله لو ولد عبدالله -

قال - لا اذا قال لو ولد عبدالله فبقي من ولد عبدالله من يستحق هذا الاسم اعطيته فالواحد والاكثر من ذلك يستحق هذا الاسم واذا قال لعبدالله وزيد فالباقي منها لا يستحق الاسمين جميعا فاذا هلك احدهما جعلت الباقي للنصف (١) من الثلثة فكذلك من لم يقبل يكون على ما فسر لك -

قلت - ارايت الرجل اذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدالله وزيد وعمرو يسمى جماعة فابي احدهم ان يقبل -

قال - تكون حصته من الثلثة للفقراء دون الباقي -

قلت - وكذلك لو مات احدهم جعلت حصته للساكنين ولم تجعلها لمن بقي منهم - قال - نعم -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على عبدالله وزيد فاذا هلكا فهى للفقراء والمساكين -

قال - الوقف حاي -

قلت - فاذا هلك احدهما -

قال - فنصف الثلثة للفقراء -

قلت - ولم قلت ذلك وانما هو جعل الثلثة للفقراء بعد انقراضها -

قال - لان حصة الميت منه ليس لها وجه ما كان الباقي حيا منها فاذا كان ذلك كذلك كانت الثلثة للفقراء لانه قال صدقة موقوفة -

قلت - ارايت لو قال اوصيت بتلت الى عبدالله وزيد ولا يقبل احدهما -

قال - يكون لمن قبل منها النصف ويبطل النصف الباقي فيكون للورثة وانما

يراد بحصة كل واحد منها أن يقبلها صاحبها ليس يراد به غير ذلك -
قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبد الله وزيد ما عاشا مات
احدهما -

قال - يعطى الباقي منها النصف والنصف الباقي للفقراء -
قلت - ألا ترى قوله ما عاشا يبطل شيئاً من حصة الباقي منها -
قال - لا -

قلت - وكذلك لو كان وقفها على جماعة ما عاشوا مات احدهم -
قال - اجعل حصة من بقي منهم ثابتاً ولا يبطل ذلك موت احدهم -

باب الرجل يجعل ارضه صدقة

موقوفة على القرابة من القرابة

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اذوى قرابتي ولم يزد على ذلك من
القرابة الذين تكون لهم الغلة -

قال - كان أبو حنيفة رحمه الله يقول كل ذى رحمه محرم من الواقف الا قرب
فالا قرب منهم الرجال والنساء في ذلك سواء واقل ما يكون من قوله ذوى
القرابة اثنان فصاعداً -

قلت - أ رأيت ان (كان - و) له عمان وخالان في قول ابي حنيفة رحمه الله -
قال - فالغلة للعمين دون الخالين -

قلت - وان كان عما واحدا وخالين -

قال - فالغلة نصفين نصف للعم ونصف للخالين -

قلت - وكذلك لو كان له عم واحد واخوال وخالات -

قال - فالنصف للعم والنصف الباقي للاخوال والخالات بينهم بالسوية الذكر
والاثنى فيه سواء -

قلت - فان كان له عم وصمة واخوال وخالات -

قال - فالغلة للعم والعمه بينهما نصفان دون الأخوال والخالات وهذا كله في قول أبى حنيفة رحمه الله وفيها قول آخر ان ذلك على كل ذى رحم محرم وغيرهم جميعا في الغلة سواء وقال أبو يوسف وعبد القرابه على ابعاد الواقف في الاسلام فيدخل فيه كل من ولد بعدا ب في الاسلام للواقف من الرجال والقريب والبعيد في ذلك سواء -

قلت - وكذلك ولد وجد الذي من قبل الام يدخلون في القرابة وتكون الغلة لا بعد ولد الابوين للواقف في الاسلام وقال يوسف بن خالد رحمه الله القرابة عندنا على ولد الجدد الذي ينسب اليه الواقف بثلاثة آباء فيكون ولد ذلك الجدد جميعا فيه سواء تكون الغلة بينهم وقال ألا ترى ان الصدقة حرمت على قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم والنبي صلى الله عليه وسلم يناسب (١) بثلاثة آباء الى هاشم فكل من حرمت عليه الصدقة فهو من القرابة ومن لم تحرم عليه من قرابته فليس يدخل في القرابة (وقد قال اقوام القرابة - ٣) الى اربعة آباء واحتجوا في ذلك ببعض الآثار -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اقربائى -

قال - هذا بمنزلة قوله لذوى قرابتي -

(قلت - أرايت اذا قال انسابي -

قال - هو بمنزلة قوله لذوى قرابتي - ٢) -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة لذوى قرابتي -

قال - القياس ان يقع ذلك على واحد فصاعدا -

قلت - فان كان عم وخالان -

قال - فالوقف كله للعم دون الخالين وكذلك لو قال لذى نسب منى وما في الاستحسان فهو لهم جميعا وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي أيدخل ابوه او ولده في الوقف -

قال - لا يدخل فيها واد ولا واد ولد ذكر ولا انثى لان الله تعالى قال الوصية

والوالدين والاقربين فانخرج الله الوالدين من القرابة وهما اقرب القرابة وكما يخرج الوالدين من القرابة فكذلك يخرج ولد الصلب من القرابة وهو اقرب القرابة -

قلت - رأيت ولد الولد أيدخلون في القرابة -

قال - اما في قولنا فكل من كان سوى الوالدين والولد فهو من القرابة -

قلت - وكذلك الجد والجدة هما من القرابة -

قال - نعم واما يوسف فقال لا يدخل ولد الولد في القرابة وقال هم اقرب من ان يقال لهم قرابة -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي أعطى منهم القرابة وولد القرابة -

قال - نعم هم فيها سواء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأهم كلهم قرابة فيدخلون في الوقف جميعا -

قلت - فاذا قال صدقة موقوفة على ولد عبدالله ولعبد الله ولد وولد ولد -

قال يعطى الغلة ولد عبدالله لصلبه دون ولد الولد -

قلت - فلم اعطيت اذا قال قرابتي القرابة وولد القرابة واذا قال على ولد عبدالله لم تعط ولد ولد عبدالله -

قال - هما مفترقان اذا قال قرابتي فهو اسم جامع لجميع القرابة واولادهم واذا

قال ولد عبدالله فهو (١) اسم لا يجمع غير ولد عبدالله لصلبه (اذا كانوا احياء

دون ولد الولد لان ولد الولد لهم والد دون عبدالله - ٢) والنسب اليه اولى

من النسب الى عبدالله ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لولد عبدالله

وله ولد وولد ولد انى اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد واذا قال

قد اوصيت بثلث مالى لقرابة عبدالله اعطيت قرابة عبدالله واولادهم لان كلهم

قريب لعبد الله -

- قلت - أ رأيت اذا قال (صدقة موقوفة - ١) على ذوى رحى -
 قال - هذا بمنزلة قوله ذوى قرابتي واذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي
 وله قرابة من اهل الذمة وقرابة مسلمون فالوقف لهم جميعا وهم فيه سواء -
 قلت - وكذلك الذكر والاثني منهم فيه سواء -
 قال - نعم -
 قلت - ومن قربت قرابته ومن بعدت (منه - ٢) سواء -
 قال - نعم هم فيهما جميعا سواء -
 قلت - أ رأيت ان كان بعض القرابة مملوكا أيدخل في الوقف -
 قال - نعم -
 (٣) ويعطى حصته من ذلك فاذا صارت حصته له كانت لمولاه -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى ونسلي فكان ولد نسله
 مملوكا -
 قال - فهو من الولد والنسل ويعطى حصته من ذلك فتكون لمولاه -
 قلت - أ رأيت ان كانت له قرابة غيب وقرابة حضور -
 قال - الغائب والحاضر في ذلك سواء -
 قلت - أ رأيت اذا قال على قرابتي واه قريب عبد فاعطيته واخذه مولاه ثم عتق
 بعد ذلك -
 قال - ما وجب له من الغلة شيء وهو رقيق فهو لمواليه (٤) -
 قلت - وكذلك لو باعه مولاه جعلت حصته من الغلات الحادثة لمن اشتراه -
 قال - نعم -
 قلت - وكذلك لو قال على ولدى ونسلي -
 قال - نعم -

(١) زيادة من - صف (٢) زيادة من - صف (٣) لعله سقط قلت
 (٤) صف - لمولاه - قلت

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي وهم يومئذ عشرة فهلك بعضهم وحدث فيهم قوم بعد ذلك -

قال - لا من هلك فكأنه لم يكن وتكون الغلة لمن بقى منهم واما من حدث فانه يدخل في الوقف اذا كان مخلوقا يوم تخلق الغلة -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي أنه ان يفضل بعضهم على بعض - قال - لا -

قلت - لم -

قال - لانه (قال - ١) على قرابتي فقد جعلهم فيه سواء فليس له ان يفضل بعضهم على بعض -

قلت - أرايت اذا قال لقرابتي -

قال - هذا وقوله على قرابتي سواء -

قلت - أرايت اذا قال في قرابتي -

قال - هذا كله سواء عندما قال اقوام اذا قال في قرابتي او لقرابتي انهما مختلفان واما نحن فتراها سواء والغلة لهما جميعا -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اقرب الناس الى -

قال - ينظر الى اقرب الناس منه فتكون الغلة له -

قلت - أرايت ان كان له ابن -

قال - فهو اقرب الناس منه ويعطى الغلة كلها -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اقرب قرابتي -

قال - ينظر الى اقرب القرابة فيعطى الغلة -

قلت - فان (٢) كانوا جميعا في القرابة سواء -

قال - فالغلة لهم -

قلت - فاذا قال على اقرب قرابتي الى يعطى ولده -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال اقرب قرابتي وانما الغلة لا قرب القرابة والولد اقرب القرابة (١)
والولد اقرب من ان يقال لهم قرابة واذا قال على اقرب الناس منى قال ولد من
الناس وهو اقرب الناس اليه والولد في المسئلة الاولى لا يقال لهم من القرابة
ويقال هم من الناس -

قلت - رأيت اذا قال صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة متفرقون -

قال - فالغلة لهم جميعا -

قلت - واخوته لايه وامه واخوته لايه سواء -

قال - نعم وهذا من حجتنا على ابي حيفة (رحمه الله في العم والخالين يقال له اذا
قال على قرابتي لم تعط - ٢) العمين و (٣) الخالين وهو اذا قال على اخوتي
لم تعط الاخوة لاب وام دون الاخوة لاب وهذا كله عندنا سواء وهم جميعا في
القرابة والاخوة سواء -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة في القرابة ولم يقل قرابتي منهم -

قال - فهو لقرابته خاصة وكأنه قال في قرابتي -

قلت - وكذلك لو قال على القرابة ولم يقل على قرابتي -

قال - نعم هما سواء وأجعل ذلك لقرابته -

قلت - فلو قال للاقرب او قال للانسباء او قال لذوي الارحام ولم يضيف شيئا

من ذلك الى نفسه جعلت ذلك الى قرابته وانسابه دون الناس -

قال - نعم -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي من قبل ابي وامى -

قال - فهم جميعا سواء ويقسم بينهم على عدد الرؤس -

قلت - وكذلك لو قال لقرابتي من قبل ابي وامى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) صف - دون -

قلت - أ رأيت لو قال بين قرابتي من قبل (ابى وقرابتي من قبل امى -
قال - يقسم بينهم على عدد الرؤس وكذلك لو قال بين قرابتي من قبل - (١) امى
و قرابتي من قبل ابى -

قال - نعم يقسم بينهم على عدد الرؤس ألا ترى انه لو قال هى بين بنى اعمامى فكان
لاحد اعمامه خمس (٢) بين و لآخر ثلاثة بنين ولآخر ابا ن (٣) وانها بينهم
على عدد الرؤس وكذلك لو قال بين ولد اخوالى وبين بنى اعمامى كانت الثلثة
بينهم على عدد الرؤس -

قلت - أ رأيت اذا قل صدقة موقوفة على (قرابتي - (٤) من قبل ابى وامى لجاه
وجل وهو قريب للام وليس بقريب للاب وجاء آخر وهو قريب للاب وليس
بقريب للام - (٥) قال - هما جميعا سواء -

قلت - ولم لتجعل الثلثة لمن كان له قرابة من قبل ابيه وامه جميعا -

قال - لانه قال لقرابتي من قبل ابى وامى وليس يراد به (٦) ان يكون قريباً
(لوالدين جميعا انما يراد بذلك ان يكون قريباً - (٧) لكل واحد منها ألا ترى
ان رجلا من بنى هاشم امه من بنى امية لو قال قد اوصيت بثلث مالى لقرابتي من
بنى هاشم وبنى امية لم يرد بهذا ان يكون قريباً من ولد هاشم وامية جميعا وانما يراد
ان يكون بهذا قريباً من ولد كل واحد منها ألا ترى انه لو قال لقرابتي من بنى
تميم وبنى بكر بن وائل اعطيت قرابته (٨) من بنى تميم وقرابته من بكر بن وائل وبنينى
فى قول من خالفنا فى هذا ان لا يعطى حتى يكون قريباً من بنى تميم ومن بنى بكر بن
وائل قد ولداه جميعا وهذا ليس بشئ -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي من بنى تميم -

قال - يكون لقرابته على ما وصفت لك الى ثلاثة آباء اذا كانوا ينسبون با بائهم

(١) زيادة من - صف (٢) كذا (٣) صف - اثنان (٤) سقط من المدينة

(٥) د - والمدينة وهو قريب للام وليس بقريب للاب (٦) صف - بهذا

مدينة - بها (٧) زيادة من صف (٨) صف - قرانه

الذكور الى تميم (١) -

قلت - أ رأيت اذا جاء قريب هوا قرب منهم من غير بنى تميم -

قال - فلاحق له فى هذه الصدقة -

قلت - وكذلك اذا قال على قرابتي من العرب اعطيت قرابته من العرب على

ما فسر ت -

قال - نعم -

قلت - ولا يعطى قرابته من الموالى وان كانوا اليه اقرب من غيرهم -

قال - لا -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي الذين يسكنون البصرة -

قال - لا يعطى من القرابة الا من سكن (٢) البصرة -

قلت - أ رأيت ان كان له قرابة لا يسكنون البصرة ثم سكنوها بعد ذلك -

قال - يحطون من الوقف ويكون الوقف عليهم جميعا -

قلت - أ رأيت ان كانت له قرابة بالبصرة فانتقل عنها -

قال - لا يعطى من انتقل عنها شيئا -

قلت - وانما تنظر الى قرابته الذين يسكنون البصرة يوم تخلق الغلة فمن كان منهم

كذلك اعطيتهم من الوقف -

قال - نعم هذا عندى بمنزلة قوله على قرابتي الفقراء فمن استغنى منهم خرج منه

ومن افقر منهم اعطيته وقواه الذين يسكنون البصرة وقوله الفقراء واحد -

قلت - أ رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي -

قال - تكون لهم الغلة ما تناسلوا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لانهم كلهم قرابة من كان منهم ومن يكون الا ترى ان السهم الذى جعله

عمر بن الخطاب رضى الله عنه لقرابته كان (٣) الى يوم الناس هذا كذلك الاول -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على ولد عبدالله ولعبدا لله ولد فصار له ولد

(١) صف - بنى تميم - (٢) صف - بسكن (٣) صف حاز -

ولد بعد ذلك -

قال - لا يعطى الاولد الصلب خاصة دون ولد الاولد -

قلت - فمن اين افترق قوله على قرابتي وقوله على ولد عبدالله -

قال - اذا قال على قرابتي اعطيت من كان منهم ومن يكون واذا قال على ولد عبدالله

اعطيت ولد عبدالله لصلبه من كان منهم ومن لم يكن ولم اعط ولد الولد لان

ولد الولد لهم والد دون عبدالله ينسبون اليه ولان القرابة وولد القرابة كلهم

قريب للواقف -

باب الرجل يقف ارضا على قرابته يبدأ بالاقرب فالاقرب منهم الى العواقب فيعطى من الغلة ثم الذى يليه

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابته (١) يبدأ بالاقرب

(٢) فالاقرب (٣) الى نسبا ورحما فيعطى من غلة هذه الصدقة فى كل سنة ما يكفيه

من طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من يليه فى القرب حتى ينتهى ذلك الى من

يكفيه (٤) هذه الصدقة منهم -

قال - فالوقف جائز وهو على ما شرط -

قلت - ارايت ان (كان - ٤) له اخوان احدهما (لاب وام والآخر لاب -

قال - يبدأ بالذى لاب وام قبل الذى لاب (٥) -

قلت - ارايت ان كان احدهما (٦) لاب والآخر لام -

قال - اما على قول ابى حنيفة رحمه الله فيبدأ بالذى لاب قبل الذى لام واما على

قول (٧) الآخر فهما جميعا سواء -

قلت - ارايت ان كان له عم وخال -

(١) صف - قرابته (٢) زيادة من صف (٣) صف - بلغت (٤) زيادة من صف

(٥) مدينة - للاب والام قبل الذى للاب (٦) سقط من (٧) مدينة - القول

قال - يبدأ بالعم في قول أبي حنيفة رحمه الله واما على القول الآخر فهي جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له اخ لاب وابن اخ لاب وام -

قال - يبدأ بالاخ من قبل الاب قبل ابن الاخ من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب -

قال - يبدأ بابن الاخ من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له (ابن اخ لاب و-) ابن اخ لام -

قال - اما في قول أبي حنيفة رحمه الله فانه يبدأ بابن الاخ من قبل الاب واما في قولنا فهي سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له اخ لام وابن عم لاب (وام - ٢)

قال - يبدأ بالاخ من قبل الام -

قلت - وكذلك من قبل الاب -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام وعم لاب -

قال - يبدأ بالعم لاب وام -

قلت - وكذلك ان كان له عم لاب (وام وعم لاب -

قال - يبدأ بالعم لاب وام -

قلت - وكذلك ان كان له عم لاب وام وعم لام قال يبدأ بالعم من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام - (٣) واخ لاب -

قال - يبدأ بالاخ لاب -

قلت - وكذلك الاخ (من الام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام وابن اخ لاب وام -

(١) زيادة من صف (٢) ليس في المدينة (-) زيادة من صف -

- قال - يبدأ بابن الاخ من الاب والام - (١) -
 قلت - وكذلك ابن الاخ لاب وابن الاخ لام -
 قال - نعم كل من هؤلاء اقرب من العم -
 قلت - وكذلك بنو الاخوة ماتنا سلواهم اقرب من الاعمام ومن اولادهم -
 قال - نعم -
 قلت - ارأيت ان كان له ابن ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب -
 قال - يبدأ بابن الاخ من قبل لمن ابن الاخ لاب وام -
 قلت - وكذلك ولد الاخوة ماتنا سلوا امما انظر ليهم اقرب فيبدأ به اذا كان
 الآخرين - (٢) اسفل منه -
 قال نعم -
 قلت - فان كان بعضهم بازائه -
 قال - ينظر الى من كان منهم ابن الاخ لاب وام فيبدأ به على ما وصفت لك -
 قلت - ارأيت ان كان له ثلاثة اعمام متفرقين -
 قال - أيبدا بالعم (لاب وام ثم بالعم لاب - ٣) على قول أبى حنيفة واما فى القول
 الآخر فالعم من قبل الاب والعم من قبل الام سواء -
 قلت - وكذلك لو كان له ثلاثة اخوة متفرقين -
 قال - يبدأ بالاخ من قبل الاب والام ثم بالاخوين الباقيين على ما وصفت لك
 فى قول أبى حنيفة رحمه الله وفى القول الآخر -
 قلت - ارأيت ان كان له بنو اعمام قد تنا سلوا -
 قال - يبدأ بأقربهم الى الوقف وابعدهم فان استوا فى ذلك نظرنا الى ايهم
 ابن عم لاب وام فيبدأ به على ما وصفت لك -
 قلت - وكذلك كلما ارتفعت فى الآباء فانك تبدأ بالأقرب ولا تعطى (٤) ولد
 الجد حتى تفرغ من ولد الاب ونسلهم فاذا فرغت اعطيتهم وهكذا كلما ارتفعت -

قال - نعم -

قلت - وكذلك كلما كان من ولد الجدد من قبل العم فإنه على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف جد هو ابواه وابنة الاخ لام -

قال - يبدأ بالجدة دون بنت الاخ لام على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى واما على

قول أبى يوسف فإن يبدأ بابنة الاخ لأنها من ولد الام -

قلت - فإن كان للواقف بنت الاخ لاب وام اولاب وجد ابوام -

قال - اما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فيبدأ بالجدة من قبل الام واما على

قول أبى يوسف رحمه الله تعالى فإنه يبدأ بابنة الاخ من قبل الاب والام

او من قبل الاب -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف عمه وبنت اخ -

قال - يبدأ ببنت الاخ دون العمه -

قلت - وكذلك لو كانت ابنة اخ وخالة -

قال - نعم يبدأ بابنة الاخ -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت ابنة وجد ابوام -

قال - يبدأ بابنة الابنة (قبل الجدة من قبل الام -

قلت - أ رأيت ان كان بنت ابنة وبنت بنت ابن قال يبدأ بابنت البنت قبل - (١)

بنت ابنة الابن (٢) -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن ابنة وبنت ابنة اخرى وهما والد (٣) بنت

واحدة -

قال - هما جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين -

قال - يبدأ بابنة الاخ من قبل الاب والام -

(١) ليس في (٢) من هنا زيادة من ر (٣) كذا ولعله او هما ولدا -

(١) - وكذلك لو كان له ثلاث بنى اخوة متفرقين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاثة احوال متفرقين وعم -

قال - يبدأ بالخال من قبل الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت اخ لام وعمة لاب وام -

قال - يبدأ بابنة الاخ من الام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات خالات متفرقات -

قلت - يبدأ بابنة الخالة من قبل الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت اخ لاب وام وبنت اخ لاب -

قال - يبدأ بابنة الاخ من الاب والام -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن اخ لاب اولاب وام وابنة ابن اخ لام -

قال - يبدأ بابنة ابن الاخ لاب وام او من الاب على قول ابى حنيفة رحمه الله عنه

واما على القول الآخر فمهما سواء -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن اخ لاب وعمة لايه وامه -

قال - يبدأ بابنة ابن الاخ من الاب قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن عمته وعمه ابيه -

قال - يبدأ بابن عمته من قبل عمه ابيه -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن عمه لايه وعمه ابيه لايه وامه -

قال - يبدأ بابنة ابن عمه قبل عمه ابيه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة امه وابنة خالة ابيه وخالته -

قال - يبدأ بالخالة -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خال امه وابنة خاله -

قال - يبدأ بابنة خاله -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة امه وبنت خاله -

(١) امله منقط - قلت -

قال - يبدأ بابنة خاله قبل خالة امه -

قلت - أرايت ان كان للواقف ابن ابن خاله وخال امه وعم امه -

قال - يبدأ بابن ابن خاله قبل هذين -

قلت - أرايت ان كان للواقف ثلاث بنات اخوات متفرقات -

قال - يبدأ بابنة الاخخت لاب وام -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث بنى اخوات متفرقات -

قال - يبدأ بابن الاخخت لاب وام -

قلت - وكذلك لو كان ثلاث بنى اخوة متفرقين بدأت بابن الاخ لاب وام -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان للواقف ثلاث عمات متفرقات -

قال - يبدأ بالعمة للاب والام -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث خالات متفرقات -

قال - نعم (١) -

قلت - أرايت ان كان له ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات -

قال - يبدأ بالعمة (من قبل - ٢) الاب والام على قول أبى حنيفة رحمه الله

تعالى واما القول الآخر فالعمة من قبل الاب والام والخالة من قبل الاب

والام سواء -

قلت - أرايت ان كان للواقف ثلاث بنات عمات متفرقات وثلاث بنات

خالات متفرقات -

قال - يبدأ بابنة عمته لايه وامه على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى واما

القول الآخر فابنة العمة لاب وام وابنة الخالة لاب وام سواء -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث احوال متفرقين وثلاث اعمام متفرقين -

قال - نعم في احد القولين يبدأ بالعم من الاب والام والقول الآخر يبدأ بالعم

(١) است الزيادة من - صف (٢) سقط من - صف -

لاب وام والحال لاب وام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة وخال -

قال - هما سواء -

(قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن خالة وابن خال -

قال - هما سواء - ١) -

قلت - وكذلك ابن خالة وبنت خالة (٢) -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ابن خالة (٢) وبنت خالة (٢) وهما ولد خالة واحدة او خالتي (٣) -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن عمه وابنة عمه وهما ولدا عمه واحدة

او عمتين -

قال - هما سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له بنت عمه لاب وام (وابن عم لام -

قال - يبدأ بابنة العمه قبل ابن العم لام -

قلت - فان كان له ابن عمه لاب - ٤) وابن عمه لام قال يبدأ بابن عمه لاب على

قول ابن حنيفة رحمه الله واما على القول الآخر فهما سواء -

قلت - وكذلك عمه لاب وعمه لام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له بنت اخ لاب وعمه لاب وام -

قال - يبدأ بابنة الاخ لاب قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لام وعمه -

قال - يبدأ بابن الاخ للام قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لاب وام وابنه اخ لاب وام -

قال - هما سواء -

قلت - أرايت ان كانت للواقف بنت بنت وابن ابنة اخرى او هما جميعا ولدا بنت واحدة -

قال - هما جميعا سواء -

والله سبحانه تعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقف الارض على آل فلان او جنس فلان من آل فلان وجنسه

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفه لله تعالى ابدا على آل العباس بن عبد المطلب -

قال - فالوقف جائز ويكون الوقف لآل العباس بن عبد المطلب -

قلت - ومن آل العباس -

قال - كل من كان ينسب بآبائه الذكور من الذكور والافات الى العباس فهو من آل العباس -

قلت - أرايت العباس او كان حيا كان يدخل فى الوقف -

قال - لا -

قلت - أرايت من سكن ابوه من سائر بنى هاشم واه من آل العباس أيدخل فى هذا الوقف -

قال - لا يدخل الا من ينسب بآبائه الذكور الى العباس -

قلت - أرايت من قربت ولادته من بنى العباس ومن بعدت ولادته سواء -

قال - نعم بعد أن يكون ينسب بآبائه الذكور الى العباس -

قلت - وكذلك لو قل على فقراء بنى العباس اعطيت فقراءهم على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - وكذلك كل آل بيت مثل آل على بن ابي طالب فهو على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على لهل بيت العباس بن عبد المطلب -
قال - فهذا وقوله لآل العباس سواء -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على جنسى، من الجنس؟ ومن
الذين يعطون -

قال - بالجنس كل من كان ينسب بأبائه الذكور الى الرجل الواقف الى ثلاثة آباء
على ما وصفت لك من الذكور والاناث فهو من الجنس -
قلت - أ رأيت الاخوان أ يكونون من الجنس -

قال - لا أ لآ ترى ان رجلا من قرىش امه ام ولد لو اوصى بجنسه لم يعط اخواله
فكذلك الباب الاول -

قلت - أ رأيت ابن اخته أ يكون من جنسه -

قال - لا يكون من جنسه اذا كان ايوه من قوم آخريين -
قلت - وكذلك ابن بنته -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اهل بيتى، من اهل بيته؟ -
قال - الذين ينسبون بأبائهم الذكور الى الجد الثالث -

قلت - أ رأيت الواقف أ يدخل فى الوقف -
قال - نعم -

قلت - وكذلك ولده لصلبه -

قال - نعم لاني انما جعل اهل البيت ولدا لجد الثالث فلذلك ادخلهم لان البيت
بيته فاذا كان البيت بيته دخلوا جميعا -

قلت - أ رأيت امرأة قالت ارضى صدقة موقوفة على اهل بيتى أ يدخل ولدها
فى الوقف -

قال - لا يدخلون اذا كان ابوهم من قوم آخريين -

قلت - وكذلك لو قال لجنسى -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اهل عبدا لله -

قال - اما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فهو على الزوجة خاصة دون ماسواها
ولكننا نستحسن فتجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه منزله وداره من
الاحرار ولا يدخل فى ذلك بما ليكه ولا يدخل فى ذلك وارث الموصى ولا يدخل
عبدا لله الموقوفة على اهله الارض فى شىء من ذلك -

قلت - أرايت من كان يعوله عبدا لله الا انه فى منزل على حدة يجرى عليه فى كل
شهر رزقه -

قال - لا يكون هؤلاء من اهله ولا يدخلون فى الوقف -

قلت - أرايت ان كانت له امرأتان احداهما بالكوفة والاخرى بالبصرة ومع
كل واحدة منهما فى منزلها ولد من غير زوجها يتفق عليهم معها -

قال - يدخلون جميعا فى الوقف -

قلت - أرايت وقف الرجل على اهله او وقف غيره على اهل ذلك الرجل سولما -
قال - نعم -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على عيال عبدا لله -

قال - فعيال عبدا لله الذين فى نفقته ومؤنته -

قلت - أرايت اذا قال على حشم عبدا لله -

قال - الحشم الذين يعولهم سوى ولده وقرابته وقد قال اصحابنا الحشم هم بمنزلة
العيال والله اعلم -

باب الرجل يقف ارضا له على مواليه

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موال وموالى
موال -

قال - تكون الغلة لمواليه دون موالى الموالى -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان لموالى الموالى موالى دونه -

قلت - أ رأيت ولد مواليه أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم اذا كان ولاؤهم له -

قلت - فمن اين اقترق (١) بين ولدا لموالى وبين موالى الموالى -

قال - هما مفترقان اما ولدا لموالى فليس لهم موالى غير الواقف فهم مواليه واما

موالى الموالى فلهم مولى دون الواقف فاذا كان لهم مولى دون الواقف فلاحق لهم

فى الوقف -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى عتاقة

وموالى موالاة -

قال - الوقف لموالى العتاقة ولاشئ لموالى الموالاة -

قلت - أ رأيت اذا لم يكن له موالى عتاقة وكان له موالى موالاة واولاد موالى

عتاقة -

قال - فالغلة لولد موالى العتاقة دون موالى الموالاة -

قلت - أ رأيت ان لم يكن للواقف موالى عتاقة ولا ولد موالى عتاقة وله موالى

موالاة -

قال - استحسّن ان اعطيهم الغلة -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى ولائيه

موالى قد ورث ولاء هم وصار له -

قال - فالغلة لمواليه دون موالى ابيه -

قلت - وسواء كان لاييه وارث غيره او لم يكن له -

قال - نعم -

قلت - وكذلك موالى ابيه وامه واخته -

قال - نعم هؤلاء كلهم سواء ولا يعطون من الغلة شيئاً وان كان قدورث ولاءهم

ولا وارث لهم غيره وانما الغلة لمواليه الذين اعتقهم واولادهم -

قلت - أ رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال - فالغلة لهم جميعا -

قلت - ومن يحدث من الموالى واولادهم يدخلون جميعا فى الوقف - قال - نعم ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وحدث له ولد بعد ذلك انى اعطيهم جميعا فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له موالى عتاقة ولا اولاد موالى ولا عتاقة وله موالى موالى - قال - فالغلة لهم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قلت فى الباب الاول لاشيء لموالى الموالى - قال - ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وولد وولد وأن الغلة لولد الصلب خاصة دون ولد الولد فان لم يكن للواقف يوم وقف الوقف ولد (صلب) (١) كانت الغلة لولد الولد -

قلت - وكذلك لموالى ان كان للواقف يوم وقف الوقف (٢) موالى عتاقة فالغلة لهم وان لم يكن لهم موالى عتاقة وله موالى فالغلة لهم - قلت - وكذلك الوصية -

قال - نعم الوقف والوصية فى هذا سواء وهذا قول اصحابنا فى الوصية على ما وصفت لك فالوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له موالى ولا يبه موالى وقد مات ابوه وصار ولاؤهم له - قال - لا يكون لهم من الغلة شيء -

قلت - ولم قلت فى الباب الاول ليس لموالى الموالى شيء الا أن لا يكون له موالى فان لم يكن كانت الغلة لموالى الموالى -

قال - هما مفرقان ولا يشبه موالى الموالى موالى الاب لان موالى الموالى يرجع ولاؤهم الى قبيلة الواقف والى الواقف وموالى الاب قد يجوز أن يكون الاب

من قبيلة وابنه من قبيلة اخرى فيكون موالى الاب (من غير قبيلة الابن وهذا قول اصحابنا فى موالى الاب - ١) وموالى الام واما نحن نستحسن ان نجعل لهم ذلك اذا لم يكن له موالى على قياس موالى الموالى -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له الام والابن - قال - فائنة لها كلها اذا كانا اثنين فصاعدا فالغلة لها كلها -

قلت - ارايت ان لم يكن له الامولى واحد -

قال - فله نصف الغلة والصف الآخر للفقراء وهذا بمنزلة رجل يقول ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له الابن واحد فيكون له نصف الغلة والنصف الباقي للفقراء وكذلك الموالى وهذا قياس قول اصحابنا فى الوصية -

قلت - ارايت اذا (٢) قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى ومولات أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم اذا اجتمعوا ذكر واو هذا بمنزلة الذى يقول على اخوتى وله اخوة واخوات -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم ونسلهم - قال - تكون الغلة لمواليه الذين اعتق ولا اولادهم ونسلهم -

قلت - ارايت ابن ابنة مولاه وولاه لقوم آخرين أيدخل فى الغلة -

قال - نعم تكون الغلة لكل من نأته ولادة من مواليه (كان ولأوه له ولم يكن -

قلت - ارايت ان كان رجلا من العرب امة من مواليه - ٣) وابوه من العرب أيدخل فى الوقف -

قل - نعم يدخل فى قوله واولادهم فهم من اولاد الموالى -

قلت - ومن كان من نسل مواليه مريح ولائه له فهو داخل فى الوقف مولى كان غيره او عربى -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم ونسلهم
الذين مرجح ولائهم الى -

قال - فالوقف جائز -

قلت - فيدخل من ولد المولى من هم موالى لقوم آخرين -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه انما دخل فى الوقف من مرجح ولائه اليه ولم يدخل الباقون -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم واولاد
اولادهم ونسلهم الذين ينسبون بأباؤهم الذكور الى موالى -

قال - فالعلة لهم على ما قال -

قلت - أ رأيت من كان من اولاد الموالى ولاؤه لغير الواقف وهو بمن ينسب
بأبائه الذكور الى موالى الواقف أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان شرط الواقف بمن ينسب بأبائه الى الموالى فهم داخلون فى الوقف
كان ولاؤهم له او لم يكن -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فاعتق رقيقا بعد ذلك
أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم لانهم كلهم موالى -

قلت - أ رأيت لو اوصى بثلاث ماله لموالىه ثم مات أعطى مدبره وامهات
اولاده -

قال - لا -

قلت - من اين اترك الوقف والوصية -

قال - الوصية انما تكون لمن كان من الموالى يوم يموت الموصى ولا يدخل فيها من يحدث له ولأهله بعد ذلك والوقف انما تكون غلته لمن يكون ولأهله يوم تخلف الغلة ألا ترى (١) انه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدالله اعطيت من كان من ولد عبدالله يوم يموت الموصى ولم يدخل (٢) من يحدث بعد ذلك - قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على موالى أ يعطى من الغلة امهات اولاده ومدبروه -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الوصية -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان كان قد اوصى ان يشتري رقيقا بعد وفاته (فيعتق عنه بعد وفاته - ٣) فاعتقوا أ يدخلون فى الوقف -

قال - نعم لانهم موالىه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فاقران هذا مولاه مولى عتاقة واقر الرجل بذلك أ يدخلون فى الوقف ولا يعلم للرجل ولأهله -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان ولأهله قد ثبت واذا ثبت الولاء دخل فى الوقف ألا ترى انه لو قال على ولدى وادعى صبى انه ابنه ولا يعرف له نسب انى اعطيه من الغلة فكذلك الموالى -

قلت - أ رأيت ما أخذ الموالى من الغلات فيما مضى أ يرجع هذا المقر له بالولاء عاينهم -

قال - لا اصدقه على ما مضى ولكن اصدقه على ما يستأنف ألا ترى ان رجلا لو كانت له جارية نجاءت بولد فقطع رجل يده كان عليه نصف قيمة الولد فان

(١) من هم محوفى صف (٢) صف - ولم ادخل (٣) ليس فى المندنية -

ادعاه المولى بعد ذلك ثبت نسبه وكان ابنه ولم يكن على القاطع الانصف القيمة ولم يكن دية يده كدية الحر فكذلك الوقف -

قلت - رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فمات بعضهم -

قال - تكون الغلة لمن بقى منهم -

قلت - وكذلك من حدث دخل معهم -

قال - نعم -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فى موالى -

قال - هذا وقوله على موالى سواء -

قلت - وكذلك لو قال لموالى -

ق ل - نعم (١) -

قلت - رأيت لو قال (ارضى - ٢) صدقة موقوفة للموالى -

(قال - ٢) فهى للموالى وهذا الباب الاول سواء اضافته (٣) اليه او لم يفعل -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على موالى وموالى والذى قال فهى

لموالى الذين اعتق ولموالى والده الذين اعتق ولكل من كان من اولادهم مرجع

ولائه اليهم -

قلت - رأيت موالى جده الذين ورث ابوه ولاؤهم أيدخون فى الوقف -

قال - لا -

قلت رأيت اذا قال صدقة موقوفة على موالى اهل بيتى -

قال - فهى لكل من اعتق احد من اهل بيته الذين ينسبون بأبائهم المذكور الى

الاب الذى له البيت واولادهم الذين يرجع ولاؤهم الى احد من اهل بيته -

قلت - رأيت اذا قال صدقة موقوفة على موالى آل العباس (٤) (ابن عبدالمطلب -

قال - يعطى كل من اعتقه احد ممن ينسب بأبائه المذكور الى العباس - ه)

(١) انتهى المحسوس من صف (٢) زيادة من المدنية (٣) صف اضافهم (٤) فى المدنية

موالى العباس (ه) سقط من ر -

ولاولادهم

ولا ولا دهم مولى الموالى الذين يرجع ولاؤهم الى احد من ولدِ العباس بن عبدالمطلب على ما وصفت لك -

قلت - أرايت مولى مولى بنى العباس أيعطون من الغلة -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه لموالى العباس وانما هذا على موالى دون موالى الموالى ألا ترى انه لو قال ارضى صدقة (موقوفة -) على آل العباس لم اعط موالىهم ولم اعطه الا الصليبة لبنى العباس وكذلك اذا قال موالى بنى العباس لم اعطه الا موالى الصليبة -
قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى اهل بيتى أيعطى موالى ابيه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك موالى ابنه -

قال - نعم -

قلت - ويعطى موالى امرأته واخواله -

قال - لا الا ان يكونوا من اهل بيته فيعطون -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على كل من رجح ولاؤه الى -

قال - فلكل من رجح ولاؤه اليه فهو فى الوقف -

قلت - أرايت ان كان ورث اباه ولاء موالى أيدخلون -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان أبوه حيا أيدخلون -

قال - لا لان ولائهم لم يرجع اليه -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وقد احتق الواقف

واخوه عبدا كان له أيدخل فى الوقف -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه ليس له ولاؤه كله -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة ومقوفة على ولدى وقد جاءت جارية بيته وبين اخيه بولد فادعياه جميعا معا أيد حل هذا الولد في الوقف -

قال - نعم -

قلت - فمن اين افرق -

قال - لا يشبه الولد الموالى الا ترى ان الولد كله ابن لكل واحد منهما يرث من كل واحد منهما ميراثا تاما كاملا ويرثه الباقي منهما والولاء ليس كذلك ولا يرث كل واحد منهما الا نصفه -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على من رجع ولاؤه الى وقد هلك أبوه وله موالى وقد ورث اباه الواقف واخوته أكون لموالى ابيه من علة الوقف

(شئ - ١) -

قال - نعم -

قلت - من اين افرق هذا والباب الاول -

قال - هما مفرقان هذا احرز ولاءه لو لم يكن له وارث غيره والاول لا يحرز ولاؤه لو لم يكن له وارث غيره -

قلت - أرايت اذا قال على موالى الذين وليت تعصيبهم -

قال - فانقله لمواليه الذين اعتصمهم -

قلت - فيعطى ولد الموالى شيئا -

قال - لا -

قلت - وسواء كان ولاؤهم له او لم يكن -

قل - نعم هما سواء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قل - لانه شرط الذين وليت تعصيبهم واولادهم الذين خلفوا احرارهم يل تعصيبهم -

قلت - وكذلك لو قال على موالى الذين اعتقت -

قال - نعم هما سواء -

قلت - وكذلك لو قال على من ناله العتق منى -

قال - نعم لا يكون لاولادهم شيء من الغلة -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وموالى والدى -

قال - يعطى - مواليه وموالى والده -

قلت - ولا يحصل هذا على من كان ولاؤه لهما اولواحد منهما -

(١) ألا ترى انه لو قال على موالى اخوتى جعلت الغلة لمواليم وموالى كل واحد

منهم ولم يكن معنى ذلك من ولوا عتقهم جميعا -

(قلت - وكذلك لو قال على موالى اهل بيتى -

قال - نعم - ٢)

قلت - وكذلك لو قال موالى بنى العباس -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال على موالى وموالى ابى وجدى -

قال - هذا كله سواء والغلة لمن كان ولاؤه لمن سمى اولواحد منهم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على موالى وموالى الموالى -

قال - فالغلة للموالى وموالى الموالى -

قلت - فيعطى موالى موالى الموالى -

قال - لا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألا ترى انه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى انى لاعطى

البطنى الثالث وكذلك الموالى -

قلت - فان سمى القرقة الثالثة من الموالى -

قال - فيعطون ايضا -

قلت - أتعطى القرقة الرابعة -

قال - نعم ومن اسفل منها الا ترى ان من قولنا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى واولادهم انما تجعل الغلة اذا سمى ثلاثة بطون لهم ما تنا سلوا فكذلك للوالى -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى الذين يسكنون البصرة -

قال - فالغلة لمن سكن البصرة منهم -

قلت - أرايت من انتقل عنها منهم -

قال - فلاحق له ما كان منتقلا عنها -

قلت - أرايت من زلها من الموالى بعد الوقف -

قال - يعطى من الغلة وانما هذا عندى بمنزلة قوله موالى الفقراء فمن استغنى منهم منعه فكذلك من انتقل ومن افتقر اعطيته فكذلك من سكها -

قلت - وكذلك لو قال على قرابى الذين يسكنون البصرة -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال على موالى الذين يكرمون (١) ولدى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ومن ثم منهم الولد كان داخل في الوقف ومن ترك الزوم فلاحق له في الوقف ومن عاد اليه الزوم بعد الترك عاد في الوقف فيما يستألف ولاحق له فيما كان له من غلة الوقف وهو تارك -

باب الرجل يقف ارضاله على فقراء جيرانه

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى -

قال - قال وقف صحيح جائز وتكون الغلة لفقراء جيرانه -

قلت - أرايت الجيران الذين تكون لهم الغلة من هم ؟ -

قال - اما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يقول هو للجيران الملازقين (٢) الذين يلتزقون (٣) بدارهم ولا يعطى غيرهم وفيها قول آخر أن

(١) كذا ولعله يلزمون - ح (٢) صف - الملاصقين (٣) صف - يلتصقون -

الجيران على اهل المسجد الذين يجتمعون فيه واما على قولنا فالجيران عندنا من اسمعه المنادى وبلغنا عن على بن ابي طالب رضى الله عنه (انه قال لاصلوة لجار المسجد الا فى المسجد فقيل له يا امير المؤمنين فمن الجار قال من اسمعه المنادى فالجار عندنا على ما قال على بن طالب رضوان الله تعالى عليه - ١) وقد قال اصحابنا رحمهم الله تعالى فى قتيل وجد بين قريتين يقاس ما بينهما فليهما كان اقرب الى القتيلى كانت الدية عليها فان كان ما بينهما سواء كانت الدية عليهما وقال ان كان ما بين القتيلى والقريتين اكثر مما يسمع النداء منه فلا شيء على واحد من القريتين بفعلوا حد القرب الذى تجب فيه الدية قدر النداء فكذلك نجعل نحن حد الجوار اقرب النداء ألا ترى ان النداء بالاذان انما جعل لجيران المسجد ولم يجعل ذلك لمن لا يسمعه - قلت - فاذا قلت هو على النداء فعلى اى صوت يكون به الجوار -

قال - على صوت وسط من اصوات الناس وهذا احسن ما سمعنا فى الجوار والله سبحانه اعلم -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على فقراء جيرانى وله جيران (من اهل الذمة أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم يدخل فقراؤهم فى الوقف -

قلت - وكذلك لو كان له جيران - ١) مكاتبون -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت عبيد الجيران أيدخلون فى الوقف اذا كانوا فقراء -

قال - لا وهذا قول اصحابنا فى الوصية والوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى فاستغنى منهم قوم وانقر آخرون -

قال - فالغلة لمن كان منهم فقيرا يوم تقسم (٢) الغلة -

قلت - (ولم قلت ذلك وانت تقول - ٣) اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرايى أن الغلة لمن يكون فقيرا يوم تخلى الغلة وتقول فى الجيران أن

الثلة لمن كان فقيرا يوم تقسم الغلة -

قال - هما مفترقان وانما انظر في الجيران عند قسمة الصدقة وفي القرابة يوم تخلق الغلة لأن الجوار لو انتقل بطل ولم اتبعهم في القبا ئل ولأن القرابة لا تنتقل ولا تزول ألا ترى ان اباحنية رحمه الله كان يقول في رجل اقر لابنه وهو مريض بدين وابنه نصراني ثم اسلم ابنه ثم مات ان الاقرار باطل واذا اقر لامراة اجنبية باقرار وهو مريض ثم تزوجها ثم مات ان الاقرار جائز وفصل بين من بينه وبينه نسب ومن ليس بينه وبينه نسب وكذلك الجيران والقرابة هما مفترقان فان القرابة لا تنقطع والجوار ينقطع -

قلت - فان قال قائل هما سواء وتكون الغلة لمن كان فقيرا من القرابة والجيران يوم تخلق الغلة وقال اتبع فقراء الجيران وان انتقلوا فاعطيهم يقال له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء مسجد الجامع فهلك بعضهم قبل القسمة أتجعل لورثته حقا (اوعلى فقراء سجن البصرة فهلك بعضهم أتجعل لورثته حقا (١) في الغلة اوعلى فقراء عبادان اوعلى فقراء الذين يختلفون الى المسجد او قال اقسما عني الف درهم في فقراء سجن البصرة ينظر اليهم يوم انقسمه او يوم وقف الواقف او يوم هلك الموصى وهذا كله عندنا سواء وانما ننظر الى فقرائهم يوم تقع القسمة فيعطون ذلك ولا يلتفت الى من استغنى منهم ولا الى من خرج من السجن ولا يمنعهم الانحراج وكذلك اهل المسجد واهل عبادان وكذلك فقراء الجزيرة (٢) ولا يشبه هذا النسب الذي لا ينقطع ولا يزول -

قلت - رأيت اذا وصى فقال تصدقوا عني بالف درهم في سجن البصرة او قال في فقراء الجزيرة (٢) او قال في فقراء عبادان تم هلك واتى على ذلك زمان - قال - يقسم الالف في فقرا ئهم يوم تقسم الغلة ولا التفت الى من استغنى منهم قبل ذلك ولا الى من تحول ولا الى من هلك وينبغي في قياس قول من خالفنا في ذلك ان يتبعهم ويرثها ورثتهم ويعطيهم وان استغنوا وهذا من الناس على خلافه سواء -

قال - نعم من بعد جواره ومن قرب بعد أن يكون من الجيران -

قلت - أ رأيت الذكور والاثاث في ذلك سواء -

قال - نعم انما تقسم الغلة بينهم على عدد الرؤس -

قلت - وكذلك السكان وارباب الدور سواء -

قال - نعم اذا كانوا فقراء -

قلت - فله أن يعطى بعضهم دون بعض او يفضل بعضهم على بعض -

قال - لا -

قلت - أ رأيت اذا قال على فقراء جيرانى وله جيران فانتقل عنهم واتخذ داراً

سواها -

قال - انما انظر الى جيرانه يوم تقسم الغلة -

(قلت - ولا شيء للاولين -

قال - لا لأن الغلة انما تقسم عليهم ولا يشبه هذا القرابة - ١) -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى وله داره فيها

ساكن ثم انتقل عنها وسكن في دار اخرى كنت له ثم مات ، على من تقسم الغلة ؟ -

قال - على جيران الدار الذين (٢) مات ، فيها قال ولا يعطى الاولين لأن جوارهم

قد انقطع بتحوله عنهم وصارت الغلة للجيران الذين مات فيهم -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على فقراء جيرانى وهو ساكن في دار -

قال - هذا كله والمملك سواء فان انتقل عنها فالجواب في ذلك كما وصفت لك في

الباب الاول -

قلت - وكذلك لو انتقل من ذلك البلد الى بلد آخر -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء وقد انقطع الجوار الاول -

قلت - أ رأيت رجلاً من اهل البصرة جعل ارضه صدقة موقوفة على فقراء

جيرانه ثم انتقل الى مكة فمات بها -

قال - اذا كان قد اتخذ مكة داراً ثم مات بها فالغلة لفقراء جيرانه بمكة وان كان

(١) ليس في ر (٢) لعله - الى -

لم يتخذها دارا فالثلة لفقراء جيرانه بالبصرة -

قلت - وكذلك اى بلدة اتخذها دارا فقد انتقل اليها (١) -

قلت - وكل بلد نرج اليه تاجرا او في حاجة او حاج الى مكة مجاورا او نرج

غازيا الى بلد او مرابطا جعلت الوقف لجيرانه الذين في بلده -

قال - نعم -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيران دارى التى في

البصرة في بنى فلان -

قال - هو جائز -

قلت - ارايت ان مات فباع ورثته الدار وانتقلوا عنها -

قال - فالثلة لفقراء جيرانه يوم مات ولست التفت بيعت الدار اولم تبع انتقلوا

اولم ينتقلوا -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقراء جيرانى جعلت ذلك على الدار

الذى (١) يموت فيها -

قال - نعم اذا كان موطا فيها -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على جيرانى (٢) وله داران احدهما هو

ساكن فيها والاخرى للثلة -

قال - الجوار على التى هو ساكن فيها ولا التفت الى الدار بالثلة -

قلت - ارايت لو كان لها داران في كل واحدة منهما زوجة وهما في قبيلتين

مختلفتين -

قال - فالثلة لفقراء الدارين وهم فيها سواء -

قلت - فان مات في احدهما -

قال - وان مات في احدهما بعد ان لا يكون انتقل عن الاخرى -

قلت - وكذلك لو كانت له داران احدى الدارين بالبصرة والاخرى بالكوفة -

قال - نعم -

قلت - فان كانت له دار هو فيها ساكن فتحول في مرضه الى ابيه او الى ابنته فمات عندهما في قبيلة اخرى -

قال - فالغلة لجبراته الاولين اذا كان لم ينتقل عنهم وانما هذا كالضيف لهم والزائر -
قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على فقراء جيرانى أيعطى لولده منها اذا كانوا جيرانه -

قال - لا يعطون منها شيئا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لو قال على قرانى لم اعطهم لانهم اقرب اليه من أن يقال فيهم قرابة وكذلك الجوار هو اقرب اليه من أن يقال جيران -

قلت - وكذلك زوجته -

قال - نعم لا يعطى -

قلت - ارايت ولد ولده أيعطون من الغلة اذا كانوا فقراء وكانوا جيرانا -
قل - القياس ان يعطوا من الغلة اذا كانوا فقراء كانوا جيرانا واما في الاستحسان فلا يعطون قال ألا ترى انه لو قال على قرابتي دخل ولد الولد ولم يدخل الولد فكذلك الجيران ولكن استحسن فيهم ولا اعطيهم -

قلت - ارايت اخوانه اذا كانوا فقراء وكانوا جيرانا أيعطون -

قال - نعم -

(قلت - وكذلك بنو عمه وجميع قرابته -

قال - نعم يعطون اذا كانوا جيرانا - ١) -

قلت - فهم والجيران الذى لا قرابة بينهم وبين الواقف سواء -

قال - نعم -

قلت - ارايت من كان فقيرا من القرابة وليس للواقف بهجار أيعطى من الغلة -

قال - لا يعطى منها الا من كان جارا للواقف قريبا كان او بعيدا -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على فقراء بنى فلان فذكر قبيلة هو نازل فيها -

قال - القياس أن تكون الغلة لفقراء القبيلة من عربهم دون مواليهم ودون سكانهم ولكن استحسن أن يجعل الغلة لسكان تلك القبيلة من العرب والموالي والسكان إذا كانوا فقراء لأن معنى الناس في قولهم ووصاياهم على ذلك فاتبع ما نى الناس وأخذ بها وادع القياس، في ذلك -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على جيرانى من بنى فلان فذكر قبيلة - قال - انظر الى جيرانه من تلك القبيلة على ما وصفت لك فيعطون الغلة العرب والسكان في ذلك سواء والقياس أن يعطى عربهم دون الباقين - قلت - أ رأيت لو كان فلان الاب الذى نسبهم اليه ابا قريبا كالتخذ او كالبنت - قال - يعطى العرب منهم دون الموالي والسكان وأخذ في ذلك بالقياس واستحسن اذا كان ذكر قبيلة من القبائل ان يجعل ذلك على ما وصفت لك واما في الالتخاذ اوفى اهل البيت فاني اعطى عربهم على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على فقراء حيران والذى فلان - قال - فهو جائز وتكون الغلة لجيران والده الذين مات والده فيهم اذا كان قازلا فيهم -

قلت - أ رأيت امرأة لها اهل وقرابة ودارهم فيها ساكنة متزوجة فانتمت الى زوجها في قبيلة اخرى ففرضت الوفاة فلو صحت ان يرضها صدقة موقوفة على فقراء جيرانها، من جيرانها ؟ -

قال - جيران زوجها الذين ماتت بين اظهرهم ولا يعطى جيران ابها وجيران جد ها وقرابتها من ذلك شيئا لاسها قد تحولت عنهم وانقطع جوارهم -

قلت - وكذلك لو ان رجلا له دار وولد وقرابة واهل بمحضرة داره متزوج امرأة ونزل عليها وصار معها في دارها فامضى ان ارضه صدقة موقوفة على جيرانه جعلت ذلك لجيران دار امرأته لان جوار الاولين قد انقطعتم (١) لما تحول عنهم - قال - نعم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - فن انتقل عن الاولين وكان متاعه وعياله عندهم وكان يختلف الى امرأته



الى زوج على غير قلة -

قال - بغيرانه هم الاولون دون جيران امرأته -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على جيرانى ورجل من جيرانه فقبروله امرأتان احداها فى جواره والاخرى فى قبيلة اخرى أعطى فى الجيران - قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فى فقراء حيرانى فاعطى الوصى بعضهم دون بعض -

قال - فهو ضامن لخصه من لم يعطهم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الذى يقول صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة فقراء فيعطى الوصى بعضهم دون بعض -

قال - هما مفترقان ألا ترى انه اذا قال صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاعطاها الوصى الفقراء لم يكن عليه ضمان ولذا قال على فقراء جيرانى فاعطاها غير الجيران ضمن لأن الميت قد سمي الجيران فى الباب الاول ولم يسمهم فى الباب الآخر فلذلك اقرقا -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة على فقراء جيرانى ثم هلك ولم يدر من جيرانه -

قال - لا تقسم الصدقة حتى يشهد شاهدان على المنزل الذى توفى فيه فيعطى جيران ذلك المنزل والا لم تقسم الثلثة -

قلت - أ رأيت لو قال على جيران والدى -

قال - هذا والباب الاول سواء حتى يثبت جيران والده على ما وصفت لك - قلت - أ رأيت اذا قال قد اعطيت الثلثة فقراء جيرانه -

قال - القول قوله مع يمينه وان جحد الجيران -

قلت - وكذلك الوقف -

قال - نعم -

قلت - لو قال صدقة موقوفة على جيراننا -

قال - هذا وقوله جيرانى سواء -

باب اجارة الوقف

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الدار صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز -

قلت - وكيف يصنع بهذه الدار -

قال - توأجر فيبدأ فينفق من كل ما اخرج الله من غلاتها على عمارتها ومرتباتها

فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قلت - أ رأيت (الوقف - ١) نفسه الدار يؤجرها -

قال - نعم لان الولاية له فاذا كانت الولاية اليه كان له ان يؤجرها -

قلت - أ رأيت الوقف اذا آجرها أ له ان يقبض الثمن -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت الواقف اذا قال قد قبضت الأجر أ يبرأ المستاجر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال المؤجر قد ضاع الأجر -

قال - فالقول قوله مع يمينه ويبرأ المستاجر -

(قلت - أ رأيت الواقف أ له ان يسكن هذه الدار احدا بغير أجر -

قال - لا - ٢) -

قلت - أ رأيت ان آجرها كل شهر بكذا وكذا درهما -

قال - الاجارة جائزة -

قلت - وكذلك ان آجرها سنة او سنتين -

قال - نعم الاجارة جائزة اذا آجرها هو الى وقت معلوم -

قلت - أ رأيت الواقف اذا آجرها سنين معلومة ثم مات أ تنقض الاجارة -

قال - الفياس ان تنقض الاجارة ولكنى استحسن ان أجعلها الى الوقت الذى

سمى -

قلت - أرأيت رجلا وكل رجلا ان يوأجر دارا فأجرها الى وقت معلوم فهلك الموابر انتقض الاجارة -

قال - لا -

قلت - فان هلك رب الدار -

قال - فالاجارة منتقضة -

قلت - فلم قلت اذا مات الوكيل لم تنتقض الاجارة -

قال - لان الاجارة عقدها لغيره فاذا مات لم تنتقض واما اذا أجرها وهي وقف فليست الاجارة لقوم بأعيانهم واذا لم تكن لقوم بأعيانهم فكانت الاجارة له فاذا مات بطلت الاجارة في القياس وقال محمد بن الحسن رحمه الله في وصي أجر دارا وقف (١) ثم مات قبل انقضاء الاجل قال لا تنتقض الاجارة -

قلت - ومن اين قلت ان الاجارة ليست لقوم بأعيانهم والوقف على قوم مسمين معلومين -

قال - لأنى لا ادري من يبقى منهم ومن يموت ولا ادري لعل الوقف ينتقل الى غيرهم قبل انقضاء اجل الاجارة فاذا كان ذلك كذلك فليست الاجارة لقوم بأعيانهم واذا لم تكن لقوم بأعيانهم فكأنها للموابر واذا كانت كأنها للموابر فمات الموابر بطلت الاجارة واما الاستحسان فان الاجارة جائزة الى الوقت الذى سمي -

قلت - أرأيت الواقف اذا اوصى لرجل ألوصى أن يوأجر الدار -

قال - نعم -

قلت - أرأيت اذا اوصى الى رجلين أحدهما ان يوأجرها دون الآخر -

قال - لا -

قلت - أرأيت ان أجرها احدهما دون الآخر -

قال - لا يجوز -

قلت - أ رأيت إذا وكل أحدهما صاحبه في الإجارة -

قال - هو جائز -

قلت - وكذلك لو وكل بذلك غيره من الوكلاء كانت الوكالة جائزة (١) -

قلت - أ رأيت إذا وصى إلى جماعة فأجرها بعضهم دون بعض -

قال - لا تجوز الإجارة إلا أن يميزها الباكون منهم -

قلت - أ رأيت الوصى أنه أن يؤجر الدار الوقف من نفسه -

قال - لا -

قلت - أ رأيت أن أجرها من أبيه أو ابنه أو عبده أو مكاتبه -

قال - أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وأما على قول أبي يوسف

فهو جائز إذا أجرها من أولئك الأمن عبده أو مكاتبه -

قلت - أ رأيت إذا أسكنها رجلاً بنيراً -

قال - فهو ضامن لقيمة الدار أن عطيت -

قلت - أفيض من قيمة السكن شيئاً -

قال - لا -

قلت - أ رأيت الدار الوقف غلتها للساكنين ألوصى أن يسكنها أحداً بنيراً -

قال - لا -

قلت - أ رأيت أن يخصصها رجل من الوصى فسكنها بنيراً أم الوصى -

قال - هذا والباب الأول سواء وهو ضامن للدار أن عطيت ولا ضمان عليه من

أجر الدار -

قلت - أ رأيت الوصى إذا أجر الدار الوقف كل شهر بدوهم وأجر مثلها في

كل شهر عشرة الدراهم -

قال - فلا جارة فاسدة لا تجوز لأن هذا مما لا يتنازل الناس فيه -

قلت - فإذا أجرها لحظ من أجرها بقدر ما يتنازل الناس فيه -

قال - فلا جارة جائزة ولا ضمان عليه -

قلت - فان اجرها باكثر من اجر متلها -

قال - قد احسن والاجارة جائزة -

قلت - ارايت الوصي اذا اجر الدار الوقف بعرض من العروض -

قال - فالاجارة جائزة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما على قول

أبي يوسف فلا يجوز ان يوجرها الا بالدرهم والدينار -

قلت - ارايت اذا اجرها على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما يصنع بالعروض

التي اجرها به (١) -

قال - يبيعه وينفذ ثمنه في وجوه (٢) الوقف -

قلت - وكذلك لو اجرها بعيد او امة او اجرها بشئ مما يكال او يوزن -

قال - هذا كله سواء -

قلت - ارايت ان اجرها بعيد فاعتق الوصي العبد -

قال - العتق باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز العتق -

قال - لانه لا يملك العبد -

قلت - وكذلك اذا (٣) رهنه -

قال - نعم -

قلت - ارايت القاضي ان (٤) اجر الدار الوقف -

قال - الاجارة جائزة -

قلت - وكذلك اذا (٥) اجرها وكيل القاضي بامر -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان اجرها القاضي سنينا معلومة ثم عزل القاضي او مات -

قال - فالاجارة جائزة الى ذلك الوقف -

قلت - وكذلك لو اجرها من القاضي بامر القاضي -

(١) كذا (٢) صف - وجه (٣) صف - او (٤) مدنية - اذا (٥) صف - لو -

قال - نعم ولاستقص الاجارة لان هذا بمنزلة الحكم من القاضى -

قلت - أرايت لو مات المستاجر -

قال - تستقص الاجارة ولايشبه موت القاضى وعزله موت المستاجر من اقاضى ومن وكيله -

قلت - أرايت اذا وقف الرجل سها ما من دار على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز -

قلت - أرايت الوصى انه ان يوآجرها -

قال - نعم وهذا واجارة الدار سواء على قولنا وعلى قول أبى يوسف رحمه الله -

قلت - أرايت اذا وقف دارا فأجرها الوصى وقبض الغلة فبنى بها الدار -

قال - فالاجارة جائزة -

قلت - وكذلك لوآجرها واذن للمستاجر فى البناء وقاصه من اجرتها (١) -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - أرايت الوصى يוכל باجارة الدار الوقف -

قال - فهو جائز -

قلت - أرايت الوصى اذا آجر دار الوقف اجارة فاسدة -

قال - على المستاجر اجر متلها لايجاوز ما رضى الوصى به -

قلت - أرايت ان كان علنها على قوم فأجرها الوصى عنهم -

قال - الاجارة جائزة

قلت - والموقوفة عليهم وغيرهم فى الاجارة سواء -

قال - نعم -

قلت - أرايت الوصى اذا آجر الدار الوقف من رجل الى اجل معلوم ثم آجرها

من آخر بعد ذلك -

قال - الاجارة الاولى جائزة والاجارة الثانية باطللة -

قلت - أرايت لو آجرها سنينا بعد انقضاء الاجارة الاولى -

- قال - فالاجارة الاولى واثنانية جائزة -
 قلت - وكذلك لو اجرها قبل انقضاء الاجارة الاولى -
 قل - نعم اذا كانت الاجارة انما تقع على شهر (١) بعد انقضاء الاجارة الاولى -
 (قلت - ارايت اذا اجر الوصى الدار على مرمتها -
 قال - على الوصى ان يرمها من علاتها - ٢) -
 قلت - ارايت لو اشترط الرمة على المستاجر -
 قال - فالاجارة فاسدة -
 قلت - ولم ابطلت الاجارة -
 قل - لأن الرمة مجهولة -
 قلت - فان سمي للرمة دراهم معلومة -
 قال - فالاجارة جائزة -
 قلت - ارايت الدار الوقف تكون في يد الرجل وليس بوصى أله ان يواجرها -
 قال - لا -
 (قلت - ارايت الدار تكون وقفا على قوم ألقوم ان يواجرها -
 قال - لا - ٣) انما الاجارة الى الوصى دون الموقوفة عليهم -

باب الارض الوقف التي

تدفع معاملتها او مزارعتها

- قلت - ارايت رجلا في يديه ارض موقوفة وهو القائم بأمرها أيستأجر فيها الاجراء
 في عملها وحفظها -
 قال - هذا جائز والاجر من الغلة -
 قلت - وكذلك إذا استأجر في حفر سواقيها وتنقية نوابها -
 قال - نعم هذا كله جائز وينبغي للقائم بأمر هذه الصدقة ان يفعل ذلك اذا كانت
 تحتاج الى ذلك -

قلت - أرأيت القائم بأمر هذه الصدقة اذا كانت تراها فأجرها من رجل نذرهما
بدرهم معلومة الى اجل معلوم -

قال - فهذا جائز الى ذلك الاجل -

قلت - أرأيت ان علب عليها الماء في ذلك الاجل فلم يزل الماء غالبا عليها فيها حتى
مضى الاجل -

قال - فلا اجر على المستأجر -

قلت - أرأيت ان قبضها المستأجر فلم يزرعها حتى انقضى الاجل -

قال - في الاجارة جائزة وعليه الاجر ويكون لاهل الوقف -

قلت - أرأيت الوصى اذا (١) أجر ارض الوقف وفيها نخل فأجر التربة سنة
بدرهم معلومة -

قال - فلاجارة جائزة اذا كان النخل لا يمنع الزراعة -

قلت - وكذلك لو كان فيها شجر لا يمنع الزراعة -

قال - نعم -

قلت - أرأيت اذا أجرها الوصى سنة بحنطة او شعير معلوم -

قال - هذا جائز -

قلت - فان شرط شعيرا او حنطة منها من زرعها -

قال - فلاجارة فاسدة وعلى المستأجر اجر مثل الارض فيكون ذلك لاهل
الوقف -

قلت - أرأيت الوصى اذا دفع ارض الوقف مزارعة على النصف او الثلث -

قال - فهو جائز عندنا على قول أبى يوسف واما على قول أبى حنيفة فلا يجوز ذلك -

قلت - أرأيت اذا كان في ارض الوقف نخل فدفعه القائم بأمر الواقف الى رجل
يسقيه ويقوم عليه معاملة -

قال - هذا والباب الاول سواء واما على قول أبى حنيفة فلا يجوز ذلك اجمع

وجميع ما يخرج الله من النخل فهو لاهل الوقف بعد ان يخرج منه اجر مثل

المتقبل فيما عمل واما على قول أبى يوسف فهو جائز -

قلت - أ رأيت ان لم يكن فى ذلك حظ لاهل الوقف -

قال - فالمعاملة فاسدة ولا تجوز وانما اجيز ذلك ما كان الحظ فيه لاهل الوقف
فاذا كان ذلك بمقصدان عليهم فلا يجوز -

قلت - أ رأيت ان كان فى ذلك من العبن بقدر ما يتغابن الناس فى المعاملة -

قال - فالمعاملة جائزة وانما يبطل ذلك اذا كان مما لا يتغابن الناس فيه -

قلت - أ رأيت القاضى اذا دفع ارض الوقف معاملة بالنصف سنيها معلومة -
قال - فهذا جائز -

قلت - أ رأيت الوصى اذا آجر ارض الوقف على من عشرينها -

قال - على الوصى يعطى ذلك من علبها -

قلت - وكذلك لو دفعها معاملة بالنصف -

قال - نعم هذا وذلك سواء -

قلت - أ رأيت القاسم بامر هذه الصدقة اذا دفع الارض الى رجل من اربعة
بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر -

قال - العشر من النصف الذى لاهل الوقف -

قلت - أ رأيت الارض الوقف أ يكون فى علاتها العشر -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك الغلة للمساكين فلم لا تجعل العشر والتسعة الا عشر واحد -

قال - ليس هذا على ما ذهبت اليه فرض الله تعالى الزكاة والعشر فى الارضين

وجعل لها وجها وبينها فاذا وقف الرجل ارضه لم يتغير ما حكم الله تعالى فى عشرينها

لمكان ما وقفه ألا ترى انه قد يجوز ان يكون وقفها على وجوه سوى الوجوه التى

جعلها الله تعالى للصدقة لحكم الله تعالى اولى بان يؤخذ به فى عشرينها مما حكم به

الواقف فى عشرينها ألا ترى ان رجلا لو كانت له مائتا درهم فقال لله على ان اتصدق

بها على المساكين أمرناه ان يتصدق بها فان حال الحال أمرناه ان يؤدى خمسة

دراهم لزوجتها ويتصدق بما بقى عن النذر -

قلت - أ رأيت ارض الوقف اذا كانت ارض نخل قدفعها القائم بأمرها الى رجل
معاملة على أن ما اخرج الله تعالى من ثمارها فهو نصفان نصف لاهل الوقف
والنصف الآخر للعتمل (١) بعمله -

قال - هذا جائز على قول أبى يوسف اذا كان فى ذلك حظ لاهل الوقف -

قلت - أ رأيت ان مات الوصى قبل انقضاء السنين -

قال - فالاجرة جائزة الى الوقت الذى سمي -

قلت - ولم اجز ذلك وانت تقول اذا آجر الرجل ارضا فمات الوصى ان
الاجارة منتقضة فلم لا تبطل الاجارة اذا مات الوصى -

قال - هما مختلفان اذا آجر الرجل ارضه فمات فقد زال ملكه عن الارض التى
ملك الوارث فتبطل الاجارة واذا مات الوصى فملك الارض اذا كانت وقفا فى
حياة الوصى وبعد وفاته سواء فالاجارة جائزة لان الملك لم يتغير وقال اصحابنا فى
رجل وكلته ان يؤجر دارا فآجرها سنين معلومة فمات الوكيل قبل انقضاء
الاجل ان الاجارة جائزة الى الاجل وكذلك الوقف ألا ترى ان الوصى انما
آجر الوقف لغيره وحال الوقف فى حياته وبعد وفاته سواء -

قلت - أ رأيت الوصى اذا دفع الوقف معاملة بالنصف الى اجل معلوم -

قال - هو جائز على قولنا وقول أبى يوسف رحمه الله واما على قول أبى حنيفة
رحمه الله فلا يجوز ذلك -

قلت - أ رأيت ان مات الوصى قبل انقضاء الاجل -

قال - فالمعاملة جائزة الى ذلك الوقت ولا تنتقض المعاملة وهذا والباب الاول
سواء -

قلت - أ رأيت الرجل اذا استأجر من الوصى دارا سنينا معلومة ثم مات
المستأجر قبل انقضاء الاجل -

قال - الاجارة منتقضة ولا يشبه موت الوصى موت المستأجر لان المستأجر انما

استأجر لنفسه فاذا مات انقطعت الاجارة والوصى انما آجرها لغيره فالاجارة جائزة ألا ترى ان رجلا لو وكلته ان يستأجر لى دارا فمات الوكيل كانت الاجارة جائزة الى الاجل ولومات الذى استوجرت منه كانت الاجارة باطلا وانما ينظر فى هذا الى من ملك الدار له وملك الاجارة ولا انظر الى من عقد ذلك -

قلت - الوصى اذا آجر الدار سنينا معلومة فمات الذى وقفت عليه الدار - قال - فالاجارة جائزة -

قلت - ولم لا تبطل الاجارة وملك الغلة -

قال - انما له من الغلة ما وحب منها فى حياته فاما ما حدث بعد وفاته فلا حق له فيها وليس له من ملك الدار شيء -

قلت - أ رأيت اذا كانت موقوفة على قوم آجرها الوصى سنينا (معلومة فمات بعض الموقوفة عليهم فى بعض السنين - ١) -

قال - يعطى كل واحد منهم حصته مما وجب من الغلة الى ان مات وما وجب بعد ذلك فهو لمن بقى منهم -

قلت - أ رأيت اذا آجرها سنة بمائة درهم والموقوفة عليهم ثلاثة وهى ترجع من بعضهم على بعض فمات واحد منهم بعد انقضاء ثلث (٢) السنة ومات الآخر بعد انقضاء ثلثى السنة -

قال - اما الثلث الاول من الاجارة فهو بينهم اثلاثا ثلث ذلك لورثة المالك الاول والثلث بين ورثة المالك الثانى والحى والثلث الباقى فهو للباقي منهم وكذلك اجارة الوقف كلها على ما فسر لك -

قلت - أ رأيت الوصى اذا آجرها بمائة درهم وتبطل الاجر (على ما وصفت لك او كان عليه ان يعجل الاجر - ٣) فمجله له -

قال - هذا والباب الاول سواء والقياس بان يكون الجواب على ما فسر لك غير انى استحسن اذا قسم المعجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى

لا ارد القسمة واجيز ذلك -

باب الغصب في الوقف

قلت - أ رأيت الارض اذا كانت صدقة موقوفة فغصبها رجل من الواقف او من واليها -

قال - على الغاصب أن يردّها الى يدمن غصبها منه -

قلت - أ رأيت ان ابى الغاصب ان يردّها وثبت غصبه اياها عند القاضى -

قال - فيحبس حتى يردّها -

قلت - أ رأيت ما تشبهها اذا ارد معها ما يصنع به قال ينفق فيها اذ اردّها وقد تغيرت عن حالتها الاولى -

قال - يرد معها ما نقصها (١) -

قلت - أ رأيت ان قال اهل الوقف اعطاه واجعله بمنزلة الغلة -

قال - لا يعطيهم ولا يشبه هذا الغلة -

قلت - أ رأيت ان كان الوقف دارا فغصبها فانهدمت في يده -

قال - يأخذها الاولى وما نقص فيرد ذلك فيها ويبنى ما انهدم منها ويعمرها به -

قلت - ولا يعطى ذلك اهل الوقف -

قال - لا لأن حق اهل الوقف في الغلة وليس هذا من الغلة -

قلت - أ رأيت ان كانت وقفًا فغصبها رجل فانفق فيها نفقات في اثارها وحفر سوا قبيها وتنقية نوابها وتسميدها -

قال - هو متطوع في ذلك وترد الى القائم باسمها -

قلت - أ يرد الى الغاصب من هذه النفقة شيء -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان كان غرس فيها غرسا -

قال - يقال له اقلع غرسك واذهب به -

قلت - أ رأيت ان كان قلع ذلك ينقص الارض -

قال - يضمن الغاصب القصان -

قلت - أرايت القائم بأمر هذه الصدقة ان صالح الغاصب من العرس على شيء -
قال - هو جائز اذا كان في ذلك صلاح لاهل الوقف ولذلك العارة في الوقف
واجبة -

قلت - أرايت هذا الغاصب اذا اغتصب دارا وقفا فازرحيطانها واحداث فيها حدبا
تغاف ذهابه ان قلعه -

قال - فليس له ان يقلعه ولكنه يعطى قيمة ذلك من غلات هذه الصدقة -

قلت - أرايت صدقة موقوفة غصبها رجل من الواقف او من وصيه من بعده -
قال - يحبسها القاضى حتى يردّها -

قلت - أرايت ان كان ذلك ولم يقدر الغاصب على ردّها -

قال - يقضى عليه بقيمة هذه الارض يوم غصبها -

قلت - فاذا قضى عليه القاضى بقيمة هذه الارض يوم قبضها ما يصنع بها -

قال - يأخذها القائم بأمر هذه الصدقة فيحبسها ويبنى بها فان ردت عليه الارض
ردّها على من أخذها منه وعادت الارض وقفا على مثل ما كانت عليه -

قلت - أرايت ان أخذ القائم بأمر هذه الصدقة القيمة من الغاصب (مضاعف جميعا -
قال - فالقائم بأمر هذه الصدقة بالخيار ان شاء ضمن الغاصب - ١) الاول وان شاء
ضمن الغاصب الثانى وينبى للقائم بأمر هذه الصدقة ان يتوخى املاهما واصلاح
ذلك للصدقة -

قلت - فان توى ذلك فضمن الغاصب الاول القيمة وأخذها منه -

قال - يرجع الغاصب الاول على الغاصب الثانى بالقيمة -

قلت - فان رجع الغاصب الاول على الغاصب الثانى بالقيمة ثم طهر رب الارض
وقدر على ردّها -

قال - فرد الارض وقفا على ما كانت عليه ويرجع الغاصب الاول (على الغاصب
الثانى - ١) فإخذ منه القيمة التى دفعها اليه -

قلت - أرأيت ارض الوقف اذا غصبها رجل من القائم بأمر هذه الصدقة وقيمتها الف درهم ثم زادت فصارت قيمتها الفين ثم غصبها رجل آخر من الغاصب وقيمتها الفان فلم يقدر على الارض ولا على ردها ثم حضر الغاصب والقائم بأمر هذه الصدقة -

قال - ينبغي للقائم بأمر هذه الصدقة ان يبيع الغاصب الثانى بالقيمة لأنها الفان اذا كان مايا ولا يبنى له ان يختار اتباع الغاصب الاول بالقيمة لأنها الف وفى هذا وكس على الموقوفة عليهم وهذا مما لا يتغابن الناس فيه -

قلت - ولا يشبه هذا عندك رب الارض لو كان مخصوبا -

قال - لا يشبه المالك فى هذا القائم بأمر هذه الصدقة -

قلت - أرأيت ان اختار القائم بأمر هذه الصدقة اتباع الثانى أنه ان يرجع على الاول -

قال - لا يرجع على الاول وقد برئ من النصب -

قلت - أرأيت ان اختار اتباع الثانى فأخذ منه القيمة ثم ردت عليه الارض بعد ذلك -

قال - تعود وتعا على مثل ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - أرأيت الثانى ان كان غير ملى وكان الحظ لاهل الوقف اتباع الاول -

قال - ينبغي له ان يتبعه -

قلت - فان اتبعه فأخذ منه الف درهم قيمة الارض يوم غصبها -

قال - يرجع الغاصب الاول على الغاصب الثانى بالقيمة وهى الفين -

قلت - فاذا قدر على الارض ردت وتراجعوا جميعا على ما وصفت لك -

قل - نعم -

(١) قلت - أرأيت الغاصب الاول اذا أخذت منه القيمة ثم ظهرت الارض أنه ان يحبسها حتى ترد عليه القيمة -

قل - لا -

قلت - لم -

قال - لأنها لا تكون رها وكل ما لا يجوز بيعه فلا يجوز رهاه -

قلت - أ رأيت الارض الوقف اذا عصها رجل فقضى عليه الفاضى بالقيمة فأحدها القائم بأمر هذه الصدقة فضاعت عليه -

قال - فلا شئ ء عليه والفول قوله مع يمينه -

قلت - أ رأيت ان ضاعت القيمة ثم ردت الارض الوقف -

قال - تكون وقفا على مثل ءا كانت عليه ويرجع الغاصب على القائم بأمر هذه الصدقة بالقيمة التى أخذها منه فبردها عليه -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه أخذها بدلا من الارض فهو ضامن لها -

قلت - أ رأيت اذا عادت وقفا على مثل ما كانت عليه وادى القائم بأمر هذه الصدقة القيمة الى الغاصب من ماله أنه ان يرجع به على احد -

قال - اما فى القياس فلا يرجع بها على احد واما فى الاستحسان فتعود الارض وقفا على مثل ءا كانت عليه ويرجع القائم بأمرها بالقيمة التى اداها فى علات هذه الارض الواقف فيها خذها من الغلات قبل اهل الوقف فاذا استوفى ذلك كانت الغلة لهم لأنه انما قبض القيمة لهم ولم يقبضها لنفسه فاذا كان القبض لهم استحسنت ان ارجع بها فى غلاتها التى لهم من الوقف -

قلت - ولم لا يرجع بها فى اموالهم اذا كان القبض لهم -

قال - لأن الوقف لهم وغيرهم والمساكين فلا أجعل ذلك عليهم خاصة ولكن أجعل ذلك فى الغلة ألا ترى ان رجلا لو باع لرجل عبدا وقبض الثمن فضا ع ثم رد عليه العبد بعيب بقضاء القاضى ومات العبد فى يد الوكيل او استحق أن التمن لا تشتري على البائع ويرجع البائع على الأمر لأن القبض كان له وكذا لك اهل الوقف القبض لهم الا اهتم قوم ليسوا بأعيانهم يرجع به عليهم ويرجع بذلك فى علات الوقف -

قلت - رأيت القائم بأمر هذه الصدقة اذا قبض القيمة من الغاصب فاشترى بها أرضاً بدل أرض الوقف ثم ردت الأرض الأولى فعادت (١) وفقاً كما كانت ثم باع القائم بأمر هذه الصدقة الأرض الثانية في القيمة التي أدى إلى الغاصب فكان فيها نقصان عن القيمة -

قال - هو عليه خاصة ولا يرجع بذلك في غلات الوقف في الاستحسان والقياس -
قلت - ولم لا تستحسن أن يرجع بالقيمة في الباب الأول في الغلات -
قال - هما مختلفان أما النقصان فقد جعلت كأنه اشتراها لنفسه فعليه النقصان وله وأما اذا ضاعت القيمة وليس ههنا شيء جعله لنفسه ولا قبضه لنفسه -

قلت - رأيت رجلاً وقف أرضاً وشرط أن له أن يستبدل بها قباعها وقبض الثمن فضاع في يده ورددت الأرض الأولى عليه بعيب بقضاء قاض -
قال - يضمن الثمن من ماله ويبيع الأرض الوقف التي ردت عليه في الثمن الذي أدى فإن كان في ذلك نقصان كان عليه -

قلت - ولم لا تقول مثل هذا في الغصب اذا قبض القائم بأمر الصدقة القيمة فضاعت في يده ثم ردت الأرض الأولى ان القيمة على القائم بأمر هذه الصدقة ويبيع الأرض الوقف فيأخذ القيمة الذي أدى من الثمن كما قلت اذا ردت بعيب وقد ضاع الثمن أنه يودى الثمن ويبيع الأرض فيأخذ من ثمنها الثمن الذي أدى إلى المشتري -

قال - لا يشبه الوقف الذي لا مشروط فيه ان يباع الوقف الذي قد شرط فيه صاحبه ان يباع لأن الوقف الذي لا شرط فيه ان يباع لا يبطل الوقف فيه ابداً ولأن الوقف الذي شرط فيه صاحبه ان يباع يبطل الوقف فيه اذا بيع -

قلت - رأيت الدار والأرض اذا كانتا وقفاً فنصبها رجل مهدم بناء الدار وضرب (٢) نخل الأرض ولم يقدر على رد شيء من ذلك -

قال - فالتعويض ضامن لقيمتها يوم غصبها فان ضمنه القاضي يوم غصبها ثم ظهرت الأرض والدار والنقص الذي كان فيهما مقوضاً -

قال - ترد التربة الى الوقف على مثل ما وصفت لك واما البناء فيكون للغاصب ثم يرد القائم بأمر هذه الصدقة على الغاصب حصّة التربة من القيمة -

قلت - ومن اين اختلاف عندك البناء والتربة -

قال - لأن التربة لا تزول عن الوقف بوجه من الوجوه ولأن البناء قد يزول عن الوقف في حال الضرورة ألا ترى ان البناء لو تهدم امرت القائم بأمر هذه الصدقة ان يسع ما رأى بيعه منه اذا كان في ذلك حفظ في العمارة ولو أن التربة تعطلت لم أمره ان يبيعها على حال من الحالات -

قلت - أ رأيت رجلا جاء الى دار وقف فهدمها -

قال - فهو ضامن لما هدم من ذلك -

قلت - فاذا ضمن قيمة البناء لمن يكون النقض -

قال - للغاصب الجاني -

باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على قرابتي الاقرب فالاقرب كيف تقسم غلة هذه الصدقة بينهم -

قال - يبدأ باقرب قرابته اليه فيعطى جميع غلات هذه الصدقة دون من هو أبعد منه -

قلت - أ رأيت ان كان اقربهم الى الواقف رجل واحد -

قال - يعطى الغلة كلها -

قلت - وكذلك لو كان اكثر من ذلك -

قال - نعم انما ننظر الى اقربهم الى الواقف فتكون الغلة له واحدا كان او اكثر من ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان اقربهم الى الواقف جماعة فهلك بعضهم -

قال - تكون الغلة لمن بقى منهم ما بقى منهم احد -

قلت - فاذا اقرضوا لمن تكون الغلة -

قال - لمن يليهم في القرب من القرابة بطناً بد بطن حتى تصير الغلة الى ابعدهم قرابة على ما وصفت لك وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الا قرب فالاقرب فالغلة لهم جميعاً بينهم بالسوية واقربهم من الواقف وابعدهم فيها سواء وهذا القول ليس عندي بشيء والقول قولنا وقول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى -

قلت - وكذلك لو قال على قرابتي ثم الاقرب فالاقرب -
قال - نعم -

(قلت - وكذلك لو قال على قرابتي يبدأ فيعطى غلاتها الاقرب فالاقرب -
قال - نعم -) هذا والباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي يبدأ بغلاتها (٢) فيعطى اقربهم الى الواقف ثم الاقرب -
قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قرابتي ان يبدأ باقربهم الى ثم الاقرب ولم يقل يعطى غلاتها -

قال - هذا والباب الاول سواء ويعطى اقربهم جميع الغلة وسواء عندنا قال يبدأ فيعطى غلاتها اقربهم الى او قال يبدأ باقربهم الى -
قلت - وكذلك لو قال يبدأ باقربهم الى ثم الذى يليه في القرب -

قال - نعم هذا كله سواء (٣) وكذلك لو قال على قرابتي على ان يبدأ بالاقرب فالاقرب -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة يعطى غلتها الاقرب فالاقرب -

قال - هذا والباب الاول سواء ويعطى غلاتها الاقرب فالاقرب يعطى

(١) زيادة من صف (٢) ر - ودية - ايضاً بها (٣) لعله سقط - قلت -

اقربهم الى الوقف علتها (١) كلها -

قلت - أ رأيت لو قال ما انخرج الله من غلاتها فهو للاقرب فالاقرب من قرابتي -
قال - نعم هذا والباب الاول عندنا سواء قال على قرابتي الاقرب فالاقرب
او على الاقرب فالاقرب (من قرابتي -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفه على قرابتي فيعطها الاقرب فالاقرب قال
يبدأ باقربهم اليه فيعطها على ما وصفت لك وانما معنى قوله على انما انخرج الله
من غلاتها فهو لاقرب قرابتي الى نسبا ورحماتهم الذي يليه في القرب - (٢) -
قال - هذا والاول سواء والجواب في هذا على ما فسر لك -

(٣) وكذلك لو قال يعطى غلات هذه الصدقة اقرب قرابتي الى نسبا ورحماتهم
الذي يليه في القرب بعد ذلك -

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت لو قال يعطى غلات هذه الصدقة اقرب الناس مني نسبا ورحماتهم
الاقرب فالاقرب او قال ثم الاقرب فالاقرب -

قال - يعطى غلات هذه الصدقة من يليه في القرب -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفه على أن ما انخرج الله من غلاتها لقرابتي
الادنى فالادنى وقوله فالاقرب سواء (٤) -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفه على أن ما انخرج الله من غلاتها فهو لادنى
من قرابتي -

قال نعم هذا والاول سواء -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفه في قرابتي الاقرب فالاقرب -

قال - هذا كله سواء والثلة لا قربهم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفه لاهل بيتي الاقرب فالاقرب -

قال - سواء وهو على ما فسر لك -

(١) صف غلاتها (٢) يس في د (٣) ليله سقط - قلت - (٤) كذا

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله من غلاتها فهو لادنى فالادنى من قرابتي -

قال نعم -

قلت - رأييت - لو قال صدقة موقوفة في قرابتي الا قرب فالاقرب -

قال - هذا كله سواء والغلة لا قربهم اليه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على اهل بيتي الا قرب من اهل بيتي -

قال - نعم هذا كله سواء والقرابة واهل البيت مختلفين (١) فاما القرابة فهو على ما وصفت لك -

قلت - رأييت لو قال صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله من غلاتها فهو لقرابتي يعطى ذلك الا قرب فالاقرب منهم -

قال - نعم هذا كله سواء يبدأ باقربهم اليه فيعطى الغلة دون من هو ابعد منه وانما يعنى بقوله ذلك الغلة فكأنه قال يبدأ فيعطى غلاتها الا قرب منهم فالاقرب على ما وصفت لك -

باب الرجل يقف الارض على

فقراء قرابته الاقرب فالاقرب

قلت - رأييت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة (٢) على فقراء قرابتي الا اقرب فالاقرب -

قال - هذا جائز -

قلت - وكيف يصنع بالغلة -

قال - يبدأ باقربهم الى الوقف فيعطيه منها ما تى درهم ثم يعطى الذى يليه فى القرب من الغلة ما تى درهم حتى يأتى على آخرهم -

قلت - رأييت ان قصرت الغلة عن مبلغهم جميعا -

قال - يعطى الاول منهم ما تى درهم ثم الذى يليه حتى ينتهى ذلك الى من بالته

الغلة منهم -

قلت - فان لم تكن الغلة الاما تى درهم -

قال - يعطى اقربهم الى الواقف اذا كان فقيرا -

قلت - فان كانت الغلة اربعمائة درهم او ثلثمائة درهم -

قال - يعطى اقربهم الى الواقف اذا كان فقيرا ما تى درهم ثم يعطى بعد ذلك من يليه فى القرب من فقراء القرابة ما تى درهم ان كان الذى بقى ما تى درهم وان كان الذى بقى اقل من مائة درهم اعطى ما بقى وان كان اكثر من ذلك اعطى ما تى درهم لاي زاد على ذلك ثم يعطى ما فضل منه الذى يليه فى القرب -

قلت - وتحرم الباقيين -

قال نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب منك تعطى اقربهم الى الواقف جميع غلات هذه الصدقة واذا قال على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب اعطيت اقربهم ما تى درهم لم يزد على ذلك ثم الذى يليه على ما وصفت لك -

قال - هذا والباب الاول سواء وكان ينبغي فى القياس ان يعطى جميع غلات هذه الصدقة اقرب فقراء القرابة ولا يعطى الباقيين (١) شىء ولكنى استحسننت اذا كان الوقف على الفقراء ان لا ازيد اقربهم على ما تى درهم حتى يستوفى الباقيون مثل ذلك وانما انتهى الى ما سمى الواقف فاذا كان قد سمى الغنى منهم والعقير ولم يقصد بالصدقة قصد الفقير بدأت باقربهم اليه فاعطيته الغلة كلها لان الواقف لم يذكر فقرا ولا غنى وانما اراد الاقرب اليه واذا ذكر العقير فقد اراد الفقير والقرابة واذا اعطيته ما تى درهم فقد ذهب الفقير عنه ثم اعطيت من يليه على ما فسرته لك وهذا كله استحسان وقد قال ناس من قضاة اهل البصرة اذا جعل الرجل ارضه صدقة موقوفة على فقراء قرابته لم يزد لهم على انقوت لانه ذكر الفقراء فاذا اعطيهم القوت فقد ذهب عنهم المقر وانما نحن فنقول الغلة كلها لهم

ونستحسن اذا قل على فقراء قرابتي الا قرب فالأقرب ان يبدأ بالأقرب فيعطيه ما تتي درهم ثم الذى يليه على ما وصفت لك ومعنى قوله فى هذا ان يبدأ يعطى الأقرب فالأقرب كأنه قال اعنوا الأقرب فالأقرب من فقراء قرابتي - قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الا قرب فالأقرب وكان اقربهم اثنين او ثلاثة ولم يكن فى الصدقة ما يعطى كل واحد منهم - قال - يتحاصون فيضرب لكل واحد منهم بما تتي درهم وامنع ابناقين - قالت - أرايت ان كان فى الصدقة ما يأخذ كل واحد منهم من البطن الاول ما تتي درهم ويفضل فضل لا يصيب كل واحد من البطن الثانى منه ما تتي درهم - قال - يقسم ما فضل عن البطن الاول بين البطن الثانى يضرب كل واحد منهم بما تتي درهم -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي على ان يبدأ بالأقرب فالأقرب -

ة ل - نعم وهذا الباب الاول سواء -

قالت - أرايت لو قال على فقراء قرابتي على ان يبدأ يعطى جميع غلاتها الا قرب فالأقرب منهم -

قال - ينظر الى اقرب القرابة فيعطى جميع غلات هذه الصدقة ونأخذ فى هذا القياس (١) ولا يشبه هذا عندنا قوله فى الباب الاول لأنه قال فى هذا الباب يعطى جميع غلاتها الا قرب فالأقرب من فقراء قرابتي ولم يقل فى الاول جميع غلاتها فادام يقل ذلك استحسن (٢) ان اجعل (لا قريبهم - ٣) ما يغييه ثم الذى يليه واداسمى الجميع لا قرب فقراء قرابته لم اجاوزه الى غيره وأخذت فى ذلك بالقياس -

قالت - وكذلك لو قال على ان يبدأ يعطى جميع غلاتها اقرب فقراء قرابتي الى نسبها ورعا -

(١) صف - ويدخل فى هذا بالقياس (٢) صف - استحسن (٣) زيادة من - صف

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على الاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي -
قال - يبدأ بالبطن الاعلى (١) فيعطى كل واحد منهم مائتي درهم ثم الذى يليه
على ما وصفت لك -

قلت - رأيت اذا قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب وله
قرابة بعضهم اقرب من بعض وجاءت الغلة بما يصيب كل واحد منهم ما تبي
درهم ثم ضاع بعد ذلك من الغلة شيء انقسط الغلة بينهم -

قال - لا ولكن يبدأ بالبطن الاول فيعطى على ما فسر لك -

قلت - ويكون ما ضاع من حصة من تناه الغلة منهم -

قال - نعم -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لأنه ليس للبطن الثانى شيء الا بعد ان يستغنى البطن الاول وانما لهم الفضل
عن عنى البطن الاول فاذا ضاع من الغلة شيء كان الذى ضاع حصة البطن الثانى
على ما فسر لك -

قلت - وكذلك البطون كلها -

قال - نعم الا ترى ان الغلة اذا قصرت بدأت بالاولين على ما وصفت لك فكذلك
ما ضاع منها -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى منها
الاقرب فالاقرب -

قال - يعطى الاول ما تبي درهم ثم الذى يليه كذلك لأنه (قال - ٢) يعطى منها
الاقرب فالاقرب فقد علمت بقوله يعطى منها الاقرب (فالاقرب - ٢) انه
لم يرد ان يعطى الاول الجميع انما اراد البعض فاجعل ذلك على ان يعطى الاول
ما يغنيه ثم الذى يليه كذلك ولا يشبه هذا قوله يعطى غلاتها فقراء قرابتي الاقرب
فالاقرب لأنه اذا قال يعطى من غلاتها فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب ويعطى

غلاتها فقراء قرابتي الا قرب فالاقرب هما مختلفان -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على أن ما انخرج الله تعالى من

غلاتها فهو الاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي -

قال - هذا جائز ويعطى الاول جميع الغلة ثم يعطى بعد انقراضه (الذى يليه على

ما فسر ت -

قلت - أ رأيت اذا قال يعطى جميع غلاتها الا قرب فالاقرب من فقراء قرابتي (١)

فاعطيت اقربهم الجميع ثم انقرض او استغنى -

قال - يعطى الذى يليه الغلة كلها وكذلك ما بقى منهم احد -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الاحوج فالاحوج من قرابتي -

قال - فيبدأ فيعطى احوجهم ما تى درهم ثم الذى يليه على ما فسر ت لك -

قلت - أ رأيت او قال على الاقر فالاقرب من قرابتي (او قال على الاقر ثم

الاقرب والاحوج ثم الاحوج من قرابتي - ١) -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الاحوج فالاحوج -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - كيف يصنع بهم -

قال - يبدأ باحوجهم فيعطى ما تى درهم ثم يعطى بعد ذلك من يليه منهم فى الحاجة

حتى يأتى على آخرهم -

قلت - أ رأيت ان قصرت غلات هذه الصدقة عنهم -

قال - يعطى احوجهم ما تى درهم فان فضل من الصدقة شيء اعطى من يليه

فى الحاجة منهم ما تى درهم فان فضل من الصدقة شيء اعطى من يليه فى الحاجة

منهم ما تى درهم حتى تنفذ الغلة ولا يبقى منها شيء -

قلت - أ رأيت ان كان احوجهم جماعة وهم فى الحاجة سواء -

قال - يعطون جميعا -

قلت - فان قصرت الغلة عن مائتي درهم (لكل واحد منهم - ١) -
قال - يتحصون -

قلت - وكذلك ان قال على فقراء قرابتي الاقرب فالأقرب او قال الاقرب ثم الاقرب -
قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أ رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي -
قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أ رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب
وكانت الغلة كثيرة وكان ما يصيب كل واحد منهم مائتي درهم ويفضل من
غلات هذه الصدقة بعد ذلك شيء كيف يصنع بالفضل ولن يعطى ذلك الفضل
منهم -

قال - اما في القياس فيعطى ذلك اقرب القرابة الى الواقف كله دون الباقيين واما
في الاستحسان فيقسط عليهم جميعا والله سبحانه اعلم بالصواب -

باب الرجل يقف ارضاله على فقراء

قرابته وله قرابة محتاجون ولهم

من قرابته (٢) قرابة اغنياء

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وله قريب
قرابة غنى وله اولاد لصلبه فقراء وهم صغار أعطون من الوقف -

قال - لا يعطون ويفرض على ابيهم اذا كان غنيا ولا حق لهم في الوقف وغنى
والدهم لهم غنى -

قلت - ان كان الولد كبيرا -

قال - اما من كان كبيرا من ولد الصلب من الذكور فانه فقير ويعطى ومن
كان فقيرا من الاثام صغيرا كان او كبيرا فانه لا يعطى -

قلت - ومن اين اقرقا (٣) -

(١) زيادة من صنف (٢) صنف - قرابته (٣) من هنا محو في صنف -

قال - لأنى افرض للبنات صغارا كن او كبارا على والدهن وهن بمنزلة الزمنى
فاذا كنت افرض لهن على والدهن لم اعطهن من الوقف شيئا واما المذكور
المذكورين فليست افرض لهم على والدهم و(اذا لم افرض لهم على والدهم - ١)
لم يكن لهم شيء اعطيتهم من الوقف -

قلت - أ رأيت اذا كانوا ذكورا مذكورين بهم زمانة -

قال - لا يعطون من الوقف ويفرض لهم على والدهم وهم والصغار عندنا سواء
قلت - أ رأيت ان لم يكن له ولد لصلبه وكان له ولد ولد فقراء وأبوهم فقير -
قال - لا يعطى ولد الولد من الوقف شيئا اذا كان جدهم غنيا ويفرض لهم على -
جدهم -

قلت - ويعطى أبوهم من الوقف

قال - نعم -

(قلت - فيعطى الاب وهو فقير ولا يعطى ولد الولد وهم فقراء اذا كانوا صغارا -
قال - نعم من قبل ان ولد الولد فيرضهم على جدهم اذا كانوا صغارا وكان أبوهم
فقيرا او ميتا واما والدهم فاذا كان كبيرا لازمانه به فلا نفقة له على والده فاذا
لم يكن له نفقة اعطيته من الوقف - ٢)

قلت - أ رأيت ان كان الولد فقيرا زمنا وكان له ولد صغار فقراء وكان الجد
غنيا -

قال - لا يعطى احد منهم الوقف ويفرض لهم جميعا الجد -

قلت - أ رأيت امرأة غنية لها مال ولها ولد فقير فأراد ولدها ان يدخلوا في
الوقف -

قال - اما الاناث الصغار والكبار منهم فلاحق لهم في الوقف ويفرض لهم على
والدهم واما المذكور الصغار فهم بمنزلة لهم (٣) ولاحق لهم في الوقف ويفرض
لهم على والدهم واما المذكور الكبار فانهم يعطون من الوقف -

(١) زيادة من المدينة (٢) زيادة من المدينة (٣) كذا بتذكير الضائر -

- قلت - وكذلك ولد المرأة بمنزلة ولد الرجل الغنى على ما وصفت لك -
- قال - نعم المرأة اذا كانت غنية (١) وولدها وولد ولدها فى الوقف بمنزلة ولد الرجل وولد ولده اذا كان غنيا -
- قلت - ارايت امرأة فقيرة لها زوج غنى أعطى من الوقف شيئا -
- قال - لا تعطى -
- قلت - ولم لا تعطى -
- قال - لان فريضتها على زوجها فاذا فرضت لها على زوجها فهى غنية بغنى زوجها -
- قلت - ارايت ان كان الزوج فقيرا والمرأة غنية -
- قال - يعطى من الوقف ولا يشبه غنى الزوج غنى المرأة ألا ترى انى افرض للمرأة على زوجها فاجعلها غنية بغنى زوجها ولا افرض للرجل على امرأته وليس بغنى بغنى امرأته -
- قلت - ارايت رجلا فقيرا له ابن غنى أعطى من الوقف -
- قال - لا يعطى من الوقف وأفرض له على ابنه وهو عندنا غنى بغنى ابنه -
- قلت - وسواء كان الاب زمتا او لم يكن -
- قال - نعم هما سواء -
- قلت - وكذلك امرأة فقيرة لها ابن غنى -
- قال - افرض لها على ابنها الغنى ولا تعطى من الوقف شيئا -
- قلت ارايت الرجل اذا كان فقيرا وله ابن ابن غنى -
- قال - يفرض على ابن ابنه ولا يعطى من الوقف شيئا -
- قلت - وكذلك المرأة لها ابن ابن غنى -
- قال - نعم هما سواء -
- قلت - فالجد من قبل الرجال والنساء فى ذلك سواء -
- قال - نعم -
- قلت - وكذلك الجدة -

قَالَ - نَعَمْ وَأَفْرَضَ لَهُمْ عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ عِنْدَنَا بَغْنَى وَلَدِ الْوَلَدِ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ قَعْبَةً وَلَهَا ابْنٌ أَخٌ غَنَى -

قَالَ - تَعْطَى مِنَ الْوَقْفِ وَلَا تَمْنَعُ مِنَ الْوَقْفِ بَغْنَى ابْنِ أَخِيهَا -

قُلْتُ - وَكَذَلِكَ الْحَالَةُ -

قَالَ - نَعَمْ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ الْأَخَ وَالْأَخْتَ إِذَا كَانَا صَغِيرَيْنِ وَلَهَا أَخٌ كَبِيرٌ غَنَى أَوِ الْعَمَّ إِذَا

كَانَ غَنِيًّا وَلَهُ وَلَدٌ أَخٌ قَرَّاءٌ صَغِيرٌ وَنِسَاءٌ كَبَارٌ -

قَالَ - هَؤُلَاءُ كُلُّهُمْ يَعْطُونَ مِنَ الْوَقْفِ وَلَا يَكُونُونَ أَغْنِيَاءَ بَغْنَى قَرَابَتِهِمْ الَّذِي

وَصَفْتُ لَكَ -

قُلْتُ - فَمَنْ ابْنُ اقْتَرَقِ الْوَالِدَيْنِ (١) وَالْوَلَدُ وَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ وَانَّهُ يَفْرَضُ لَهُؤُلَاءِ

كُلُّهُمْ النِّفَقَةُ فَلَمْ يَحْرَمْتَ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدَ وَالزَّوْجَةَ وَالْجَدَّ وَالْجَدَّةَ وَوَلَدَ الْوَلَدِ مِنَ

الْوَقْفِ وَاعْطَيْتَ الْخَالَاتِ وَالْعَمَّةَ وَالْأَخَ وَالْأَخْتَ وَابْنَ الْأَخِ وَابْنَ الْأَخْتَ وَانْتَ

تَقْرَضُ لَهُمْ عَلَى قَرَابَتِهِمُ الَّذِينَ وَصَفْتُ لَكَ -

قَالَ - هُمَا مُفْتَرَقَانِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كُنْتَ افْرَضَ لَهُ عَلَى قَرَابَتِهِ الثَّنَى عَنْ لَا يَجُوزُ لِقَرَبِهِ

أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ زَكَاةٍ مَا لَهُ فَهُوَ عِنْدَنَا غَنَى بَغْنَى قَرَبِهِ إِذَا كُنْتَ افْرَضَ عَلَيْهِ أَلَا تَرَى

أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِقَرَبِهِ أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ زَكَاةٍ مَا لَهُ جَعَلَ لَهُ مَالٌ قَرَبِهِ كَمَا لَهُ فَلَمْ يَجُزْ

لِقَرَبِهِ أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ زَكَاةٍ مَا لَهُ وَالْقَرَابَاتُ (مُخَالَفَةٌ - ٢) لِلْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالْجَدِّ

وَالْجَدَّةِ (وَالزَّوْجَةُ - ٢) أَلَا تَرَى أَنِّي افْرَضْتُ عَلَى الرَّجُلِ (النِّفَقَةُ فِي مَالِ الْوَالِدَيْنِ

وَالْوَلَدِ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ وَالزَّوْجَةِ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَلَا افْرَضَ - ٢) فِي الْقَرَابَاتِ

الْبَاقِيَاتِ الْأَعْلَى الْحَاضِرِينَ وَلَا افْرَضَ عَلَى الْغَائِبِ وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا وَفَصَلُوا بَيْنَ

الْقَرَابَاتِ وَبَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ (قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا اخْتَلَفَ

الْأَدْيَانُ وَلَمْ يَجْعَلُوا الْقَرَابَاتِ كَالْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجِ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ - ٢)

وَقَوْلَا لَا يَفْرَضُ فِي الْقَرَابَاتِ إِذَا اخْتَلَفَ الْأَدْيَانُ وَلَمْ يَجْعَلُوا الْقَرَابَاتِ كَالْوَالِدَيْنِ

وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجِ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ -

قلت - أرايت بنى البنات وبنات البنين فى هذا بمنزلة بنى البنين -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أرايت الابن الكبير اذا كان ابوه غنيا لم اعطيته من الوقف وانت لا تعطيه من زكاة ابيه -

قال - لأى لا افرض له على ابيه فاذا لم افرض له على ابيه لم امنعه من الوقف وانما امنع من الوقف من له العريضة ممن لا يعطى من الزكاة فاما من لا عريضة له فهو كالمقير واما من يعطى من الزكاة وهو فقير فلو كان ماله كمال الذى (١) يعطيه الزكاة لم يميز ذلك وانما منعا من لا يعطى الزكاة لأنهم جعلوا ماله كمال الذى يعطيه الزكاة بفعلوه غنيا بغناه -

قلت - أرايت رجلا فقير له اولاد فقراء ورث ابوه مالا قبل مجيء العلة -
قال - لا يعطى الاب ولا الولد من الوقف شيئا -

قلت - فان كان ورث مالا بعد ما جاءت العلة -

قال - يعطى هذا الرجل وولده من الوقف لأنهم انما استغنوا بعد ان وجبت لهم حصتهم من الوقف -

قلت - أرايت هذا الذى افتقر بعد مجيء العلة -

قال - لا يعطى هو وولده من الوقف فى تلك السنة -

قلت - وكذلك القرباب كلها التى يجعلها غنيا به بغناه فهو على ما وصفت لك -
قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك القرباب الوالدين والوالد والزوجة -

قال - لا هما عندى مختلفان وفرق اصحابنا بين الوالدين والولد والزوجة وبين سائر القرباب فقالوا لا تجوز شهادة الرجل لولده ولا وائده ولا زوجته ولا لجدته ولا لامه ولا لجدته وقالوا فى القرباب الباقية الشهادة جائزة بفعلوا الولد كالوالد فلم يقبوا قول كل واحد منهم لصاحبه وكذلك غنى كل واحد منهم عندنا غنى الآخر ويمع اذا كنت ارض عليه المفقة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس للرجل

ان يبيع ما اشترى من ولده وولد ولده ومن الجدمراجعة حتى يبين ذلك وقالوا
فى القربات الباقية يبيع ذلك وان لم يبين وجعل كل ما اشترى كل واحد منهم
كأنه مال واحد فكذلك غنى كل واحد منها غنى الآخر قال اصحابنا اذا قال
الرجل ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء انا نبدا بهم
فمنعطيم منها فينبى لمن قال هذا القول ان يقول يعطى من هذا الوقف الاغنياء
وان كانوا صغارا فهذا عندنا قبيح وامر الناس على خلافه وكذلك ينبى له ان
يقول اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى ان يعطى ابناء الاغنياء منها
وان كانوا صغارا وكذلك ينبى له ان يقول اذا قال اوصيت بالف درهم لفقراء
جيرانى وله جيران اغنياء ولهم اولاد صغار ان يعطوا من الوصية وان يحبس
حصصهم حتى يدرکوا ان لم يقبل ذلك آباءهم فهذا عندنا ليس بشىء وامر الناس
على خلافه وقد قال بعض الفقهاء يعطى البنات اذا كن فقراء وان كان ابوهن
غنيا فهذا عندنا ايضا ليس بشىء لانا نفرض لمن على والدهن كما نقرض الصغار
وليس بين البنات الكبار وبين الصغار عندنا فصل وهما سواء -

فان قال قائل يعطى الولد اذا كان أبوه غنيا صغارا كانوا او كبارا قال هم فقراء
لأنه ليس لهم شىء واحتج فى ذلك وقال انما فرضت لهم على والدهم لأنه ليس
لهم شىء فاذا لم يكن لهم شىء اعطيتهم من الوقف ومن الوصية كما فرضت لهم
على والدهم قال ألا ترى انه لو خلف لهم مالا (١) لم افرض لهم على والدهم
وكذلك اوقف قيل له ليس هذا على ما ذهبت اليه انما فرضت لهم فى اموالهم
اذا كان لهم مال لأن ما لهم اقرب اليهم من مال والدهم فالزم فققاتهم اولى المالين
بهم ألا ترى ان الوالدين اذا اجتماعا وهم (٢) غنيان فرضت لهم على ايهم النفقة ون
امهم وجعلتهم اغنياء بمال والدهم ولم يكن لهم على امهم من النفقة شىء ولذلك
افرض لهم فى اموالهم ما جعلها اولى بهم من مال والدهم وكذلك مال الاب
اولى به من مال الام والجدة يقال لقائل هذا القول رأيت اولاد الاغنياء ليس هم
فقراء اذا لم يكن لهم شىء وان كان آباؤهم ميسرين فان قال نعم قيل له فما تقول

فى رجل قال قدا وصيت بالف درهم فى فقراء قرابتي أيعطى منها اولاد الاغنياء الصغار اذا كان أبوهم غنيا فان قال نعم قيل له فما تقول فيه ان قال قدا وصيت بالف درهم لفقراء جيراني وله جيران اغنياء ولهم اولاد صغار فان قال لا اعطيهم فقد ترك قولا وهذا الاول سواء وان قال اعطيهم قيل له وكذلك تقول اذا قال تصدقوا عني عن كفارات ايمانى بكر حنطة على فقراء جيراني أيعطى اولاد الاغنياء الصغار فان قال نعم قيل له وكذلك لو اوصى بمال يتصدق به فى فقراء جيرانه يعطى من ذلك اولاد الاغنياء اذا كانوا صغارا ينبغى للقاضى ان يحبس لهم قسطهم من هذه الكفارات ومن المال ان لم يكن من يقبضه ويقال له ما تقول فى صدقات المسلمين وفى العشر وفى الزكاة وقد رأينا المسلمين اقتسموها فلم يعطوا منها اولاد الاغنياء الصغار ولم يحبسوا لهم منها قسطا وكذلك للمسكن (١) وسائر الصدقات وامر الناس على خلاف هذا اجمع وانما ينبغى ان يؤخذ فى هذا وشبهه بامور الناس وقد رأينا من قضى من قضائنا يكلفون القرابات اذا اراد والدخول فى الوقف ان يقيم البيمة له فقير وايس له احد يلزمه نفقته وهذا يدلك ان مذهبهم كانت على قولنا ورأينا الناس لم يجوزوا فى كلامهم ان يقولوا اولاد الاغنياء من الفقراء يضيفونهم الى عني آبائهم وكان النفي عندهم على ذلك ويجوز وصاياهم على ذلك ووقونهم على معانيهم اتى يرى انهم ارادوها ويقال لهم هل رأيت احدا من القضاة قال فى رجل قال قدا وصيت بالف درهم فى فقراء جيراني انه ينبغى ان يكتب ابناء الاغنياء اذا كانوا صغارا ويعطون ذلك وان لم يقبل ذلك آباؤهم لهم حبس حصتهم حتى يدركوا فإخذونها او يردونها فان ردوا ذلك وابوا ان يقبلوا كل ذلك اورثة الميت الموصى لأن هذا بمنزلة رجل اوصى لجماعة فابى بعضهم ان يقبل وقبل ذلك بعضهم فرد حصته من لم يقبل على الورثة فهذا ليس بشيء وامور الناس كلهم على خلاف هذا ولو كان هنا هكذا لم تقسم وصية فى فقراء الجيران اذا كان فيهم اغنياء لهم اولاد صغار وحسبت حصه الصغار حتى يدركوا ورأينا الناس على خلاف هذا اجمع وقال اصحابنا فى رجل قال قدا وصيت بالف

درهم فى فقراء جبرانى واه جبران فقراء عبيدانه لا وصية لهم لأن تفقاتهم على مواليهم ولم يجعلوهم يدخلون فى هذه الوصية وكذلك اولاد الاغنياء وكذلك قالوا فى المديرين واهمات الاولاد وقالوا فى المكاتبين أنهم يعطون ذلك لأن تفقاتهم على انفسهم -

باب الرجل يقر بارض انها فى يده

صدقة موقوفة

قلت - أرايت رجلا يقر بارض فى يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك - قال - فالا قرار جائز وهى عندنا (موقوفة - ١) على اقربيه -

قلت - أرايت هذا المقر نجما هو المواقف لها (او يجعل غير المواقف لها - ٢) - قال - ان شهد الشهود انها كانت له فى ملكه حتى اقر فيها بهذا الاقرار جعلت المقر هو المواقف لها وكان حكمه فيها حكم الذى يقول ارضى صدقة موقوفة وان لم يشهد الشهود على ذلك ولم يعلم منها غير ما اقر به جوزت الاقرار عليه ولم احكم ان المقر هو المواقف لها ولا غيره جوزت اقراره عليه لأنى وجدت فى يده ارضا اقر فيها بوقف فاقراره جائز فيها فى يده حتى ثبت عندى على خلاف ذلك اجوز اقراره على نفسه انها موقوفة ولا احكم انه هو المواقف لها حتى يصح لى ذلك - قلت - أرايت عبدا فى يدى رجل اقر أنه حر -

قال - ان شهد الشهود ان العبد كان له حين اقر فيه بهذا الاقرار جعلت الولاء له وان لم يشهدوا على ذلك جعلت العبد حرا باقراره ولم احكم فى الولاء بشى وكذلك الارض اذا كانت فى يده فاقرارها صدقة موقوفة ولا يلزم مالكها فانى اقضى بانها صدقة موقوفة ولا اقضى فى مالكها بشىء -

قلت - أرايت لو كان فى يده رجل فقال اشهدوا عنى قد اعتمدت هذا العبد - قال - يكون حرا والولاء له ثبت عندى ان الملك له اولم يكن له اذا ثبت انه عبد فى يده وهذا مخالف للباب الاول لأن العبد فى يده وقد ذكروا انه اعتقه فالولاء له

لأن اليد له وأما إذا أقر فيه بعق ولم يسم من اعتقه ولم يثبت ملكه فأنى لا أجعل الولاء له وكيف أجعل الولاء له ولم يسبب العتق الى نفسه ولست ادرى العبد له أم لا فان قال قائل إذا أقر الرجل بارض فى يده انها صدقة موقوفة حكمت ان المقر هو الواقف لها قيل له فما تقول فى رجل فى يده ارض قال هذه صدقة موقوفة على (فان قال هذا جائز فقد ترك قوله لانها فى يده ينبغى له ان يحكم بانه هو الواقف لها ويبطل الوقف فان قال - ١) لا يجوز ذلك قيل له فما تقول فيه ان قال صدقة موقوفة على ولد جدى ونسلهم فان قال هذا جائز فقد ترك قوله لأنه من ولد جده فكأنه وقف على نفسه بعضها فينبغى له ان يبطل الوقف وان قال هذا لا يجوز قيل له فما تقول فيه لو قال هذه الارض التى فى يدى صدقة موقوفة على قرابة فلان لرجل آخر وهو من قرابة فلان فان قال هذا جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز رأى شىء أقبح من هذا ويقال له ما تقول فيه لو قال صدقة موقوفة على جيران فلان وهو من جيران فلان فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز قيل له ما تقول فى رجل ان قال هذه الارض صدقة موقوفة على الفقراء فان احتاج اليها احد من قرابة فلان اعطى منها درهما وهو من قرابة فلان فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فقد خرج من اموال الناس وابطل كل وقف فى يد رجل وهو من قرابة الواقف فأنى شىء أقبح من هذا -

قلت - أرأيت ان كان فى يده ارض ولا يعلم لمن ملكها ف قرباً لها صدقة موقوفة فقضيت باقراره لمن ولايتها ؟ -

قال - ولايتها له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى وجدتها فى يديه ولم اعلم لها والياً غيره وكيئوتها فى يديه كالأولاية لها فالولاية له عدى حتى اعلم ان لها وال غيره -

قلت - فإذا جهات الولاية له فكأنه هو الواقف لها -

قال - لست احكم بأنه الواقف لها وإنما اجوز اقراره على نفسه ووجدتها

فى يديه (١) فلم اقبض (٢) عليه بائزاعها من يده حتى اعلم ان الولاية ليست له الا ترى انى لو اخذتها من يده كنت قضيت عليه بأنه لم تكن له ولم يثبت عندى ولكنى اقرها فى يده على مثل ما وجدت عليها واجوز اقراره حتى يثبت عندى خلاف ذلك -

قلت - ارايت ان اقر بعبد فى يديه انه حر ولم يثبت ملكه لاحد لم لا تقضى له بالولاء كما قضيت لهذا بالولاية -

قال - الولاء مفارق لهذا انما اقر بعبد فى يديه أنه حر فقد نرج من يده بأقراره فلا جعل له الولاء الا ان اعلم ان الولاء له وما الارض فليست تخرج من يده باقراره فيها بالوقف فاذا لم تخرج فالولاية له على حالها -

قلت - ارايت ارضا فى يد رجل اقر بانها صدقة وموقوفة من والده -

قال - ان لم يكن لوالده وارث غيره فلا قرار جائز ان لم يكن على والده دين ولم يوص بوصية وان كان على والده دين او وصى بوصية وقد انقذا جميعا وقضيا فلا قرار جائز -

قلت - ارايت ان لم يقض الدين ولم تنفذ الوصية -

قال - ابيع من الوقف بقدر الدين والوصية واجعل ما بقى موقوفة على ما اقر به الابن -

قلت - ارايت ان كان لابنه وارث غيره -

قال - ان اقر الوارث بمثل ما اقر به الذى هو فى يديه فهو جائز وان ادعى انها ميراث حكمت بحصة المقرأنها وقف وبحصة الآخر انها ميراث له خاصة بعد ان اتلوم فى ذلك فان ثبت عندى غير هذا حكمت به على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو كانوا ورثة فمن اقر منهم جوزت اقراره فجعلت حصته من هذه الارض وقفا ومن جحد ذلك منهم ابطلت حصته وجعلتها ميراثا وهذا كله بعد التانى والتلوم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال الذى فى يديه كانت هذه الارض لابي حين وقفها -
 قال - هذا والباب الاول سواء والجواب فيه على ما وصفت لك -
 (قلت - وكذلك لو قال اوصى ابنى بها وقفها وهى تخرج من ثلثه -
 قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك - ١) -
 قلت - أرايت لو اقرانها كانت لرجل قد سماه معروفا حين وقفها -
 قال - ان كان هذا الرجل حيا فاقرب ذلك جوزت اقراره وان جدد بطلت ذلك
 وان كان ميتا وكان له وارث معروف فاقرب ذلك جوزت اقراره وان انكر
 ابطلت الوقف حتى يثبت عندى ان والده وقفها على مثل ما اقربه الذى كانت
 فى يديه -

قلت - أرايت رجلا فى يديه ارض فقال هذه الارض صدقة موقوفة عن والدى
 فلان على الفقراء والمساكين -

قال - هذا جائز -

قلت - أرايت ان كان لو والده وارث غيره بلجحد الوقف -

قال - فالأقرار جائز وليس للوارث الآخر فيها شيء حتى يثبت عند القاضى انها
 كانت لوالده -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال صدقة موقوفة عن والدى فلان فاذا قال ذلك فلم يقرانها لوالده
 لأنه قد يجوز ان يكون هو وغيره الواقف لها عن والده فاذا كان هذا جائزا
 لم يكن للوارث الآخر فيها حق بهذا الاقرار حتى يثبت عند القاضى أنها كانت
 للميت -

قلت - أرايت اذا جوزت ذلك من لجعل الواقف لهذه الارض -

قال - اجوز اقراره على الذى فى يديه انها موقوفة ولا احكم بانها من واقف
 بعينه الا ان يثبت أن الذى كانت فى يديه كان يملكها فان ثبت ذلك جعلتها وقفاً
 من الذى اقربها عن والده كأنه تصدق بها عنه -

قلت - أ رأيت الولاية لمن تجعلها -

قال - للذي هي في يده لأن الارض في يديه وقد اقربانها وقف فلا اخرجها من يده الا بيقين ان الولاية ليست له لأنها في يده -

قلت - أ رأيت لو قال هذا العبد حر عن ابي -

قال - هذا والباب الاول سواء ويكون حرا ولا يكون الولاء له ولا لوالده الا ان يثبت ان الملك كان له اولوالده فاجعل له الولاء -

قلت - أ رأيت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة عن فلان وجل غريب والارض في يد المقر وليست بينه وبين فلان قرابة -

قال - هذا والاول سواء وهي موقوفة على ما فسر لك - (١)

قلت - وتفصل بين قوله عن فلان وبين قوله من فلان -

قال - هما مفترقان على ما فسر لك -

قلت - وكذلك المتأق إذا قال هذا العبد حر عن فلان او حر من فلان لعلام في يديه -

قل - نعم هما مفترقان -

قلت - أ رأيت لو قال هذه الارض التي في يدي صدقة موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي ما تنا سلوا -

قال - فالأقرار جائز وهي موقوفة على ما قال حتى اعلم انها كانت للقروى ملكه حين اقربها على ما وصفت لك ابطلت الوقف لأنه واقف لها على نفسه وان لم يثبت ذلك جوزت الوقف لأنه قد يجوز ان يكون الواقف غيره ويجوز ان يكون هو الواقف فاذا كان هذا على ما وصفت لك جوزت اقراره ولم يبطله حتى اعلم انه هو الواقف لما فابطل وقفه على نفسه وكل من كان في يده شيء فاقربه جوزت اقراره عليه حتى اعلم غير ذلك -

قلت - أ رأيت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة على أن ولايتها الى -

قل - فهذا ايضا جائز والولاية اليه اذا لم يثبت عدى اقراره -

قلت - وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على ان اصرف غلها فيما رأيت من الوجوه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو (١) قال على ولد فلان على (٢) ان لى ان افضل بعضهم على بعض -

قال - نعم هذا كله جائز لأنى وجدت فى يده شيئاً فاقراره جائز على ما اقربه حتى يثبت عندى خلاف ذلك -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض التى فى يدى صدقة موقوفة على ولد جدى (٣) -

قال - هذا جائز -

قلت - ويكون هو من الموقوفة عليهم -

قال - نعم (لانه منهم -

قلت - وكذلك ما اقربه فيها على هذه الوجوه جوزت ذلك حتى يعلم خلاف ذلك -

قال - نعم - (٤) -

قلت - أرايت اذا ثبت عندك انها كانت فى يده وملكه حين اقر فيها بهذا الاقرار -

قال - اجوز من ذلك كل ما يجوز للرجل ان يوقفه وابطل من ذلك ما لا يجوز للرجل ان يوقفه -

قلت - أرايت رجلاً اقر بارض فى يديه انها صدقة موقوفة من والده على الفقراء والمساكين على ان ولايتها اليه وليس لوالده وارث غيره -

قال - فاقراره انها موقوفة جائز واما قوله على ان ولايتها الى فان القياس فى هذا ان لا يجوز (٥) له ولاية لأنه اقربان واقفها غيره وادعى ان الولاية اليه ولا يقبل ذلك منه ولكنى استحسن ان اجعل الولاية اليه -

(١) صف - اذا (٢) صف - او على (٣) صف - فلان (٤) ليس فى ر

(٥) صف - لا يكون -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض كانت لوالدى فلان حين جعلها صدقة موقوفة على المساكين واوصى بولايتها الى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ويكون وقفا ولا يكون وصية في القياس بقوله ونكنى استحسن اذا لم يكن لايه وارث غيره ان اجوز وقال اصحابنا في رجل قال كان هذا العبد لوالدى فاعتقه ان العتق جائز وان القياس ان لا يكون لليت الولاء ولكنهم استحسنوا ان يجعلوا الولاء لليت فكما استحسن اصحابنا ان يقبلوا قول الابن في الزام والده الولاء كذلك استحسن ان نجعله وصيا لوالده ونصدقه على ذلك كما صدقناه على الولاء -

قلت - ارايت اذا اقر الرجل بارض في يده انها صدقة موقوفة من فلان على ان ولايتها اليه وفلان رجل اجنى وصدقه ابن الواقف وليس له وارث غيره - قال - يكون وقفا باقرار الابن ولا يكون للقر فيها ولاية في القياس ولا يقبل قول الابن في الولاية وكذلك لو قال صدقة موقوفة من فلان بن فلان واوصى بولايتها الى وصدقه الوارث -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

قلت - ارايت ان كان للقر له بالارض ورثة فاقروا جميعا بذلك واقر بعضهم له بالولاية وجحد ذلك الباقون -

قال - فالوقف جائز ولا يكون للقر ولاية وانما استحسن ان اجعل له الولاية اذا اقر واجمعا له ولا وصاية له -

قلت - ارايت ان شهد له شاهدان من الورثة وجحد الباقون وكان الشاهدان عدلين -

قال - اجوز الشهادة واجعله الوالى للصدقة وشهادة الوارثين والاجنبين له بالولاية سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة من انى فلان بن فلان على ان ولايتها الى - قال - هذا والا اول سواء

قلت (١) - فان لم يكن لآخيه وارث غيره جوزت اقراره وان كان له وارث غيره فالجواب فيه على ما فسرنا لك -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فاقرانها كانت لجدّه وانه جعلها صدقة موقوفة -

قال - هذا وقوله لوالدى سواء على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الارض صدقة من فلان بن فلان لارض في يديه ولم يحضر فلان بن فلان ولا وارث لفلان -

قال - الزمه اقراره ولا يحكم في غلاتها بشيء حتى يثبت وصايته من فلان -

قلت - فان حضر وارث فلان بن فلان كان الجواب على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه صدقة موقوفة من رجل لم يسم -

قال - فالأقرار جائز واجعلها وقفا والقياس عندنا ان لا يكون له ولاية -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اقرانها موقوفة من غيره فجوزت اقراره على نفسه لأنها في يديه -

قلت - أفتقسم غلاتها -

قال - نعم -

قلت - ولم فصلت بين هذا والباب الاول -

قال - هما مختلفان اذا اقرانها صدقة من رجل مسمى معلوم انتظرت اقراره

واقرار وارثه ان كان ميتا واذا لم ينسبها الى رجل بعينه فاقراره جائز واقسم

غلاتها لأنه ليس ههنا احد ينتظر اقراره ألا ترى ان المقر لو قال بعد ذلك الذى

وقفا فلان لم اقبل ذلك منه لأنها قد صارت موقوفة باقراره الاول ولا اقبل

منه اقراره الآخر لأنى لو قبلت ذلك منه فقال فلان هى لى ولم اقبها جعلتها له

مطلقة فاذا فعلت ذلك أبطلت الوقف ولا يجوز اقراره بعد ان يثبت وقفا وانما اقبل

اقراره اذا كان متصلا بما اذا قطعه لم اجوز اقراره ان يجعلها لرجل بعينه -

قلت - أ رأيت الولاية -

قال - لا تكون له في القياس ولكني استحسن ان اجعل ذلك له -

قلت - ولم كان عندك في القياس ان لا يكون له ولاية -

قال - لأنه قد اقران واقف الارض غيره وادعى ان ولايتها اليه فلا يقبل قوله حتى يثبت البينة على الولاية -

قلت - أ رأيت رجلا في يده ارض اقرانها لرجل وانه وكاله بها او قال هي لصغير وانا وصيه ابني للقاضي ان ينزعها منه -

قال - لا يعرض القاضى له ويدع الاشياء في يده على ما هي عليه -

قلت - فمن اين اترق هذا والوقف -

ق - هما مفترقان اذا قال هذه الارض صدقة موقوفة من غيري على أن ولايتها الى فقد اقران ليس لاصل الارض مالك وانها للفقراء والمساكين وادعى فيها ولاية فلا يقبل قوله على الولاية القاضى يقوم مقام الفقراء والمساكين فلا ولاية في القياس حتى يثبت له الولاية فاما اذا قال هذه الارض لفلان الثائب وانا وكيله او قال لفلان الصغير وانا وصيه فقد اقربا صله لرجل معروف بعينه وذكر ان لاصل المالكا قائما فاقول قوله ولا يعرض له القاضى فيها ألا ترى اني لو انتزعتها من يده ثم حضر الثائب فقال قد كنت وكلته كنت وحكت عليه بأسر قد اقر له صاحبه وانتزعت ارض صاحب الملك بغير محضر منه وكذلك الصبي الصغير اذا ادرك فصدقه ولا يشبه هذا الوقف لأنه ليس للواقف احد ينتظر اقراره او انكاره والارض اذا كانت لثائب او لصغير فاقول قولهما فيها فكذلك انتظر (١) اقرارهما او انكارهما ولم احكم عليها بشيء -

قلت - أ رأيت رجلا في يده ارض فقال هذه الارض ولا فيها القاضى فلان وهي صدقة موقوفة -

قال - لا يقبل قوله على ما ادعى من ولاية القاضى اياه هذه الارض ولا تكون موقوفة في القياس حتى يثبت ذلك عند القاضى ألا ترى ان يد وكيل القاضى كيد

القاضى فهذا بمنزلة ارض فى يد القاضى فلا يجوز اقرار وكيله فيها فان قال قائل اقراره جائز اذا اقر بارض فى يده وقال نحكم ذلك كله قيل له ما تقول فى رجل قال دفع الى القاضى فلان هذه الارض فى يده وهى موقوفة على ولدى ونسلى فان قال لا يجوز فقد ترك قوله وان قال جائز فقد قاس قوله ويقال له فكذلك لو قال هى صدقة موقوفة على ولدى ونسلى فان قال نعم جائز قيل له ما تقول فيه لو قال دفعتها الى انت ايها القاضى وهى صدقة موقوفة فان قال هذا لا يجوز قيل له نعم اين افرق قوله دفعتها الى انت ايها القاضى وقوله دفعها الى القاضى الذى كان قبلك ويقال له ما تقول فيه ان قال القاضى نعم دفعتها اليك ولكنى لادرى كيف كان امرها ، فان قال لا يقبل هذا من المقرر فقد ترك قوله وهذا كله سواء ويقال له أرايت اذا قال دفعها الى فلان بن فلان وهى صدقة موقوفة ، فان قال لا يجوز قيل له فاذا قل دفعها الى القاضى جوزت ذلك وان (١) قال دفعها الى رجل لم يجز ذلك فمن اين افرق القاضى وغيره -

قلت - أرايت اذا قال هذه الارض ولايتها القاضى او ولاها القاضى والذى فلانا وهى صدقة موقوفة على وجوه سماها او شهد له الشهود بالولاية وقالوا لا ندرى ما وجوه الارض ولاحالتها (٢) -

قال - نعم هذا كله سواء والجواب فى ذلك اذا كانت فى يده بولاية من القاضى ان لا يقبل ذلك منه الابينة على وجوه الوقف ولكنى استحسن اذا كان وقفاً من الوتوف العتق ان اتلوم فى ذلك اياما واتانى فان طال فى ذلك ولم يثبت غير اقرار من هى فى يده اتى اجوز ذلك عليه والزمه اقراره وأمره بقسم الغلة على ذلك - قلت - أرايت اذا قال هذه الارض اتى فى يدي ولايتها القاضى فلان وهى لفلان اليتيم -

قال - هذا والاول سواء ويكون لفلان اليتيم فى القياس ولكن القاضى يتأنى فى ذلك ويتلوم فان صح له امرها والادفعها الى المقر له -

قلت - وكذلك لو قال للقاضى وليتى هذه الارض ودفعتها الى وهى لفلان اليتيم

(١) صف - واذا - (٢) ر - طولها - مدينة - لطرها -

والقاضي لا يحفظ ذلك او يحفظ انها ولاء ولا يحفظ انها لليتم او ثبتت عنده البيعة على تولية القاضي اياه ولم يثبت لاحد -

قال - نعم هذا كله سواء ولا يقبل اقراره في القياس -

قلت - ارأيت رجلا قال للقاضي ضمنى القاضي الذى كان قبلك الف درهم لهذا اليتيم -

قال - يقبل قوله ويحكم عليه به في القياس والاستحسان ولا يشبه هذا الباب الاول الا ترى ان المال دين في امانته وانما يدفع من ماله قضاء من ذلك وان الدراهم التي يدفعها ملكها للدافع قراره جائز واما الارض فانها ليست في امانته ولا عليه ولا يقبل قوله على ذلك -

قلت - وكذلك لو قال ضمنى القاضي الف درهم من ثمن ثمرة هذه الارض الوقف وحددها -

قال - نعم هذا كله سواء والزمه ذلك لاهل الوقف في القياس والاستحسان الا ترى ان القاضي لو اخرج صكاً من ديوان القاضي فيه ضمان على رجل الف دراهم من صدقة محدودة معروفة او مال يتيم فساءله القاضي عنه فاقوله ان اقراره جائز ويلزمه القاضي ذلك لمن اقر له به -

قلت - ارأيت لو اقر بانف درهم ان القاضي دفعها لهذا اليتيم وهي قائمة بعينها - قال - اجوز ذلك عليه واقبل قوله ولا يشبه هذا العقارات والاصول عندي الدراهم والدنانير لأنى اذا قبلت اقراره في العقارات فقد حكمت له بقوله في الاصل واما العروض التي سوى ذلك فاني اجوز اقراره لذلك كله وقال أبو حنيفة رحمه الله لو ان قوما اقرؤا عند القاضي في ارض في ايديهم ان اباهم مات وتركها ميراثاً لم اقسّمها بينهم باقرارهم حتى يثبت عندي وقالوا لو اقرؤا بذلك في دراهم قسمت ذلك بينهم وفرق أبو حنيفة رحمه الله بين العقار وبين ماسوى ذلك ولذلك يقول في العقارات اذا اقر الرجل وهي في يده ان قاضيا دفعها اليه لم يقبل اقراره فيها لاحد ويقبل قوله فيما سوى ذلك -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الارض ولاها القاضى والذى فلانا ثم توفى والذى واوصى الى وهى صدقة موقوفة على كذا وكذا -

قال - هذا كله سواء والقياس ان لا يقبل ذلك منه وان يقف القاضى الغلة ولا يحكم فيها بشىء حتى يثبت اصلها عنده -

قلت - أ رأيت لو قال هذه كانت فى يدى فلان فاوصى بها الى وهى صدقة موقوفة -

قال - هذا لا يقبل قوله ويقف القاضى ولا يحكم فيها بشىء حتى يحضر وارث فلان -

قلت - أ رأيت لو قال اوصى الى فلان وكانت فى يده وقد كانت فى يدى فلان قبل ذلك واوصى بها الى فلان الذى اوصى بها الى -

فان - (١) القول قول الوارث الذى ذكر انه اوصى بها اليه ولا يقبل قوله على أنها كانت فى يدى واوصى بها الى الذى اوصى بها اليه لانه بدأ واقربا ليد فلا يقبل قوله على انها كانت فى يد غير الذى اقربه -

قلت - أ رأيت ورثة فى ايديهم ارض فاقروا ان اباهم جعل هذه صدقة موقوفة - قال - فالأقرار جائز وتكون موقوفة -

قلت - أ رأيت لو اقر بذلك بعضهم دون بعض -

قال - يجوز اقرار الذى اقر منهم فى حصته ويكون حصته الباقيين معلقة ملكا بعد التنا فى والتلوم من القاضى -

قلت - أ رأيت لو اقر واجمعا أنها صدقة موقوفة فسمى بعضهم وجوها معلومة وسمى الآخرونها معلومة غير الوجوه التى سهاها الآخرون -

قال - اجيز اقرار كل واحد منهم فى حصته واجعل حصته على الوجوه التى اقربها وان اختلفت اذا لم اعلم من امر هذه الصدقة الا ما اقروا به -

قلت - أ رأيت الولاية كيف يصنع بها -

قال - بوليها القاضى رجلا يقوم بها فيقسم غلة حصته كل واحد منهم على ما

اقربه -

قلت - أرايت ان كان فيهم الصغير والكبير والغائب -

قال - اما الصغير والغائب فلا يقضى في حصصهم بشىء حتى يدرك الصغير
ويقدم الغائب -

قلت - أرايت ورثة اقر بعضهم ان والدهم جعل هذه الارض صدقة موقوفة
عليهم وعلى اولادهم ونسلهم ماتنا سلوا وانكر ذلك بعضهم كيف الجواب في
ذلك -

قال - انظر الى حصة من اقر منهم فاجعلها وقفا على مثل ما اقربه واما حصة
من لم يقر فاجعل ذلك ملكا له -

قلت - أرايت غلات حصة من اقر كيف تقسمها -

قال - اقسامها بين من اقر من ولد الصلب وبين جميع ولد الولد ونسلهم ماتنا سلوا
على عدد الرؤس -

قلت - أرايت من انكر أعطى من غلات ما يقف من هذه الارض شيئا -

قال - لا يعطى من ذلك شيئا -

قلت - ويقسم ما كان وقفه من هذه الارض على الباقيين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اقر هؤلاء الورثة ان غلات حصصهم لهم ولاخوتهم
الجاحدين -

قال - لان الجاحدين قد انكروا ذلك وقد اقر هؤلاء لهم بحق وجحد اولئك
فاجعل هذا بمنزلة نكرهم (١) فيقول (٢) ١٠ وقف عليهم واردهم على الباقيين
استحسن ذلك وادع القياس فيه ألا ترى انهم قد اخذوا من الارض ومن غلاتها
مثل حصصهم من غلات ما جاز الوقف فيه واستحسن ان اجعل ذلك كالتصاص
واقسم غلات ما جاز فيه الوقف من هذه الارض على الباقيين -

قلت - أرايت ولد الجاحدين لا وقف أيدخلون في غلات حصة من اقر بالوقف -

قال - نعم اذا ادعوا ذلك -
 قلت - ارأيت ان جحدوا ذلك -
 قال - يقال لهم قد اقروا لكم بهذه الحصة فان اخذوها والا وقف حصتهم من ذلك -
 قلت - ارأيت ان رجع الباقون الى تصديق اخوتهم -
 قال - فهذا جائز وتكون الارض كلها موقوفه على ما اقروابه جميعا -
 (قلت - ارأيت ان كانوا باعوا حصتهم منها ثم رجعوا الى تصديق اخوتهم -
 قال - فهذا ايضا جائز ولا يقبل قولهم على ما باعوا منها ولكنهم يضمنون قيمة ذلك فيشتري بها ارضا فتكون موقوفه مع باقى هذه الارض على ما اقروابه جميعا -
 قلت - وكذلك لو اقر بعضهم دون بعض -
 قال - فالجواب فى حصة من اقر منهم مثل الجواب فى حصتهم اذا اقروا جميعا - (١) -
 قلت - ارأيت (٢) ان اقر بعضهم بذلك بعد ان تلف ما كان له من هذه الارض وهو معدم فقير لا يقدر على شيء -
 قال - يدخل مع الباقي فى غلة حصة من جاز وقته من هذه الارض لأنهم قد اقروا له بشيء ثم رجع الى تصديقهم فقولوا جائز -
 قلت - ارأيت رجلا قال هذه الارض لفلان فقال فلان ليست لى ثم قال لى -
 قال - لا تكون له حتى يعيد المقر الاقرار -
 قلت - ولم قلت ذلك -
 قال - لأنه لما قال هذه الارض لفلان فقال لى ليست لى فقد رجعت الى ملك المقر ولا تكون للمقر له وان صدقه بعد ذلك حتى يعيد الاقرار -
 قلت - ولم لا يكون الوقف هكذا -
 قال - لا يشبه الوقف عندى الاقرار لأن المقر بالوقف جاز اقراره ونفذ ولم بعد شيء من ذلك الى ملكه بانكار من اقر له بالوقف فهذا يخاف للباب الاول -

قلت - أ رأيت من جحد منهم ثم اقربعد ذلك وهو معدم لم لايجوز له (١) ما يصيبه من غلات ما جاز وقفه من هذه الارض قصاصا مما عليه من قيمة ما اتلف من هذه الارض -

قال - لا يكون ذلك قصاصا لأن القيمة في ذلك انما هي قيمة اصل ولا يكون قصاصا من الغلات -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فأقربته في حياته أنها صدقة موقوفة ثم مات ابوه فودته ابنه لا وارث له غيره -

قال - الا قرار جائز ويكون صدقة موقوفة ألا ترى ان رجلا واقربعد في يدي والده انه حر ثم مات ابوه ولم يدع وارثا غيره أنه حر وكذلك الوقف -

قلت - وكذلك لو اقران والده وقف هذه الارض ثم مات والده -

قال - نعم وتكون هذه الارض موقوفة على ما اقربه -

قلت - أ رأيت لو كان لو الده وارث غيره (٢) -

قال - اما حصه من لم يقر فيراث واما حصه من اقر فجازة على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فأقرب رجل آخر أنها صدقة موقوفة او اقران الذي في يديه جعلها صدقة موقوفة ثم اشتراها المقر من الذي هي في يديه -

قال - فإنه يكون وقفا باقراره -

قلت - وكذلك لو اقربعد في يد رجل انه حر وانه اعتقه ثم اشتراه -

قال - يمتق وهذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت لو قال اوصى والذي أن هذه الارض صدقة موقوفة -

قال - فان لم يكن لو الده وارث غيره جاز اقراره فان كان له وارث جاز اقراره في حصته من ذلك -

قلت - أ رأيت ان لم يكن لو الده وارث غيره وقال ليس لو الذي مالي غيرها -

قال - فإذا لم يعلم أن لو الده مال غيرها جاز اقراره في الثلث منها ويبطل الثلثان منها وان كان لو الده مال غيرها جاز اقراره بقدر ثلث مال والده -

قلت - أ رأيت ان كان على والده دين -

قال - ابدأ بالدين ثم يكون ثلث مابقى بعد ذلك وقفاً على ما أقرب به -

قلت - أ رأيت ان قال كان لوالدى مال كثير ولكن لم يصل الى -

قال - فاقول قوله وهذا والباب الاول سواء ويكون الوقف فيها بقدر الثلث -

قلت - أ رأيت القاضى اذا ولي رجل ارضاً يجوز اقراره فيها -

قال - لا وكيف يجوز اقراره فيها والقاضى ادخل يده فيها فيده كيد القاضى

وقال اصحابنا فى القاضى يأمر الرجل ان يبيع لايتمام شيئاً فباع ذلك (لهم - ١)

بأمر القاضى ثم أقرب بعد فيها باع ان اقراره لا يجوز على اليتيم لأن القاضى

ولاه ذلك -

قلت (٢) - وكذلك لو أن رجلاً ادعى على يتيم ادعوى ولاوصى له ولاوالد فأمر

القاضى رجلاً يقوم باليتيم مقام الخصم ويخاصم المدعى فأقر وكيل القاضى على اليتيم

بدعوى الخصم عند القاضى فان اقراره لا يجوز على اليتيم لأن القاضى ولاه هذا الامر

وكذلك القاضى اذا ولاه رجلاً ارضاً لم يحز اقراره فيها ولا يشبه هذا وكيل

الرجل -

قلت - أ رأيت رجلاً (٣) قال دفع القاضى الى هذه الارض وولانيها وهى صدقة

موقوفة على أ كنت اقبل اقراره ان يجعلها لنفسه ولولده فكما لا قبل ذلك فكذلك

لا قبل ان يصرفها الى غيره -

قلت - أ رأيت لو قال دفعها الى القاضى وولانيها وهى لى أ كنت اقبل قوله لنفسه

لست اقبل ذلك وهذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت لو قال فلان ينازع فلانا وفلانا فى هذه الارض فوقها القاضى

ودفعها الى وولاني امرها لمكان خصومتها وأقر أنها لا حدا لخصمين أ كنت

اقبل اقراره وانما (اقر - ٤) أن القاضى وقفها على يده ليس هذا بشيء ولا قبل

(١) زيادة من - صف (٢) الظاهر أن لفظ - قلت ههنا زائد وكذلك فى الثلاثة

المواضع الآتية (٣) صف - لو ان رجلاً (٤) زيادة من صف -

اقراره فى ارض دفعها اليه القاضى -

قلت - أرايت رجلا فى يديه ارض أقر أنها صدقة موقوفة على وجوه سماها ثم قل بعد ذلك على كذا وكذا على وجوه سماها سوى الوجوه الاولى -

قال - فالأقرار الاول جائز وتكون موقوفة على الوجوه الاولى والأقرار الثانى باطل لا يجوز -

قلت - أرايت لو شهدوا عليه بأقرارين مختلفين فى صدقة فى يده واحد الأقرارين قبل الآخر -

قال - فالأقرار الاول اولها والثانى باطل لا يجوز -

قلت - أرايت ان شهدا الشهود بالأقرارين جميعا -

قال - يجعل نصف هذه الارض على احدا الأقرارين والنصف الآخر على الأقرار الآخر -

قلت - أرايت ان وقت احدى البيتين ولم توقت الاخرى -

قال - يقضى القاضى بوجوه الوقف على شهادة الشهود الذين شهدوا على الوقت -

قلت - أرايت شاهدين شهدا على رجل أنه أقر فى ارض فى يده صدقة على فلان ابن فلان فقال شاهدان آخران أنها صدقة موقوفة (على فلان - ١) ولم توقت واحدة من البيتين وقتا -

قال - يقضى القاضى بذلك كله وتكون الغلة بينهم جميعا -

قلت - وكذلك لو شهد الشاهدان ثلثا -

قال - نعم تكون الغلة اثنائا وهذا على قياس الاول -

قلت - أرايت اذا قضيت بالغلة بين الرجلين نصفين مات احدهما -

قال - تكون الغلة للباقي منهما -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى قد قضيت بالغلة كلها لكل واحد منهما فاذا كانا حين تماتها واذا مات احدهما كانت الغلة للباقي منهما لأنه لم يبق معه من يخاصمه فلذلك جعلت الغلة

كلها له -

قلت - رأيت رجلا في يده ارض أقرأها صدقة موقوفة على وجوه مساة ثم زاد بعد ذلك في الوجوه او نقص -

قال - لا يقبل ذلك ويلزمه الاقرار الاول -

قلت - وكذلك لو رجع في الوجوه الاولى وسمى غيرها -

قال - نعم لا يقبل ذلك منه -

قلت - رأيت لو أقر بـرض أنها في يده صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك ثم سئل عن الوجوه فسمى سبلا معروفة آخرها للساكنين أيقبل ذلك منه -

قال - القياس ان لا يقبل ذلك منه وان تكون الغلة للفقراء بقوله أنها صدقة موقوفة ولكن استحسن ان اجيز ذلك اذا (كان - ١) لم يزد في الاقرار الاول على ان قال هذه الارض صدقة موقوفة ان اقبل قوله في الوجه واما اذا كان قد سبلا في وجوه مساة معلومة ثم سمي غيرها بعد ذلك لم اقبل منه الا ترى ان رجلا لو سئل ما حال هذه الارض التي في يدك فقال هي صدقة موقوفة ثم اخبر بعد ذلك بسبلا في اقبل ذلك منه والقياس ان لا يقبل ذلك منه فهذا قبيح الا ترى انه لو قيل له ، اهذه الارض فقال هي موقوفة انى اقبل السبل التي يقربها بعد ذلك -

قلت - رأيت لو أقر بارض أنها في يده صدقة موقوفة على فلان ثم قال بعد ذلك يبدأ بفلان قبل فلان المقر له الاول -

قال - لا يقبل كلامه الثاني ويجوز اقراره الاول لفلان -

قلت - رأيت ان اقر فيها (بوجه - ١) لفلان بعد فلان -

قال - استحسن ان اقبل ذلك منه وادع القياس فيه -

قلت - رأيت شاهدين شهدا على رجل أنه أقران هذه الارض صدقة موقوفة على ولد فلان ونسله ماتا سلوا وشهد شاهدان عليه أنه أقران هذه الارض صدقة موقوفة على ولد فلان آخر ونسله ماتا سلوا ولم توقت احدى البيتين وقتا -

قال - تكون الغلة بينهم نصفين نصف لولد فلان ونسله والنصف الآخر لولد فلان الآخر ونسله -

قلت - أ رأيت من هلك من نسل كل واحد منهما -

قال - تكون حصته لولد أبيه ماتنا سلوا -

قلت - أ رأيت ان كان احد الفريقين اقل عددا من الآخر -

قال - لست آخذ في هذا بالعدد وانما اقضى لكل فريق منهما بالنصف قليلا كانوا او كثيرا -

قلت - أ رأيت اذا انقرض احد الفريقين -

قال - تكون الغلة كلها للفريق الآخر -

قلت - أ رأيت ان بقى من احد الفريقين واحد والفريق الآخر كثير -

قال - فالغلة نصفان النصف منها لمن بقى من الفريق الآخر واحدا كانوا او اكثر من ذلك والنصف للفريق الآخر ما كانوا والله سبحانه اعلم -

باب الرجل يقف الارض على قرابته

فجاء رجل فقال انا من القرابة ، ما يكلف؟

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي كيف تقسم -

قال - على عدد رؤسهم -

قلت - والصغير منهم والكبير سواء -

قال - نعم -

(قلت - أ رأيت الغنى والفقر فيها سواء -

قال - نعم - ١) -

قلت - أ رأيت ان جاء رجل فقال انا قريب لهذا الواقف من يكون خصمه في ذلك -

قال - الوصى الذى الارض في يديه -

قلت - ولم جعلت الوصى خصما له -

قال - لأن الحق الذى يدعى فيه فى يديه فهو الخصم فى ذلك -

قلت - أرأيت ان قاتل القريب انا احضر وارث الميت فاثبت عليه قرابتي -

قال - لا يكون خصما له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الوارث لم يرث عن الميت من هذه الارض الموقوفة شيئا وليس فى

يده منها شىء فلا يكون خصما له -

قلت - أرأيت الوارث لم لا يقوم مقام الواقف فيها -

قال - لا يقوم مقامه ووصى الميت اولى بالقيام فى ذلك من الوارث لأن الميت

ولاه ذلك دون الوارث والحق الذى يدعيه المدعى فى يديه خاصة دون الوارث

وئس هذه الارض ميراث فيكون الوارث خصما فيها -

قلت - أرأيت الواقف نفسه لو كان حيا -

قال - فهو الخصم فى ذلك -

قلت - لم -

قال - لأن الارض فى يده فالحق عليه يدعى قبله وكل من يدعى قبله حقا فكان

مانعا له فهو الخصم فى ذلك -

قلت - أرأيت رجلا مات واوصى الى رجل وترك وديعة عنده لرجل فصارت

فى يد الوصى فادعاها رجل واحضر الوارث أكون الوارث خصما له فى ذلك -

قال - نعم -

قلت - من اين افرق الوقف والوديعة وانما احتججت فى الوقف ان قلت ان

الوارث لم يرث عن الميت من الوقف شيئا ولا يكون خصما فالوديعة لم يرث

الوارث عن الميت منها شيئا فكيف جعلته خصما له -

قال - هما مفترقان الوارث خصم عندنا فى الوديعة ولا يكون خصما فى الوقف

من قبل ان الوديعة قدصارت ديننا فى مال الميت لما مات فالوارث خصم للودع

فى اثبات ذلك عليه والوارث ان يحتج فى ابطال ذلك عليه والواقف اذا مات

ولم يبين الوقف لم يكن ذلك ديناً في ماله كما أن الوديعة تكون ديناً في ماله -
قلت - أ رأيت القريب إذا حضر الوصى وأقام شاهدين أنه قريب لهذا الواقف -
قال - لا يقبل القاضى هذا ولا يجوز -

قلت - أ رأيت إذا (١) قال لا هو قريبه من قبل أبه -
قال - فلا يقبل ذلك منه أيضاً -

قلت - أ رأيت إذا قال لا نشهد أنه ابن خال الميت -
قال - لا يقبل هذا حتى يقول ابن خاله لاب وام أو اب أوام -
قلت - أ رأيت لو شهدا أنه أخو الواقف -

قال - لا يقبل هذه الشهادة حتى يقولوا أخوه لآبيه وامه أو لآبيه أو لآمه ألا ترى أن
القاضى لو قبل ذلك كان قد قضى بنسب مجهول فلا ينبغي للقاضى أن يقبل ذلك
وقال أصحابنا لو أن شاهدين شهدا أنه أخو الميت ووارثه لا واث له غيره لم يقبل
شهادتهما حتى يقولوا لاب وام أو لاب أو لام وكذلك لو شهدا أنه مولى عتاقه
ووارثه لم يقبل ذلك منه حتى يقول اعنته وهو يملكه أو اعنته أبوه وهو يملكه
والقربة عندى على قياس ما قال أصحابنا في الموارث -

قلت - أ رأيت لو شهدا أن هذا ابن عمته أو ابن خالته أو نسباً بعد من ذلك -
قال - لا يقبل ذلك حتى يفسر القرابة فيكون القاضى يقضى بأمر معلوم والوصية
واليراث سواء في هذا -

قلت - أ رأيت إذا قالوا نشهد أن هؤلاء قرابة الواقف وفسروا القرابة أنقسم
الغلة بينهم -

قال - لا أنقسمها حتى يقولوا لا نعلم له قريباً (٢) غير هؤلاء -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أنى أكلفهم هذا في الموارث ولو شهدوا أن هذا أخوه لآبيه وامه
لم أجعل الميراث حتى يقولوا لا نعلم له وارثاً غيره وكذلك الوقف والوصية لست
أقسم الغلة حتى يثبت عندهم أنهم لا يعلمون للواقف قريباً غير من حضرى -

قلت - أ رأيت ان لم يشهد و بذلك وقد ثبت قرابة هؤلاء القوم و طال الامر -
 قال - استحسن ان اقسم القلة بين هؤلاء الذين ثبتت قرابتهم و آخذ منهم كفيلا
 و قد قال اصحابنا لو ان رجلا اقام البيعة انه ابن الميت او اخوه لايه و امه و وارثه
 و لم يقل الشهود و لا وارث له غيره انه لا يعطى الميراث الا ان يطول ذلك
 فاستحسن اصحابنا ان يعطوه الميراث و يأخذوا منه بذلك كفيلا فكذلك الوصية
 و الوقف -

قلت - أ رأيت ان كان قرابة الميت غنيا -

قال - يكون لهم انصباؤهم من الوقف -

قلت - أ رأيت ان لم يدر كم عددهم -

قال - يقال للشهود احتاطوا و قولوا لا نعلم غير كذا و كذا -

قلت - أ رأيت الميت اذا اوصى الى رجلين فجاء رجل يشبث القرابة على احدهما
 أي يكون خصما -

قال - نعم -

قلت - و لم فات ذلك -

قال - ألا ترى لو أن رجلا مات و اوصى الى رجلين فادعى رجل عليه دعوى ان
 أحد الوصيين يكون خصما لكل من ادعى و انقضاه عليه قضاء على الميت فكذلك
 الوقف -

قلت - و كذلك لو كانوا عدة فاحضروا واحدا منهم فهو خصم و ثبت عليه القرابة -
 قال - نعم -

قلت - أ رأيت رجلا من القرابة ان جاء بشاهدين فشهدا ان القاضى قضى بأنه
 قريب للميت الواقف و أنه من قرابة الميت -

قال - ينبغي للقاضى يسألهن عن تفسير القرابة فان ذكر و اقرابة لا يراه بها قريبا
 لم ينفذ ذلك -

قلت - أ رأيت ان قال لا اقسم ذلك او كان صهيبا -

قال - فالتقاس عندنا ان يقضى له بالقرابة ويجعله اسوة القرابة في الوقف وقال اصحابنا لو ان شاهدين شهدا أن القاضى قضى بأن هذا وارث هذا ولم يزيدا على ذلك (انفذ له ذلك - ١) وقالوا نحمل هذا على الصحة وكذلك القرابة وهو كالورثة الا ان يفسر واقاربة لغيره ولا يكون بها عندنا قرابة -

قلت - أرايت اوفسروا قرابة قد قضى بها القاضى وهى لا تكون عندك قرابة عندنا أننفذها وتجمل هذا مما يختلف الناس فيه وقد قضى فيه (٢) فتنفذه -

قال - لأن (٣) الشهود انما شهدوا أنه قضى بأنه قريب للواقف ولم يؤولوا بأنه قضى بأنه ممن وقف عليه

قلت - أرايت لو قال ذلك -

قال - اجيز ذلك وان كان خلاف رائي في القرابة اذا كان بعض الفقهاء يجيزون ذلك -

قلت - أرايت رجلا ثبتت قرابته من الميت وقضى له القاضى بذلك ثم جاء رجل آخر فادان يثبت قرابته من الميت واحضر القريب الذى قضى له القاضى بالقرابة أ يكون خصما -

قال - ان كان أخذ من الوقف شيئا فهو خصم له وان لم يكن أخذ شيئا فليس بخصم - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اذا أخذ من الغلة شيئا فلهذا القريب ان يخصمه في ذلك وهو خصم له واذا لم يأخذ من الغلة شيئا فليس يدعى قبله شيئا فيكون خصما وقال اصحابنا لو أن رجلا قام البينة أن الميت اوصى له بالثلث واحضر الموصى له الذى قضى له القاضى بالثلث فإن الموصى له يكون خصما ويقضى عليه بالمخاصمة بعد ذلك وكذلك الوقف عندنا وهو كالوصية في الشيء بعينه وكذلك لو كان القاضى قضى الاول بعد اوصى له به ثم جاء رجل فاقام البينة ان الميت اوصى له بهذا العبد وهو في يد الموصى له ان الموصى له خصم لهذا المدعى فكذلك الوقف -

(١) زيادة من - صف (٢) صف - قضى فيه قاض (٣) لعله لا لأن -

قلت - أ رأيت القريب الذى قضى له بالقرابة لو لم يقبض من الغلة شيئا لم لا يكون خصما لهذا القريب المدعى -

قال - استحسّن ذلك واره قبيحا ان يقضى لقريب على قريب لا يدعى قبله شيئا وقال اصحابنا لو أن رجلا اقام البيعة ان الميت اوصى له بثلث ماله قضى له القاضى بذلك فلم يقبضه حتى غاب الوارث وجاء رجل يدعى أن الميت اوصى له بثلث ماله واحضر الموصى له الاول الذى قضى له القاضى بذلك الثلث قضى له به عليه فان قدمه لغيره لم يقبض له عليه لأنه لم يقبض (١) من الثلث شيئا فالتماس عندنا فى ذلك ان قدم القريب الذى يدعى القرابة القريب قضى له بالقرابة و الوقف الى القاضى الذى قضى له بالقرابة ان يقضى له بالنسب فان لم يكن قبض من الوقف شيئا قال ابو بكر اما لنا فاستحسن ان لا قبل ذلك -

قلت - أ رأيت رجلا ادعى على ميت الف درهم واحضر وارثه قضى له بها عليه وأخذ التريم الدراهم من مال الميت ثم غاب الوارث وجاء رجل آخر يدعى أن له على الميت الف درهم واحضر التريم الاول فاراد محاصمته أ يكون خصما له - قال - لا يكون خصما ولا يسمع من غريم على غريم -

قلت - فن ابن سمعت من الموصى له بالثلث ومن الشريك فى الوقف على شريكه - قال - لا يشبه التريم هذا لأن التريم المقضا (٢) فيه انما هو على الميت فلا يسمع من التريم على التريم والى الموصى له بالوقف فانما هو قضى للموصى له على الموصى له ومن الموقوف عليه على الموقوف عليه وهذا قول اصحابنا فى التريم والموصى له وهو قولنا -

قلت (٣) أ رأيت رجلا من قرابة الواقف ان يثبت البيعة أنه قريب للواقف وفسر الشهود ذلك وراه القاضى بذلك قريبا وقضى له بذلك ثم حضر ابنه فاراد ان يثبت قرابته أ يحتاج الى ان يثبت تفسير القرابة على ما ثبت ابو ه -

قال - لا يحتاج الى ذلك وانما يحتاج الى ان يثبت البيعة ان الذين شهدوا على سجل القاضى لايه بالقرابة وانه ابن القريب المسمى فى السجل فاذا فعل فهو جائز

(١) لعله لم يقبض (٢) كذا (٣) من هنا محو فى صف -

ولا يحتاج الى غير ذلك -

قلت - وكذلك لو كانت امرأة قضى لها القاضى بالقرابة بنسب معروف فاراد ابنها ان يثبت قرابته من الواقف لم يحتج الى اكثر من ذلك ان شهدوا انه ابنها ولا يحتاج الى غير ذلك -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ولد المولد اذا قضى للجد بالقرابة فهو قضاء له ولا يحتاجون الى اكثر من اثبات انسابهم من جدهم الذى قضى له بالقرابة -

قال - نعم -

قلت - ارايت القاضى اذا قضى لرجل انه قريب لليت بتفسير القرابة بخاء ورجل فاقام البيضة على تفسير القرابة -

قال - ان اقم البيضة انه اخوه لايه نظر القاضى فان كان قضى لايه بالقرابة من قبل ابيه انفذ القاضى قرابته ولا يحتاج الى اعادة تفسير القرابة وان كان انما قضى له بالقرابة من قبل امه لم ينفذ له القاضى حتى يشهدوا انه اخو القريب الاول لامي فاذا اقام البيضة على ذلك قضى له بالقرابة ولم يكلفه اعادة تفسير القرابة -

قلت - ارايت ان اقم البيضة انه اخو الذى قضى له القاضى بالقرابة ولم يزد الشاهدان على ذلك -

قال - لا يقبل القاضى هذا لانه لا يدري لعاه ليست بينه وبين الواقف قرابة لان احدهما قد غنى له قد يكون قريبا لام او لاب ولا يكون لهذا مثل قرابته (١) -

قلت - ارايت اذا قضى بان فلان بن فلان بن عم الواقف وفسروا ذلك و قام رجل البيضة انه ابن فلان بن فلان الذى قضى بانه ابن عم الواقف وفسروا ذلك واقام رجل البيضة -

قال - هذا جائز -

قلت - وكذلك لو كانت جدة او حاة او عمه -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي فاقيم رجل البيعة ان الميت اقراه قريب له أله ان يقبل ذلك -

قال - اذا كانت له قرابة معروفين لم يقبل القاضى الاقرار وقضى بالغلة للعرفين -
قلت - أ رأيت ان لم يكن للميت قرابة معروفين غير هؤلاء الذين اقر الميت بأنهم قرابته وفسروا اقرار الميت بذلك -

قال - استحسنت ان يعطيهم من الغلة اذا لم يكن له قريب له نسب معروف وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل هذا انى لابي وامى تم مات وله ابن عم او مولى معروف فاليراث لابن العم وللمولى المعروف ولا شيء للاخ وقال ان لم يكن له وارث اعطيت الاخ المقرب له المال فكذلك الوقف عندنا على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا شهد ابنا الواقف ان هذا قريب لوالدهما وفسروا قرابته -
قال - فشهادتهما جائزة ويقضى بذلك القاضى -

قلت أ رأيت اذا شهد رجلان من القرابة انه قضى القاضى بالقرابة او كانا معروفين لقريب بقرابته -

قال - فشهادتهما جائزة لأنهما يشهدان على انفسهما فأقبل ذلك ألا ترى ان رجلا لو مات وله ابنان معروفان فشهدا الرجلين أن هذين ابنا الميت جازت شهادتهما على انفسهما وعلى سائر الورثة فكذلك القرابة -

قلت - أ رأيت اذا شهدت القرابة بعضها لبعض ولم يشهد لهم غريب فشهدا لبيان لابنين وابنان لابنين (١) بعضهم لبعض قرابة مفسرة -

قال - لا يقبل القاضى ذلك ولا يجيزه -

قلت - ولم لا يقبل ذلك -

قال - لأن الشهادة انما يثبت بعضها لبعض ألا ترى ان اربعة لو حضروا القاضى فشهد رجلان منهم لآخرين انهما ابنا الميت وشهد الآخران لهذين الشاهدين انهما ابنا للميت لم اقبل الشهادة ولم اجزها وهذا قول اصحابنا فكذلك القرابة في الوقف وكذلك اربعة حضروا القاضى فشهد رجلان منهم للآخرين ان الميت اوصى لهما

بالثلث وشهد هذان المشهود لهما ان الميت اوصى لهما بالثلث أن الشهادة باطلة ولا يقبل ذلك فكذلك القرابة من الواقف -

قلت - أرايت اذا شهد رجلان من القرابة لرجل بالقرابة من الواقف ولم يعدلا - قال - لا اقبل شهادتهما وكل ما صار في ايديهما من غلة الوقف فله ان يشاركهما في ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلين لو شهدا ان هذا اخوهما وليت ورثة سواهما ولم يعدلا في لا اقبل شهادتهما وله ان يشاركهما في الميراث فكذلك الوصية وكذلك الوقف - قلت - أرايت شهادة الاخوين لاختيهما بالقرابة من الواقف -

قال - اذا كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك واذا كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادة غيرهما قبات شهادتهما في القرابة لأنها يضران بانفسهما -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة ووقوفة على قرايتي بخاء رجل فادعى أنه من القرابة وشهد له شاهدان ان الميت الواقف قال هذا قرايتي وفسر لها قرابته وقال هو بمن وقتت عليه هذا الوقف -

قال - لا اقبل شهادتهما حتى يقولوا اقر في عقد الوقف ان هذا بمن وقتت عليه هذا الوقف فاقبل ذلك وان قالوا انما اقر بذلك بعد الوقف لم اقبل ذلك لأن الوقف قد وجب للقرابة المعروفين فلا اقبل قوله ان هذا من القرابة وكذلك لو كان الواقف لم يمت وخاصته القرابة فأقر لرجل انه قريبه وأنه بمن وقتت عليه الارض لم اقبل ذلك الا ان يكون ممن سمى في عقد الوقف او شهدوا أنه اقر في عند الوقف انه من قرابته الذين وقتت عليهم هذا الوقف -

قلت - أرايت اذا قضى القاضى ارجل من القرابة بقرابته فأتى برجل فقال هذا ابني وصدقه الرجل قال فهو ابنه ولا يصدق على غلة قد خلقت قبل اقراره واما ما يحدث من الغلات فإنه يكون مريكا معهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى لو ان مكاتبا مات اخوه وله ابن عم ثم ادعى المكاتب صبيا من امرأة حرة وزعم انها امرأته انى اقبل ذلك منه واصدقه واثبت النسب ولا اقبل قوله على الميراث الذى وجب لابن العم وان مات قريب للمكاتب بعد ذلك وورثه هذا لابن المدعى فكذلك الوقف لأن نسبه قد ثبت قبل محي الغلة وقبل ان تكون لاحد واما فى الباب الاول فقد ثبت الغلة فقد ثبت الغلة للقرابة ولا يقبل قوله فى انتقاصهم مثل الميراث ألا ترى لو ان رجلا من القرابة لو كانت له جارية بغاءت بولد فادعاه انى اثبت نسبه واجعل اسوة القرابة فى المستاتف وكذلك الباب الاول -

قلت - أرايت شهادة شاهدين على شهادة شاهدين بالقرابة فى الوقف اتقبلها -

قال - نعم -

قلت - وكذلك شهادة رجل وامرأتين -

قال - نعم اتقبلها -

قلت - أرايت شهادة النساء ليس معهن رجل او شهادة رجل وامرأة -

قال - لا اتقبلها فى القرابة ولا ادخل فى الوقف -

قلت - أرايت الوقف اذا كان فى يدا مين من ابناء القاضى وهو على القرابة بغاء رجل ثبتت قرابته من الميت ، من خصمه فى ذلك ؟

قال - ينبغي للقاضى ان يجعل الامين الذى فى يده الوقف وصيا للميت ويقيم مقام الميت ثم يحمله خصما لمن اراد ان يثبت القرابة -

قلت - أرايت ان اراد القاضى ان يجعل غير الذى فى يده الوقف خصما لمن يدعى القرابة من الواقف -

قال - فذلك جائز ويكون هو الذى اقامه القاضى مقام الميت خصما لمن اراد ان يثبت القرابة من الميت -

قلت - أرايت القاضى اقبل من القرابة ثبتت القرابة من الواقف بغير خصم -

قال - لا يقبل القاضى الابطحضر من الذى الوقف فى يده لانه المانع للوقف فله ان يخاصم من يدعى القرابة -

قلت - أرايت ان جاء رجل من القرابة بسجل من القاضى الذى كان على البلد بقرابته وتفسير ذلك أيقبل ذلك القاضى -

قال - لا يقبل القاضى ذلك الابطحضر من خصمه وسواء ثبت بالبينة القرابة او جاءه بسجل بذلك -

قلت - أرايت ان احضر القريب رجلا فآقرانه من قرابة الواقف وانه قد صار فى يده من غلة الوقف شيء أ يكون هذا القريب خصما فى القرابة -

قال - نعم -

قلت - أرايت الوقف اذا كان على القرابة فاقام رجل البينة ان الواقف كان يعطيه مع القرابة أ يستحق من غلات الوقف شيئا -

قال - لا يستحق من ذلك شيئا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى لا ادرى أ كان الواقف يعطيه حقا هو له ام لا وقد يجوز ان يعطيه الواقف . ليس له -

قلت - أرايت لو شهدوا أن القاضى كان يعطيه من هذا الوقف ولم يزد الشاهدان على ذلك أ يعطيه من الغلة شيئا -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى لا ادرى على اى وجه كان يعطيه قد يجوز أن يكون بعض اهل الوقف اقرله بشيء من حصته من الغلة فاعطاه القاضى ذلك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلى . اتنا ساوا -

قل - هو لابنين (١) والبنات ومن قربت ولادته ومن بعدت فى هذا سواء -

قلت - أ رأيت ان اقام رجل البينة أنه من نحل الواقف أعطى -
 قال - لا تجوز الشهادة حتى يقول الشهود ولده لصلبه (او ولد ابنه لصلبه - ١)
 او ولد ابنة الواقف لصلبه ويفسروا الولادة -
 قلت - أ رأيت اذا اثبتت جماعة انهم ولد الواقف أعطون غلة الوقف -
 قال - لا يعطون ذلك حتى يقولوا الاولد له غير هؤلاء ثم تقسم الغلة وهذا والذي
 فسرته لك من القرابة سواء -
 قلت - أ رأيت الوقف اذا كان على الموالى أ يكون حاله وحال القرابة واحدة -
 قال - نعم -
 قلت - ويحتاج من تفسير (نسبة - ١) الولاء مثل ما يحتاج اليه القرابة -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت الارض اذا كانت في يدى رجلين فاثبت رجل من القرابة قرابته
 على احدهما ثم غاب أ ينفذ القاضى على الرجل الآخر الذى الارض في يديه -
 قال - نعم ينفذ ذلك ولا يحتاج الى اعادة الشهود -

باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرابته

فجاء رجل يثبت قرابته وفقراء

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي فجاء رجل
 فاقام البينة أنه قريب الواقف وفسروا القرابة -
 قال - ينبغى للقاضى ان يكلف شاهدين أنه فقير يحتاج الى هذا الواقف ليس له
 احد تتركه نفقته فاذا فعل ذلك انفذ له القاضى قرابته وفقره وجعله اسوة اهل
 الوقف -
 قلت - ولم تكلفه البينة على فقره -

قال - لأن الميت انما جعلها للفقراء من قرابته فلا اعطيه حتى يثبت عندى فقره
 وكان القياس عندى ان يكون القول قوله أنه فقير حتى يثبت غناه وان لا يحتاج

الى البيعة على الفقر ولكنى استحسنتم (١) ما وصفت لك واتبعت أمر الناس فيه - قلت - أرايت القاضى يحبس الرجل فى الدين (٢) يسئل عنه بعد شهرا وشهرين فان اتاه انه فقير خلى سبيله ولا يحبسه واما نحن فنقول يكلف القاضى المحبوس البيعة على اعدامه ايضا (فى السر - ٣) فاذا كانت المسئلة موافقة للشهادة انفذ له اعدامه وخلى عنه وهذا احتياط عندنا وكذلك الوقف -

قلت - أرايت القاضى يستحلف الفقير الذى يثبت فقره فى الوقف له من مال ولا احد تلزمه نفقته -

قال - يستحلفه القاضى على ذلك ولا يبنى للقاضى ان يتخذ له فقره واعدامه الا بعد التمين -

قلت - ولم يستحلفه -

قال - لأن الشهود انما شهدوا على العلم الظاهر ويقولون لانعلم له الا فلا يدلى من استحلافه على ذلك -

قلت - وكذلك يستحلف له مال ولا احد تلزمه نفقته -

قال - نعم لأن الشهود يقولون لانعلم له احدا تلزمه نفقته فكذلك يبنى ان يستحلفه -

قلت - أرايت ان شهد له الشهود بالفقر وجاء فى المسئلة انه غنى أيقبل القاضى فقره قال اذا اخبره فى المسئلة رجلان عدلان انه غنى او وصفا له ما يراه القاضى به غنيا فليس يبنى للقاضى ان يقبل فقره ويجعله كالغنى ويكون قول هذين كالشهادة ألا ترى ان رجلا لو ثبت شاهدان انه فقير وثبت عند القاضى شاهدان أنه غنى كان التنى اولاهما ويقضى له القاضى به فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرايت القاضى لم يكلفه شاهدين انه ليس له قريب تلزمه نفقته -

قال - لأنه لو كان له قريب تلزمه نفقته لم يكن له فى الوقف شىء -

قلت - وكيف يكون بالغ لاعلة به له قريب غنى تلزمه نفقته -

قال - لأنه لو كان له ابن غنى ازمته نفقته وان كان بالغاً محميا اذا كان الابن غنيا

(١) صف - استحسن (٢) اعلمه سقط قال (٣) ليس فى ر - قلت

قلت - أ رأيت اذا قال لا تعلم له قريبا تلزمه نفقته أيجوز هذا -

قال - نعم هذا جائز -

(قلت - أ رأيت ان شهد له شاهدان من القرابة على فقره أيقبل هذا -

قال - نعم - (١) -

قلت - أ رأيت ان شهد له شاهدان انه فقير أ تعطيه من هذا الثلثة القائمة -

قال - لاحق يثبت أنه فقير قبل ان يور النخل والالم يعط (من هذه الثلثة شئ -

قلت - أ رأيت اذا ثبتت الشهود أنه قريب فقير منذ كذا وكذا سنة - (٢) يحمل

القاضي له حصته في هذه السنين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا ثبت له انه كان فقيرا قبل ذلك بكذا وكذا سنة -

قال - ينبغي للقاضي ان يقضى بذلك ويجعله فقيرا منذ يوم شهد الشهود أنه فقير -

قلت - أ رأيت الرجل اذا ثبت قرابة ولده وققرهم الى الواقف -

قال - نعم له ان يثبت ذلك اذا كانوا حغا -

(قلت - أ رأيت اذا كانوا اكيارا قال فله ان يثبت قرابة نفسه واما الكبار فيثبتوا

قرابة انفسهم وققرهم - (٣) -

قلت - أ رأيت امرأة جاءت تثبت قرابتها وقرابة ولدها وققرهم الى الواقف

وهم صغار في حجرها -

قال - لها ان تثبت ذلك لنفسها وليس لها ان تثبت ذلك لولدها -

قلت - فن يثبت ذلك لولدها قال ان كان لهم والد يثبت ذلك والا فانوصى -

قلت - أ رأيت ان لم يكن لهم وصى ولا والد -

قال - فاستحسن ان أجعل لا مهم ان تثبت -

قلت - وكذلك ان (٤) جاء رجل يثبت قرابته وقرابة ولد اخيه وققرهم الى

الواقف -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء واستحسن ان قبل ذلك من العم اذا كانوا صغارا في حجره وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الصغار في حجر امهم او في حجر رجل يعولهم قبض لهم به وهبت لهم فهو جائز اذا لم يكن لهم اب ولا وصى وكذلك طلب الصدقة استحسن ان اجيز ذلك -

قلت - ارأيت اذا قضيت للصغار بقرابتهم وقرهم أعطى ما اصابهم من الوقف -
صمهم -

قال - ان كان موضعا لذلك (وكانوا في حجره وليته ما لهم ودفعت ذلك اليه وكذلك الام وان لم يكونوا موضعا لذلك -) وليت ما لهم رجلا وامره باجره النفقة عليهم -

قلت - ارأيت ان كانوا كبارا -

قال - يدفع ذلك اليهم في ايديهم -

قلت - ارأيت رجلا اراد ان يثبت قرابة ولده من الواقف وقرهم وليس الرجل بقرىب للواقف أيقبل ذلك منه -

قال - نعم اذا كانوا صغارا -

قلت - وكذلك الام -

قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلين من القرابة غنيين شهدا لرجل من القرابة وبقرابته وبقره قبل شهادتهما -

قال - ان كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك وان كانت قرابتهما مخافة لقرابة الذين شهدوا قيات شهادتهما -

قلت - ولم ابطلت شهادتهما بالقرابة اذا كانت قرابتهما وقرابة المدعى واحدة اذا كانا غنيين -

قال - لأن قرابتهما قد ثبتت بشهادتهما (الأخرى -) انهما متى احتاجا دخلا في الوقف بشهادتهما فلا اقبل ذلك منه الأخرى ان رجلين من القرابة غنيين لو شهدا

على اصل الوقف لم اقبل شهادتهما (وان كان غنيين لأنهما لو احتاجا دخلا في الوقف فكذلك شهادتهما - ١) بالقرابة -

قلت - أ رأيت ان شهد رجلان اجنيان لقريب بقرابته وشهد رجلان غنيان من قرابة له بالفقر -

قال - فشهادتهما جائزة وينبغي للقاضي ان ينفذ ذلك -

قلت - ولو شهد القربيان أنه من القرابة والاجنيان على الفقر -

قال - ان كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك وهذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت اذا شهد رجل وامرأتان على القرابة وعلى الفقر -

قال - فشهادتهما جائزة وينفذ القاضي له بالقرابة والفقر -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضي (لرجل - ٢) بقرابته وبفقره الى الواقف (٢) ثم جاء وطلب بذلك الفقرا الذي انفذ له من وقف آخر أ يقبل القاضي ذلك منه او تكلفه شاهدين على فقره الى هذا الوقف الآخر -

قال - يقبل القاضي ذلك منه ويعطيه من الوقف الآخر لأن القاضي قد قضى بفقره فهو فقير في كل وقف -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضي بقرابته من رجل وبفقره الى وقفهم ودفع اليه حصته ثم جاء يطلب بذلك الى وقف آخر لاني الواقف أ يقبل ذلك منه او يكلف اعادة الشهود -

قال - ان كان اخو (٣) الاول لايه وامه انفذ له ذلك ولم يكلفه اعادة الشهود وكذلك لو قضى له بأنه قريب من الاول من قبل ابيه والثاني اخو الاول لايه وكذلك لو قضى بأنه اخوه لامه والاول اخو الثاني لامه اجتريت (٤) بذلك او لم اكلفه اعادة البينة -

(١) زيادة من - صف (٢) صف - الى وقف رجل (٣) كذا (٤) صف - اجزت ذلك -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضى لرجل من آل العباس (قال فله ان يطالب بنسبه من آل العباس - ١) وبقره فى كل وقف لآل العباس ولا يكلفه القاضى اعادة البيعة على نسبه من العباس - ٢) ولا على فقره لأن القاضى قد قضى بذلك - قلت - وكذلك القرابات كلها -

قال - نعم هذا على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجلا ثبت عند القاضى (٣) فى ان قاضيا كان قبله قضى له بفقره وبقرابته أينبنى للقاضى ان يكلفه اعادة البيعة على فقره -

قال - لا يفعل ذلك ويتخذ له المقر الذى قضى به القاضى الذى كان قبله -

قلت - أ رأيت ان كان ذلك قد طال -

قال - فالقياس فى المدة الطويلة والقريبة واحد ويكون على ما قضى به القاضى حتى يثبت خلاف ذلك واما فى الاستحسان فان طال ذلك كلفه شهود على فقره فى هذه الحال -

قلت - أ رأيت ان قال خصماؤه للقاضى استحلقت ما اصاب ما لا بعد هذا وما هو اليوم بغنى -

قال - يبنى للقاضى ان يستحلقت عن إكفى فان نكل عن اليقين حرمه من الوقف وان حلف جعل له حصته من الغلة -

قلت - أ رأيت ان قال خصماؤه للقاضى سل عنه فى السر استغنى بعد وقت هذا السجل ام لا -

قال - القياس ان لا يسئل وان يكون فقيرا ابدا حتى يثبت غناه واما فى الاستحسان فينبى للقاضى ان يسأل عنه -

قلت - أ رأيت اذا شهد شاهدان انه فقير وشهد شاهدان انه غنى -

قال - شهادة الذين شهدوا انه غنى اولى ويتخذ القاضى غناؤه ويحرمه من الوقف -

قلت - أ رأيت اذا شهد الشهود أنه كان فقيرا يوم اتمر النخل وانه استغنى بعد

(١) ليس فى ر (٢) ليس فى المدينة (٣) من هنا محو فى - صف -

ذلك (١) فيعطيه القاضى حصه من الغلة التى حدثت وهو فقير -

قلت - أ رأيت ان كانت الغلة جاءت وهو غنى ثم شهدوا أنه افتقر بعد ذلك -

قال - لا يعطى من الغلة للماضية شيئا ويعطى فيما يستأنف -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضى انه فقير ثم جاءت الغلة بعد ذلك فاستغنى هذا

الفقير وجاء يطلب حصته من هذه الغلة وقال انما اصبحت المال بعد مجيء (٢)

الغلات وقال شركاؤه استغنيت قبل مجيء الغلة -

قال - القياس ينبئ ان يكون القول قوله وكان على اصل الفقر الى اليوم الذى

اقر أنه استغنى واما فى الاستحسان فلا يقبل منه ذلك لأنه يوم يطلب غنى وقال

اصحابنا لو ان عبدأين رجلين اعتقه احدهما ثم اتى على ذلك زمان فقال كنت

يومئذ فقيرا واستغنيت بعد ذلك وقال شريكه ما زلت غنيا قال فيها قولان

احدهما القول قول المعترف والقول الآخر القول الشريك والوقف عندنا على قياسه -

قلت - أ رأيت ان لم يكن ثبت فقره وجاء وهو غنى يطلب حصته من الغلات

الماضية وقال كنت يومئذ فقيرا واستغنيت بعد ذلك -

قال - لا يقبل ذلك منه لم يكلف (٣) شاهدين على أنه كان فقيرا يوم جاءت الغلة

والالم يعط من الغلة شيئا وهذا مخالف للباب الاول لأن الباب الاول قد ثبت

فقره فهو على الفقرا بدا حتى يثبت النفى او يموت وهذا الباب لم يثبت فقره وانما

جاء يطلب وهو غنى فلا يقبل ذلك منه -

قلت - أ رأيت رجلا قضى له القاضى بفقره وقرابته وادخله فى وقف قرابته (٤)

ثبت لرجل عليه دين فاثبت عند القاضى ما انفذ له من الفقر أو يكون معدا بذلك -

قال - لا يكون معدا بذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلا لو كانت له دار ومسكن وخادم اعطى من الزكاة ومن

الوقف ولم يكن معدا وباع القاضى مسكنه وخادمه فى الدين ولا يشبه اعدام

(١) الم سقط ل (٢) انتهى المحو من صف (٣) كذا (٤) صف - قريه -

الدين اعدام القبض فى الوقف واثر كاة -

قلت - فلو كان القاضى قضى بأعدامه وانرجه من السجن بغاء يطلب بذلك
الاعدام ان يدخل فى وقف القرابة والفقراء وهو من القرابة -

قال - نعم يدخله معهم بذلك الاعدام -

قلت - أ رأيت المرأة والرجل فى ذلك سواء -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت شهادة القرابة بعضهم لبعض فى الفقر أ تقبلها -

قال - لا أقبل ذلك لأن بعضا شهد لبعض بالشركة ولا أقبل ذلك -

قلت - أ رأيت رجلا من اهل الوقف قد ثبت فقره ان أقر أنه قد استغنى وقال

انفقرت قبل مجيء الغلة أ تقبل ذلك منه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأنه لما أقر انه قد كان استغنى فقد بطل الفقر فلا أقبل قوله انى انفقرت

قبل مجيء الغلة الابينة -

(١) قلت - أ رأيت ان قال كان ورث مالا تفقه قبل مجيء الغلة -

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت ان قال ورثت مالا وكان على دين مثل ما ورثت أ يقبل ذلك منه -

قال - لا يقبل ذلك منه الابينة تشهد على الدين قيل الميراث -

قلت - أ رأيت ان قال ورثت المال ولم اكن قبضته الا بعد مجيء الغلة -

قال - فهو بمنزلة الاغنياء قبض اولم يقبض -

قلت - أ رأيت ان كان له دين على رجل -

قال - اذا كان الرجل مليا فهذا والباب الاول سواء -

قلت - فان كان الذى عليه الدين ليس بملى -

قال - فهو فقير -

قلت - أرأيت ان كان الميراث عند رجل بفحده وليست له بيعة عليه -

قال - فهو فقير ولا يكون بذلك غنيا -

قلت - أرأيت ان كان الميراث غائباً عن تلك البلاد التي هو فيها بغاءات التلة

ولم يقبض من الميراث شيئاً وهو فقير -

قال - القياس ان يعطى من الوتف ويكون اسوة الفقراء وقال أصحابنا في رجل

له مال غائب لا بأس بأن يقبل الصدقة -

قلت - أرأيت ان شهد الشهود انه اتلف يوم ورثه -

قال - ان كان تلفاً لا يقدر رده فهو معدوم -

قلت - أرأيت ان قالوا الجاه او اتهمته بالتلبئة -

قال - لا يقبل ذلك منه ولا يعطى مع الفقراء -

قلت - وكذلك لو حبس في دين فاجلأ ماله لم تخرجه من السجن -

قال - نعم -

قلت - أرأيت شاهدين شهد الرجل أنه فقير غير انهما لا له مسكن أ يكون فقيراً -

قال - نعم -

قلت - أرأيت ان كان مع ذلك خادم -

قال - فهو ايضاً فقير -

قلت - أرأيت ان قالاً لا نعلم له مالا -

قال - لست اقبل هذا الا ان يكون الشاهدان من اهل الخبرة فاذا كان ذلك

كذلك قبلت شهادتهما وان لم يكونا من اهل الخبرة لم اقبل والله اعلم -

باب الرجل يقف ارضاً على

وجولة مسافة كيف تقسم الغلة

قلت - أرأيت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على عبد الله وزيد -

قال - فالغلة بينهما نصفان -

قلت - أرأيت ان مات احدهما -

قال - فلباقى منهما نصف الغلة ومابقى للفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لوسمى جماعة فأت بعضهم -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله وهم فلان وفلان -

قال - فالغلة بينهما جميعا -

قلت - أ رأيت من هلك منهم حصته للفقراء ولايزاد كل واحد منهم على حصته -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك ان يقول على ولد فلان وسكت -

قال - لاهلها مختلفان -

قلت - فان قال ارضى صدقة موقوفة على عمرو وزيد لزيد الثالث (ومابقى

لعمر -)

قال - هذا وذاك سواء -

قلت - فان قال على زيد وعمرو وعبد الله لزيد الثالث - (ولعمر والنصف -

قال - فلهما ماسمى لهما ومابقى وهو السدس لعبد الله -

قلت - وكذلك كل ماسمى يجعل لاهل التسمية ماسمى لهم والباقي لزيد -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو لزيد منها مائة

درهم كل سنة -

قال - فلزيد ماسمى ولعمر ومابقى قليلا كان او كثيرا -

قلت - أ رأيت الباقي أ يكون لعمر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لوسمى جماعة وسمى لبعضهم ارضا فاما معلومة وسكت عن الباقيين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت في الثالث (٢) الاول ان لم تكن الغلة الا مائة درهم -

قال - فهي لزيد (١) منها النصف ولعمرو الثلثان كيف تقسم الغلة -
 قال - على سبعة (اسهم - ٢) يضرب لزيد بثلاثة ولعمرو بأربعة فيقسمان الغلة
 على ذلك -
 قلت - أرايت لو قال لزيد منها النصف ولعمرو الثلث وسكت عما بقي -
 قال - فلزيد النصف ولعمرو الثلث وما بقي بينهما نصفين -
 (قلت - أرايت لو قال لزيد منها مائة ولعمرو مائتين -
 قال - فلزيد مائة ولعمرو مائتين وما بقي بينهما نصفين - ٣) -
 قلت - أرايت الغلة لو لم تكن الا مائة درهم -
 قال - يقسمها بينهما اثلاثا لصاحب المائة سهم ولصاحب المائتين سهمان -
 قلت - وكذلك كل ما نقص من الغلة فهو على ما وصفت لك وما زادت الغلة
 على القسمة وإلزيادة نصفان -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو سمى جماعة وسمى لكل انسان (شيئا معلوما فزادت الغلة اعطيت
 كل انسان ٤) - منهم ماسمى له وكان ما بقي بينهم على عدد الرؤس -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو نقصت الغلة -

قال - يتحابون على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله من غلاتها مائة درهم
 ولعمرو مائتان فزادت الغلة -

قال - يعطى كل واحد منها ماسمى له وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -
 قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة لعبدا لله من غلاتها مائة درهم في كل سنة ولزيد

(١) كذا في المسخ ولعله سقط هذه العبارة - قلت أرايت اذا قال لزيد - ح

(٢) زيادة من صف (٣) ليس في المبدئية (٤) زيادة من - صف -

مائتين قائما لها مسمى لها خاصة وليس لها مابقي شيء ولا يشبه هذا الباب الاول اذا قال صدقة موقوفة لزيد وعمر ولزيد مائة درهم ولعمر مائتي درهم، هذا يكون مابقي من الغلة بينهما لأنه قال في اول كلامه صدقة موقوفة لعبد الله وزيد فجعل الغلة لهما جميعا ثم قال لزيد منها كذا ولعبد الله منها كذا فما بقي بعد ذلك يكون نصفين اقلوه في اول كلامه صدقة موقوفة لعبد الله وزيد واما اذا قال صدقة موقوفة لعبد الله منها مائة درهم ولزيد منها مائتي درهم فلم يجعلها لهما جميعا ثم يفصل مال الكل واحد منها فلذلك كان مابقي للفقراء واما في الباب الاول فقد جعلها لهما جميعا في اول الكلام ثم فصل مال كل واحد منهما فصار مابقي منهما نصفين الا ترى أن رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى لعبد الله وزيد لعبد الله منه مائة درهم ولزيد مائتين وكان اثلاث خمسين اعطينا زيد مائتين واعطينا عبد الله مائة وما حتى بينهما نصفان وهذا قول اصحابنا في الوصية والوقف على قياسه ولو قال اوصيت لزيد بمائة درهم من ثلث مالى ولعمر وبما تبقى درهم فكان الثلث خمسين درهم اعطيت كل واحد منهما مسمى له وما بقي بعد ذلك من الثلث فهو للورثة وكذلك الوقف وهما سواء واما يختلف الوصية والوقف في باب واحد كلما كان في الثلث لوجه له فمرجه الى الورثة وكلما كان لا وجه له في الوقف فمرجه الى الفقراء والمساكين لقوله في اول كلامه صدقة موقوفة -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لزيد منها بمائة درهم وعمر وما بقي فلم تكن الغلة الا مائة درهم -

قال - كلها لزيد ولا شيء لعمر -

قلت - أرايت ان خرجت الغلة الف درهم فضاع منها تسعة كيف يقسمان (المائة - ١) -

قال - يكون لزيد المائة الباقية ولا شيء لعمر -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن عمرا انما جعل له ما يفضل عن زيد فاضاع كان عليه خاصة دون

زيد وقال اصحابنا في رجل قال قد اوصيت لعبدا لله بمائة درهم من ثلث مالي ولعمر وما تبقى والثلث الف درهم فضاع من الثلث تسعة درهم أن المائة التي سمى لعبدا لله ولا شيء لعمر وكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة يتصدق عني بمائة درهم من غلتها في كل سنة وما بقي لعمر -

قال - فهذا والباب الاول سواء وما ضاع فهو من حصة عمر ويبدأ بالمساكين فيتصدق عنه عليهم بمائة درهم كل سنة -

قلت - أ رأيت لو لم تخرج المائة درهم -

قال - تكون للمساكين -

قلت - وكذلك لو قال اعتق عني نسمة او حج عني حجة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي يعطى فلان لرجل من القرابة منها مائة درهم (١) وما بقي للقرابة -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله منها كذا ولزيد كذا ولعمر وكذا حتى سمى جماعة كثيرة فقصرت الغلة عن هذه الارزاق -

قال - تقسط الغلة بينهم على ذلك -

قلت - أ رأيت ان زادت الغلة على ذلك -

قال - تكون الزيادة للفقراء -

قلت - أ رأيت ان كان قال في اول الكلام صدقة موقوفة لعبدا لله وزيد وعمر و فلان ، لفلان منها كذا و لفلان منها كذا فنقصت الغلة -

قال - تقسط بينهم يضرب لكل انسان منهم فيها بما سمى له -

قلت - وان زادت الغلة -

قال - تكون الزيادة لهم جميعا على عدد رؤسهم ولا تكون الزيادة على قدر ما سمى لهم -

(١) كذا ولعله - سقط قال يعطى فلان منها مائة درهم - ح -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة يعطى كل واحد من قرابتي منها ما يكفيه فتقصت الغلة -

قال - تقسط الغلة بينهم -

قلت - فان زادت الغلة -

قال - تكون الزيادة على عدد رؤسهم .

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لعبد الله -

قال - أجعل قوله لعبد الله على الغلة دون الرقبة -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة لقرابتي -

قال - نعم (الغلة للقرابة دون الاصل وكذلك لو قال للساكين -

قال - نعم - ١) -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة لعبد الله منها مائة درهم -

قال - فأجعل قوله لعبد الله منها مائة درهم انما هو لعبد الله من غلتها مائة درهم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة لعبد الله ، لعمر ومنها مائة درهم -

قال - يكون لعمر ومن الغلة مائة درهم وما بقى لعبد الله -

قلت - أ رأيت لو لم تكن الغلة الامائة درهم -

قال - تكون كلها لعمر ولا شيء لعبد الله -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى ابدأ بصاحب التسمية قبل من سباهم له ألا ترى أن رجلا لو قال

تهدا وصيت بثلث الى لعبد الله ولزيد منه مائة درهم فكان الثلث كله مائة درهم

انها تكون كلها لزيد ولا شيء لعبد الله فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة للفقراء والمساكين ولزيد منها مائة درهم

فلم يخرج الامائة درهم -

قال - اعطيها زيدا ولا شيء للمساكين -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة لعبد الله وزيد يبدأ بعبد الله فيعطى منها

مائة فلم تكن الغلة الائمة -

قال - تكون كلها لعبدا لله ولا شىء للباقي -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله نصفها ولزید منها مائة درهم -

قال - يعطى عبدا لله نصفها ويعطى زید من النصف الباقي مائة درهم -

قلت - فان فضل كان للفقراء -

قلت - أ رأيت لو لم تكن الغلة الائمة درهم -

قال - يعطى زید المائة كلها ولا شىء لعبدا لله -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة لعبدا لله ولزید منها مائة درهم ولم تكن الغلة الائمة انى اعطيا كلها لزید وكذلك اذا قال نصف الغلة لعبدا لله -

قلت - أ رأيت لو كانت الغلة ما تبي درهم -

قال - فنصفها لعبدا لله ومائة باقية لزید ولا شىء للفقراء -

قلت - لو كانت الغلة مائة وخمسين درهما -

قال - يكون لزید منها مائة درهم وما بقی فلعبدا لله وفيها قول آخر انه اذا قال صدقة موقوفة على ان ما اخرج الله من غلاتها فلزید وعبدا لله منها النصف ولعمرو منها مائة درهم فى كل سنة فانخرجت الارض مائة درهم -

قال - يضرب لزید بخمسين درهما ولعمرو مائة درهم فيقسمان ذلك حتى يكون ما يصيب عمرو مائة فاذا بلغت الغلة مما يصيب عمرا مائة اعطى زید النصف من غلتها واعطى عمرو مائة فان فضل بعد ذلك فضل من النصف الباقي من غلات هذه الصدقة كان للفقراء والمساكين وقرق بين قوله صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها فهو لعبدا لله ولعمرو من ذلك مائة درهم فى كل سنة وبين قوله فما اخرج الله من غلاتها فنصفه فهو لعبدا لله ولعمرو من ذلك مائة درهم فى كل سنة وقال اذا سمى الجميع للاول ثم مسمى للثاني شيئا بدأت بصاحب التسمية فأعطيه فان

فضل بعد ذلك اعطى الآخر وقال اذا سمى البعض لرجل وسمى للآخر شيئا معلوما
فانما أجعل لهذا الآخر ماسمى له فما بقى بعد التسمية يتحصون اذا نقصت الغلة وقال
في الباب هذا كله كالرجوع -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي يعطى كل واحد
منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف (فنقصت الغلة -

قال - يضرب لكل واحد من الغلة ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف - ١)
فيتحصون في ذلك -

قلت - تختلف الاقوات والنفقات -

قال - نعم ألا ترى ان نفقة الكبير غير نفقة الصغير وانما يضرب لكل واحد منهم
بقدر ما يكفيه والذي يكفى كل واحد منهم مخالف لما يكفى صاحبه -

قلت - رأيت ان كان في غلات هذه الصدقة فضل عن هذه النفقات -

قال - يعطى كل واحد منهم ما سمى له من هذه النفقة وما فضل بعد ذلك فهو
بينهم على عدد الرؤس -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال صدقة موقوفة على ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للفقراء
من قرابتي فقد جعلها كلها لهم لكل من كان فقيرا منهم فلما قال يعطى لكل واحد
منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته اعطيت كل واحد منهم ما سمى له وصار ما بقى
لهم جميعا لقوله في اول الكلام وما اخرج الله تعالى من غلاتها لفقراء قرابتي
ألا ترى لو أن رجلا قال قد اوصيت بثلث مالي لفقراء قرابتي يعطى كل واحد
منهم من ذلك مائة ففضل فضل من الثلث كان الفضل بينهم على عدد الرؤس
لقوله في اول الكلام لفقراء قرابتي لأن الثلث كله قد صار لهم بذلك ألا ترى أن
رجلا لو قال قد اوصيت بالف درهم من مالي لعبدا لله وزيد ولعمرو ولعبدا لله
منه مائة درهم ولعمرو ومائتا درهم وازيد ثلثائة اعطيت كل واحد منهم ماسمى
له وما بقى بعد ذلك فهو بينهم على عدد الرؤس وكذلك الوقت على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو لفقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم ما يكفيه فى طعامه وكسوته (فاستغنى بعضهم او مات بعضهم -

قال - يعطى كل من بقى منهم وكان فقيرا ما يكفيه فى طعامه وكسوته - (١) معه بالمعروف فما فضل بعد ذلك فهو بينهم على عدد الرؤس -

قلت - ولم قلت ذلك (٢) -

قال - لأنى انما انظر الى من منهم فقيرا يوم تخاف الثلثة فاعطيه واسقط من استغنى منهم او هلك -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أ يعطى كل واحد منهم من ذلك ما يكفيه منها فى طعامه وكسوته بالمعروف فما فضل بعد ذلك من غلات هذه الصدقة فهو للفقراء -

قال - فهو جائز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه نقله عن القرابة الى الفقراء بقوله فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء الأ ترى لو أن رجلا قال ثلث ما لى لقرابتي يعطى كل واحد منهم من ذلك مائة درهم فما فضل بعد ذلك من الثلث للفقراء والمساكين انى اعطى كل واحد من القرابة ما سمي لهم فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء لأنه رجع عن الفضل لجعله للمساكين وكذلك غلة الوقف -

قلت - أ رأيت لو قال قد اوصيت بثلاث ما لى لعبد الله وعمره، لعبد الله فيه مائة درهم ولعمره مائتان فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء وكان الثالث الف درهم (٣) انى اعطى عبد الله مائة درهم وعمره مائتى درهم وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها اعطى منه من كان فقيرا من قرابتي فى كل سنة ما يكفيه فى طعامه وكسوته بالمعروف فقصرت الغلة عما سمي للفقراء القرابة كيف تقسم الغلة بينهم -

(١) ليس فى ر (٢) من هذا محوفى صف (٣) ليله سقط قال -

قال - يضرب لكل واحد منهم مسمى له من غلات هذه الصدقة ويقسط بينهم على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان فى غلاتها فضل عمسمى لهم -

قال - يكون ذلك الفضل للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك (١) -

قال - لأنه لم يجعل للقراية من الغلة الا الثلقات فما فضل عنهم كان ذلك الفضل للفقراء ولا يشبه هذا قوله فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو لفقراء قراى يعطى كل واحد منهم ما يكفيه فى طعامه وكسوته لأنه هاهنا قد جعل الغلة كلها لهم ثم فرقها عليهم فى الباب الاول لم يجعل لكل واحد منهم ألا مسمى له وان لم يسم لكل واحد منهم فهما مفترقان ولم يجعل الكل لهم فهما مفترقان ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت لكل واحد منهم من قرايتى بمائة درهم من ثلث مالى فزاد الثلث على ما سمي ان الزيادة للورثة فكذلك الفضل من الغلة للفقراء -

قلت - أ رأيت اذا قل ارضى صدقة ووقوفة لعبدا لله وزيد ألف درهم لعبدا لله من ذلك مائة درهم -

قال - يخرج من غلات هذه الصدقة ألف فيعطى عبدا لله منها مائة درهم وما بقى من الألف لزيد -

قلت - أ رأيت ان كانت الغلة خمسمائة -

قال - يقسم بين عبدا لله وزيد على عشرة اسهم لعبدا لله سهم ولزيد تسعة اسهم -

قلت - أ رأيت لو قال لعبدا لله مائة درهم ولزيد ما بقى -

قال - هذا والاول سواء وان قصصت الغلة تحاصوا على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال ألف درهم لعبدا لله ولزيد لعبدا لله منها مائة درهم فكأنه قال

لزيد منها تسعمائة بقوله لعبدا لله وزيد ألف درهم -

قلت - أ رأيت لو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها اخرج منه فى كل سنة مائة

الف درهم يعطى عبدا لله منها مائة درهم ولزيد ما بقى فقصر الثلثة عن الف درهم - قال - يبدأ بعبدا لله فيعطى مائة درهم فما فضل بعد ذلك كان لزيد ولا يشبه هذا قوله لعبدا لله ولزيد لعبدا لله منها مائة درهم وكذلك قولنا فى الوصية على مثل ما وصفت لك فى الوقف -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها فهو لعبدا لله وللفقراء والمساكين -

قال - يعطى عبدا لله النصف من غلات هذه الصدقة والنصف الباقي للمساكين وفيها قول آخر (١) ان الثلثة تقسم على ثلاثة اسهم ثلث لعبدا لله والثلثان الباقيان للفقراء والمساكين وقال اقل من يقع عليه اسم المساكين اثنان فاضرب للمساكين بسهمين ولعبدا لله بسهم وقال اصحابنا فى رجل قال تصدقوا بهذه الدراهم بعد وفاى على المساكين فاعطى الوصى مسكينا واحدا اجره ما والا فضل ان يعطيا اثنين وفيها قول آخر انه لا يجوز (٢) ان يعطيا الاثنين فكذلك الوقف على ما وصفت لك - قلت - أرايت لو قال لعبدا لله وعمره والمساكين -

قال - تكون الثلثة اثلاثا لعبدا لله ثلث ولعمر وثلث وثلث الباقي للمساكين وينبنى على قياس هذا القول الآخر ان يكون نصفين لعبدا لله ولعمر والنصف (والنصف - ٣) الباقي للمساكين لأن اقل ما يقع عليه اسم المساكين اثنان فيضرب لهما بسهمين -

قلت - وكذلك لو سمى جماعة قال والمساكين -

قال - نعم يضرب لكل واحد منهم بسهمه والمساكين بسهم وفى القول الآخر للمساكين بسهمين -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لقرابتي وللمساكين -

قال - ينبنى على قياس قول اصحابنا ان يضرب لكل واحد من القرابة بسهم سهم وللفقراء والمساكين بسهم وفى القول الآخر بسهمين وهو عندنا قبيح وهو على

(١) صف - اقوال آخر (٢) صف - لا يجوز (٣) زيادة من صف -

قياس قول اصحابنا فى الوصايا وينبى فى قياس قول اصحابنا اذا قال ما اخرج الله من غلات هذه الصدقات (١) تقرايتى وجيرانى ومولائى والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة والجيران والمولى بسهم سهم وللساكنين بسهم وفى القول الآخر بسهمين فهذا عندنا قبيح وكذلك لو قل على ولدى ونسلى والقرابة والمولى ونسلهم والجيران بسهم سهم فهذا قبيح عندنا -

قلت - أرايت لو قال لعبد الله وللفقراء والمساكين -

قال - الفقراء والمساكين صنف واحد يضرب لهم بما كان يضرب احد الصنفين لوسمى فى القياس ما قسمت الصدقات فهو سهان وفى (٢) اختلاف عندنا -
قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لتقرايتى وللفقراء والمساكين والتجارمين وفى سبيل الله وفى الرقاب وابن السبيل -

قال - ينبى على قياس قول اصحابنا ان يضرب لكل واحد من القرابة بسهم سهم والفقراء بسهم وفى سبيل الله بسهم وفى الرقاب بسهم وابن السبيل بسهم وعلى قياس القول الآخر ان يضرب للساكنين بسهمين وللرقاب بسهمين وللتجارمين بسهمين ولكل واحد من القرابة بسهم -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة فى وجوه الصدقات -

قال - يكون للفقراء والمساكين وفى الرقاب والتجارمين وفى سبيل الله وابن السبيل -

قلت - أرايت سهم العاقلين عليها -

قال - هو عندنا فى الصدقات مردود على السهام وانما لهم بقدر العالة واذا كان ذلك فى الوقف كان مردودا على السهام -

قلت - أرايت سهم المؤلفة قلوبهم -

قال - هو فى الصدقات عندنا مردود على السهام وقد ذهب المؤلفة قلوبهم وكذلك هى (٣) فى الوقف مردود على السهام -

قلت - أرايت والى هذا الوقف أنه ان يزيد بعض (الوجوه على بعض -

قال - لا يضرب قسط هذه الغلة بين - ١) هذه الوجوه بالسوية -
قلت - ولم قلت ذلك وقد قال الفقهاء فى الصدقات لوضعها فى وجه واحد من
وجوه الصدقات اجزأ -

قال - انما ارحص ذلك فى الصدقات لأن الفقهاء رخصت فى ذلك ولم يبلغنا
انها رخصت فى الوصايا -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وسائر سبيل
الصدقات ووجوه البر والخير كيف تقسم هذه الغلة -

قال - اما سهم الماملين عليها والمؤلفة قلوبهم فردود على السهام واما وجوه
البر فاقل ما يكون ثلاثه وجوه سوى وجه الصدقات فيضرب للفقراء والمساكين
بسهم وللرقاب بسهم ولوجوه البر بثلاثة اسهم فتكون الغلة على ثمانية اسهم وفى
القول الآخر لوجوه الصدقات ستة اسهم ولوجوه البر بثلاثة اسهم لأن للفقراء
والمساكين فى هذا القول سهمين فكذلك كانت الغلة على تسعة اسهم -

قلت - أرايت لو قال لقرايتى وللفقراء والمساكين وسائر سبيل الصدقات
ووجوه الخير والبر -

قال - يضرب لكل واحد من القرابات بسهم سهم وهذه الوجوه الباقية بثمانية
اسهم -

قلت - وكذلك لو قال لقرايتى وهوالى وجيرانى والفقراء والمساكين وسائر
وجوه الصدقات ووجوه الخير والبر -

قال - نعم يضرب لكل واحد من القرابة والجيران والموالى بسهم سهم ويضرب
لهذه الوجوه ثمانية اسهم وعلى القول الآخر تسعة اسهم وهو عندنا قبيح والله
اعلم وقال اصحابنا فى الوصية (٢) ينظر الى كل من سمي ممن يحاط به فيضرب لكل
واحد (بسهم - ٣) سهم (ويضرب لكل وجه من الوجوه اتى لا يحاط بها سهم - ٤)
وكذلك الوقف على قياس قول اصحابنا فى الوصايا -

(١) سقط من - صف (٢) صف - الوصايا (٣) زيادة من - صف -

(٤) سقط من - صف -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة للغارمين -

قال - فهو جائز وتكون الغلة للفقراء من الغارمين -

قلت - رأيت لو قال للغارمين وفى سبيل الله -

قال - فهو نصفان نصف فى سبيل الله ونصف فى الغارمين -

قلت - وكذلك لو قال وفى ابن السبيل جعلتها اثلاثا -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة للغارمين منها مائة درهم فى كل سنة -

قال - يعطى الغارمين منها مائة درهم فما فضل بعد ذلك فى الفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو قال ولا بن السبيل مائة درهم وللرقاب مائة درهم اعطيت

كل وجه من هذه الوجوه دراهم ما سمي لهم فما فضل بعد ذلك كله فهو للفقراء -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة للفقراء والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل

والرقاب والحج وسمى لكل وجه من هذه الوجوه دراهم مائة فزادت الغلة

قال - تكون الغلة لهذه الوجوه على عدد الوجوه -

قلت - رأيت ان قصرت الغلة -

قال - يضرب لكل وجه من هذه الوجوه بما سمي له فى هذه الصدقة فتقسم

هذه الغلة بينهم على ذلك -

باب الرجل يقف ارضا وفيها

(ثمرة - ١) قائمة او نخلة قائمة

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا ولم يزد على ذلك وفى

هذه الارض ثمرة -

قال - الارض صدقة موقوفة للفقراء والمساكين (واما الثمرة - ١) والغلة فهي

للوائق دون الفقراء -

قلت - ولم قلت ذلك -^١

قال - لأنه انما تصدق بالارض ولم يتصدق بالغلة القائمة فيها بشىء

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على الفقراء والمساكين فمات الموصى وفيها غلة قائمة او ثمرة -

قال - فالغلة والثمرة للورثة دون المساكين ألا ترى ان رجلا لو قال اوصيت لقلان بأرضى بعد وفاى فمات الموصى وفيها ثمرة او نخلة كان ذلك للورثة فكذلك الوقف -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لأن الواقف والموصى قد زال ملكهما عن الارض ولم يزل ملكهما عن الغلة التى فيها لأن الغلة لا تكون تبعا للأصل ألا ترى ان رجلا لو باع من رجل أرضا فيها ثمرة او غلة كانت الثمرة للبائع فكذلك الغلة الا ان يشترطها المشتري فكذلك لو وقف والوصية وكذلك لو وهب رجل لرجل أرضا وفيها ثمرة كانت الثمرة عندنا للواهب والهبة باطلة وينبنى فى قياس قول من يميز الهبة الشائعة ان الهبة فى الأصل جائزة ويبطل الهبة فى الثمرة والغلة ولا يكونان موهوبين واما نحن فنبتل ذلك كله وقال اصحابنا اذا رهن الرجل من رجل أرضا وفيها ثمرة قائمة فالثمرة رهن مع الأصل وفصلوا بين الهبة والرهن والبيع وقالوا اذا زال ملك رب الارض عنها فالغلة لرب الارض واذا لم يزل ملك رب الارض عنها كانا جميعا كالشئ الواحد فلذلك جعلوا الرهن والثمرة (١) والارض جميعا -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للفقراء والمساكين وفيها ثمرة قائمة يوم وقف الارض -

قال - فالارض موقوفة والثمرة للواقف -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال ما اخرج الله من غلاتها فانما هذا على الغلات الحادثة بعد اليوم وليس على الغلة القائمة فيها -

قلت - أرأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وكان فيها بناء -

قال - فهي موقوفة وهو الباب الاول سواء -

قلت - وكذلك الخمل القائم فيها والشجر -

قال - نعم -

قلت - أرأيت لو كان فيها تقص مقوض او نخل مضر وب -

قال - يكون ذلك كله للواقف -

قلت - وهذا عندك والبيع سواء -

قال - نعم كل ما كان يدخل في البيع يدخل في الوقف -

قلت - وكذلك لو قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة للفقراء والمساكين -

قال - نعم يكون كل ما كان فيها من ثمرة او تقص مقوض فهو للورثة وما كان

من بناء قائم او من نخل او من شجر قائم فهو وقف للواقف -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض بعد وفاتي لفلان بن فلان وصية له -

قال - نعم فهي له -

قلت - أرأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولها حصّة

في نهر او شرب او طريق او مغيض -

قال - القياس عندنا ان يكون الوقف على ما اطافت الحدود خاصة دون ماسوى

ذلك ولكنى استحسن ان أجعل ما كان لها من حق موقوفا مثلها لأنى ان لم افعل

ذلك اجذبت الارض لو لم يكن لها شرب ولا مغيض ولا طريق ألا ترى ان أصحابها

قالوا في رجل آجر من رحل ارضا ولم يذكر حقوقها (١) ولا طرقها فقالوا نستحسن

ان نجعل نه الطريق والشرب لأن امور الناس على هذا وكذلك الوقف -

قلت - أرأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة بمحدودها وجميع حقوقها -

(قال - هذا كله سواء - ٢) فالشرب والمغيض والطريق وقف كله في القياس

والاستحسان -

(١) ر - والبرية ولم يكن بموقوفها (٢) انس في - صف

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة بحدودها وجميع حقوقها كان هذا كله سواء -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة لله ايدا وفيها ثمرة قائمة لمن تكون الثمرة -

قال - القياس ان تكون الثمرة للواقف لأنه قال وما فيها ومنها صدقة موقوفة والثمره لا تكون موقوفة ولكنى استحسن ان أجعل الثملة للفقراء والمساكين وما يحدث الله تعالى من الثمرات بعد ذلك فى الوجوه التى وقفت عليها الارض - قلت - ولا تجعل الثملة القائمة فيها فى وجوه الوقف -

قال - لا وإنما يكون ذلك للفقراء لقوله وما فيها ومنها صدقة وأجعله كأنه قال الثمرة صدقة واجعل قوله موقوفة على ما يكون فيه الوقف فيجوز الوقف فيه فاقبده فيما بينه وبين الله تعالى بأن يتصدق بالثملة ولا اجبره على ذلك والقياس عندنا ان لا يتصدق بها لقوله موقوفة لأن الثمرة لا تكون موقوفة ولكنى استحسن على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت لو قال بحدودها وبنائها ونخلها وارضها وشجرها وسائر بنائها (ومشاربها مغائرها - ١) ومد ايضها ومجملها (٢) ومراققها وكل قليل او كثير هو فيها ومنها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وفيها ثمرة قال تكون الثمرة للفقراء لقوله وما فيها ومنها ويكون ما بقى موقوفا على وجوه الوقف والقياس عندنا ان تكون الثمرة لرب الارض ولكنى استحسن ان أجعلها للفقراء والمساكين لقوله موقوفة فاقبده بذلك ولا اجبره عليه -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة بعد وفاتى على ان ما اخرج الله من غلاتها فهو لعيد الله فمات الواقف وفيها ثمرة قائمة -

قال - ما اخرج الله من غلاتها بعد وفات الموصى فهو لعيد الله والثمره القائمة فيها للورثة فى القياس واما فى الاستحسان فهى للفقراء على ما فسرته لك وبالاستحسان

نأخذ -

قلت - أرايت رجلا قال هذه الارض بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها من قليل او كثير صدقة موقوفة لله ابدا وفيها نقض منقوض لمن يكون ذلك المقض -

قال - للواقف ولا يكون للوقوف عليهم ولا للمساكين من ذلك شيء -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض بعد وفاتي بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة وفيها نقض منقوض او نخل مضروب او شجر -

قال - يكون ذلك كله للورثة ولا يكون لاهل الوقف شيء ولا يكون للمساكين من ذلك شيء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما ما كان فيها منقوض فهو باين منها ولا يدخل في الوقف الا ترى لو كان فيها ثمرة مضروبة لم تدخل في الوقف وكذلك لو كانت ثمرة في بيوت الارض موضوعة لم تدخل في الوقف وكذلك لو كان فيها متاع للواقف لم يدخل في الوقف وكذلك ما صرم او ما نقض قبل الوقف -

قلت - وكذلك تقول في هذا اجمع في البيوع -

قال - نعم ذلك كله للبائع ولا يكون للشترى -

قلت - ولم قلت ذلك اذا كان فيها ثمرة معلقة فقال ارضى بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة انك تفتيه أن يتصدق بالثمرة ولا تجبره على ذلك ولم تجعل ذلك في المقض فتقول يتصدق به على المساكين ولا تجبره على ذلك - قال - هما مترقان لا يشبه الثمرة المعلقة فيها النقض المنقوض ولا المتاع الذي فيها الا ترى ان رجلا لو باع رجلا ارضا بما فيها ومنها من قليل او كثير وفيها ثمرة معللة دخلت في البيع لأن فيها ومنها ولو باع من رجل ارضا بما فيها ومنها وفيها نقض منقوض لم يدخل ذلك في البيع لأنه ليس منها اذا اباها وكذلك الثمرة لو اباها وما دامت معلقة فيها فهي متاع الا ترى ان رجلا لو اقر لرجل بارض وفيها ثمرة

قائمة (١) على رؤس النخل كانت الثمرة للقر له بالارض ولو كانت الثمرة يوم اقر كانت الثمرة للقر ولم تكن للقر له فكذلك الوقف ألا ترى أن رجلا لو كانت له امة قد صرمت فولدت ولدا فاقربا لامة لرجل لم يكن ولدها له وكذلك الثمرة اذا زالت عنها -

باب الرجل يقف ارضه على ان يعطى غلتها من شاء

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من الناس -
قال - الوقف جائز -
قلت - ولم قلت -

قال - لأنه لما قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فقد خرجت من ملكه بقوله صدقة موقوفة وصار له ان يعطى الغلة من شاء ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالي الى فلان يعطيه من شاء ثم مات الموصى فقد خرج الثلث من ملكه ولم يورثه وللموصى له ان يعطيه من أحب فكذلك الوقف الذى وصفت لك قد خرجت الارض من ملك صاحبها بقوله صدقة موقوفة ولبس يملكها احد والواقف ان يعطى الغلة من شاء وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله فى الوصية وهو قولنا -

قلت - أ رأيت اذا جعلت هذا الوقف جائزا للواقف ان يأكل من غلتها -
قال - لا ليس له ذلك -

قلت - ولم وقد قال اعطى غلتها من شئت فلم لا يكون له ان يأخذ الغلة لنفسه كما كان له ان يعطى الغلة غيره -

قال - ليس لذلك وإنما معنى قوله اعطى غلتها من شئت من الناس غيرى وليس يعنى بذلك نفسه لأنه لا يكون معطيا لنفسه وإنما معنى ذلك الى غيره ولو ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالي الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان انا آخذ الثلث

لنفسى لم يكن له ذلك وكذا اذا قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فليس له
أن يأخذ الغلة لنفسه وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وتولنا فى الوصية والوقف
على قياسه ألا ترى لو ان رجلا قال لامرأته طلقى اى نسائى شئت لم يكن لها ان
تطلق نفسها وانما هذا على غيرهما من النساء وكذلك لو ان امرأة قالت لرجل
زوجنى من شئت لم يكن له ان يزوجهما من نفسه وكان الامر على غيره -

قلت - وكذلك الوقف انما هو على غيره فليس له ان يعطى نفسه من غلة الوقف شيئا -
قلت - واذا قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان اعطى غلتها من
شئت ثم أنه قال قد جعلت غلتها لفلان ما عاش -

قال - فذلك جائز ولفلان عليها ما عاش -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الواقف قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فلما قال قد جعلت
عليها لفلان ما عاش فكأنه ساء عند الوقف وشرط له ذلك -

قلت - أرايت ان قال بعد ذلك قد حولتها عن فلان وجعلتها لفلان لرجل آخر أنه
ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك (١) -

قال - لأنه لما جعلها لفلان فقد صارت كأنها كانت وقفاً فى الاصل عليه فليس
له ان يحول الصدقة بعد ذلك عنه وقد انقطعت مشيئته فى غلة هذه الصدقة وما دام
فلان حيا ووجبت لفلان حيا ته ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى
الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان قد شئت ان اعطيه فلانا بعد موت الموصى
ثم قال بعد ذلك بل اعطيه فلانا ولا اعطيه الاول لم يكن له ذلك لأنه لما قال
قد اعطيته فلانا فقد ملكه فلان ساعة جعل له وانقطعت مشيئته هذا الرجل فيه وصار
الثالث لهذا الرجل المجمعول له فكان الميت اوصى له به وساء حيث مات وكذلك
الوقف اذا قال الواقف قد جعلت غلة هذا الوقف لفلان فكأنه ساء فى عقدة

الوقف وليس له الرجوع كما أنه ليس لهذا الرجل في الوصية رجوع وهذا قول اصحابنا في الوصية وكذلك قولنا وقال اصحابنا لو ان رجلا قال أعتقوا احد عيدي هذين من بعد وفاتي ان للورثة ان يعتقوا ايها شاءوا فان قالوا شئنا ان يكون هذا الذي نعتق ثم قالوا بعد ذلك لابل نعتق هذا الآخر أنه ليس لهم ذلك لأن الوصية قد وجبت للاول وكذلك الوقف -

قلت - أرايت هذا الذي جعلت له غلة هذا الوقف لم لا يكون للواقف ان يرجع فيما جعل له من ذلك وهو لم يقبض ما جعل له من ذلك ولم لا تجعل هذا بمنزلة الهبة - قال - انما هذا بمنزلة من وقف عليه وسمى في عقدة الوقف فلان بالى قبض ذلك اولم يقبضه وهو له جائز ألا ترى ان رجلا قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان فاني قد جعلت لفلان لرجل آخر غائب ان ذلك جائز وان لم يقبضه لأن هذا بمنزلة الوصية فهي جائزة وان لم تقبض وكذلك الوقف هو جائز وان لم يقبض ولا يشبه هذا الهبة لم يقبض -

قلت - أرايت ان مات الرجل الذي جعل اليه الوقف غلة هذا الوقف - قال - قللوا قف ان يعطى غلتها من شاء وقد عادت مشيئته فيما يخرج من غلة الوقف بعد موت الرجل اليه كما كانت له قبل ذلك ان يجعلها لهذا الرجل - قلت - ولم قلت ذلك وقد زعمت ان مشيئته قد انقطعت -

قال - انما انقطعت مشيئته مادام هذا الرجل حيا فاذا هلك (١) الرجل عادت مشيئته على حالها لأنه شرط المشيئة في جميع ما اخرج الله تعالى من غلة هذا الوقف ابدا ما كانت اليه وانما قطعت مشيئته في بعض الغلة فله ان شاء فيما لم يكن فيه مشيئته ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فاعطى نصفه رجلا ان ذلك جائز وقد انقطعت مشيئته في النصف الذي اعطاه هذا الرجل واما النصف الذي لم يعط منه احدا فمشيئته فيه ثابتة بعد على حالها فكذلك الوقف على ما وصفت ذلك -

قلت - أرايت هذا الواقف ان مات قبل ان يجعلوا الغلة لاحد من الناس كيف

القول في ذلك -

قال - في جميع غلة الصدقة للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال في صدر هذا الوقف صدقة موقوفة فلما قال ذلك صادر مرجعها (إذا انقطعت سبلها وانقرضت السبل التي سميت فيها فالغلة للفقراء لأن مرجعها - ١) اليهم فان قال قائل اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فليس له ان يعطى غلاتها احدا من الاغنياء وانما له ان يضعها في الفقراء لأنه قال صدقة موقوفة فاذا قال صدقة موقوفة فهي للفقراء وله ان يعطى الغلة من احب منهم وليس له ان يجاوزهم الى غيرهم قيل له ما تقول في الرجل لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من قرابتي وفي قرابته اغنياء وقرراء أله ان يعطى منها احدا من قرابته فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له لم لا تجعلها للفقراء منهم دون الاغنياء من قرابته لأن الصدقات لا تكون للاغنياء وان قال ليس له ان يعطى احدا من الاغنياء من قرابته قيل له ما تقول فيه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من هؤلاء القوم باعيانهم وفيهم الثني والفقير أله ان يعطى منهم احدا من الاغنياء فان قال نعم فقد ترك قوله وان قال لا يعطى منها احدا من الاغنياء قيل له فما تقول فيه لو قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من هذين الرجلين واحدهما غني والآخر فقير أله ان يعطى الثني منهما فان قال نعم قيل له هذا وذاك سواء واذا سمى قوما باعيانهم او بغير اعيانهم فهو سواء ولا يشبه الوقف عندنا الوصية -

قلت - ولون رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فقال الواقف في حياته قد جعلت غلتها لفلان ثم مات الواقف بعد ذلك ومات فلان -

قال - فالغلة للفقراء على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قد انقطع مشيئته فى حياته مادام فلان حيا وكانت له المشيئة فيما يحدث من الغلة بعد هلاك فلان فلما مات انقطعت مشيئته فصار بمنزلة الذى مات قبل ان يسمى وجوها الأثرى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان مات فلان بعد ذلك ان جميع غلة هذه الصدقة للفقراء والمساكين لأنه سماهم فى قوله صدقة موقوفة هذا والاول سواء وكأنه سمى هذا الرجل فى عقدة الوقف ثم مات فالغلة للمساكين -

قلت - وكذلك الذى مات قبل ان يجعل الغلة لاحد كأنه جعلها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك اذا لم يكن منه مشيئة فان كانت منه مشيئة كأنها كانت فى عقد الوقف -

قلت - أرايت اذا قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان -

قال - فليس له من ذلك الاغلة هذه السنة وقد انقطعت مشيئة هذا الواقف فى غلة هذا السنة ومشيئة فيما بقى من غلاتها على حالها -

قلت - فليس له ان يرجع -

قال - لا وهذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لفلان غلتها هذه السنة ثم الغلة بعد ذلك الى اعطيها من شئت فليس له ان يحول بين فلان وبين غلة هذه السنة فاذا انقطعت هذه السنة فله أن يعطى الصدقة من احب فكذاك الاول -

قلت - وكذلك لو قال جعلت غلتها كذا وكذا سنة لزيد وكذا وكذا سنة بعد ذلك لعبد الله -

قال - نعم هذا على ما قال وليس له ان يحول شيئا من ذلك عما جعله اليه وكأنه شرط هذا اجمع فى عقدة الوقف ثم جعل له المشيئة بعد انقراضهم فكذاك هذا -

قلت - فاذا انقضى هؤلاء وله المشيئة فيما بقى من غلات هذه الصدقة -

قال - نعم (١) وليس له ان ينقل عن احد ممن جعل له منها شيئا مما جعل من ذلك الى غيره لأن المشيئة قد انقطعت فيه -

قال - نعم -

قلت - فاذا مات بعد ما وقفها قبل ان يسمى منها شيئا لاحد ثم جعلها للفقراء
والساكنين -

قال - هذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والساكنين
الا ان لي ان اعطى غلتها من شئت -

قال - فذلك جائز وان مات قبل ان يشاء فهي للفقراء على ما وصفت لك فكذلك
الاول -

قلت - ارأيت ان قال غلتها بين فلان وفلان -

قال - فهي بينهما ماعاش وان مات احدهما -

قال - فخصته من ذلك الى الواقف يضعها حيث احب وهذا قياس الاول -

قلت - ارأيت لو قال قد جعلت غلتها لولدى -

قال - فذلك جائز وكأ انه وقفها على ولده -

قلت - ولم جوزت له ان يجعلها لولده -

قال - لأنه قد يكون معطيا لولده ألا ترى ان وجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى

الى فلان يعطيه من شاء فاعطاه ولده ان ذلك جائز وكذلك الوقف على ما
وصفت لك -

قلت ارأيت لو قال قد جعلت غلتها لولدى ونسلى -

قال - فذلك جائز على ما قال فالثلة لولده ونسله ما تناسلوا وهذا الذى وقف
على ولده ونسله سواء -

قلت - فاذا (١) انقرضوا فله المشيئة في غلتها بعد ذلك -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت اذا قال صدقة موقوفة على الاغنياء ان الوقف باطل لا يجوز
وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت انه
جائز -

قال - لا يشبه هذا والذي وصفت لك لانه اذا قال على ان لي ان اعطى غلتي من شئت فان الوقف على من شاء هو فصار الوقف كأنه على قوم بأعيانهم فذلك جائز اغنياء كانوا أو فقراء واما الذي قال ارضى صدقة موقوفة على الاعنياء ولم يشترط المشيئة فذلك باطل لأنه لا يحاط بهم -

قلت - أرايت هذا الواقف الذي شرط لنفسه المشيئة ان كان قال قد جعلت غلة هذه الصدقة لاهل الدنيا اغنيائهم وقرائهم -
قال - القياس ان يكون الوقف باطلا -

قلت - ولم قلت وقد كان اصل الوقف جائزا -

قال - اذا جعلها لقوم وقد شرط له في ذلك فكأنه سماهم في عقد الوقف على ما وصفت لك فصار هذا بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اهل الدنيا غنيهم وفقيرهم فذلك باطل ألا ترى ان رجلا لو قال جعلت ثلث مالي الى فلان يعطيه من شاء ان ذلك جائز -

قلت - أرايت لو قال على ان اعطى غلتي من شئت واحببت -
قال - هما سواء -

قلت - فلو قال من هويت او اردت او رضيت -

قال - فهذا كله سواء وهو على ما وصفت لك واذا قال الرجل قد جعلته لابن أليته ان ذلك باطل ويعود الثلث ميراثا وقد انقطعت مشيئته وكان إلميته هو الموصى بذلك فكذلك الوقف على ما وصفت لك -

قلت - وقد انقطعت مشيئته في الوقف كما انقطعت في الوصية -

قال - نعم هما سواء وقد بطل الوقف كما بطلت الوصية في القياس ولكني أستحسن ان اجيزه - والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقول ارضى صدقة موقوفة
على ان اضع غلتي حيث شئت

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان اضع غلتي حيث

شئت -

قال - هذا وقف جائز -

قلت - أله ان يعطى من احب على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان قال قد وضعت غلتها فى المساكين -

قال - فذلك جائز ولهم الغلة وليس له الرجوع فى ذلك -

قلت - وكذلك لو قال قد وضعت ما فى فلان او جعلتها لفلان او قال قد اعطيتها فلانة -

قال - نعم -

قلت - فاذا مات فلان -

قال - عادت مشيئة الواقف فى غلتها على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو وضعها فى فريق بعد فريق -

قال - نعم هذا كله سواء وهذا عدى فى هذه الوجوه بمنزلة الذى قال على ان

فى ان اعطى غلتها من شئت ولا يشبه هذا عند ما قال ابو حنيفة رحمه الله يعطى

من شاء ويضعه حيث شاء وقد فرق أبو حنيفة بينهما وهو عدى سواء لأنه

فى الوصية مخاطب لغيره وهو هنا مخالف لنفسه فانما المشيئة على غيره -

قلت - وكذلك لو قال اضعها حيث هويت او اودت (او رضىت - ا)

لوا شئت -

قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك واذا وضعها فى وجه من هذه

الوجوه التى استقبل الوقف عليها كان جائزا على ما وصفت لك -

قلت - أرايت ان قال قد وضعتها فى نفسى -

قال - فالوقف باطل -

قلت - لم -

قال - لأنه يكون بمنزلة الذى وقفها على نفسه لا يجوز ذلك له -

قلت - فلم قلت اذا قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فليس له ان يعطىها

نفسه وانما هذا على غيره وقلت في هذه المسئلة انه ان وضعها في نفسه فالوقف باطل ولم يطل في المسئلة الاولى -

قال - لا يشبه قوله اضعها حيث شئت قوله اعطيها من شئت لأنه لا يكون معطيا لنفسه وقد يكون واضعها عندها وقال أبو حنيفة رحمه الله في رجل قال ثلث مالى الى فلان يضعه حيث شاء فليس له ان يعطيها نفسه وكذلك الذى وصفت وهذا (١) قولنا وكذلك الوقف على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله في الوصية -

قلت - وكذلك لو أن رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى لاهل الدنيا كانت الوصية باطلة وكذلك الذى وقف على اهل الدنيا -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على أن لى ان اعطى عتبا من شئت من ولدى فذلك جائز وله ان يعطى عتبا من شاء من ولده فان قال قد اعطيتهم جميعا غلة الصدقة -

قال - فليس له ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه انما قال اعطى غلتها من شئت من ولدى فانما هو على بعضهم دون بعض (له - ٢) ان يعطى منهم ايهم شاء وليس له ان يعطيهم جميعا - قلت - أ رأيت اذا اراد أن يعطيها غير ولده -

قال - فليس له ذلك لأنه انما شرط المشيئة فيهم فصار الوقف عليهم له ان يعطى من شاء منهم وليس له ان يجمعهم جميعا بهذا القياس في ذلك واما في الاستحسان فله ان يعطيهم جميعا وبه نأخذ -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على أن لى ان اجعل عتبا لمن شئت قال - هذا جائز وله ان يجعل عتبا لمن شاء وهذا بمنزلة الذى قال ارضى صدقة موقوفة على أن لى ان اضع عتبا حيث شئت ولا يشبه هذا قوله اضعها واجعلها قوله اعطيها -

باب الرجل يقول ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ان يعطى غلتها من شاء

قلت - واذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ان يعطى غلتها من شاء -
قال - فهذا جائز -

قلت - لم -

قال - لانه وقفها وقفاً صحيحاً جائزاً واشترط فيها المشيئة لرجل فذلك جائز كأنه
شرطها لنفسه -

قلت - فلهذا الرجل ان يعطيها من شاء -

قال - نعم -

قلت - فان قال هذا الرجل اعطيها فلاناً فهي له ما عاش -

قال - فهذا جائز -

قلت - وله المشيئة فيما بقي من الغلة بعد هلاك الرجل في جميع ما وصفت لك من
المسائل في اشتراط الرجل لنفسه سواء -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أرايت ان مات هذا الواقف قبل ان يعطيها هذا الرجل احداً قال فهذا
جائز له وله ان يعطيها من شاء في حياة هذا الرجل وبعد وفاته -
قال - نعم ذلك البتة (١) -

قلت - وكأنه قال لفلان ان يعطى غلتها في حياتي وبعد وفاتي من احب -

قال - هذا استحسان وإما في القياس فليس له ان يعطيها احداً بعد وفاة الواقف
فان مات الذي جعل اليه المشيئة بعد ذلك فالارض وقف على الفقراء والمساكين
على ما وصفت لك -

قلت - ولم -

قال - هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين

١٠ لان فلان ان يعطى غلتها (من شاء فمات هو وفلان قبل ان يعطى غلتها - ٢)
اجدا فهي للفقراء والمساكين فكذلك الاول -

قلت - أرايت هذا الرجل الذى جعلت له المشيئة قال قد اعطيتها ولدى ونسلي -
قال - فذلك جائز (١) -

قلت - وكذلك لو قال جعلت غلتها لولد الواقف ونسله -

قال - نعم هذا كله جائز وكأنه سمي هذا اجمع في عقد الوقف ألا ترى ان الرجل
لو وقف على ولده او على الذى جعلت له المشيئة (ان ذلك جائز وكذلك هذا الذى
جعلت له المشيئة - ٢) اذا سمي من (قدر - ٣) وقف عليه الوقف وسماه في عقد
الوقف جاز على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال هذا الذى جعلت له المشيئة اذا قال قد جعلت غلتها
الى ابدى -

قال - فليس له ذلك -

قلت - لم -

قال - لا به لو قال على ان فلان ان يعطى غلتها من شاء كان هذا على غيره
ولا يكون له ان يعطى نفسه وهو بمنزلة الذى قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من
شاء كان هذا على غيره ولا يكون له ان يعطى فذلك جائز وليس له ان يأخذه لنفسه
وكذلك هذا ليس له ان يعطى نفسه من غلة هذا الوقف شيئا وانما له المشيئة في
ان يعطى غيره فاما ان يأخذ هو فلا -

قلت - فاذا لم يكن له فلم قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان اضع
غلتها حيث شئت فوضعها في نفسه ان الوقف باطل وقد انقطعت مشيئته -

قال - لأن الوقف لو استقبل الوقف على الذى اليه المشيئة كان جائزا فلذلك
افترقا غير انه ليس لهذا الذى اليه المشيئة ان يعطى نفسه وانما له ان يعطى غيره
ولا تبطل مشيئته باعطائه اياها نفسه -

قلت - أ رأيت اذا قال قد اعطيت غلتها هذا الواقف وجعلها له ابدا ما عاش -
 قال - فالوقف باطل وكان هذا الواقف شرط هذا لنفسه في عقد الوقف فذلك
 باطل وكان مشيئته تكون من هذا الذى جعل اليه المشيئة فكأنها (١) كانت مساة
 في عقد الوقف الا أنه ليس له ان يعطى نفسه فان قال قائل اذا قال على ان اعطى
 غلتها من شئت فاعطاه نفسه فقد انقطعت مشيئته قيل له ما تقول في رجل قال
 لعبده أعتق اى عبيدى شئت فقال قد شئت عتق نفسى فابطلت ذلك أله ان يعتق
 بعد ذلك من العبيد غيره ، فان قال نعم فقد ترك قوله وكيف تبطل مشيئته وانما
 شاء في غير من جعل له فيه المشيئة -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ان يضع غلتها حيث
 شاء -

قال - فذلك جائز -

قلت - وله ان يعطى غلتها من شاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - هو عندى بمنزلة الذى (قال على ان لى ان اضع غلتها حيث شئت فذلك
 جائز ألا ترى ان رجلا - ٢) لو قال ثلث ما لى الى فلان يضعه حيث شاء كان ذلك
 جائزا فكذلك هذا -

قلت - فلهذا الرجل ان يضع غلة هذا الوقف حيث شاء -

قال - نعم له ان يضعها حيث شاء -

قلت - فان مات قبل ان يسمى شيئا وقد مات الواقف قبله -

قال - فذلك جائز والارض وقف على الفقراء والمساكين على ما وصفت لك
 وهذا بمنزلة الذى قال ارضى صدقة موقوفة الا ان لفلان ان يضع غلتها حيث شاء
 فذلك جائز وان مات فلان قبل ان يفعل فالغلة للفقراء على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت هذا الرجل الذى جعل له (٣) ان يضع غلتها حيث شاء اذا قال

(١) انتهى المحو في ص ٢٠٢ زيادة من ص ٢٠٣ روى مدينة - اليه - قد

قد وضعت غلتها في الاغتياء -

قال - الوقف باطل وكان الواقف نفسه مسمى هذا في عقدة الوقف -

قلت - أرايت اذا (١) قال الذي جعل اليه ان يضح غلتها حيث شاء قد جعلت غلتها لفلان الواقف ابدا -

قال - فالوقف ايضا باطل وكان الواقف نفسه مسمى ذلك في عقد الوقف ألا ترى اني أجعل المشيخة اذا كانت كأنها في الاصل وكذلك هذا -

قلت - أرايت هذا الذي جعلت له ان يضعها حيث شاء ان قال قد وضعتها في نفسي فهي لي في حياتي -

قال - فذلك كله جائز وله النلة ما عاش -

قلت - ولم قلت ذلك - -

قال - لأنه قديكون واضعا عند نفسه وهذا بمنزلة الذي قال ثلثي الى فلان يضعه حيث شاء فوضعه في نفسه قال جائز وكذلك الوقف على ما وصفت لك ان يجعل لنفسه فذلك جائز -

قلت - وكذلك اذا قال قد جعلت لنفسى سنة ثم من بعد تلك السنة لفلان فهو جائز -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال جعلتها لولدى ونسلي ما تنا سوا -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لولد الواقف ولنسله ما تنا سوا -

قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز كله -

قلت - أرايت ان قال قد جعلت غلتها سنة للواقف -

قال - فالوقف باطل -

قلت - ولم قلت -

قال - هذا عندي بمنزلة الذي قال ارضى هذه صدقة وتوفه على ان لي غلتها سنة

ثم سمي سبلا بعد ذلك -

قال سبلا الوقف على هذا باطل لأنها لا تكون وقفاً في هذه السنة لأنه قد سماها لنفسه فلا تكون وقفاً بعد ذلك لأنه إنما وقفها بعد انقضاء السنة ولأن الوقف لا يكون على الخائب (١) -

قلت - وكذلك لو قال غلتها الى فلان يعطيها من شاء فذلك جائز فان جعل غلتها للواقف سنة او اكثر من ذلك فالوقف باطل -

قال - نعم وكان هذا سمي في عقد الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم -

باب الرجل يقول ارضى صدقة

موقوفة على بنى فلان على ان

لى ان اعطى غلتها من شئت منهم

قلت - اريد لو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان اعطى غلتها من شئت منهم فالوقف على ذلك جائز وله ان يعطى غلتها من شاء منهم - قلت - اريد ان قال لا اشاء ان اعطى احدا منهم -

قال - فالوقف جائز والثلة لهم جميعا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة على بنى فلان كان هذا جائزاً فلما قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فذلك ايضاً جائز فلما قال لا اشاء ان اعطى منهم احداً فكأنه لم يشرط لنفسه منها (٢) مشيئة لأنه قد ابطال مشيئته وكأنه قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت فيها لهم وذلك جائز ألا ترى ان رجلاً لو قال قد اوصيت بثلث مالى للفقراء والمساكين على ان لفلان ان يعطى من شاء منهم كان ذلك جائزاً وكان لفلان ان يعطيه من شاء منهم فان قال فلان لا اعطى احداً منهم ولا اشاء ذلك كان الثلث للفقراء وبطلت مشيئته فكذلك الوقف الذى (١) د - ومدنية - لا يكون غاية (٢) د - ومدنية - فيها -

وصفت لك -

قلت - أرايت ان مات الواقف قبل ان يسمى لأحد منهم شيئاً -

قال - فالصدقة جائزة وهى لولد فلان بن فلان بينهم بالسوية لأنه لمسا مات
 فقد انقطعت مشيئته وكان هذا بمنزلة الذى لم يشترط لنفسه مشيئة وجعلها وقفا
 ثابتا (١) على بنى فلان فذلك جائز ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث ما الى فلان
 يضعه حيث شاء من وحوه البرقات قبل ان يشاء شيئا ان الثلث فى وجوه البر
 وقد انقطعت المشيئة فكذلك الذى وصفت لك فى الوقف -

قلت - أرايت ان قال قد جعلتها لاف فلان هذا دون اخوته (٢) -

قال - فذلك جائز وهو له على ما قال -

قلت - فان مات ذلك الابن -

قال - فالمشيئة اليه بعد ذلك ثابتة على ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لفلان وفلان دون اخوتهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال لفلان من ذلك الثلث ولفلان الثانى او اقل من ذلك

لواكثر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلت الثلثة لفلان ومن بعد فلان لفلان حتى سماهم

جميعا -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما قال -

قلت - وليس له ان ينقل شيئا من ذلك عن موضعه ولا يحوله (٣) -

قال - لا -

قلت - أرايت ان قال قد وضعتها فى غير بنى فلان -

قال - وقوله ذلك باطل وانما له المشيئة فى بنى فلان -

(١) مدينة - بيانا ولعله - باتا - ح (٢) صف - اخويه (٣) ر - مدينة - ولا يجوز له

قلت - وله ان يشاء بعد ذلك ويعطى بنى فلان -

بقال - لا -

قلت - ولم -

قال - لما قال قد جعلتها في غير بنى فلان فكأنه قال لا اشاء ان اجعلها لهم فالوقف جائز وهي بينهم على ما وصفت لك وهذا القياس في هذا واما في الاستحسان فله ان يفعل ذلك على قياس الباب الاول -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لفلان بن فلان دون اخوته وهي من بعده لقوم آخرين سماهم -

قال - فالوقف جائز والثلة لفلان ما عاش فاذا هلك الابن فالثلة بين اخوته على ما وصفت لك لأنه قد ابطال مشيئته فيمن بقى وهذا بمنزلة الذي قال لا اشاء ان احل لهم شيئا فالثلة على ما وصفت لك -

قلت - أرايت ان قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان وسكت عما بقى من غلتها او قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان فاذا جاءت الثلة الثانية رأيت فيها رأيا - قال - فذلك جائز فكذلك (هذا - ١) -

قلت - وله ان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم ويخص من شاء منهم - قال - نعم ذلك اليه على ما وصفت لك -

قلت - ومن جعل (٢) له من بنى فلان من ذلك شيئا فليس له ان يحوله حتى تنقضي المدة التي سماها له -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قرايتي على ان لي ان اعطى غلتها من شئت (منهم) -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لله ابدا على ان اعطى غلتها من شئت (٣) -

(١) زيادة من - صف (٢) دنية - حصل (٣) زيادة من المدينة -

من بنى فلان -

قال - فذلك جائز وهو على ما قال -

قلت - فان قال لاشاء ان اعطى من غلتها احدا منهم ولكنى اعطيتها غيرهم -

قال - فقد بطلت مشيئته فى اعطائهم وليس له ان يعطيها غيرهم والوقف جائز وهو على الفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو مات قبل ان يشاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة لله ابدا ثم قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فى بنى فلان كان الوقف جائزا وكان على الفقراء غير أن له ان يشاء فى الغلة ومشيئته فى صرفها عن الفقراء الى بنى فلان خاصة فان صرفها اليهم فذلك جائز وان لم يصرفها اليهم (انقطعت اليهم - ١) انقطعت مشيئته فى ذلك او مات قبل ان يكون منه مشيئة فى جائزة وهى للفقراء والمساكين على ماسماهم فى صدر الوقف لانهم مسمون بقوله صدقة موقوفة وانما قوله على ان لى ان اعطى غلتها من شئت ثيبا فان استشاها فذلك جائز والا فالوقف على الفقراء -

قلت - أ رأيت ان لم يزد على ما شرط لنفسه من المشيئة ثم لم يمت حتى قال قد جعلت غلتها لبنى فلان كلهم -

قال - فذلك جائز على ما قلت قال والغلة ابدا لهم فى الاستحسان واما فى القياس فليس له الا ان يعطى بعضهم دون بعض ليس له ان يعطيهم جميعا -

قلت - فان مات احد منهم قال فله ان يصرف حصته (من ذلك الى من احب منهم وليس له يخرج حصته من - ٢) ذلك الى غيرهم -

قلت - فان ابطال المشيئة فى حصه الهالك منهم -

قال - فهى للفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لبنى فلان فمن مات فنصيبه رد على الباقي -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - وكذلك لو قال على ان لى ان اختص (بفلتها - ١) بعضهم دون بعض -

قال - نعم -

قلت - وليس له الرجوع فى شىء من ذلك ولا يحوله (٢) عما سمى -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان لم يسم من غلتها لاحد شيئاً حتى انقرض بنو فلان (٣) فالصدقة

على الفقراء والمساكين وقد انقطعت (٤) مشيئته وصارت للفقراء لأنه انما استثنى

لهؤلاء خاصة فليس له ان يضعها فى غيرهم -

قلت - أ رأيت ان قال قد وضعتها فى بنى فلان الذين استثنى لهم ونى اولادهم

ونسلمهم ماتما سلوا -

قال - فذلك جائز لهم خاصة وليس لا ولادهم ونسلمهم من ذلك شىء -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط المشيئة فيهم خاصة دون اولادهم ودون الناس كلهم

فذلك لهم خاصة -

قلت - لم تجعل حصصة اولادهم وانما اشتركت معهم من ليس له ان يشركهم

ولا يستحق من هذه الصدقة شيئاً -

قال - فيكون لولد فلان حصتهم من ذلك ويظل الباقي على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لولد فلان وازيد -

قال - نعم لخصه زيد من ذلك للفقراء -

قلت - وكذلك لو بدأ بذكر (٥) زيد -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد جعلتها بين ولد فلان وبين زيد -

قال - لخصه ولد فلان من ذلك جائز وانما حصته زيد فهي للفقراء والمساكين

(١) زيادة من صف (٢) صف - ولا يحوز له (٣) له سقط قال (٤) صف

بطلت (٥) مدنية - بذلك - على

على ما وصفت لك وقد انقطعت شيعته فيها -
قلت - أ رأيت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان فلان ان يعطى غلتها
من احب -
قال - فذلك جائز -
قلت - فان قال قد جعلتها لبنى تميم -
قال - فالوقف باطل -
قلت - لم -
قال - كما نهى عنى بنى تميم فى عقد الوقف -
قلت - فان قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى (١) غلتها من شاء من
بنى فلان فالوقف جائز -
قال - نعم -
قلت - فان قال هذا الرجل جعلتها لبنى تميم -
قال - فهو جائز وقوله لبنى تميم ليس بشىء -
قلت - ولم قلت ذلك ومن اين افرق هذا والباب الاول -
قال - لا يشبه هذا الذى وصفت وانما جعلت له المشيئة فى بنى فلان فاذا وضعتها
فى غيرهم ممن يجوز عليه الوقف او لا يجوز فذلك سواء والوقف جائز والمشيئة
باطل لانه لم يحصل له المشيئة فى ذلك واما اذا قال على ان فلان ان يعطيها من شاء
فان جعلها لمن يجوز عليه الوقف فالوقف جائز وان جعلها لمن لا يجوز عليه فالوقف
باطل وكما نهى عنى ذلك فى عقد الوقف - والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقول ارضى صدقة

موقوفة على بنى فلان على ان

لى افضل بعضهم على بعض

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى افضل

(١) صنف - على ان فلان ان يعطى -

من شئت منهم -

قال - فهذا جائز -

قلت - فان مات قبل ان يفضل بعضهم على بعض -

قال - فذلك جائز والوقف عليهم جميعا سواء -

قلت - فان قال في حياته قد فضلت فلانا وهو رجل منهم فجعلت غلة هذه

الصدقة له -

قال - فليس له ذلك -

قلت - لم -

قال - لانه قال على ان لي ان افضل بعضهم على بعض فاذا جعل الثلثة كلها لاسان

منهم واحد فهذا ليس بتفضيل انما هذا اختصاص ولا بد أن يعطى لكل رجل منهم

شيئا ويزيد من شاء منهم بعد ذلك ما شاء فيكون هذا تفضيلا على ما شرط ألا ترى

ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لولد فلان على ان للوصى ان يفضل

بعضهم على بعض ولا يحرم واحدا منهم ولا يعطيه شيئا (١) وكذلك الوقف على

ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان ونسلهم على ان لي ان

افضل بعضهم على بعض فقال قد جعلت غلة نصف الصدقة لرجل منهم وسماه ونسله

ما تناسلوا -

قال - فذلك جائز ولهم الوقف على ما قال -

قلت - وترى هذا تفضيلا -

قال - نعم فكأن هذا كان شرطا في عقد الوقف -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلت تسعة اعشار غلة هذه الصدقة لفلان ونسله

ما تناسلوا -

قال - نعم لأنه قد شرط ذلك -

قلت - فان لم يقل ذلك ولكنه قال قد جعلت نصف غلة هذه السنة -

قال - فانما له نصف غلة تلك السنة فاما ما يحدث الله تعالى من غلاتها فهو كسائر شركائه والى الواقف التفضيل على ما وصفت لك فيما مسمى -

قلت - فان قال قد جعلت غلة هذه الصدقة كلها الادرها واحدا لرجل منهم وسماها - قال - فذلك جائز -

قلت - فله ان يرجع بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لان هذا كانه قد شرط فى عقد الوقف وليس له الرجوع -

قلت - وكذا لك لو جعل له سنين معلومة -

قال - نعم -

قلت - وكذا لك لو فضل بعض من يحدث من النسل على ما وصفت لك -

قال - نعم له ان يفضل النسل والولد والقيام على ما يرى فى ذلك -

قلت - وقوله قد فضلت فلانا على شركائه يكون تفضيلا -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد فضلت فلانا على اخوته بنصف غلة هذه الصدقة والاخوة

ثلاثة -

قال - فلذى فضله من غلة هذه الصدقة ثلثاها والاخوين الثلث -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان النصف لهذا والنصف لآخرينهم اثلثا فصار له سدس فاذا خصمته

الى ذلك النصف كان ثلثى هذه الغلة على ما وصفت لك -

قلت - رأيت ان (١) قال لست أعطى ولد فلان ونسله من غلة هذه الصدقة شيئا

واعطيا غيرهم -

قال - فليس له ذلك وبطلت شيمته فى التفضيل فصار الوقف عليهم جميعا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لم يجعل لنفسه مشيئة في غيرهم فليس له ان يحولها عنهم وانما له المشيئة فيهم في التفضيل -

قلت - فلم قطعت مشيئته فيهم -

قال - لأنه لما قال لست اشاء ان اعطى ولد فلان ونسله فقد ابطال مشيئته التي شرطها في التفضيل الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لبني فلان على ان الوصى ان يفضل بعضهم على بعض فقال الوصى لست ارى ان اعطى احدا منهم من هذا الثلث شيئا ان مشيئته قد ابطلت فصار الثلث بينهم سواء وكذلك الوقف على ما وصفت لك واذا قطع المشيئة وابطلها فكأنه لم يشترطها في عقد الوقف -

قلت - ارايت الرجل يقول ارضى (١) هذه صدقة موقوفة على بني فلان ونسله على أن لي ان اختص بغلتها من شئت منهم -

قال - فذلك جائز -

قلت - ولم وقد ذلك (٢) اذا قال على ان لي ان افضل بعضهم على بعض فليس له ان يعطى الغلة واحدا -

قال - لا يشبه قوله على ان لي ان اختص بغلتها من شئت منهم قوله على ان لي ان افضل بعضهم على بعض لا يكون تفضيل بعضهم الا وقد نال الذي فضل عليه شيئا وقد يكون محتصا لبعضهم دون بعض وان لم يعط الباقي شيئا وكذلك الذي وصفت لك -

قلت - فان مات قبل ان يختص احدا منهم بشيء من غلة هذه الصدقة -

قال - فالغلة بينهم على عدد رؤسهم -

قلت - فان قال قد اختصمت فلانا وفلانا هذه السنة -

قال - فذلك جائز على ما قال -

قلت - فان قال قد اختصمت بغلتها فلانا ونسله مائتا ساوا -

قال - هذا كله جائز وهو على ما احده عليه -

(١) من هاء نحو في صنف (٢) كذا - ولعله - ولم ذلك وقد قلت -

قلت - وليس له الرجوع بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو اختص بها رجلا منهم ثم رجلا -

قال - نعم هو على ما شرط -

قلت - وليس له ان يحولها عنهم الى غيرهم -

قال - نعم ليس له ذلك وانما له ان يختص بعضهم بها دون بعض واما ان يخرجها منهم فليس له ذلك -

قلت - وان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم بشيء -

قال - فالعلة كلها لهم وقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك -

قلت - فان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم في هذه السنة بشيء -

قال - فقد انقطعت مشيئته في غلة هذه السنة وله الاختصاص بها بعد مضي هذه السنة على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال لا اشاء ان اخص احدا حياتي (١) -

قال - نعم فقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك فصارت العلة لهم جميعا -

قلت - فان قال قد خصصت بها فلانا حياته -

قال - فذلك جائز وهي له حياته -

قلت - فاذا هلك فلان -

قال - فقد عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك -

(قلت - فان كان الواقف قد هلك قبل هلاك الذي اختصه بها فالعلة كلها للباقيين

منهم على ما وصفت لك - ٢) -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد اختصصت بغلتي فلانا ونسله فانقرض فلان ونسله -

قال - فذلك جائز وهو على ما وصفت لك اذا كان الواقف قد هلك فقد انقطعت

مشيئته وصارت العلة لهم جميعا فاذا كان الواقف حيا فمشيئته على حالها على

ما وصفت لك -

قلت - فلم قلت اذا اختص بها رجلا ثم مات ذلك الرجل ان يختص بغلتها بعد ذلك -
قال - لأنه انما يختص هذا الرجل بغلتها حياته فاذا انقطعت مشيئته في الاختصاص
حياة هذا الرجل فاذا مات هذا الرجل فمشيئته في الاختصاص على حالها وهذا
عندى بمنزلة الذي قال قد اختصت بغلة هذه السنة فلانا واذا انقضت هذه
السنة عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك ألا ترى انه لو قال على
ان لي ان اعطى غلتها من شئت فاعطى رجلا غلتها حياته ثم مات ذلك الرجل ان
مشيئته تعود وكذلك قوله في الاختصاص -

قلت - رأيت ان قال على بنى فلان ونسلم على ان لي ان احرم من شئت منهم -
قال - فذلك جائز وهو على ما شرط -

قلت - فان هلك قبل ان يحرم احدا منهم -

قال - فالغلة بينهم جميعا على ما وصفت لك -

قلت - فان قال في حياته قد حرمت فلانا وانخرجته من هذه الصدقة -

قال - فذلك جائز وقد خرج من الوقف وكأ انه لم يسمه في عقدا لوقف -

قلت - وكذلك لو انخرجهم جميعا الا رجلا منهم -

قال - نعم الغلة لهذا الرجل حياته فاذا هلك فهي على الفقراء والمساكين -

قلت - فاذا قال قد حرمتهم جميعا -

قال - فليس له ذلك وانما له ان يحرم بعضهم لأنه قال من شئت منهم وانما هو على

بعض دون بعض في القياس واما في الاستحسان فله ان يفعل ما قال وقد نرجوا

جميعا من الوقف -

قلت - فاذا انخرجهم من الوقف لمن تجعل غلة الصدقة -

قال - للفقراء والمساكين -

قلت - لم -

قال - اذا حرهم فكأنه لم يسمهم في الابتداء وكأنه قال صدقة موقوفة

وسكت

وسكت فهي للفقراء والمساكين -

قلت - فلم كان قوله على ان لى ان احرم من شئت منهم ان يحرم بعضهم دون بعض ولا يكون له انراجهم جميعا -

قال - ألا ترى انه لو قال على ان لى ان اعطى علتها من شئت منهم فقال قد اعطيتهم جميعا غلة الصدقة ان ذلك جائز فكذلك قوله على ان لى ان احرم من شئت منهم له ان يفرجهم جميعا كما كان له ان يعطيهم جميعا وهذا استحسان - قلت - فله ان يعيدها اليهم -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأنه لما حرمهم غلتها ابدا قد خرجت الصدقة من ان تكون لهم وانقطعت مشيئته فيها وصارت على الفقراء وليس له ان يردها عن ذلك ألا ترى انى اجعل ما يكون من المشيئة اذا اشترطها فكأنها كانت فى عقدة الوقف وكذلك هذا فكأنه لم يسم احدا من هؤلاء -

قلت - أ رأيت اذا قال قد حرمتهم علتها سنة -

قال - فذلك على ما قال وليس لهم فى غلة هذه السنة حتى والعلقة للفقراء والمساكين والمشيئة له فيها بعد ذلك -

قلت - وليس له ان يصرف غلة هذه السنة اليهم -

قال - لا -

قلت - فان مات قبل مضى هذه السنة -

قال - اما غلة هذه السنة للفقراء على ما وصفت لك واما ما يحدث الله تعالى من العلقة فهي لبنى فلان على ما وصفت لك بينهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - هذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلتها للفقراء هذه السنة وما يحدث الله تعالى بعد ذلك فهي لبنى فلان فهو على ما قال فكذلك هذا

ألا ترى انى انما اجعل المشيئة من الواقف اذا كانت بمنزلة الذى سمي فى عقدة الوقف فكذلك هذا -

قلت - فان قال قد حرمتهم غلتها فى حياتى -

قال - فذلك على ما قال وغلتها حياته للفقراء على ما وصفت لك فاذا هلك فالغلة لهم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - فان قال قد حرمت بعضهم وسماه وانرجه من الصدقة -

قال - فهى للباقيين منهم وله المشيئة فيهم على ما وصفت لك -

قلت - فان مات الواقف او قال قد قطعت مشيئتي التى اشترطت -

قال - فالغلة للباقيين وقد نرج الذين كان حرمهم ولا يعودون فيها ابدا وكأنته وقف هذا الوقف على هؤلاء الباقيين -

قلت - فان قال قد حرمت فلانا وفلانا من غلة هذه العشر سنين ووصفها -

قال - فذلك جائز على ما قال والغلة فى هذه العشر سنين للباقيين منهم وله المشيئة فيهم على ما وصفت لك وليس له ان يحول من غلة هذه الصدقة فى هذه العشر سنين الى الذين حرمهم فاذا انقضت هذه العشر سنين صارت الصدقة عليهم جميعا وعادت مشيئته فيهم جميعا على ما وصفت لك -

قلت - فان هلك قبل انقضاء هذه العشر سنين -

قال - اما غلة هذه العشر سنين فلذين لم يحرمهم فاذا انقضت هذه العشر سنين فالغلة لهم جميعا -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان امع منهم من شئت -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء وهذا بمنزلة قوله على ان لى ان احرم من شئت منهم -

قلت - واذا قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان اختص بغلتها من شئت منهم فقال قد اختصمت بنصف غلتها فلانا لم لا يكون النصف الباقي لمن بقى منهم - قال

قال - ليس هذا عندى كما وصفت لك اذا قال قد اختصصت بنصف غلتها فلا تأ
قد اقطعت مشيئته فى نصف الغلة والنصف الآخر له المشيئة فيه على ما شرط
ومشيئته فيها على حالها ألا ترى أنه لو قال قد قطعت مشيئتي فى نصف غلة هذه
السنة كانت مشيئته فى النصف الباقي ثابتة فكذلك هذا على ما وصفت لك -
قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان ونسلهم على ان لى ان
احرم من شئت منهم -

قال فذلك جائز وهو على ما شرط وله انراج من شاء منهم لأنه شرط المشيئة
فى ذلك -

قلت - فان مات قبل ان يخرج احدا منهم -

قال - فالغلة لهم جميعا سواء بينهم وقد اقطعت مشيئته فى الانراج -

قلت - فان قال قد اخرجت فلانا -

قال - فهو يخرج ولاحق له فى الصدقة والغلة للباقيين وله المشيئة فى انراج
من شاء منهم -

قلت - فان اراد ان يدخل الذى اخرجه -

قال - فليس له ذلك وقد خرج من الوقف وصار الوقف على الباقيين منهم وليس
له ان يعيد فيهم احدا وقد خرج منهم لأنه لم يشترط المشيئة فى الادخال وانما
شرطها فى الانراج -

قلت - فان قال قد اخرجتهم جميعا -

قال - فقد خرجوا جميعا وصارت الصدقة على الفقراء والمساكين على ما وصفت
لك وهذا القياس فى ذلك -

قلت - وليس له ان يعيدها اليهم بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت الغلة للفقراء -

قال - لأنه قد قال صدقة موقوفة فصارت بذلك عندى للفقراء والمساكين فلها
قال على بنى فلان فكأنه شرط ان يبدأ بهم قبل الفقراء فلها بشرط له انراجهم

فأنرجهم فكأنه لم يسهم وهذا بمنزلة الذى قال صدقة موقوفة وسكت -
قلت - فان قال قد أنرجتهم فى هذه السنة -

قال - فهم يخرجون من غلة هذه السنة وغلتها فيما بقى لهم وله المشيعة على ما
وصفت لك -

قلت - فلم أدخلتهم فى غلة مابقى لهم وقد خرجوا منها وقد زعمت انهم ان خرجوا
لم يعودوا فيها وقد أعدتهم ههنا -

قال - لا يشبه هذا عندى الذى وصفت لك هذا جعل الصدقة عليهم ثم قال على
ان لى ان اخرج من شئت منهم فكان ذلك له فلما قال قد أنرجتهم هذه السنة
صار الانراج منه انما هو فى غلة هذه وهو فى الغلة الباقية على الشرط الاول
لم يخرجوا بعد فهم لم يخرجوا من الغلات التى بعد هذه السنة قط والذى قال
قد أنرجتهم من غلاتها قد أنرجهم من كل غلة فلا يعودون فيها ابدا -

قلت - فان قال قد اخرجت فلانا من غلتها وفيها غلة -

قال - انما اخرجه من هذه الغلة وحدها وهو فى الغلات الاخر اسوة شركائه -

قلت - فان لم يكن فيها غلة فقال اخرجت فلانا من غلتها -

قال - فقد خرج فلان من غلتها ابدا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألاترى ان رجلا قال قد اوصيت بغلة ارضى لفلان ثم مات وفيها غلة انى

انما اعطيه هذه الغلة وحدها ولم يكن (١) فيها غلة اعطيته غلتها ابدا فكذلك الوقت

ابدا وهو قول أبى حنيفة رحمه الله فى الوصية وكذلك قولنا الاول قياسه -

قلت - وكذلك لو قال على ان لى ان اختص من شئت منهم فقال قد اختصصت

بغلة هذه الصدقة فلانا -

قال - نعم -

قلت - فان كان فيها غلة -

قال - فانما هى غلة هذه السنة وان لم يكن غلة فله الغلة ابدا ما عاش -

أَجْكَامُ الْوَقْفِ ٣١٩ لَهْلَالُ الرَّأْيِ

قلت - وكذلك لو قال على أن لي أن أخرج من شئت منهم -
 قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك -
 قلت - فإن قال هذه الأرض صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أخرج
 منهم من شئت فقال قد أخرجت فلانا وفلانا -
 قال - فقد نرجا جميعا -
 قلت - فإن قال قد أخرجت فلانا وفلانا -
 قال - إنما أخرج أحدهما وله المشيئة في أيهما شاء -
 قلت - ويقال له بين أيهما شئت -
 قال - نعم -
 قلت - والقول قوله في أيهما -
 قال - نعم -
 قلت - فإن قال قد أخرجتهما جميعا -
 قال - فذلك له -
 قلت - لم -
 قال - لأن مشيئته فيمن لم يحرمه ثابتة بعد -
 قلت - فإن قال لا أشاء أن أخرجها -
 قال - فليس له ذلك ويجبر على أن يبين أيهما أخرج -
 قلت - فإن قال قد أخرجت فلانا (لا بل فلانا -
 قال - فقد نرجا جميعا -
 قلت - وكذلك لو قال قد أخرجت فلانا بل فلانا -
 قال - نعم قد نرجا جميعا والمشيئة ثابتة فيمن بقى -
 قلت - فإن قال قد أخرجت فلانا - (١) أو فلانا ثم مات قبل أن يبين -
 قال - تقسم غلة هذه الصدقة على عدد الذين لم يخرجهم يضرب لذين بسهم
 واحد فما أصاب سهم هذين قيل لها اصطلاحا فهو لكما نخذاه نصفين والوقف أبدا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألا ترى لو قال فلان على ألف درهم أو لفلان وحلف لها جميعا انهما ان اصطلاحا اخذا الالف وان لم يصطلحا لم يأخذ او كذلك هذا إن اصطلاحا أخذنا حصة واحد والوقف ابدا -

قلت - فما تقول في رجل قال قد اوصيت بهذه الالف لاحد هذين الرجلين - قال - فالورثة ان يعطوا ايها شأوا -

قلت - فلم لا يكون الوقف بمنزلة هذا ويكون للورثة ان يعطوها ايها شأوا - قال - لا يشبه هذا عندى الذى وصفت لك في الوصية لأن الرجل اذا قال قد اوصيت بهذه الالف لاحد هذين فقد جعل لورثته الخيار في ذلك وكأنه شرط المشيئة لهم وله ان يجعلها لهم واما في الوقف فليس له ان يجعل المشيئة لاحد غيره فلذلك لم اجعله بمنزلة الوصية -

قلت - وترى ذلك بمنزلة رجل قال قد اوصيت لفلان بالالف ولفلان بالالف ثم قال قد رجعت عن احدى الوصيتين فلكل واحد منها نصف وصية -

قال - نعم هذا والوقف سواء ولها جميعا ما يصيب واحد منهما -

قلت - وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لي ان اختص منهم من شئت فقال قد اختصصت بغلتها ابدا فلانا وفلانا -

قال - نعم هذا والذى وصفت لك سواء وله ان يبين ذلك ان كان حيا فان مات فالغلة لها على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال على ان لي ان احرم من شئت منهم فقال قد حرمت فلانا وفلانا -

قال - نعم فهذا كله سواء -

قلت - فان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لي ان ادخل فيهم من شئت -

قال - فذلك جائز وهذا على ما قال -

قلت

(٤٠)

قلت - فان مات قبل ان يدخل فيهم احدا -

قال - فالغلة لهم جميعا -

قلت - واه ان يدخل فيها من احب -

قال - نعم -

قلت - فله ان يخرج (١) من بني فلان احدا -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط الادخال معهم ولم يشترط انراجهم -

قلت - فان قال قد ادخلت فلانا في غلة هذه السنة وحدها فاذا مضت هذه السنة فهو منها مخرج -

قال - نعم لأنه انما ادخل منها هذه السنة وحدها فذلك على ما قال -

قلت - وكذلك لو قال قد ادخلته في غلها ابدا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو ادخل فيها غنيا او فقيرا -

قال نعم -

قلت - فان قال قد ادخلت فيها فلانا ابدا -

قال - فهو داخل فيها -

قلت - فله ان يخرج به بعد ما ادخله -

قال - لا -

قلت - فان اخرج به -

قال - لا يكون مخرجا -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط الادخال ولم يشترط الانحراج ألا ترى ان رجلا لو قال

قد حررت فلانا في ان ياذن لعبدي في التجارة فاذن له لم يكن لفلان ان يصبر عليه

لأنه إنما هو جرى في الاذن وليس بجرى في الحجر فكذلك في الوقف إنما له الادخال وليس له الانحراج -

قلت - فالذى قال ادخلت فلانا سنة لم زعمت انه يخرج (١) بعدها -

قال - لأن هذا لم يكن داخلا السنة واحدة فلم انخرجه من شيء كان داخلا فيها -
قلت - وكذلك لو قال قد ادخلت فلانا حياتي -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال قد ادخلت فلانا بل فلانا -

قال نعم - همد اخلان جميعا -

قلت - فلو قال قد ادخلت فلانا او فلانا -

قال - فقد ادخل احد هما وله المشيئة في ايها شاء -

قلت - وله ان لا يعطى احدا منهما شيئا -

قال - لا -

قلت - ويجبر على ان يبين واحدا منهما -

قال نعم -

قلت - فان مات قبل ان يبين -

قال - فيضرب لها في غلة هذه الصدقة (٢) بنصيب واحد منهم -

قال - نعم -

قلت - فاذا فعل ذلك لمن يكون منها -

قال - يقال لها ان شئت فاصطلحا على ان تأخذ ذلك والوقف ابدا حتى يصطلحا

منه على شيء -

قلت - ولم قلت ذلك (٣) -

قال - هذا عندى بمنزلة الذى قال لفلان على الف درهم او لفلان فله ان يجعل لايها

شاء فان حلف لها جميعا قيل لها اصطلحا فخذها والافلاحى لك فكذلك هذا غير

(١) صف - مخرج (٢) لعله سقط قلت (٣) من هنا ساقط في صف

انها ان ايا ان يصطلحا وقف ذلك لها ابدًا حتى يصطلحا من ذلك على شيء
الآرى ان هذا قد وجب على نفسه لاحدها فيه شيئًا فكذلك الواقف قد وجب
لاحدهما فيه شيئًا فيها سواء -

قلت - ولم لا تجعل للورثة في ذلك مشيئة -

قال - لأن المشيئة انما هي للواقف وليس له ان يقلها الى غيره -

قلت - فان قال صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله على ان لا يدخل فيها
من شئت من ولد زيد ونسلهم -

قال - فذلك على ما شرط -

قلت - فان مات قبل ان يدخل فيها احداً (١) من غير ولد زيد -

قال - لالأنه انما شرط الادخال مناه خاصة فليس له ان يعدل الى غيرهم -

قلت - فان قال قد ادخلتهم جميعا -

قال - فهم مدخولون وهم اسوة ولد عبد الله في الوقف -

قلت - وليس له ان ارجهم بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - فان قال قد ادخلتهم سمة -

قال - فذلك جائز وهو على ما قال -

قلت - فان قال لانشاء ان ادخل منهم احدا في علة هذه الصدقة -

قال - فقد لقطعت مشيئته فيهم والغلة كلها لولد عبد الله على ما وقت الارض
عليهم -

قلت - أرايت ان قال صدقة موقوفة على ولدى فلان ونسله على ان لا يخرج
من شئت منهم وادخل من شئت -

قال - فذلك جائز على ما وصفت لك -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضا له بعد وفاته على ولده وولد ولده ونسله

انما سلوا وهي نخرج من الثلث فاذا اقرضوا فهي للفقراء والمساكين -

قلت - رأيت ان كان للمالك من ولد الصلب امرأة -

قال - تأخذ ثمن ما صار لولد الصلب ولا تأخذ ثمن ما صار لهم مما صار لولد الصلب ولا تأخذ مما كان للميت شيئاً لأن ما كان للميت فقد صار وصية لولد ولده والوصية لولد الولد جائزة وما صار لوالدهم مما صار لمن بقي من ولد الصلب فلهم ذلك بميراثهم عن الميت فيكون للراة الثمن من ذلك -

قلت - رأيت ان كان على المالك من ولد الصلب دين -

قال - اما ما كان له فهو لولده وولد ولده واما ما رجع اليه مما صار لمن بقي من ولد الصلب فهو لثمنه وهم احق بذلك من الورثة وان قال قائل لا يجوز ان يأخذ ولد المالك من وجهين يأخذون ما سمي لوالدهم من الوقف يأخذون من حصص الولد الباقيين ما كان يصيب والدهم على طريق الميراث فيكون لهم من وجهين ولا يجوز ذلك وقال يطيبهم ما كان يصيب والدهم خاصة ولا يزيدهم على ذلك قلنا لمن قال هذا ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على ابني فلان وفلان فمن هلك منها فنصيبه لولده ونسله فهلك احدهما قال يكون نصيب المالك لولده ونسله ويكون النصف الباقي الباقي من الابنين (١) ولا يزداد ولدا الميت على ذلك قلنا له فما تقول فيدهان قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على ابني فلان وفلان فمن هلك منها فنصيبه للفقراء والمساكين فهلك احدهما وله ولد ولد قال يكون نصيبه للفقراء والمساكين قلنا له فالنصف الباقي اليس لابنه الباقي في قولكم فان قال نعم قلنا له فقد صار لابن الصلب من ماله الميت شيء لم يصل الى ورثة ابنته من ذلك شيء والوصية للمساكين انما هي في نصيب المالك منهم فيجوز للميت ان يوصي في نصيب احد ورثته فتكون الوصية في حصته دون حصة الباقيين وهذا مما لا احسب احداً يقوله وكذلك ولد الولد هم ممن يجوز له الوصية فهم كالفقراء والمساكين وانما يأخذون ما كان لا يهيهم من الغلة بوصية الجدهم كالفقراء والمساكين سواء يجوز لهم كما يجوز للفقراء والمساكين ويقول ورثة الميت لعلمهم رأيت ما تأخذ من هذا الوقف اليس انما تأخذ بميراثك عن ابيك

تكيف يكون ذلك ميراثا عن ابيك ولا يكون لنا مثله وقد اوصى الواقف فى حصة ايتنا من الوقف لمن يجوز الوصية فان جاز هذا فقد يجوز ان يوصى فى نصيب بعض الورثة دون بعض -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة على بنى فلان وفلان وفلان فمن هلك منهم فنصيبه لولده وولد ولده ونسله او قال للساكنين او قال للقراة فهلك منهم واحد فآخذ الساكنين او القراة او ولد الولد ما كان نصيبه -

قال - لورثة المالك ان يشاركو الاثنين الباقين فى الثلثين اللذين لهما من غلات هذه الصدقة يقومون مقام والدهم لأن الجدة قد كان اوصى لهم بحصة ابيهم لمن تجوز له الوصية وانما يأخذ من الوقف على جهة الميراث ولا يجوز لهم ويكون مسمى لهم بجميع الورثة -

قلت - لو قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلى وهى تخرج من الثلث فاجاز ذلك الورثة -

قال - فالوقف جائز وتكون الغلة على ما شرط الميت ولا يقسم منها شئ على جهة الميراث -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى لصلبى فمن هلك منهم بجميع ماسمى له من هذه الغلات وما كان نصيبه منها لو كان حيا لولده وولد ولده ونسله فاجاز ذلك الورثة بعد وفاة الميت -

قال - فالوقف جائز على ما شرط الميت ويكون سهم من هلك منهم لولده ونسله ولا يكون لولد المالك من حصة من بقى من ولد الصلب شئ لأن الوصية قد اجيزت لهم والوصية للوارث جائزة اذا اجاز ذلك الورثة له -

قلت - رأيت ان كان اجاز ذلك الوقف بعض الورثة دون بعض -

قال - يقسم الوقف على ولد الصلب (فمن هلك منهم فحصة لولده ونسله ويكون مابقى لمن بقى من ولد الصلب - ا) فمن كان من ولد الولد قد اجاز ابوه الوقف فلا حصة لهم فيما بقى من الغلة ومن لم يكن منهم والده اجاز الوقف فهو على حصته

من صار ميراثا من علة هذا الوقف على ما وصفت لك -
قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ابني فلان واذاهلك ابني فلان
بجميع ماسمى له من غلات الوقف لولده ولد ولده ونسله فاجاز ذلك الورثة بعد
وفاة الميت -

قال - الوقف جائز على ما شرط الميت -
قلت - أرايت ان لم يجهزوا ذلك -

قال - فالتمة بين جميع الورثة على قدرموادهم (١) عن الميت مابقى الابن الموقوفة
عليه فاذا مات الابن الموقوفة عليه فالتمة لولده وولد ولده ونسله ولا يكون للورثة
من ذلك قليل ولا كثير لانها وصية لهم من جد هم وهم لا يرثونه والوصية لمن
لا يرث جائزة -

قلت - أرايت ان قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاي على فقراء قرابتي
واولادهم ونسلكم وهي تخرج من الثلث أعطى ولد الصلب من ذلك شيئا -
قال - لا لأن قوله عندنا على قرابتي هم القرابة الذين لا يرثونه -
قلت - وكذلك لو كان له اخوة يرثونه او بنوعم يرثونه -

قال - فالوصية لمن كان من القرابة لا يرثه فاما من كان من القرابة يرثه فانه
لاوصية له فان (٢) المعنى عندنا انما وقع على من لا يرث ممن يكون له الوصية وقاله
اصحابنا في رجل قال قد اوصيت بالف درهم في قرابتي ان الوالد والولد
يدخلان (٣) في وصيته وليس من القرابة وقال يعقوب عندنا بالبصرة لا يعطى والد
الولد (٣) وهم عندنا اقرب من القرابة ولا يدخلون في القرابة -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاي على كل من افتقر من
ولدي وولد ولدي ونسلي ما تاسلوا والارض تخرج من الثلث كيف الحواب
في ذلك -

قال - نظرا الى من كان منهم فقيرا يوم تاتي التمة فنقسم عددهم ثم نقسم التمة
على عدد الرؤس فما اصاب ولد الولد والسلس فهو لهم وما اصاب ولد الصلب

الفقراء فهو لهم ولجميع ورثة الميت من الاغنياء والفقراء بينهم على قدره وادريهم لهم جائزة لأنهم ليسوا بورثة واما ما اصاب من كان فقيرا من ولد الصلب فهو بينهم وبين سائر الورثة على قدره وادريهم -

قلت - أرايت من استخنى من ولد الصلب او هلك -

قال - نجمله كأنه لم يكن -

قلت - أرايت من افتقر من ولد الصلب بعد ان كان غنيا -

قال - ندخله في الوقف وتقسّم الغلة على عدد قرائهم يوم تاتي الغلة وتتمخ من استخنى قبل ذلك (وندخل من افتقر قبل ذلك وتقسّم الغلة على ما وصفت لك - ١) -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى بعد وفاي صدقة موقوفة على كل من افتقر من ولدي وولد ولدي ونسلي ماتنا سلوا يعطى كل واحد منهم من ذلك ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فاجاز الورثة ذلك بعد وفاة الميت -

قال - فالوقف جائز على ما شرط الميت -

قلت - فان لم تجز الورثة ذلك -

قال - يعطى كل فقير منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته من علة الوقف فما صار لولد الولد والنسل فهو لهم جائز وما اصاب ولد الصلب فهو بينهم على قدر مواريتهم عن الميت لأنها وصية لوارث والوصية لوارث لا تجوز -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاي لولدي لصلبي فمن هلك منهم بلجميع ماسمى له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو كان حيالولده وولد ولده ونسله ماتنا سلوا فمات واحد منهم -

قال - فخصته لولده وولد ولده ونسله ويكون لورثته ان يشتركوا اصحابهم فيما صار لهم من غلة الوقف -

قلت - فإيا خذون من ذلك لم لا يكون لولدها لك ونسله وهذا كان نصيب والدهم لو كان حيا فلم لا تجعل هذا للولد والنسل كما جعلت سهم من هلك لولده

ونسله فيكون هذا وما كان يأخذ والدهم في حياته لهم جميعا -

قال - هما مفترقان ولا يشبه اسمى لهم مما أخذوا على وجه الوصية ما أخذوا على جهة الميراث لأن ما أخذوا على وجه الميراث ليس للواقف فيه وصية ولا تجوز شريطته وما أخذوه من الغلة على غير جهة الميراث فهو لهم على ما شرط الواقف ، فان قال قائل يكون هذا كله لولد الولد ويكون لهم ما رجع الى والدهم كما يكون لهم ما كان لوالدهم قال هذا كله سواء قلنا له فاذا اجزت هذا فلهم ان يأخذوا ما بقي في يد اعمامهم شيء ، فان قال لا يأخذون قلنا له فقد صار للاعمام (شيء) جاز لهم وهي وصية لهم والوصية للوارث لا تجوز وان قال يأخذون مما صار للاعمام (١) ما كان يصيب والدهم قلنا له فهذا الذي يأخذونه يأخذه ولد الولد ايضا فهذا لا ينقطع كلما أخذوا شيئا أخذه ولد الولد والنسل وكذلك لو كان بدل الولد المساكين فينبغي ان يأخذوا المال هذا وهذا ليس بشيء وفي هذا كله الجواب على ما قلنا لك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فان احتاج احد من ولدى وولد ولدى وتسلي فهي له -

قال - فان احتاج احد من ولده ونسله فهي لهم وان احتاج احد من ولده لصلبه كان ذلك بين ورثة الواقف على قدر موارثهم عن الميت الواقف -

قلت - ان احتاج بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد -

قال - فالغلة بينهم فما اصاب ولد الصلب فهو ميراث وما اصاب ولد الولد فهو لهم جائز على ما سمى الميت -

قلت - أرايت ان لم يحتج احد من ولد الصلب واحتاج بعض ولد الولد -

قال - فهو لهم جائز -

قلت - فان احتاج واحد من ولد الصلب ولم يحتج احد من ولد الولد -

قال - فالغلة ميراث بين الورثة -

قلت - فان استغنى هذا المحتاج -

قال - فالوقف على ما شرط الميت قال وكذلك لومات وانما يبطل من الغلة ما صار للوارث خاصة ولا يبطل لما سوى ذلك -

قلت - أرايت رجلا قال في مرضه اذا مت فأرضى وحدد لها وسماها بعد وفاتي صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدى وولد ولدى ونسلى ما تاسلوا منها في كل سنة ما يكفيه بالمعروف والارض تخرج من الثلث -

قال - فانوقف عندنا جائز وكل من احتاج من ولد صلبه ومن اولادهم ونسلهم اعطى كل واحد منهم من ذلك في كل سنة ما يكفيه فما اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع الورثة الميت على كتاب الله وفرائضه وما اصاب ولد الولد والنسل فهو لهم جائز -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما ما اصاب ولد الصلب فهي وصية لوارثه والوصية للوارث لا تجوز ويكون ما سمي لهم بينهم وبين جميع الورثة على كتاب الله وفرائضه وما اصاب ولد الولد فهو لهم جائز لأن الوصية لهم جائزة -

قلت - أرايت من كان غنيا من ولد الصلب أعطى من المقة شيئا -

قال - لا يعطى ما يصيبه مما صار للفقراء من ولد الصلب -

قلت - أرايت ان قصرت غلات هذه الصدقة عما سمي لكل واحد منهم منها -
قال - يبدأ بولد ولد وبكل من جازت له الوصية فيعطى ماسمي له من ذلك فان فضل عنهم فضل اعطى من ذلك الفضل ولد الصلب ما سمي لهم -
قلت - ولم بدأت بولد الولد قبل ولد الصلب فأعطيتهم -

قال - لأنه اوصى من ثلثه لوارث وغير وارث ولا يحاص الوارث الموصى له الذي تجوز له الوصية في الثلث لأن الوصية للوارث لا تجوز فاذا لم تجز كانت الوصية لمن تجوز له الوصية انما هذا بمنزلة رجل قال اذا انا مت فأعطوا هذا الاجنبى من ثلثي مائة درهم واعطوا ابني مائة درهم من ثلثي تقصر الثلث عنها جميعا نبدا بالاجنبى قيل الابن الوارث ولا يكو للابن الوارث ان يحاص الاجنبى في الثلث لأن الاجنبى

اولى بالوصية فى الثلث من الوارث ولو ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى لزيد ثم قال قد اوصيت بثلث مالى لابنى فلان فابت الورثة ان يميزوا كان الثلث للاجنبي ولم يكن لابنه شىء فكذلك الوقف الذى وصفت لك قد اوصى للاجنبي منه بمائة درهم واوصى لكل واحد من الولد بمائة درهم فاذا قصرت الغلة عن ذلك بدأنا بالاجنبى قبل الوارث على ما فسرت لك -

قلت - ارايت ان كانت الورثة قد اجازوا لليت جميع ما اوصى به بعد وفاته وقصر الثلث عن مبلغ هذه الارزاق -

قال - يبدأ بولد الولد فيعطون ماسمى لهم فان فضل عنهم من الغلة كان ذلك لمن كان فقيرا من ولد الصلب خاصة لا يشاركهم الورثة فى ذلك لأن الورثة قد اجازوا لهم الوصية -

قلت - فلم لا يحاصون ولد الولد اذا قصرت الغلة عن مبلغ الارزاق -

قال - لأن الورثة ليس لهم اجازة فى الثلث اذا كانت الوصية لمن تجوز له الوصية فاجازتهم وكسوتهم (١) فى هذا سواه يكون لولد للولد ماسمى لهم فان فضل عنهم شىء جعل ذلك الفضل لفقراء ولد الصلب -

قلت - ارايت ان لم يكن لليت مال غير هذه الارضى وابت الورثة ان يميزوا الوصية -

قال - التلثان من هذه الارض مطلق بين وراثة لليت لا وقف فيهما ولا حبس ويكون الثلث موقفا فيعطى منه ولد الولد ماسمى لهم من الرزق فان قصرت الغلة عنهم تسقط ذلك بينهم فان زادت الغلة على ارزاقهم كان ذلك الفضل لمن جعل ذلك له -

قلت - ارايت ان اجازا الورثة الوصية بعد وفاة الميت وقصرت الغلة عن مبلغ الارزاق - (٢)

قال - اما ثلث الغلة فيكون لولد الولد خاصة فيستوفى ولد الولد ارزاقهم واما التلثان الباقيان فهو لولد الولد والنسل ولولد الصلب يضرب فيه ولد الولد بمابقى

(١) كذا (٢) من هنا يحوى فى صَف -

لهم من ارزاقهم ويضرب فيه الولد بارزاقهم كاملة ويسقط (١) ذلك بينهم - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما الثلث فالاجازة فيه وغير الاجازة سواء فيكون ذلك لمن تجوز له الوصية دون من لا تجوز له الوصية (واما الثلثان الباقيان فانما جاز باجازة الورثة فيضرب للورثة فيه بما اوصى لهم ويضرب الباقيون بما بقي من الارزاق - قلت - رأيت ان كانت الارض قد رنصف المال واجاز الورثة -

قال - ينظر الى ثلث غلات هذه الارض فيجعل لولد الولد الذين تجوز لهم الوصية يأخذ كل واحد منهم من ذلك بقدر الرزق الذي سمي له وما بقي بعد ذلك من الغلة فهو بين ولد الولد والنسل وبين ولد الصلب يضرب فيه ولد الصلب بما سمي لهم من الرزق ويضرب فيه ولد الولد بما بقي لهم من ارزاقهم فيتحصون على قدر ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما قدر ثلث مال الميت من الارض فالاجازة فيه وغير الاجازة سواء ويجوز لمن تجوز له الوصية (٢) واما الباقي فانما جاز باجازة الورثة فيتخاص فيه الوارث وغير الوارث -

قلت - رأيت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على وجوه سماها وسمي اهلها ومواضعها وجعل مرجع غلاتها الى الفقراء والمساكين ثم اوصى بعد ذلك في هذه الارض بعينها انها صدقة موقوفة لله ابد ا على وجوه سماها وسمي اهلها ومواضعها سوى الوجوه الاولى وجعل مرجع (٣) غلتها الى الفقراء والمساكين كيف الجواب في ذلك والارض تخرج من الثلث -

قال - تكون هذه الارض نصفين النصف منها على الوجوه الاولى والنصف منها على الوجوه الاخرى -

قلت - ولم قلت ذلك -

(١) لعله - ويسقط - (٢) زيادة من المدينة (٣) انتهى المحو في - صف -

قال - لأنه قد اوصى فيها بوصيتين ولم يرجع عن واحدة منها بهى نصفان نصف على الوجوه الاولى ونصف على الوجوه الاخرى وانما هذا عندى بمنزلة رجل اوصى بارضه لرجل ثم اوصى بها بعد ذلك لآخر وهى تخرج من الثلث فهى بينهما نصفان وكذلك الوقف اذا اوصى بغلته لقوم مسمين ثم اوصى بغلته لقوم آخرين جعلوا ذلك نصفين نصف على الوجوه الاولى ونصف على الوجوه الاخر والوصية والوقف فيه سواء -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض صدقة موقوفة بعد وفاتى على زيد ثم قال هى صدقة موقوفة على عمرو وكانت نصفين النصف منها موقوفة على عمرو والنصف منها موقوفة على زيد -

قلت - أرايت ان انقرض احد الفريقين يجعل ما كان موقوفا عليهم على الآخرين -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأن كل فرقة منهما مرجع ماسمى لها الى الفقراء والمساكين والفقراء والمساكين موصى لهم به وقال اصحابنا فى رجل قال يجرى على زيد وعمرو من ثلث مالى فى كل شهر عشرة دراهم ويجرى على عبدالله من ثلث مالى فى كل شهر عشرة دراهم قال يوقف الثلث فيكون نصف موقوفا على زيد وعمرو ويجرى عليها ماسمى لها ويوقف الثلث الباقي فيجرى على عبدالله منه ماسمى له فان انقرض زيد وعمرو والمضمومان كان ماوقف عليها موقوفا على الباقي منها فان انقرضا جميعا كان مابقى مما وقف لها مردودا على عبدالله الذى وقف له نصف الثلث -

قلت - فلم لا تقول هذا كما قال اصحابنا فى الوصية -

قال - هما مختلفان ، فى الوصية اذا انقرض من وقفت عليه رجع ذلك الى من بقى من اهل الوصية لأنه لا يرجع الى الورثة ولم يستوف اهل الوصية وصاياهم والباقي

منهم موصى لهم فيرجع اليه نصيب من اقترض واما الوقف فهو مخالف لهذا اذا اقترض احد الفريقين فهنا فريق بعده وهم الفقراء والمساكين ولا يكون مقرضا ابدا -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضا له في مرضه على ولده وولد ولده ونهله او اوصى بان توقف بعد وفاته على ولده وولد ولده ونسله ما تناسلوا وجعل مخرج علائها الى الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها وابت الورثة ان تجيز له ما وقف واوصى به كيف الجواب في ذلك -

قال - الجواب في ذلك ان يجاز بتلث هذه الارض فيكونا مطلقين للورثة بينهم على كتاب الله تعالى وفرائضه لاوقف فيه ولاحبس ويوقف الثلث الباقي فيكون صدقة موقوفة وتقسم غلته -

قلت - فكيف تقسم غلته -

قل - ينظر الى عدد ولد الصلب وعدد ولد الولد والنسل فاذا علمنا ذلك كم هو قسمنا جميع غلات هذه الارض بينهم على عدد رؤسهم فان كان الذي يصيب ولد الولد والنسل دون ولد الصلب مثل غلة الثلث الذي وقفناه كان ذلك لهم ولم يكن لولد الصلب منه قليل ولا كثير وان كان الذي يصيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الصدقة اكثر من غلات هذا الثلث الذي وقفناه من غلات هذه الارض (كانت غلات الثلث الذي وقفناه من غلات هذه الارض ١ -) لهم خاصة دون ولد الصلب وان كان الذي يصيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الارض اقل من غلات الثلث الذي وقفناه من غلات هذه الارض اعطياهم جميع ما كان يصيبهم من جميع غلات هذه الارض من غلات الثلث الذي وقفناه من هذه الارض وننظر الى ما بقى من غلات الثلث الذي وقفناه من هذه الارض بعد أن يستوفى ولد الولد والنسل جميع ما كان يقسم من غلات هذا الثلث ميراث بين ولد الصلب على كتاب الله تعالى وفرائضه يجرى ذلك لهم على جهة الميراث ويكون الاصل وقوفها على ما وصفنا لك -

قلت - أ رأيت ولد الصلب ان زادوا وتقصوا على ما تقسم الغلة -
قال - على عدد رؤسهم جميعا يوم تأتى غلة الثلث الذى وقفناه ولا يلتفت الى من
مات منهم قبل ذلك ويعتد بمن حدث منهم بعد ذلك -
قلت - أ رأيت اذا اطلقت الثلثين ودفعتهما الى الورثة ثم حدثت فيها ثمرة
بعد ذلك -

قال - لا يلتفت الى ذلك وانما القسمة عندى على غلات الثلث وغلات الثلثين يوم
وقعت القسمة ولا ألتفت الى زيادة غلات الثلثين بعد ذلك ولا الى قصانها -
قلت - ولم لا يلتفت الى ذلك وقسمت الوقف على عددهم وعلى الغلة التى كانت
فيها يوم وقعت القسمة -

قال - لأنى لما قسمت الثلثين ودفعتهما الى الورثة فقد انجزتهما من مال الميت
ولا احتسب بما زاد فيها ولا بما قص لأنها قد خرجت من مال الميت وكذلك
غلة الثلث لا يحتسب بها من مال الميت لأن القاضى قد وقفها وانجزها من مال
الميت بالقسمة وصيرها صدقة موقوفة لله تعالى على ما وصفنا ولا يلتفت الى الزيادة
فيها ولا الى نقصان وانما نظر الى ذلك يوم تقع القسمة وقال اصحابنا فى رجل
له ثلاث اماء قيمة كل واحدة منهن ثلاثمائة لامل له غيرهن فوصى بواحدة
منهن لرجل فولدت الجارية بعد وفاة الميت ولدا قالوا يحتسب بذلك فى مال
الميت وتجعل الوصية فى الام والابنة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة رضى الله عنه
أجعل الثلث كله فى الام وما فضل من الثلث جعلته فى الابنة وقال آخرون الثلث
فيهما نصفان وقال اصحابنا لو كانت القسمة وقعت وصار للوصى له بالجارية التى
أوصى بها له وأخذ الورثة الجاريتين الباقيتين ثم ولدت ولدا لم يحتسب بذلك
فى مال الميت وجعلنا من صار له شيء من هؤلاء الجوارى فهو له بزيادته وعليه
نقصانه ولم يلتفتوا الى الزيادة التى تكون بعد القسمة فى الثلث ولا فى الثلثين ولا فى
الجارية التى أوصى بها فى الجاريتين الباقيتين وجعلوا القيم انما تقع يوم يقسم
الميراث ولا يلتفتون الى ما زاد بعد ذلك ولا الى ما نقص فكذلك الارض التى
وقفها

وقفها الرجل في مرضه ولا مال له غيرها على ولده وولد ولده ونسله وابنت
الورثة ان يميزوا فلما احتسب الغلات يوم قسمتها الارض فينظر الى غلات
الثنتين يوم قسمت الارض فيعامل الولد وولد الولد على ذلك ولا يلتفت الى
زيادة الغلة بعد ذلك ولا الى نقصانها ويحتسب في العدد بمن يحدث من الولد وولد
الولد والسل وتقسم غلة الثلث يوم تأتى غلته وغلة الثلثين يوم قسمت الارض
بين الموقوفة عليهم وبين الورثة ولا يلتفت الى زيادة غلات الثلثين ولا الى نقصانها
لأما قد اطلقناها وصارا ميراثا ألا ترى ان الورثة لو باعوها جاز بيعهم ولم يلتفت
الى غلاتها في يد (١) المشتري وكذلك لو تناحخت البياعات فيها لم يلتفت الى زيادة
الغلة ولا الى نقصانها وقسمت غلات الوقف الثلث على يوم تأتى الغلة وعلى غلات
الثنتين يوم اطلقناها -

قلت - أ رأيت من مات من ولد الصلب -

قال - لا يحتسب به في العدد وانكسره ان اصاب ولد الصلب من غلات الثلث
الذى وقفناه شيء كان لبيت من ولد الصلب ما يصيبه من ذلك لأنه ميراث بين
الورثة ولا يأخذ الورثة الاحياء ذلك -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى -

قال - فالوقف جائز والغلة لولده خاصة -

قلت - فان كان له ولد وولد ولد -

قال - فالغلة لولده لصلبه دون ولد الولد ودون من هو اسفل من ذلك -

قلت - أ رأيت من حدث له من الولد لصلبه بعد الولد الاولين -

قال - فهم في الوقف جميعا سواء ويدخل في الولد من كان من الولد لصلبه
ومن يحدث من الولد لصلبه وانما ينظر الى محبة الغلة يوم تجيء فمن كان له من
الولد لصلبه يومئذ فالغلة لهم ولا يلتفت الى عددهم يوم وقف الوقف ولا يلتفت
الى من مات منهم بعد الوقف وانما تجعل الغلة لمن كان من ولد الصلب يوم تأتى
الغلة -

قلت - أ رأيت ان مات ولد الصلب فلم يبق منهم الا واحد -

ة ل - فائتة له -

قلت - أ رأيت اذا انقرض ولد الصلب فلم يبق منهم احد وله ولد ولد أعطون ام لا وله ولد ذكور وولد (١) اناث أعطون من الغلة شيئا -

قال - لا نعطيهم من الوقف شيئا وانما الوقف عندنا على من كان من ولد الصلب دون من هو اسفل منه وسواء عندنا انقرض ولد الصلب او لم ينقرضوا ولا يعطى ولد الولد منها شيئا فان قال قائل لم اعطيت من حدث من ولد الصلب بمن لم يكن مخلوقا يوم وقف الوقف ومن كان مخلوقا يوم تأتى الغلة ولم تعط ولد الولد اذا انقرض ولد الصلب ، قلنا هما مختلفان ، الوقف انما اتعقد على ولد الصلب خاصة دون من هو اسفل من ذلك ، ومن حدث من الولد لصلبه بعد الوقف فهم ولده ويدخلون واما ولد الولد فلا يكونون اذا كان للواقف ولد لصلبه -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد وله ولد الولد -

قال - فالوقف لهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنهم ولده يوم وقف الوقف وانما وقع المعنى عليهم ، اذا كان له ولد لصلبه وانما وقع المعنى عليهم دون ولد الولد ألا ترى ان من قولنا فى رجل قال قد اوصيت بمانع الى لولد فلان وله ولد وولد ولد أن الوصية لولد الصلب دون ولد الولد ولو لم يكن له ولد يوم يموت الموصى كانت الوصية لولد الولد فكذلك نقول فى الوقف اذا كان له ولد لصلبه فهو لهم كما نقول فى الوصية واذا لم يكن له ولد لصلبه فهو لولد الولد وقد قال ناس من الفقهاء اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ولدى فهو لولد الصلب فاذا انقرضوا كانت لولد الولد ما تناسلوا فقلنا لمن قال هذا القول لم قلت بهذا قال انما انظر الى الغلة يوم تأتى فان كان له ولد لصلبه كانت (٢) الغلة لولد الولد بهذا قياس لولد الصلب انما انظر الى الغلة يوم تأتى فاعطى من كان منهم

ومن يكون وكذلك اذا انقرضوا اعطيت ولد الولد كما تقول في الوصية اذا لم يكن له ولد فهو لولد الولد قلنا لمن قال هذا القول ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين فانقرض ولده ولم ولد اعطيهم فان قال لا اعطيهم قلنا له (قد تركت قولك أليس هم الولد اذا لم يكن له ولد لصلبه فان قال اعطيهم قلنا له - ١) ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فعلى اخوتي فانقرض ولده لصلبه ولم ولد أعطى الغلة الاخوة او ولد الولد (٢) قلنا له الميت قال اذا انقرض فهو لاخوتي وقد انقرض ولده فلم لا تعطى الاخوة قال لأن ولد الولد يقومون مقام الولد اذا لم يكن ولد قلنا له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فمن مات منهم فجميع ما سمي له من غلات هذه الصدقة لولده فمات منهم واحد فان قال أعطى جميع ما كان يصيبه من غلات هذه الصدقة قلنا له لرايت من مات من ولده لصلبه وليس له ولد قال يكون نصيبه لمن بقي من ولده لصلبه دون ولد ولده لأنهم ولده واما ما سمي للهالك من ولده فانه لولد الهالك منهم لأن الواقف قد سمي ذلك في كتاب الوقف قلنا له فما تقول اذا انقرض ولد الصلب كلهم وقد ترك كل واحد منهم ولدا فان قال اجعل سهم كل من هلك منهم ولده قلنا له تركت قولك ينبغي على قياس قولك ان تكون الغلة لجميع ولد الولد بينهم على عدد الرؤس لأن من قولك ان الولد للصلب اذا انقرضوا فكان ولد (٣) الولد مسمين وانما ننظر فيما زعمت الى الغلة يوم تاتي فان كان ولد الصلب قيا ما اعطيهم وان كانوا قد هلكوا قبل ذلك اعطيت الغلة ولد الولد وكذلك ينبغي في قياس قولك اذا مات ولد الصلب اجمعين ان تجعل لولد الولد كلهم لأن من قولك ولد الصلب اذا انقرضوا فكان ولد الولد مسمين فتعطيهم الوقف على عدد الرؤس ويقال له اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فقلت اذا انقرضوا فهي لولده (فما كان حاجة الناس ان يقولوا في وقوفهم فهي لولده وولد ولده - ٤)

(١) ليس في ر (٢) سقط من ههنا شيء (٣) ر - ومدينة - ذلك (٤) زيادة من - صف -

وهى لهم فى قولك فان قال يريد به التاكيد قلنا له يدخل عليك ايضا فى هذا القول انك تقول اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وولد ولد انك تعطى ولد الصلب دون ولد الولد فكذلك ينبغي فى قياس قولك اذا قال على ولدى وليس له ولد لصلبه وله ولد وولد وولد اسفل من ذلك ان يعطى الاعلى من الولد دون من هو اسفل من ذلك كما قلت اذا كان له ولد وولد ولد اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد فكذلك ينبغي لك ان تعطى الاعلى دون الاسفلين كما اعطيت فى الولد وولد الولد الصلب دون اولادهم فكذلك يلزمك فى القياس ان تقول هذا للاعلى دون من هو اسفل من ذلك -

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ،

تم وقف هلال البصرى رحمه الله تعالى على التمام

والكمال والحمد لله تعالى على كل حال آمين -



خاتمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد

خاتم النبيين وآله واصحابه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين

وبعد فلما كان كتاب احكام الوقف لجلال بن يحيى بن مسلم الراى البصرى من اهم الكتب واقدمها فى موضوعه بحثا وتدقيقا على مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان رحمه الله تعالى حيث اتى المصنف بمسائل الوقف وبرئياته على وجه لم يسبق اليه احد من علماء المذهب حتى استوعب الاختلافات الفقهية والروايات الثقيلة بذلنا مجهودنا فى التفحص عن اصوله فوجدنا اول نسخة قديمة فى الخزانة الرامفورية (تحت نظارة رياسة رامفور صانها الله عن الشروء) ثم عثرنا على نسختين الاولى منهما فى الخزانة الآصفية بجيد رآباد الدكن والثانية منهما عند رجل فاضل بالمدينة المنورة على صاحبها الصلاة والسلام فحصلنا هذه للاصول الثلاثة وقابلنا بينها فوجدنا فى النسخة الرامفورية سقطا لبعض الكلمات فى مواضع وسطور عديدة فى مواضع اخرى ولعل هذه السقطات وقعت من قلة اعتناء الناسخ فى النقل فزدنا تلك الكلمات والسطور الساقطة من الاصلين الآخرين بين العكفين واما النسخة الآصفية فهى من اقدم النسخ لهذا الكتاب ولكنها انحلت عدة من سطورها وبعض صفحاتها فى مواضع عديدة بسبب مرور الزمان حتى لم يبق فيها الا اثر المداد ومع الجهد البليغ لم تتيسر لنا قراءتها كلها فكلنا النقصان من الاصلين الآخرين واما النسخة لمدينة فهى اجود النسخ واتمها، وما عدا ذلك من الاختلافات الجزئية التى وقعت فيما بين هذه الاصول الثلاثة من جهة الحروف والكلمات فاشرنا اليها والى الزيادات التى اضعفناها من الاصل الآخر فهذه الاصول الثلاثة قد اتخذناها اساسا لهذا الطبع ورمزنا للرامفورية - ر - وللآصفية (صف) وللمدينة (مدنية) واحتراما للبلدة الحرام على صاحبها الف تحية وسلام وكفى لجمعيتنا الغراء انها اعتنت بنشر هذا السفر القديم الذى كاد يعدم من نوائب الدهور ليقاها الله لخدمة العلم والادب ونشر المعارف الاسلامية الى يوم النشور -

ترجمة المصنف

وأما مصنف هذا الكتاب فهو هلال بن يحيى بن مسلم الرأى البصرى أحد العلم عن أنى يوسف وزفر رحمهما الله تعالى وروى الحديث عن أبي عوانة وابن مهدى وعنه أخذ بكار بن قتيبة وعبد الله بن تحطبة والحسن بن أحمد بن بسطام ، وإنما لقب بالرأى لسعة علمه وكثرة فقهه ، له مصنف فى الشروط وكان مقدما فيه وله احكام الوقف ، مات سنة خمس واربعين ومائتين -



وقد تم بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب سنة خمس وخمسين وثلثائة بعد الالف من الهجرة النبوية بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة (بدائرة المعارف العثمانية) الكائنة بمحيدرا باد الدكن ادامها الله تعالى مصونة عن القتن والمحن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر فضله فى كل مكان السلطان بن السلطان سلطان العاوم مظفر الممالك آصف جاء السابع مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالمر والبقاء دائمة التقدم والارتقاء -

وهذه الجمعية تحت صدارة ذى الفضائل السنية والمفاخر العلمية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر رئيس المجلس الانتظامى للجمعية ووزير المالية فى الدولة الآصفية ، والعالم العامل بقية الافاضل النواب محمد يار جنك بهادر رئيس المجلس العلمى للجمعية ، وتحت اعتماد الما جد الاريب الشريف النسيب النواب مهدى يار جنك بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والسياسة فى الدولة الآصفية ومعين امير الجامة العثمانية ، والمماجد الهام النواب نا طريار جنك بهادر شريك العميد للجمعية وركن العلية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم المدوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجا تهم سامية ومحاسنهم زاكية -

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد هاشم المدوى وولايها

ومولانا محمد طه الندوى ومولانا الشيخ عبدالرحمن البانى ومولانا محمد عادل القدوسى وكاتبه الحقيق احمد الله غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم -
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين
وعلى آله وصحبه وسلم -

عنوان الكتاب فى الرامفورية

كتاب الوقف للامام العالم العلامة صاحب الامامين الهامين ابى يوسف
وزفر صاحبى صاحب المذهب ابى حنيفة العان الكوفى هلال بن يحيى بن سلمة (١)
الرأى البصرى وكان رضى الله عنه استاذ بكار بن قتيبة وهو استاذ الامام ابى جعفر
الطحاوى مات فى سنة ٢٤٥ -

عنوان الكتاب فى المدينة

كتاب اوقاف هلال البصرى على مذهب سيدنا ومولانا شيخ الاسلام
والمسلمين الامام الاعظم والمجتهد المبجل ابى حنيفة النعمان رحمه الله رحمة واسعة
واعاد علينا من بركاته فى الدين والدنيا والآخرة رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم -

٤٤٤

خاتمة النسخة الاصفية

تم الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه المسمى بوقف هلال بن يحيى البصرى
رحمه الله تعالى ونفع بعلومه فى يوم الاربعاء رابع شهر رمضان المعظم قدره وحرمة
سنة ٩٥٩ على يد كاتبه احمد بن محمد الشهير بالزردى غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين ، بلغ مقابلة على اصله حسب الطاقة والامكان فى مجالس آخرها يوم السبت
المبارك سابع شهر رمضان المعظم قدره وحرمة سنة ٩٥٩ -

(١) كذا - والنصواب - سلم - ح -

اعلان

جس کتاب پر مجلس دائرۃ المعارف الثمانیہ کی مہر یا عہد دار متعلقہ کے
دستخط نہ ہوں خریدار اسکو مال مسروقہ سمجھیں اور ایسی کتاب کو
بمقتضاء احتیاط ہرگز خرید نہ فرمائیں۔

الملن

مجلس دائرۃ المعارف الثمانیہ

SS27
SIA

